Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org

ما وراء الاستثنائية العربية:
الحركات الاجتماعية العابرة للقومية
في المنطقة العربية

قراءات عن الناشطية الرقمية العابرة للقومية

قراءت عن الحركات النسوية العابرة للقومية

قراءات عن الحركات الناشطة المناهضة للعولمة

قراءات عن ناشطية الحقوق البيئية والحضرية

نصوص اختارتها د. دينا الخواجة

لخصتها چينيڤياڤ كارتيلييه

معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

2020

Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org

قراءات عن الناشطية الرقمية العابرة للقومية

بعيدا عن الاستثناء العربي:
الحركات الاجتماعية العابرة للقومية في المنطقة العربية

نصوص اختارتها د. دينا الخواجة

لخصتها چينيڤياڤ كارتيلييه

معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

أكتوبر 2019

قائمة المحتويات

1. مقدمة.....1

2. شبكات المناصرة العابرة للقومية في السياسة الدولية 4

مارجريت إ كيك، وكاثرين سيكينك. "شبكات المناصرة العابرة للقومية في السياسة الدولية". في: **نشطاء فيما وراء الحدود: شبكات المناصرة في السياسة الدولية**، ص ص 1-38. نيويورك: دار نشر جامعة كورنيل، 1998.

Keck, Margaret E. and Kathryn Sikkink. "Transnational Advocacy Networks in International Politics." In *Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics*, 1-38.New York: Cornell University Press, 1998.

3. الحركات الاجتماعية فيما وراء الحدود: فهم حقبتين من الناشطية العابرة للقومية 8

لانس بينيت. "الحركات الاجتماعية فيما وراء الحدود: فهم حقبتين من الناشطية العابرة للقومية". في: **الاحتجاج العابر للقومية والناشطية العالمية**، تحرير دوناتيلا ديلا بورتا وسيدني تارو، ص ص 203-226. أكسفورد: دار نشر رووومان وليتلفيلد، 2005.

Bennett, Lance. "Social Movements Beyond Borders: Understanding Two Eras of Transnational Activism." In *Transnational Protest and Global Activism* edited by Donatella Della Porta and Sydney Tarrow, 203 – 226. Oxford: Rowman & Littlefield, 2005.

4. إعلام جديد، حركات جديدة؟ دور الانترنت في تشكيل حركة 'مناهضة العولمة'.....13

بيتر ڤان ألست وستيفان ڤالجراف. "إعلام جديد وحركات جديدة؟ دور الانترنت في تشكيل حركة 'مناهضة العولمة'". دورية (**المعلومات والاتصال والمجتمع**)، مجلد رقم 5، عدد رقم 4 (2002): ص ص 465-493.

Van Aelst, Peter and Stefaan Walgrave. “New Media, New Movements? The Role of the Internet in Shaping the ‘Anti-Globalization’ Movement.”*Information, Communication & Society* 5, No.4 (2002): 465-493.

5. التنازع خارج الحدود..... 18

سيدني تارو، "التنازع خارج الحدود". في: **الناشطية العابرة للقومية الجديدة**، ص ص 143-160. كامبريدج: دار نشر جامعة كامبريدج، 2005.

Tarrow, Sidney. "Externalizing Contention." In *The New Transnational Activism*, 143-160.Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

6. بناء تحالفات عابرة للقومية.....22

سيدني تارو. **"بناء تحالفات عابرة للقومية."** في: **الناشطية العابرة للقومية الجديدة،** ص ص 161-179. كامبريدج: دار نشر جامعة كامبريدج، 2005.
Tarrow, Sidney. "Building Transnational Coalitions." In *The New Transnational Activism*, 161-179.Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

7. صعود الطوباوية المعلوماتية.....26

چيفري چوريس. **"صعود الطوباوية المعلوماتية."** في: **تشبيك المستقبل: الحركات المناهضة لعولمة الشركات،** ص ص 267-286. دورهام، كارولينا الشمالية: دار نشر جامعة ديوك، 2008.
Juris, Jeffrey. "The Rise of Informational Utopics." In *Networking Futures: The Movements Against Corporate Globalization*, 267-286. Durham, N.C.: Duke University Press, 2008.

8. الخروج للشارع في عصر المعلومات.....30

لوكاس ميلجاسو وچيفري موناهان. **"مقدمة: الخروج للشارع في عصر المعلومات."** في: **الاحتجاجات في عصر المعلومات: الحركات الاجتماعية والممارسات الرقمية والمراقبة،** ص ص 1-17. لندن: دار نشر روتلدچ، 2018.
Melgaço, Lucas and Jeffrey Monaghan. "Introduction: Taking to the Streets in the Information Age." In *Protests in the Information Age: Social Movements, Digital Practices and Surveillance*, 1 – 17. London: Routledge, 2018.

مقدمة

على مدار العقود الأخيرة، تضاعف عدد حركات وشبكات النشطاء العابرة للقومية واتسع نطاقها وتطورت قدراتها على التأثير في المشهد السياسي العالمي. وقد ارتبطت هذه التطورات الحديثة ارتباطا وثيقا بصعود تقنيات الاتصال والمعلومات الجديدة، والتي استخدمها النشطاء بطرق مبدعة ومنتجة لتوسيع نطاق تأثيرهم وشبكاتهم. وقد مكنهم هذا من التغلب على المسافات الجغرافية متجاوزين الحدود والتصنيفات الوطنية. تفاعُل النشطاء مع التقنيات الجديدة والإعلام الرقمي نتج عنه أيضا إستراتيجيات احتجاج ومناصرة مبدعة، وفتح إمكانيات جديدة لمساحات بديلة من التعايش يمكن وضع المثل العليا التي يتبناها النشطاء فيها موضع الممارسة (چوريس Juris 2008). ورغم صعودهم كلاعبين أساسيين على المسرح العالمي، لم يعترف معظم الباحثين المتخصصين لفترة طويلة بأهمية شبكات النشطاء كفاعلين *سياسيين* (كيك Keck وسيكينك Sikkink 1998) يشتبكون مع العمليات السياسية الإقليمية والدولية، ويؤثرون في السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ويصيغون بدائل للنظام الاقتصادي السياسي الحالي. تتضمن قائمة القراءات هذه أدبيات تغطي عشرين عاما من الناشطية الرقمية منذ بداياتها المبكرة التي تعبر عنها احتجاجات سياتل 1998 حتى اليوم. يستفيد هذا الدليل من أعمال أكاديميين مساهماتهم أثرت الأدبيات التي تفهم الناشطية العابرة للقومية باعتبارها مشروع *سياسي*. وهدفه هو تقديم مواد يسهل الوصول لها توفر رؤى متعمقة من البحوث الاجتماعية و الأنثروبولوجية التي تم إجراءها على مدر العشرين عاما الأخيرة عن مجال الحركات الاجتماعية العابرة للقومية، وبشكل أكثر تحديدا عن استخدام التقنيات الرقمية و"وسائل الإعلام الجديدة" في النضال ضد العولمة.

من الضروري القيام ببعض الإيضاحات قبل الانخراط في المزيد من النقاشات حول موضوع الناشطية الرقمية في ذاته. ڤان ألست وڤالجراف (2002) يلفتان نظرنا بشكل سليم لمصطلح العولمة ومناهضة العولمة الذين يتم استخدامهما بإفراط بما يؤدي إلى فراغ مفاهيمي يفشل في التوصل لتعقيدات هذه العمليات متعددة الأبعاد. تُستخدَم العولمة – التي تشكل الآن واقع حياتنا اليومية - على نطاق واسع داخل وخارج الحياة الأكاديمية لوصف عدد من العمليات المترابطة والمختلفة في نفس الوقت. وتتضمن الجانب الاقتصادي المتمثل في الانتقال نحو سوق متحرر بشكل متزايد والتحرير المنهجي للتجارة. وتتضمن أيضا التحديات السياسية المتعلقة بإضعاف حدود الدول وتنامي أهمية الهيئات الدولية والمكونة من حكومات الدول مثل الأمم المتحدة. تتغير الخبرات اليومية للأفراد بفعل الترابط الاقتصادي والمجتمعي والثقافي المتزايد الذي ينتج عنه انكماش المساحة الجغرافية وازدياد حركة هجرة الناس بشكل أسرع وأكبر والتمتع بالقدرة على الوصول بسهولة لنفس المنتجات والخدمات من مختلف أنحاء العالم. مصطلح مناهضة العولمة قد يكون مضللا. فباعتبارها شبكة عالمية من المنظمات، حركة مناهضة العولمة نفسها ما هي إلا أحد تجليات هذا الترابط المتنامي، وهي نفسها نتيجة للعولمة. ومن ثم، هي ليست ضد العولمة في ذاتها. بل هي تعارض جوانب معينة من العولمة مثل السياسات النيوليبرالية وآثارها المدمرة على الناس والبيئة، وتدعو بدلا عنها لطرق بديلة نحو العولمة تتضمن المزيد من العدالة واحترام البيئة وإعادة توزيع الثروة. ومن ثم، الحركات المناهضة للعولمة تعارض مسار معين للعولمة. ومن المصطلحات البديلة التي يمكن أن تصف هذه الحركات (مناهضة عولمة الشركات) و(مناهضة

النيوليبرالية) أو (حركة العدالة العالمية). والكتاب الذين تم إدراج مساهماتهم هنا يستخدمون غالبا تعبير (مناهضة العولمة) للإشارة إلى حركات النشطاء التي يدرسونها.

تدور بنية هذا الدليل حول سبع فصول ومقالات أكاديمية مجمعة ومعتمدة على مصادر متعددة تتناول جوانب مختلفة من حركات الناشطين العابرة للقومية وأهمية الأدوات الرقمية لتلك الحركات. كيك وسيكينك (1998) بدأتا بنظرة عامة على دور شبكات الناشطين العابرة للقومية في مجال السياسة العالمية تقدم القارئ للمجال. في مقالهما المكتوب في الأيام الأولى للناشطية الرقمية – قبل احتجاجات سياتل المحورية في 1999 - تؤكد كيك وسيكينك على أهمية النظر للبعد السياسي في هذه العمليات عن طريق التعامل مع شبكات الناشطين باعتبارها فاعلين سياسيين أو بالأحرى مساحات سياسية للنضال تسعى لتغيير شروط وطبيعة الجدل السياسي. في المقال الثاني، يميز بينيت Bennett (2005) بين جيلين من النشطاء: تكوينات المنظمات غير الحكومية التقليدية وشبكات النشطاء اللامركزية الصاعدة الجديدة التي تستهدف قضايا اجتماعية متعددة وأوسع نطاقا. يفحص بينيت دور التقنيات الرقمية التي لم تقم فقط بتيسير نشوء شبكات النشطاء اللامركزية الجديدة، وإنما حددت أيضا اختلافات إستراتيجية وتنظيمية أساسية مع ناشطية المنظمات غير الحكومية من الجيل القديم. عند تناول هذه الاختلافات، يضع بينيت إطارا نظريا لمساعدتنا في فهم ماهية الاختلافات بين هذين الجيلين من النشطاء وكيف يتفاعلون ويتصارعون، وكذلك كيف أن الجيل القديم متضمَن في الجديد، وكيف يمكن لكليهما أن يخرج بمقاربات متكاملة وإستراتيجيات للحركة المناهضة للعولمة. الإسهام الثالث هو لڤان ألست وڤالجراڤ (2002) اللذين يدرسان الدور النقدي الذي لعبته تقنيات الاتصال والمعلومات في تشكيل الجيل الجديد من الناشطية العابرة للقومية الذي تكلم عنه بينيت. وقد ركزا نقاشهما على أثر التقنيات ووسائل الإعلام الجديدة على الناشطية مما يساعدنا على فهم إلى أي مدى كانت هذه التقنيات والوسائل مفيدة للحركة السياسية القاعدية. وبناء على دراستهما لمواقع المنظمات على شبكة الإنترنت، تناولا كيف تتدخل التقنيات التكنولوجية في بناء أطر مرجعية مشتركة (سنو Snow وآخرون 1986) وهويات مشتركة للنشطاء وبناء شبكات وعلاقات. في القسمين التاليين، يوضح تارو Tarrow (2005) من خلال دراسات الحالة السبل المختلفة التي تعمل بها شبكات النشطاء العابرة للقومية على التعبئة من أجل الفعل وإحداث التغيير عن طريق الاعتماد على إستراتيجيات مختلفة تتباين وفقا للظروف والقضية المطروحة. الفصل الأول من كتابه يركز على مسارات مختلفة تقوم من خلالها مجموعات الناشطين بـ"التنازع خارج الحدود"، أو بعبارة أخرى الاعتماد على الشبكات العابرة للقومية في مناشدة مجموعات ناشطين أخرى خارج حدودهم الوطنية لمساعدتهم في ممارسة الضغط على هدفهم السياسي (دولتهم في معظم الأحوال). في الفصل الثاني، يدرس تارو كيف يمكن أن يستخدم الناشطون الشبكات العابرة للقومية لبناء تحالفات عابرة للقومية والحفاظ عليها تيسرها تقنيات الاتصال من أجل تحقيق التأثير السياسي. ثم يتناول چوريس (2008) الجوانب الأكثر جذرية وثورية في حركات الناشطين الرقمية. بالنسبة له، التقنية ليست مجرد وسيلة لغاية، بل هي تحمل إمكانيات ثورية حقا يُعبَر عنها من خلال المساحات الطوباوية التي يخلقها النشطاء الرقميون الذين يتحدون المعايير السائدة في المجتمع بخصوص التنظيم والعلاقات. وبدلا من استهداف إصلاح عالمي واسع النطاق، يرى الناشطون الجذريون أن نشوء هذه المساهمات الاجتماعية البديلة - والتي توفر مسارات بديلة للعولمة – غاية في ذاتها. وأخيرا، يفحص ميلجاسو وموناهان (2018) التحديات التي يقابلها النشطاء في السياق المعاصر لـ"الشوارع المرقمنة". فمواقع الاحتجاج شهدت تحولات، وأصبحت "رقمية"، بسبب انتشار

تقنيات المحمول ومواقع التواصل الاجتماعي في كل مكان مما يستحيل معه تقريبا الحفاظ على مجهولية النشطاء. علاوة على ذلك، صعود هذه الأدوات الرقمية الحديثة التي يستخدمها النشطاء كان مصحوبا بإستراتيجيات الرقابة والسيطرة الرقمية المبتكرة التي تستخدمها هيئات الشرطة والأمن مما يجبر النشطاء على التعامل مع الإمكانيات المتناقضة لتقنيات الاتصال والمعلومات كأدوات للمقاومة وأدوات للسيطرة وإجهاض التعبئة. وهذا يذكرنا – كما لاحظ چوريس (2008) - بأن تقنيات الاتصال والمعلومات لا تؤدي بالضرورة إلى المجتمع الطوباوي الذي يريد الناشطون بناءه، وإنما هي مساحات للنضال يمكن استخدامها للاحتجاج والإصلاح وفي نفس الوقت للرقابة والسيطرة والقمع الحكومي.

شبكات المناصرة العابرة للقومية في السياسة الدولية: مقدمة

مارجريت كيك وكاثرين سيكينك

Keck, Margaret E. and Kathryn Sikkink. "Transnational Advocacy Networks in International Politics." In *Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics*, 1-38.New York: Cornell University Press, 1998.

رغم تواجدهم ودورهم الواضح على المسرح السياسي العالمي لمدة طويلة، تم تجاهل شبكات النشطاء العابرة للقومية لفترة طويلة كفاعلين سياسيين. تختلف هذه الشبكات عن الفاعلين السياسيين الآخرين في أنها محكومة بالقيم أكثر من المصالح المهنية أو المادية، وتسعى لتغيير المسرح السياسي وليس فقط المشاركة في النقاش. وعبر استخدامها الإستراتيجي للمعلومات، تسعى لخلق قضايا جديدة وتأطيرها بطرق مفهومة، ونشر خطابات ومعايير وأفكار جديدة لتغيير التصورات الاجتماعية والإجراءات والسياسات والسلوكيات. فيجب النظر لشبكات النشطاء باعتبارها **مساحات سياسية** أكثر من فاعلين سياسيين. في إطار هذه المساحات السياسية التي هي شبكات من النشطاء، ينخرط الفاعلون في بناء أطر للمعنى والتفاوض حول الهويات والمصالح. يتطور هؤلاء الفاعلون داخل السياقات السياسية المستقرة التي تكون فيها المعاني راسخة ومتفق عليها، وفي نفس الوقت يحاولون تشكيل المساحات غير المستقرة التي يتم فيها الاختلاف حول المعنى نفسه. ومن ثم، تجسد شبكات النشطاء الفاعل والبنية في نفس الوقت. إن هذا المقال مبني حول أربعة أسئلة أساسية: (1) ما هي شبكات المناصرة العابرة للقومية؟ (2) لماذا وكيف تنشأ؟ (3) كيف تعمل؟ (4) كيف تكون أكثر فاعلية في تحقيق أهدافها السياسية؟

عند تناول هذه الأسئلة، من الجوهري وضع الدور السياسي لشبكات النشطاء في الاعتبار. هنا، تتم دراسة شبكات النشطاء من خلال عدسات الحملات التي هي عبارة عن مجموعات من الأفعال الإستراتيجية تقوم بها شبكات النشطاء بهدف إنشاء قضايا جديدة وتأطيرها، ثم العمل على إحداث تغير حقيقي بهدف حل تلك القضية. هذه العملية تكون مقيدة بالسياق البنيوي الذي تحدث فيه. يجب أن تطور الحملات أطر مشتركة للمعنى للتغلب على الاختلافات الثقافية والأيديولوجية التي يمكن أن تسبب انقسامات بين أعضاء الشبكة. دراسة الشبكات من زاوية الحملات تؤطر العلاقات العابرة للقومية باعتبارها *ساحة للنضال*، وتلقي الضوء على العلاقات والموارد المتضمنة فيها و*"بنية الفرص"* التي تتحكم في نشوءها وتطورها ونجاحها. وأخيرا، تسمح الحملات أيضا لنا بسبر أغوار التفاوض *حول المعاني وتطور التكتيكات*.

1. ما هي شبكات المناصرة العابرة للقومية؟

تم تحديد أربعة أنواع مختلفة من الشبكات: شبكات اقتصادية وشبكات سياسية وشبكات مناصرة وشبكات فعل. تتشكل **شبكات المناصرة** حول مجالات من الموضوعات، وتكون محكومة بالقضايا والأفكار والمعايير أكثر من المصالح. وعندما تطور شبكات المناصرة رؤية متماسكة للعالم،

وتصيغ إستراتيجيات للفعل السياسي، يمكن أن تتحول إلى شبكات فعل. الشبكات تتسم بتدفقات مهمة من الأفكار والمعلومات والخدمات والأموال والناس تنتشر داخل وفيما بين مساحات الموضوعات أو القضايا، وهو ما يخلق "مجتمع من المنظمات غير الحكومية". هذه القدرة على توليد وتدوير المعلومات أداة جوهرية وجانب مركزي من هوية الشبكات. فئات وأطر المعنى تشكل أساس حملات المناصرة، وتؤطر النزاعات دخل الشبكات، وهو ما يمكن أن يكون مصدرا مهما للتغيير.

2. لماذا وكيف نشأت شبكات المناصرة العابرة للقومية؟

هناك ثلاثة شروط أساسية لنشوء الشبكات العابرة للقومية. (1) حين تكون قنوات المناصرة المحلية بين المنظمات غير الحكومية وحكوماتها مسدودة، يتجه النشطاء إلى قنوات المناصرة العالمية في شكل نمط "الارتداد" أو (البومرانج) لمناصرة قضايا محلية من أعلى. (2) عندما يعمل "المبادرون السياسيون" (النشطاء) بفعالية على استخدام الشبكات في حملاتهم للمناصرة، فإن فاعليتهم وجهودهم نفسها هي التي تخلق الشبكات. (3) توفر الفاعليات العالمية للنشطاء منصات للتشبيك وبناء وتقوية علاقاتهم. لقد يسرت تقنيات الاتصال والسفر الأكثر سرعة وإتاحة تدفقات المعلومات وفرص التواصل الشخصي مما أدى لنشوء مجتمع مدني عالمي جديد.

3. كيف تعمل شبكات المناصرة العابرة للقومية؟

تعتمد شبكات المناصرة على استخدم القوة غير التقليدية القائمة على المعلومات والأفكار والإستراتيجيات. وتنخرط في عمليات الإقناع والاشتباك الاجتماعي التي تتضمن صراعات مثل ممارسة الضغوط وفرض العقوبات والفضح. تتضمن الإستراتيجيات السياسية التي تستخدمها شبكات المناصرة: (1) السياسة المعلوماتية، (2) السياسة الرمزية، (3) سياسة النفوذ، وأخيرا (4) سياسة المحاسبة. في كل تلك الإستراتيجيات، هناك بعد أساسي وهو إنشاء أطر معرفية (سنو وآخرون 1986)، والذي يتضمن:
(1) "انحياز الإطار" أي إعطاء معنى للأحداث والخبرات بغرض توجيه الفعل، و(2) "صدى الإطار" والذي يتضمن تأطير القضايا بطريقة يكون لها صدى عند الجمهور.

4. تحت أي ظروف تكون شبكات المناصرة مؤثرة؟

هنا، تحدد المؤلفتان خمسة مستويات مختلفة يمكن تحقيق أهداف شبكة المناصرة فيها: (1) خلق الموضوع ووضع الأجندة، (2) التأثير على مواقف الدولة والمنظمات الدولية، (3) التأثير على الإجراءات المؤسسية، (4) التأثير على تغيير السياسات، وأخيرا (5) التأثير على سلوك الدولة. المستوى الأول هو الذي يحشد فيه النشطاء جهودهم لتعديل "السياق القيمي" الذي تتم فيه النقاشات السياسية حتى يتم الدفع بالقضايا التي كانت غير مرئية سابقا إلى النقاش العام. يتضمن المستوى الثاني الضغط على الأهداف السياسية حتى يتم الإعلان عن تغيير مواقفها أو خلق التزامات رسمية مثل توقيع اتفاقية أو معاهدة. وقد يؤدي هذا إلى المستوى التالي، وهو إحداث تغير في الإجراءات، وهو ما يمكن أن يفتح قنوات جديدة للمناصرة، وقد يؤدي أيضا إلى المستوى الرابع ألا وهو تغيير

السياسات. ولكن، تغيير السياسات يجب ألا يتم الخلط بينه وبين التغير في السلوك، حيث يمكن أن تبقى هناك فجوة بين السياسات وواقع تطبيقها وتنفيذها على الأرض. لفهم الكفاءة السياسية لشبكات المناصرة، علينا أن نضع في اعتبارنا سمات الموضوع وسمات الفاعل.

سمات الموضوع: بعض أنواع القضايا أسهل في تأطيرها بطرق يكون لها صدى مع الجمهور وصناع السياسات، لأن لها أسباب أو فاعلين يمكن تحديدهم بوضوح، ومن ثم قادرة على توليد مشاعر قوية بالظلم يمكن نقلها للحملة. ولكن الموضوعات ذات الجوهر البنيوي أصعب في التأطير بطرق مناسبة لإستراتيجيات شبكات المناصرة. لكي يكون تأثير حملات المناصرة على قضية معينة أكبر، تستخدم شبكات النشطاء *إطارا عمديا* يعيد صياغة القضية في سلسلة واضحة الأسباب والمسئوليات، ومن ثم تحدد مرتكب الخطأ وتقترح حل. الموضوعات التي تسبب أذى واضح للأفراد وتتضمن سلسلة سببية واضحة، والمسائل القانونية المتعلقة بتكافؤ الفرص، تنتج مشاعر قوية بالصواب والخطأ أيضا، وبالتالي تكون ملحة بشكل خاص.

سمات الفاعلين: نوعان من الفاعلين يحددان فاعلية حملات المناصرة: أولا، النشطاء: الذين لديهم القدرة على تطوير شبكات كثيفة وواسعة وإدماجية وكفؤة قادرة على توصيل المعلومات وتبادلها. وثانيا، الفاعلون المستهدفون (الذين يمكن أن ينفذوا التغيرات التي تسعى الحملة لكسب التأييد لتحقيقها) يمكن أن يزيدوا فاعلية الحملة من خلال مستوى قابليتهم للتأثر بالضغط أو الإقناع أو التأثير. الفاعلون المستهدفون الذين يسعون للحفاظ على صورة معينة باحترامهم لقضايا يثمنها المجتمع الدولي يكونون أكثر قابلية للتأثر بالضغط الأخلاقي.

التفكير في السياسة العابرة للقومية

دراسة الشبكات العابرة للقومية تشوش الحدود التي بين السياسة الوطنية والدولية. هناك ثلاثة أنواع من الشبكات العابرة للقومية: (1) أهداف أداتية، (2) أفكار مشتركة متعلقة بالأسباب، (3) قيم مبدئية مشتركة (شبكات المناصرة). كل منها تعتمد على إستراتيجيات سياسية مختلفة وتتبع أنماط مختلفة من التأثير من أجل تحقيق أهدافها. وتعتبر الأفكار والقيم المبدئية مركزية بشكل خاص في شبكات المناصرة. فالمقاربات التفاعلية ذات الرؤى المتعمقة في السياسة المحلية – ومنها النظريات المعنية بسلوك وتشكل الجماعات - تتحدى النظرة التقليدية التي تقوم على أن المصالح تحدد المواقف من القضايا المختلفة، وتبين بدلا من هذا كيف يمكن للمشاركة والتفاعلات أن تعزز موقف فرد ما بخصوص موضوع معين.

نحو مجتمع مدني عالمي؟

عند دراسة التفاعل السياسي العالمي، نعرف أن "الدولة لا تحتكر المجال العام" (بيترسون Peterson 1992). فالتفاعلات بين الدول والفاعلين السياسيين الآخرين أكثر تعقيدا بكثير من تفاوض عدة مصالح. مسائل الفاعلية والفرص السياسية مركزية في نشوء شبكات المناصرة العابرة للقومية.

نظرية النظام السياسي العالمي التي طرحها چون ماير John Meyer تقول إن المنظمات غير الحكومية الدولية هم القائمين على "سن" المعايير الثقافية العالمية. بدلا عن هذا، تدافع كيك

وسيكنيك عن استخدام مفهوم المجتمع المدني العابر للقومية كساحة للنضال وليس كجسد متجانس ومتماسك كما قد يوحي تعبير "المجتمع المدني العالمي".

مبادئ ومعايير وممارسات

وفقا لبول Bull (1995)، يجب أن توجد مجموعة عامة من القواعد والقيم الأساسية حتى يتم تنظيم مجتمع دولي. النظريات التفسيرية تقدم الهويات والمعايير والمصالح باعتبارها تشكل بعضها بعضا. المعايير المتضمنة في الأبنية الاجتماعية تقيد وتشكل الممارسات، مثلما تقوم الممارسات بتشكيل المعايير. من الصعب تحقيق التغيير المعياري لأنه يتطلب مساءلة وتغيير ممارسات متأصلة بعمق وتبني ممارسات جديدة. يختلف النشطاء عن الفاعلين السياسيين الآخرين بسبب وعيهم العالي بهذه الممارسات المعيارية ورغبتهم في تغييرها. ومن ثم، هم لا يضعون المعايير الثقافية فحسب، وإنما هم فاعلون يسعون إلى تغييرها.

تغيير المعايير والممارسات مرتبط بتغيير طبيعة السيادة لأن شبكات المناصرة تتحدى أيضا المفاهيم التقليدية الخاصة بالسيادة. فبينما تفترض المفاهيم التقليدية للسيادة وجود سلطة حصرية للدولة داخل إقليمها وحق حصري لها في استخدامها كما تشاء، تطرح شبكات المناصرة الدولية أن الدول الأخرى والفاعلين الدوليين الآخرين يجب أن يكونوا معنيين بها. وبالنظر إلى أنها تتحدى سيادة الدول، من المتوقع أن تعارض الدول تطور شبكات المناصرة العابرة للقومية. فتحدي المفاهيم والتوقعات المتعلقة بسيادة الدولة من شأنه أن يؤدي إلى تغير في المعايير والممارسات، وهو ما يعني بدوره مزيد من التغير في معنى السيادة.

الحركات الاجتماعية فيما وراء الحدود: التنظيم والاتصال والقدرات السياسية في حقبتين من الناشطية العابرة للقومية.

لانس بينيت

Bennett, Lance. "Social Movements Beyond Borders: Understanding Two Eras of Transnational Activism." In *Transnational Protest and Global Activism* edited by Donatella Della Porta and Sydney Tarrow, 203 – 226. Oxford: Rowman & Littlefield, 2005.

في هذا المقال، يحدد بينيت جيلين متمايزين من الناشطية العابرة للقومية. جيل جديد لا يزال ناشئا يتسم بشبكات لا مركزية من الفعل الاحتجاجي المباشر الذي يستهدف قضايا اجتماعية متعددة. أما الجيل السابق من الناشطية فظل متركزا على المنظمات غير الحكومية وتقوده ائتلافات الحركات. نشأت التوترات من الاختلافات التي بين هذين الشكلين من الناشطية العابرة للقومية، ويقدم المؤلف إطارا نظريا ليساعدنا على فهم هذه التوترات. ولكن قبل القيام بهذا، تتم مناقشة ثلاث سمات أساسية للاحتجاجات الجديدة العابرة للقومية: (1) النماذج التنظيمية الإدماجية، (2) التقنيات الاجتماعية، و(3) القدرات السياسية.

التنظيم الإدماجي

على عكس الأشكال التقليدية من الاحتجاج العابر للقومية، الذي كانت تحدد الأيديولوجية فيه بوضوح، شبكات النشطاء الجديدة اللامركزية لديها القدرة على توحيد وتعبئة مجموعات واسعة ومتنوعة من الآراء والذوات في الفعل الاحتجاجي. فلكي تزداد المشاركة، يتسع التأطير الأيديولوجي وتُعطَى مساحة أكبر للتنوع. وبينما كافحت الحركات الاجتماعية السابقة من أجل تقريب الأطر من بعضها – أو التوفيق بين الأيديولوجيات المتنافرة، تتجاوز شبكات النشطاء الجديدة هذا الأمر من خلال "التأطير الرخو" و"الهويات المرنة" (ديلا بورتا Della Porta 2005). ويسمح استخدام هذه الشبكات للأطر الأكثر عمومية لأصحاب مواقف متنوعة بالمشاركة في نفس الاحتجاج. لكننا نتساءل إن كان هذا التأطير الأيديولوجي الرخو يمكن أن يكون متماسكا ومستداما بما يكفي لكي يُعتبَر حركة اجتماعية.

التقنيات الاجتماعية والديناميكيات التنظيمية وتغير النطاق

اختلاف الجيل الجديد والجيل القديم من الناشطية العابرة للقومية في استعمال تقنيات الاتصال يميز كل منهما عن الآخر. لقد لعبت التقنيات دورا جوهريا في: (1) توسيع نطاق وانتشار الفعل الاحتجاجي، و(2) تعزيز لامركزية الشبكات التي تجمع بين العلاقات التي تتم عبر الإنترنت وخارجها. ويؤكد مفهوم التقنية الاجتماعية أن قدرة النشطاء على التحرك بين العلاقات عبر الإنترنت وخارجها هي التي مكنتهم من التوسع على نطاق كبير. إن التقنيات تصبح متضمنة بشكل متزايد في التفاعلات التي تتم وجها لوجه من أجل التنظيم والتخطيط والإبلاغ إلخ. وهناك

ثلاث آليات أساسية ساهمت في تغير نطاق الناشطية، ألا وهي الوساطة الافتراضية والانتشار باستخدام الروابط المتشعبة والمحاكاة الافتراضية (تارو Tarrow وماك أدام McAdam 2005). فتقنيات الاتصال مفتوحة المصدر وخلق روابط المواقع على الإنترنت وانتشار الرسائل المشتركة ورموز الإدماج كلها تسمح بتدويل الاحتجاجات. ومن الممكن عقد احتجاجات متزامنة في مدن مختلفة عبر العالم مع مستويات عالية من المشاركة عالميا. ويسهل الجمع بين التشبيك على الإنترنت وخارجها الاحتجاجات الفعلية وفاعليات المتابعة والاتصالات بين النشطاء.

يتمثل السؤال فيما إن كانت هذه الأشكال من الناشطية تندرج ضمن تعريف الحركة الاجتماعية. وفقا لتعريف تيلي Tilly يبدو أنها تندرج، فهي: (1) تضع مطالب جماعية أمام السلطات، (2) تعقد اجتماعات عامة ومسيرات ومظاهرات، (3) تتواصل مع ووسائل الإعلام، و(4) تبقى نشطة خارج الحملات الانتخابية. من جانب آخر، يميز كووبمان Coopman بينها وبين الحركات التقليدية عن طريق الإشارة إليها باعتبارها "أعمال معارضة". فهناك جوانب عديدة تميز بينها وبين الحركات الاجتماعية، مثل (1) تعدد الموضوعات التي يتم تناولها والرسائل التي يتم نشرها وأهداف النشاط، و(2) كون المشاركين متقلبون وعضويتهم غير مستقرة وآراءهم متباينة. ويتسائل تيلي إن كانت مثل هذه الشبكات الفضفاضة يمكن أن تبني حقا القدرة السياسية اللازمة لإحداث تغيير بدون التموضع السياسي الموثوق والعلاقات التي أسستها الحركات التي تقودها المنظمات غير الحكومية مع من تستهدفهم.

العلاقات السياسية والقدرة السياسية

تُعرَف القدرة السياسية لأي حركة ناشطة باعتبارها ذات شقين: أولا، بقدرتها على تشكيل النقاش العام، وثانيا بقدرتها على إنشاء علاقات سياسية فعالة مع من تستهدفهم بالاحتجاج. ولتحقيق هذا، تحتاج أي منظمة لتطوير صلات داخلية قوية وأيدلوجية أساسية قوية. ولكن، بناء على تقاريرهم المتشككة والمتشائمة، يبدو أن الصحفيين عادة ينظرون إلى أعمال المعارضة" باعتبارها تفتقر لهذه الصفات. ولكن بالنسبة للنشطاء أنفسهم، بناء شبكات لا مركزية وغير تراتبية هو غاية في ذاتها. كذلك، برغم افتقارها الواضح لتعريف مشترك للهوية، تم تبني اسم لتوصيف الشبكة، ألا *العدالة الاجتماعية العالمية* (Global Social Justice). ويطرح الكاتب، وهو يشير إلى سياتل وغيرها من نماذج الاحتجاجات الضخمة التي عطلت مسار التوسع الرأسمالي النيوليبرالي، أن شبكات الفعل المباشر لها القدرة على التغيير الفعال.

التنظير بخصوص جيلين من الناشطية العابرة للقومية

ينتقل النقاش الآن إلى التوترات والاختلافات بين جيلين من الناشطية العابرة للقومية، حيث توجد في جانب الناشطية التي تنظمها وتقودها المنظمات غير الحكومية والحملات الائتلافية التي تنتظم حول قضايا اجتماعية محددة وتستهدفهم أهداف سياسية واضحة، وفي الجانب الآخر الحملات الدائمة الضخمة والفوضوية التي يتم تنظيمها حول شبكات لا مركزية وأهدافها ومستهدفاتها أقل وضوحا، وتدور حول موضوعات متنوعة.

هجين تنظيمي: شبكات متضمنة

لم تختف ناشطية المنظمات غير الحكومية، لكنها تتقاطع الآن مع شبكة واسعة ناشئة من النشطاء هي متضمنة فيها. أحدثت عملية التضمين هذه تحولات في مجال الناشطية، لكنها أيضا أفسحت المجال لوجود توترات بين المنظمات غير الحكومية وشبكات الفعل المباشر. فقد فقدت المنظمات غير الحكومية احتكارها للحملات الناشطة، ونشطت تنظيمات ذات موضوعات متعددة، وأصبح الأفراد يجدون المزيد من الفرص المباشرة للتدخل ووضع الأجندات، وانتشرت الحملات الدائمة التي بدون قيادة. هذه الاتجاهات في الناشطية العابرة للقومية الناشئة تتحدى نظريات الحركة الاجتماعية التي تصاغ في السياق السياسي الوطني وتركز على بناء هوية جماعية وأطر أيديولوجية (وهي سمات تفتقر لها الناشطية العابرة للقومية من الجيل الجديد). تعني الاختلافات بين الجيل الأول والثاني من الناشطية العابرة للقومية أن كل منهما يرى الآخر غير كفء. بعض المنظمات غير الحكومية ترفض الارتباط بحركة العدالة الاجتماعية العالمية، بينما يرى بعض النشطاء المنظمات غير الحكومية باعتبارها إما محدودة أكثر من اللازم أو مستوعبة في المؤسسات والأنظمة التي يفترض أن يحاربوها. سورمان Surman ورايلي Reilly يطرحان أن التناقض يقع بين المنظمات غير الحكومية الرسمية التي تقدم مقاربات برجماتية للتغيير الاجتماعي والشبكات ذات البنية المرنة الفضفاضة التي تطور استجابات مبتكرة لإقصاءهم من العملية السياسية الرسمية. ورغم أن هناك تضافرات بين هذين النوعين من المنظمات وأن وجود مجتمع مدني قوي يتطلب أن تعمل أنواع مختلفة من التنظيمات، ازداد تمثيل المنظمات غير الحكومية في الدوائر السياسية الرسمية ، بينما يبقى المتظاهرون مستبعدين بشكل منهجي. يسعى نشطاء الفعل المباشر الجذريين لدحض مصداقية المنظمات غير الحكومية ويعتبرونها جزء من المشكلة. ولكن، هذه ليست فقط مسألة توجه جذري في مواجهة توجه معتدل، وإنما مسألة اختلاف تنظيمي. فمن خلال مبادئ الانتماء والهويات السائلة، تقدم الحركات الجديدة العابرة للقومية نوع آخر من "التنظيم كأيديولوجية" يسعى لتناول أوجه المحدودية في الجيل الأول من الناشطية العابرة للقومية، مثل صعوبات بناء التحالفات وتقريب الفجوة بين الأطر والتشرذم الذي يتبع نزاعات القيادة.

التقنية الاجتماعية: ليس الإنترنت وإنما الكود

تبقى العلاقات الاجتماعية في قلب أي حركة، والتقنية لا تنظم الحركات بنفسها. ولكن حركات العدالة الاجتماعية العالمية يتم الحفاظ عليها عن طريق الدمج بين التفاعلات على الإنترنت وخارجها وهو ما يعتبر جزء لا يتجزأ من بناء التحالفات. وبدلا من الحفاظ على الفرق بين العلاقات على الإنترنت وخارجها، يجب أن ننظر إلى كيفية الدمج بينهما وكيف يمكن أن تهدف الجهود والعلاقات التي تتم على الإنترنت إلى بناء الفعل والتعبئة خارج الإنترنت. وفقا لسورمان ورايلي، لا تتعلق هذه الجهود بالمعلومات وإنما ببناء المجتمع (2003). ومن ثم، هناك تضافر بين الكود التنظيمي والأكواد التقنية. فالتقنيات لم تزيد فقط من نطاق التعبئة، وإنما غيرت أيضا الأكواد التنظيمية. الاحتجاج الضخم الذي تم تنظيمه في 1999 في سياتل كان ثمرة التنظيم الهائل الذي صار ممكنا بفعل تقنيات الاتصال. توجد التنظيمات الآن من خلال التقنية التي توفر بنية تحتية افتراضية لمجتمع مدني عالمي.

عند تقييم أثر التقنيات الاجتماعية على عملية التنظيم الديمقراطي، يبدو أن كل التطبيقات المبتكرة من التقنيات الاجتماعية تنشأ من شبكات الفعل المباشر أكثر من المنظمات غير الحكومية. ويبين هذا وجود انفصال بين الأكواد التنظيمية للجيل الأول والثاني من الناشطية العابرة للقومية، والتي لا يمكن أن تكون مرتبطة جيدا برغم أن كل منهما متضمن في الآخر. التزام المنظمات غير الحكومية بالتنظيم المركزي وببناء التحالفات بشكل انتقائي يحافظ على هذا الانقسام التقني بينهم من ناحية والشبكات الإلكترونية من ناحية أخرى، ويجعلهم منعزلين تقريبا. هذا الانقسام قد يحد من القدرة السياسية الإجمالية لحركة العدالة العالمية.

القدرات السياسية: كن الوسيلة الإعلامية، واخلق علاقات سياسية جديدة

حاليا، تم إدماج أصوات المنظمات غير الحكومية في أغلب الأحوال في وسائل الإعلام السائدة، ومن ثم تصل للجمهور بسهولة، بينما أصوات الشبكات الإلكترونية الجذرية تبقى مهمشة بدرجة كبيرة. الجذريون ليسوا مهمشين فقط، وإنما تتم تغطيتهم صحفيا بطرق سلبية تنزع الشرعية عن نضالهم وتشوش رسائلهم. وبدلا من تقديمهم باعتبارهم حركة عدالة اجتماعية عالمية ونشطاء سلميين، الصور التي تنشرها الصحافة التقليدية عنهم مرتبطة في معظم الأحوال بالعنف والخروج على القانون والتخريب والهمجية. علاوة على ذلك، غالبا ما تجرمهم الحكومات، وهو ما يحقق الهدف المزدوج المتمثل في تعطيلهم وتشويه صورتهم. ورغم هذه المعوقات، ما زال النشطاء الرديكاليون مستمرين في الانخراط مع الجمهور والوصول له بوسائل الاتصال الخاصة بهم. ويعني هذا أن الناس الأكثر مسئولية عن التطبيق المبدع للتقنيات القادرة على نشر المعلومات على نطاق أوسع هم الأرجح أن يتم إقصاءهم من قنوات الإعلام السائدة. هذه القدرة على الوصول للجمهور من خلال وسائل بديلة تحرر الحركات من وسائل وقنوات الاتصال الرسمية التي تعتمد على وسائل الإعلام السائدة في البقاء ونشر أصواتها. كما يقول الشعار الشهير: "كن أنت الإعلام" بدلا من أن تعتمد عليه.

ويعني هذا أيضا أن الأعمال المعارضة أو التنظيمات الإلكترونية لا تشارك المنظمات غير الحكومية ذات البنية الرسمية نفس الأهداف السياسية. فبدلا من تكوين علاقات سياسية مع الحكومات وصناع السياسات، تقوم الأعمال المعارضة بما أسماه كووبمان (2003) "حرق موارد" خصومهم. وبدلا من التفاوض مع المؤسسات السياسية التي تحافظ على الوضع القائم، يقومون بتشتيت انتباهها وإنهاكها وتعطيلها، كما فعلوا مع منظمة التجارة العالمية في سياتل 1999. وبرغم اختلاف الأهداف السياسية، يمكننا ملاحظة تكون شراكات بين الحملات التي تقودها المنظمات غير الحكومية التقليدية والحملات *الدائمة* الخاصة بالشبكات الإلكترونية. من أمثلة هذه الشراكات الحملات المناهضة للشركات التي تم شنها ضد شركات متعددة الجنسيات مثل مونسانتو Monsanto وماكدونالدز McDonalds والتي أجبرتهم على الانصياع لمعايير المسئولية الاجتماعية الجديدة.

خاتمة

حركات النشطاء العالمية العابرة للقومية المعنية بالعدالة الاجتماعية أظهرت قدرة غير مسبوقة على التدخل والتعبئة والاتصال على نطاق كبير، وهو ما يعتبر انعكاس لقدراتهم التنظيمية

المعتبرة. لقد طرحت الأشكال الجديدة من الناشطية العابرة للقومية، مثل الشبكات الإلكترونية اللامركزية وغير الهرمية، أسئلة نظرية مثيرة وتحدت نظريات الحركات الاجتماعية التقليدية. انتقلت عملية الوساطة في مثل هذه الشبكات من القيادة التنظيمية إلى العلاقات بين الأشخاص، والتي سهلتها التقنيات والجمع بين التفاعلات على الإنترنت وخارجها. لاحظ هذا المقال ما يلي: (1) إن الجيل الأول من الناشطية المرتكزة على المنظمات غير الحكومية متضمن في الجيل الثاني من ناشطية الفعل المباشر، ولكن التوترات والانقسامات تبقى موجودة بين الاثنين، (2) التقنيات الاجتماعية سهلت خلق أشكال تنظيمية جديدة، و(3) في حين يمكن للانقسامات التنظيمية أن تكون عائقا أمام القدرات السياسية، هناك حالات نجح فيها النمطان في تقريب الفجوة بينهما وإحداث تغيير سياسي واجتماعي. بالنظر لاستمرار ظهور هذه الأشكال من الناشطية، نبقى في مرحلة تجريب تجعل من الصعب تقييم فاعلية الأفعال المباشرة التي يقودها المواطنون. ويشجعنا المؤلف على استكمال ملاحظة حالات معينة من أفعال النشطاء الذين انخرطوا في الضغط على الشركات وبناء مؤسسات ديمقراطية عابرة للقومية وإنتاج مجتمع مدني عالمي.

إعلام جديد، حركات جديدة؟ دور الانترنت في تشكيل حركة 'مناهضة العولمة'

بيتر ڤان ألست وستيفان ڤالجراڤ

Van Aelst, Peter and Stefaan Walgrave. “New Media, New Movements? The Role of the Internet in Shaping the ‘Anti-Globalization’ Movement.” *Information, Communication & Society* 5, No.4 (2002): 465-493.

يقدم هذا المقال مفهوم "مناهضة العولمة"، ويسبر أغوار تأثير الإنترنت ووسائل الإعلام الجديد على تشكيل ونجاح حركات مناهضة العولمة. إن التوسع الحديث والسريع لتقنيات الاتصال والمعلومات زاد الاهتمام بدور هذه الأدوات في العملية السياسية. يطرح البعض أن تقنيات الاتصال والمعلومات لا يرجح أن تغير توازن القوة القائم والبنية السياسية القائمة، لكنها تفيد الحركات والمجموعات السياسية القاعدية عن طريق إتاحة المشاركة السياسية بدرجة أكبر. وهي تخلق أيضا فرصا جديدة للتماسك والاتصال العابر للقومية بين مجموعات بعيدة عبر مجتمعات مختلفة، ومن ثم تسهل خلق وتوسع الشبكات الدولية. من أجل المساهمة في هذا النقاش، حلل هذا المقال سبعة عشر موقعا إلكترونيا لتنظيمات متعلقة بالنضال ضد العولمة، ودورها في تطوير وتقوية ثلاثة عناصر لتشكُل حركة مستدامة، ألا وهي: (1) هوية جماعية قائمة على تحديد مشترك لمشكلة ما، (2) تعبئة المشاركين في فعل احتجاجي (سواء فعلي أو افتراضي)، و(3) شبكة من تنظيمات شبيهة تشترك في أهداف متشابهة. قبل عرض البحث، سيقدم هذا المقال أولا نظرة عامة على التاريخ الحديث لأفعال الاحتجاج العابرة للقومية "المناهضة للعولمة".

الاحتجاج العالمي ضد العولمة

عند النظر للشبكات العابرة للقومية والعالمية شديدة الترابط التي تشكل حركة مناهضة العولمة، قد يبدو المصطلح متناقضا بالنظر لدرجة انغماس هذه الحركة في عمليات العولمة نفسها. ولكن ما تعارضه حركة مناهضة العولمة هو جوانب من العولمة تعتبرها مضرة للناس والكوكب. الأهداف الرمزية لهذه المعارضة غالبا ما تكون المؤسسات الدولية التي تعتبرها مسئولة عن تنظيم هذه السياسات الضارة مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية.

قبل وأثناء وبعد سياتل

لعقود قبل سياتل، كانت المنظمات غير الغربية تتحدى أشكال اللامساواة الاقتصادية العالمية ودور مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. في 1998، الاحتجاجات المناهضة للاتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمار (Multilateral Agreement on Investment) والمعروفة اختصارا بـMAI أعادت تجميع حوالي 600 منظمة من سبعين دولة مختلفة نسقوا فيما بينهم عبر الإنترنت لزيادة تأثيرهم ومشاركتهم، ونجحوا في منع صدور اتفاقية. أثناء الفاعليات التاريخية لمعركة سياتل في 1999 - والتي أصبحت أكثر نماذج المقاومة المناهضة للعولمة رمزية - نجح عشرات الآلاف من النشطاء في إيقاف قمة منظمة التجارة العالمية عن

طريق تعطيل المؤتمر من خلال المسيرات وقطع الطرقات والمواجهات المفتوحة مع الشرطة. العمل المشترك بين المنظمات غير الحكومية ومجموعات الفعل المباشر تيسر بسبب استخدام تقنيات الاتصال ولمعلومات. وأصبح الاحتجاج الكبير في الواقع ممكنا من خلال استخدام الإنترنت في تجنيد المشاركين ونشر المعلومات وتنظيم توزيع العمل بين التنظيمات. وبالإضافة لاحتجاجات الشارع التقليدية، كان هناك أفعال احتجاجية افتراضية تهدف لمهاجمة المواقع الرسمية للخصوم وهو ما عطل تدفق المعلومات. بعد فاعليات سياتل، استمر استخدام القمم الدولية كمنتديات للمقاومة والمناصرة من قبل نشطاء مناهضة العولمة. ولكن الاحتجاجات عند صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في 2000 كانت أقل نجاحا لأن الشرطة نظمت نفسها بشكل أفصل والمشاركة انخفضت. ولكن هموم المتظاهرين أصبحت إلى حد ما معترف بها من قبل المؤسسات الدولية التي اعترفت بوجود "جدل عام متنام" حول دورهم، وأن منافع سياساتهم ربما لا تصل إلى الجميع. في قمة براج في 2001، تحدثت نفس المؤسسات عن "تخفيف أعباء الديون" و"مكافحة الفقر". ولكن تركيز وسائل الإعلام على تدمير الممتلكات من قبل المتظاهرين شوه صورة الحركة وأعاق الرسالة الأساسية. والاحتجاجات التي استمرت في السنوات التالية حول قمم الاتحاد الأوروبي والثمانية الكبار تم تنسيقها عبر الانترنت أيضا.

البحث على الانترنت: قيود وفرص

قررت هذه الدراسة التركيز على استخدام المنظمات المناهضة للعولمة لمواقع الإنترنت لثلاثة أسباب رئيسية: أولا، لأنها توفر معلومات عن المنظمات نفسها. ثانيا، لفحص الطرق التي استخدمت المواقع بها كأدوات للتعبئة. وأخيرا، للنظر في العلاقات القائمة (أو المفتقدة) بين التنظيمات المختلفة بهدف معرفة المزيد عن وظيفة شبكة المواقع.

باعتبارها ظاهرة جديدة ومتسعة بسرعة، ما زالت الإستراتيجية والمنهجية البحثية لدراسة الإنترنت كموضوع للبحث غير مطروقة في معظم الأحوال. رواد قلائل مثل ڤان دي دونك Van de Donk وفويدرير Foederer (2001)، وهيل Hill وهوجز Hughes (1998)، وتشاندلر Chandler (1998) ونوريس Norris (2001)، وأخيرا دي لاندشير De Landtsheer وآخرين (a, b2000) من كلية مدرسة أمستردام لبحوث الاتصال ASCoR، ساهموا في تطوير أنظمة الأكواد الخاصة بالتحديد الكمي لوظائف المواقع الإلكترونية. هذه الدراسة تستخدم نظام تكويد مشابه تم تعديله لتناول النقطة المحددة التي يركز عليها هذا المقال.

تم اختيار سبعة عشر موقع بناء على معيارين. أولا، تم استخدام التقارير الإخبارية لتحديد المنظمات التي لعبت دورا فعالا في احتجاجات مناهضة العولمة الرئيسية. ثانيا، تم عمل اختيار عملي بناء على اللغة (الفرنسية والانجليزية فقط) وإن كان الموقع لا زال يعمل أم لا. ومن ثم، أثر توقيت هذا البحث على هذا الاختيار، وهو ما يعني أن عينة الموقع التي تم تحليلها في هذه الدراسة ليست ممثلة لكل التنظيمات والحركات المناهضة للعولمة. الاختيار النهائي تم تصنيفه إلى ثلاث مجموعات: (1) المواقع المكرسة لفاعليات منفردة، (2) المنظمات أو مجموعات العمل المنخرطة في النضال ضد العولمة، و(3) ما يعرف بالمنظمات الداعمة التي تقدم الخدمات التي

تسهل أفعال المجموعات الأخرى. كل موقع تم تحليله من قبل طالبين في الدراسات العليا طبقا لنظام التكويد يفسر وظائف الموقع.

خريطة مناهضة العولمة على الانترنت

تركز أسئلة البحث على ثلاث وظائف أساسية للمواقع، وهو ما يساهم في النقاش حول نظرية الحركات الاجتماعية ودور تقنيات الاتصال والمعلومات: أولا، يفحص البحث وظيفة المعلومات أو ما إن كانت المنظمات المختارة تقدم فهما متشابها لمناهضة العولمة. ثانيا، وظيفة التعبئة. ثالثا، وظيفة الشبكة أو العلاقات بين المنظمات.

تحليل المحتوى: ما هي مناهضة العولمة بالنسبة للمنظمات المختلفة؟

أولا، بحثت هذه الدراسة في "الأطر المرجعية" المشتركة (سنو وآخرون 1986) للمواقع المختلفة. يشير أي إطار مرجعي جماعي إلى المعنى المشترك والتعريفات التي يجلبها الناس لوضعهم، والتي تعتبر ضرورية للفعل الجماعي المتماسك (ماك أدم McAdam وآخرون a1996). هذا الجزء من الدراسة مهتم بشكل خاص بـ"التأطير التشخيصي" (بنفورد Benford وسنو Snow 1988) وهو تحديد المشكلات وأسبابها. نظرنا إلى كيفية تعريف المواقع للعولمة، وإن كانوا يتبنون رؤية مشتركة للمشكلة أم يركزون على جوانب مختلفة منها. للإجابة على هذه الأسئلة، بحثت الدراسة كيف قامت المواقع بما يلي، وإن كانت فعلت هذا أصلا أم لا: (1) إعطاء معلومات، (2) التوكيد على نفس العناصر من المشكلة، و(3) جعل النقاش والتفاعل حول الموضوع ممكنا. أظهرت النتائج مؤشرات عالية نسبيا بخصوص مشاركة المعلومات. فبينما اتسمت المواقع بالغموض إلى حد كبير بخصوص بنية وتركيب منظماتها، كانوا واضحين جدا بشأن رؤاهم وآراءهم، وقدموا أيضا الكثير من المعلومات الخارجية من خلال روابط لمواقع ومنظمات أخرى. نظرت الدراسة أيضا في مدى تنوع جوانب مناهضة العولمة التي ذكرتها المواقع. تم تحديد قائمة بإثنى عشر موضوع متعلق بالعولمة (التجارة الحرة والهيمنة الاقتصادية والديمقراطية العالمية واللامساواة والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والعمل والمجتمع المدني والديمقراطية التشاركية واللامركزية والتجانس الثقافي)، وبالبحث عن الموضوعات نجد أن المواقع سجلت أيضا درجة عالية بشكل عام من تنوع الموضوعات التي تتناولها، وهو ما يبين رؤية واسعة للعولمة. إن تناول مجموعة متنوعة من المشكلات لا يمنع تشكل تحالفات النشطاء أو تواصل المجموعات مع بعضها، كما يوضح جرهاردس Gerhards وروخت Rucht (1992). الجوانب الأبرز في العولمة التي ركزت عليها المواقع المختارة كانت الجوانب الاقتصادية مثل التجارة الحرة والهيمنة الاقتصادية، وهو ما يوضح أن العولمة تُفهَم أساسا باعتبارها قضية اقتصادية لها آثار جانبية على البيئة والمساواة وحقوق الإنسان وظروف العمل. وبدرجة أقل، فهمت المواقع العولمة كمشكلة سياسية أيضا بسبب المؤسسات الدولية غير الديمقراطية والحاجة لمجتمع مدني أقوى وديمقرطية تشاركية. أما الجوانب الثقافية فكان التركيز عليها أقل. وأخيرا، بحثنا إلى أي درجة رعت المواقع النقاشات حول الموضوع، وهو ما كشف أن فرص التفاعل والنقاش كانت محدودة جدا على المواقع. فرغم أهمية النقاش الواسع من أجل

بلورة رؤى وآراء مشتركة، وبناء أطر مرجعية مشتركة، كان هذا الجانب مفتقدا في معظم الأحوال.

ومن ثم، وجد البحث أن المنظمات بشكل عام صاغت تأطيرا تشخيصيا قويا جدا للعولمة. ولكن على الجانب الآخر، البعد المتعلق بـ"التأطير العلاجي" (بنفورد وسنو 1988) - والذي يشير إلى صياغة حلول للمشكلات التي يتم تناولها - كان مفتقدا بوضوح. طرحت المواقع أسئلة كبيرة لكنها لم تصغ إجابات واضحة أو تطرح حلول واضحة. ولكن هذا الغياب ليس بالضرورة إشكاليا، فحاليا الدور الأكثر أهمية لمناهضة لعولمة يتمثل في طرح إشكاليات العولمة ودحض شرعية وجهات النظر المهيمنة بخصوصها، قبل أن يصبح تطوير النماذج الجديدة ممكنا.

المواقع: وسيلة جديدة للتعبئة الحقيقية أو الافتراضية؟

هناك وظيفة أخرى جوهرية للمواقع الناشطة وهي تيسير تعبئة النشطاء. وتتضمن مناهج التعبئة المختلفة التجنيد الرسمي من خلال المنظمات أو المجموعات ذات الطابع غير الرسمي من الأصدقاء والأقارب والتي يطلق عليها "سياقات التعبئة متناهية الصغر ". إضافة تقنيات الاتصال والمعلومات إلى هذه الطرق يوسع من تعريف التعبئة من أفعال الشارع التقليدية إلى الأفعال الافتراضية مثل العرائض الإلكترونية وإعاقة خوادم الخصوم. يمكن للمواقع أن تقوم بدور التعبئة بطرق مختلفة. يمكن أن يوفروا الفرصة للناس لكي يلتحقوا بمنظمة أو يدعموها فقط، ويمكن استخدامها بشكل أكثر إيجابية للترويج للأنشطة الاحتجاجية وتنظيمها. بعضها يوفر أيضا معلومات لتسهيل المشاركة في الأنشطة الاحتجاجية مثل الأدلة العملية أو حتى التدريب والتكنيكات التي من شأنها تحسين أفعال الاحتجاج. ومن ثم، المواقع عبارة عن وسائل للدعم في عملية التعبئة أكثر من كونها أداة فعل في ذاتها.

ربط المواقع الإلكترونية: شبكة واحدة؟

في سياق النضال ضد العولمة، يجب على المنظمات عبر العالم أن تتغلب على المسافة الجغرافية والمسافة الأيديولوجية. ويبين البحث أن المواقع التي تم تحليلها تعتمد بشدة على الروابط التشعبية التي تأخذ القارئ لمواقع أخرى، وهو ما يمكن أن يشكل أساس الشبكة العابرة للقومية الضروري لجعل التعاون بين كل هذه المنظمات ممكنا، لكن من الصعب أن نحدد إلى أي مدى يتم هذا. الروابط التي على المواقع المناهضة للعولمة قد تؤدي إلى منظمات شريكة أو مجموعات أفكارها متشابهة، والتي يمكن أن تمثل شبكة لكنها لا ترمز بالضرورة إلى تحالف. فبعض الروابط قد تقود القارئ إلى مؤسسات أو منظمات "معادية". وضع تصور بصري للشبكة يبين أن كل المواقع مرتبطة مع بعضها بشكل غير مباشر، وهو ما يوحي أن الشبكة متكاملة بدرجة كبيرة. لكن معنى الروابط التشعبية يبقى غامضا، فمن الممكن أن توجد لأهداف معلوماتية فقط أو للتعبير عن وجود قضية مشتركة أو مؤسسة معارضة. وقد تكون التحالفات موجودة حتى عندما لا تظهر أي روابط تخصها على المواقع. ومن ثم، قيمة الروابط التشعبية في بناء الشبكات موضع خلاف.

خاتمة: العولمة والحركات الاجتماعية والإنترنت

يساهم هذا المقال في النقاش الدائر حول استخدام تقنيات الاتصال والمعلومات من قبل ما يسمى بـ"تحالف" مناهضة العولمة. إن وسائل الاتصال الجديدة هذه تعوض نقص الوسائل التقليدية والسلطة المركزية الذي يميز النقابات العمالية والأحزاب السياسية التقليدية. تحليل سبعة عشر موقع مختار من مواقع مناهضة العولمة عمل على تقييم ثلاثة محاور أساسية في الحركة الاجتماعية. وهذا التقييم يخلص إلى ما يلي: (1) أن هناك اتفاق عام على موضوع العولمة باعتبارها مشكلة اقتصادية بالأساس، (2) أن المواقع تستخدم كأدوات لتعبئة المشاركين بفاعلية في النضال ضد العولمة، و(3) أن هذه المواقع مرتبطة بشكل مباشر و غير مباشر ببعضها في شبكة من منظمات مناهضة العولمة. من الصعب القول إن النضال ضد العولمة يصبح فعلا حركة عابرة للقومية بالنظر لصعوبة التحديد الكمي لهذه الظاهرة، بالإضافة إلى طابعها غير المتوقع. من الصعب أيضا تقييم إن كنت تقنيات الاتصال والمعلومات غيرت منطق الفعل الجماعي، أم زادت سرعة انتشار أفعال الاحتجاج فحسب. ورغم أن الطبيعة السائلة وغير التراتبية للإنترنت تجعلها أداة مناسبة للتحالف الاحتجاجي العالمي، يجب ألا تتم المبالغة في دورها. فلا توجد سوى أدلة قليلة تدعم أن الأفعال الافتراضية تحل فعلا محل الأشكال التقليدية من احتجاجات الشوارع. وجهات نظر المحتجين أنفسهم حول أهمية الانترنت متباينة، فبعضهم يراها بعدا أساسيا، بينما البعض الآخر يعتقدون أن حركات مناهضة العولمة كانت ستوجد بنفس الحال بدونها.

التنازع خارج الحدود

سيدني تارو

Tarrow, Sidney. "Externalizing Contention." In *The New Transnational Activism*, 143-160.Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

في لحظات معينة من الزمن، تجتمع الفرص الدولية لخلق الشروط اللازمة لحدوث "شلال عدالة" حيث تجد مؤسسات حقوق الإنسان الدولية طرق للتدخل والتمسك بالعدالة في حالات انتهاك حقوق الإنسان الدولية. حدث هذا حين اجتمعت جهود شبكات حقوق الإنسان الدولية والوطنية حتى تم تقديم الدكتاتور التشيلي بينوشيه إلى العدالة. فقد طرحت مجموعات حقوق الإنسان وغيرها من المجموعات الناشطة مطالبها على الساحة الدولية باستخدام مصطلحات عالمية لجعلها مؤثرة على الجمهور العالمي، وتقدموا لهم باعتبارهم حلفاء لقضيتهم. هذا المقال سيسبر أغوار هذه العملية عن طريق النظر في كيفية طرح المطالب والخلافات خارج الحدود، وكيف تتباين طرق المجموعات المختلفة في طرح خلافاتها خارج حدود بلادها، وما هي نتائج ذلك على المستويين المحلي والدولي. سيتم تناول هذه الأسئلة باستخدام أدلة من ثلاث حالات كل منها اتبعت مسار مختلف في التنازع خارج الحدود: (1) حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية من خلال الرصد ونشر المعلومات، (2) المساواة على أساس النوع في أوروبا الغربية من خلال الوصول للمؤسسات، وأخيرا (3) الحركة العمالية العابرة للقومية في أمريكا الشمالية من خلال الفعل المباشر والروابط الدولية.

التنازع خارج الحدود

هو مناشدة أصحاب المطالب السياسية المحلية لحلفاءهم الدوليين الضغط على حكوماتهم. وهذه الإستراتيجية في تحقيق الأهداف السياسية ليست ظاهرة جديدة.

إطلاق الأثر الارتدادي (البومرانج)

هذا النموذج من التضامن بين فاعلين محليين يواجهون القمع في وطنهم وفاعلين دوليين سواء من الدول أو غير الدول نظَّرت له كيك وسيكينك (1998) باعتباره "الأثر الارتدادي". ولاحقا، قام ريسي وسيكينك (1999) بتوسيع المفهوم إلى "الأثر اللولبي". وفقا لهذا النموذج، توفر الروابط الدولية طرقا بديلة للفاعلين المحليين لكي يمارسوا الضغط على حكوماتهم من الخارج ومن أعلى عندما تكون قنوات المناصرة وكسب التأييد المحلية غير فعالة. ومن خلال "السياسة المعلوماتية" يمارس الفاعلون الدوليون الضغوط على الحكومات. ورغم أن هذا النموذج مفيد بدرجة كبيرة، فهو يركز بالأساس على العلاقات الدولية الثنائية ويتجاهل العلاقات متعددة الأطراف. ويتجاهل أيضا مسارين آخرين للتنازع خارج الحدود، وهما: الوصول للمؤسسات والفعل المباشر، وهذين المسارين سيتم تناولهما بشكل أكبر في هذا المقال.

بعيدا عن الأُثر الارتدادي

هناك ثلاثة عوامل تحدد المسار الذي سيأخذه التنازع خارج الحدود، ألا وهم: (1) السياق المحلي، (2) كيفية صياغة الخلافات، و(3) شكل الفعل الجماعي. أولا، "الانسدادات المحلية" التي تدفع الفاعلين المحليين إلى السعي للحصول على الدعم عبر الحدود تتراوح من عدم الاستجابة إلى القمع المباشر على أيدي الحكومات. وتنتِج الأنواع المختلفة من الانسدادات استجابات مختلفة، ومن ثم مسارات مختلفة، للتنازع خارج الحدود من قبل الفاعلين المحليين. ثانيا، لكي تكون القضايا المحلية جذابة للمجتمع الدولي يجب أن تتم إعادة صياغتها بطرق مثيرة ولها دلالة بالنسبة للفاعلين خارج السياق المحلي. على سبيل المثال، حقوق العمال والسكان الأصليين تمت إعادة صياغتها كحقوق إنسان. ثالثا، تختلف أشكال الفعل الجماعي التي ينخرط فيها الفاعلون السياسيون الاجتماعيون ردا على السياسات القمعية، ومنها نشر المعلومات والوصول للمؤسسات والفعل المباشر، وهذا ما يساعد بدوره في تشكيل ثلاثة مسارات لطرح المطالب خارج الحدود.

رصد سوء المعاملة – حالة أمريكا اللاتينية

في الأنظمة شديدة القمعية، يكون استخدام السياسة المعلوماتية كسبيل لطرح الخلافات خارج الحدود بديلا معقولا للفعل المباشر الذي هو أكثر كُلفة بكثير. في ظل الدكتاتوريات التي حكمت تشيلي والأرجنتين والبرازيل وأوروجواي في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، رد الفاعلون المحليون في كل من هذه البلاد على القمع بالتواصل مع منظومة حقوق الإنسان الدولية. وكانت الأخيرة قد تطورت بفضل الإجراءات الرسمية التي وضعتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية للتحقيق في الانتهاكات، والتي أكملتها جهود المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لكشف تلك الانتهاكات. وقد سهلت ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان القائمة بالفعل، بالإضافة إلى وجود مؤسسات محلية في هذه الدول الأمريكية اللاتينية، الوصول إلى المجتمع الدولي في ظل أنظمة شديدة القمعية. أولا، صاغت مجموعات المناصرة المحلية نضالها بطرق جذبت انتباه نشطاء حقوق الإنسان الغربيين. ثانيا، استخدموا السياسة المعلوماتية (أي جمع المعلومات ورصد الانتهاكات) بدلا من الفعل المباشر لحماية أنفسهم من أكثر أشكال القمع وحشية.

مسار الوصول للمؤسسات - حالة أوروبا الغربية

بسبب "نظام الحوكمة متعدد المستويات" بالاتحاد الأوروبي (هوخه Hooghe وماركس Marks 2002)، والذي يفرق السلطة عبر مستويات متعددة ويخلق مساحات سياسية مختلفة يمكن تقديم المطالب بها، تتوافر للمواطنين عدة مسارات مؤسسية لطرح مطالبهم وخلافاتهم خارج حدود بلادهم. ورغم أن مجموعات المناصرة الأوروبية المحلية لجأت أيضا لتكتيكات مثل السياسة المعلوماتية والفعل المباشر، كان اللجوء للمؤسسات الأوروبية أكثر إستراتيجية فعالة للتنازع خارج الحدود. في نظام الحوكمة هذا، توفر محكمة العدل الأوروبية - وهي محكمة قضائية فوق وطنية - للمواطنين والمجموعات المحلية مسار ثمين بديل ليتجاوزوا مقاومة حكوماتهم الوطنية لمطالبهم. ومن ثم، لم تدفع مجموعات حقوق النساء مطالبها بالمساواة على أساس النوع عن طريق الاحتجاج والسياسة الصدامية، وإنما استخدموا مبدأ الأجر

المتساوي للعمل المتساوي الذي كان متضمنا في اتفاقية روما 1957 التي شكلت الأساس الدستوري للاتحاد الأوروبي. إدراج هذه المادة في الاتفاقية يعني أن المواطنين يمكنهم أن يرجعوا إليها ويضغطوا على الدول الأعضاء لكي يمتثلوا لها من خلال المسارات القانونية بمساعدة محكمة العدل الأوروبية. بعض الدول الأعضاء – مثل المملكة المتحدة – قاومت بضراوة إضعاف سيادتها البرلمانية من قبل محكمة فوق وطنية مثل محكمة العدل الأوروبية، ولكن الجهود المجتمعة للفاعلين المحليين والحلفاء الدوليين حققت نجاحات. إن الإطار القانوني العابر للقومية الذي يوفره نظام الحوكمة الأوروبي متعدد المستويات نموذج لكيفية قيام الشبكات القوية بين الفاعلين المحليين والدوليين بإجبار الحكومات غير المستجيبة على الاستجابة للمطالب السياسية.

الفعل المباشر في المكسيك

بسبب السياق البنيوي للعولمة الذي يسعى العمال فيه للدفاع عن حقوقهم اليوم، يواجه العمال معوقات شديدة أمام الفعل الجماعي والتحركات العمالية العابرة للقومية. فمن ناحية، ازدادت حركية رأس المال أضعافا مضاعفة، وكذلك ارتفعت قدرته على الانتقال إلى أي مكان في العالم تكون العمالة فيه أرخص. من ناحية أخرى، تبقى العمالة محدودة بالموقع المحلي ومعتمدة على حماية الحكومات الوطنية. وبالنظر لانخفاض قدرة الحكومات الوطنية على الحفاظ على حقوق العمالة المحلية في مواجهة رأس المال العالمي الصاعد، يطرح تيلي أن الحركات العمالية ستحتاج للجوء لإستراتيجيات جديدة أكثر ملائمة لحماية حقوقهم الجماعية على المستوى الدولي (1995). ولكن، حيث إن العمال اعتمدوا دائما على حقوقهم كمواطنين في أمة على اعتبار أن حكوماتهم تكفلها، تبقى الحقوق العمالية مرتبطة ارتباطا وثيقا بحقوقهم كمواطنين. في حالة الحركات العمالية العابرة للقومية، اتضح أن مسار الفعل المباشر لطرح المطالب والخلافات خارج حدود البلد أكثر كفاءة، ولهذا كانت الحركات العمالية تلجأ للإضرابات والاحتجاجات في مجتمعاتهم لطرح مطالبهم وهي الإستراتيجيات التي يمكن أن يدعمها الحلفاء الدوليون.

التحالف من أجل العدالة في الماكيلادورا

في منطقة مصانع ماكيلادورا Maquiladora في المكسيك وعلى طول الحدود مع الولايات المتحدة، تتاح العمالة المكسيكية الرخيصة للصناعات الكبرى التي تغذي السوق الاستهلاكي الهائل في الولايات المتحدة. تتسم صناعات الماكيلادورا بسوء الممارسات البيئية والعمالية والحقوقية في عملية النمو الصناعي غير المنظم، بالإضافة إلى انخفاض معدلات الأجور وظروف العمل غير الآمنة والخطرة وارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان بين السكان المُفقَرين والنفايات السامة وتلوث المجاري المائية والانتهاكات الجنسية. في ثمانينيات القرن العشرين، نشأ تحالف العدالة في مصانع ماكيلادورا (Coalition for Justice in the Maquiladoras-CJM) ردا على هذه الانتهاكات. وتحولت هذه الإستراتيجية المعنية بالمناصرة إلى الفعل المباشر عندما أصبح واضحا أن مسار المعلومات غير فعال. وتم القيام بأعمال منسقة عابرة للحدود وإنشاء شبكات للاستجابة السريعة لممارسة الضغوط على المسئولين التنفيذيين في الشركات والمسئولين الحكوميين. أدت فاعلية هذه التكتيكات إلى مأسسة

المقاومة، وتدشين آليات رسمية لحماية حقوق العمال. ولكن هذه المأسسة أدت إلى انخفاض التعاون العابر للحدود والفعل المباشر، وإلى تهميش العمال في النضال من أجل العدالة. الممثلون القانونيون والمسئولون العموميون الذين احتلوا المواقع المركزية في عملية صنع القرار لم تكن لديهم نفس الأولويات فيما يتعلق بترتيب القضايا والهموم، وأهملوا بسهولة مطالب العمال. و تبين هذه الحالة أهمية استمرار الفعل المباشر وانخراط أصحاب المطالب أنفسهم (وهنا هم العمال) لمنع "احتواء" العدالة (كونانت Conant 2002) عن طريق المأسسة.

خاتمة

تم تحديد المسارات الأساسية في هذا المقال كالتالي: (1) السياسة المعلوماتية، (2) الإتاحة المؤسسية، وأخيرا (3) تكتيكات فعل مباشر أكثر قوة. وتقترح الفرضيات المتعلقة بشروط نجاح كل من هذه المسارات ما يلي: الرصد المعلوماتي يكون أكثر نجاحا في استهداف القضايا المتعلقة بالإيذاء البدني بمساعدة حلفاء مؤسسين وفي وجود تقاليد دستورية مواتية. نجاح مسار الوصول للمؤسسات يتطلب وجود معايير قانونية معترف بها وتقاليد مؤسسية قوية. أخيرا، اتضح أن الفعل المباشر مسار فعال للعمال حين يستخدم بشكل مستمر مع تكتيكات أخرى بهدف الضغط بشكل متزامن من زوايا مختلفة. هناك انقسام واضح بين الجنوب والشمال، فالناس في جنوب العالم يعتمدون في معظم الأحوال على الأثر الارتدادي (البومرانج)، أما في أوروبا فقد تم ترسيخ مسارات مؤسسية فعالة. في حالة أمريكا الشمالية، ورغم وجود تحالفات مفيدة متعددة الأطراف، غالبا ما تكون العلاقات الثنائية أكثر تأثيرا وقوة بسبب ديناميكيات القوة غير المتكافئة بدرجة كبيرة بين الفاعلين المختلفين. فبسبب قوة الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المفتوحة، لا يحاول الفاعلون من المجتمع المدني الأمريكي طرح الخلافات خارج حدود بلدهم عبر القنوات الدولية، وبينما يقول البعض إن طرح المطالب خارج البلاد يتحقق بأفضل شكل من خلال المعايير العالمية، يطرح آخرون أن القوة السياسية تبقى أكثر المسارات فاعلية.

بناء تحالفات عابرة للقومية

سيدني تارو

Tarrow, Sidney. "Building Transnational Coalitions." In *The New Transnational Activism*, 161-179. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

رفض خنزير طروادة

توضح حالة التحالف البولندي العابر للقومية المسمى بـTrojan Pig (وتعني خنزير طروادة) بين منظمة أمريكية معنية بحقوق الحيوانات ومنظمة فلاحية بولندية عدد من السمات الهامة في تشكيل التحالفات العابرة للقومية. ففي سياق اقتصاد عالمي شديد الترابط، ومع وجود تقنيات اتصال سريعة وسهلة، يرجح أن تنشأ هذه الأنواع من التحالفات كترتيبات إستراتيجية قصيرة الأمد من أجل تحقيق مجموعة محددة من الأهداف. ففي هذه الحالة، تعاونت مجموعتا مصالح مختلفتين لكنهما متكاملتين بهدف معارضة دخول شركة أمريكية إلى السوق البولندي. وكشف هذا التحالف عن ثلاث سمات أساسية. أولا، النزاعات المحلية يمكن طرحها خارج حدود البلاد عبر تدفقات المعلومات عندما يكون للفاعلين المحليين علاقات عابرة للقومية. ثانيا، يجب أن يضاف إلى التنازع بالخارج العمل الجاد على بناء تحالفات عابرة للقومية والحفاظ عليها. وثالثا، دورات النزاع المحلي تؤثر على التعاون العابر للقومية، وكل فترة تخلق مصالح مشتركة ثم تبددها. يتناول هذا الفصل سؤال المتانة في التحالفات العابرة للقومية. فحالة " خنزير طروادة " تمثل تحالفا قصير الأمد انحل فور الوصول لهدفه، ولكن هناك حالات أخرى من التحالفات العابرة للقومية يمكن أن تبقى لسنوات. يبحث تارو في الآليات التي مكنت التحالفات العابرة للقومية من البقاء. فيقدم في البداية تعريفا وتصنيفا للتحالفات، ثم يعرض أربعة نماذج لتوضيح تصنيفه، وأخيرا يبحث فرضية مختلفة عن ديناميكيات التحالفات.

الشبكات والتحالفات والحركات

مصطلح (شبكة) واسع جدا، وقد يشير إلى مجموعة فضفاضة من العلاقات لديها هدف مشترك محدود أو ليس لديها أي هدف مشترك، أو إلى ترتيب بنيوي يحقق الفاعلون داخله هدفا مشتركا. حين تتشكل علاقات ذات هدف، قد تنشأ التحالفات. التحالفات عبارة عن أشكال من التعاون بين منظمات مختلفة تتشارك في الموارد من أجل إحداث تغيير. بناء التحالفات هو نتيجة لمزيج الفرص والتهديدات التي تسمح للمنظمات بـ: (1) تجميع الموارد، (2) الاتحاد ضد التهديدات المشتركة، و(3) إنتاج التضامن. هناك معيار أساسي لبناء التحالف، وهو إن كان سيسمح باكتساب القدرة على التأثير السياسي. ولكن بناء التحالفات يتضمن أيضا تكاليف: (1) استنزاف الموارد، (2) اغتراب بعض الأعضاء بسبب تغير الديناميكيات الداخلية في الشبكات، (3) التنافس بين الأعضاء، (4) تلاشي الحوافز على التعاون مع تغير الظروف، و(5) التوترات الداخلية. ويعتمد

بقاء التحالفات قصيرة الأمد أو إنتاجها لحركات اجتماعية طويلة الأمد على استمرار التهديدات والفرص الأصلية وإنتاجها لتشكيل هويات مشتركة قوية.

يعرف ماير Meyer وكوريجال براون Corrigall-Brown الحركات الاجتماعية باعتبارها "تفاعلات مستمرة بين متحدين وسلطات بخصوص مسائل متعلقة بالسياسات و/أو الثقافة". وهناك خمس مجموعات من العوامل تحدد درجة متانة تحالف ما كما يلي: (1) التأطير، (2) الثقة، (3) كون الالتزامات ذات مصداقية، (4) إدارة الاختلاف، وأخيرا (5) الحوافز الانتقائية. هذه التحديات تتم مواجهتها داخل منظمات النشطاء نفسها، لكنها تتضاعف في التحالفات متعددة التنظيمات. إيجاد تأطير متماسك يتطلب من أعضاء أي منظمة تجاوز اختلافاتهم، وهو ما يصبح أكثر صعوبة إن جاءوا من ثقافات سياسية مختلفة ويعملون في إطار هياكل مختلفة من الفرص والتحديات. بناء الثقة والحفاظ عليها عبر الحدود بين ناس لا يتفاعلون معا وجها لوجه يكون أصعب. فالالتزامات تبقى معتمدة على موارد وظروف النشطاء. وأصعب التحديات هي حل التوترات، وهو ما يتطلب إجراءات صارمة إنشاءها قد يكون نقطة توتر في ذاته.

تصنيف التحالفات العابرة للقومية

هذا التصنيف للتحالفات يستند إلى الظروف المختلفة التي تقود إلى بناء التحالف. وفقا لماير وكوريجال براون، التحالفات "تتضمن تنويعة واسعة من الترتيبات التي تم التوصل لها بالتفاوض" بين "منظمتين أو أكثر تنسق في الأهداف والمطالب وإستراتيجيات التأثير والفاعليات". (2004: ص 13). تتباين التحالفات أساسا بناء على محورين: درجة ومدة التعاون. التصنيف معروض فيما يلي، وكل نوع موضح بدراسة حالة.

1. **تحالفات أداتية** تتم على أساس قصير الأمد مع مستويات منخفضة من الانخراط من المنظمات، وتدور حول التقاء مؤقت في المصالح، ثم تنحل فور معالجة الموضوع. تعتبر حالة حملة كوكدونج Kukdong التي تمت عام 2000 في المكسيك تحالفا أداتيا ناجحا. ففي هذا النضال العمالي، الجمع بين التعبئة على الأرض والتحالف العابر للقومية مع الجماعات المحلية والأجنبية مكن العمال المحليين الضعفاء من الدفاع عن حقوقهم، وأحدث تغييرا ناجحا في ظروف العمل لمصنع كوكدونج الكوري ذي الظروف شديدة السوء والاستغلالية. برغم نجاح هذا التحالف الأداتي، لم يؤد إلى تعاون طويل الأمد فانخفاض مستوى انخراط المشاركين منع خلق هوية مشتركة.
2. **تحالفات الفاعليات**، مثل **"معركة سياتل"**، تكون قصيرة الأمد، ولكن المستويات الأعلى من الانخراط فيها يُرجَح أن تؤدي إلى بناء هوية مشتركة من خلال الفعل الجماعي، ومن ثم ينتج عنها أشكال من التعاون الأطول أمدا. في معركة سياتل عام 1999، تم إنشاء تحالف لتنظيم فاعلية في وقت مؤتمر القمة لمنظمة التجارة لعالمية، وقد أدى الانخراط الكثيف للنشطاء في هذا التحالف إلى بروز تحالفات طويلة الأمد رغم أن الترتيب الأصلي كان قصير الأمد. تكرار مؤتمرات القمة لمؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وفر منابر منتظمة لاستمرار تشكيل تحالفات حول فاعليات. ورغم أن هذه التحالفات تعتمد بدرجة كبيرة على تغير التهديدات والفرص، الهوية الجماعية التي تتشكل

أثناء التعاون الكثيف تجعل من الممكن مأسسة تحالفات معينة قامت أصلا حول فاعليات محددة، ومن ثم يمكن تَشَكُّل تحالفات مستمرة.

3. **تحالفات اتحادية** مثل التي شكلتها مجموعات بيئية أوروبية، وهي ترتيبات طويلة الأمد ذات مستويات منخفضة من الانخراط ولكن في سياقات عالية المأسسة. الشبكة المعروفة بـEuropean Environmental Bureau (وتعني: المكتب البيئي الأوروبي) تنسق عمل المجموعات البيئية في أوروبا الغربية، وقدرتها على تعبئة جهود مجموعات متعددة في نفس الاتجاه تمنح صوتها وزنا أكبر في ذهن صناع السياسات. ولكن يبقى الحفاظ على التماسك والوحدة بين المنظمات الأوروبية التي تعمل على مستويات مختلفة وتستخدم تكتيكات مختلفة ولا تدعم بعضها طوال الوقت أمرا شديد الصعوبة. هذا الانفصال يعود إلى: (1) صعوبة حفاظ الاتحادات على إطار مشترك للتعامل مع القضايا البيئية المختلفة المطروحة، و(2) الصعوبة التي تواجهها الاتحادات في التكيف مع الظروف المتغيرة. فبينما تبقى المجموعات المحلية مستقلة بذاتها وتعمل محليا، ليس لدى الاتحادات نقطة واحدة في الحملات لتركز عليها وتوجه لها طاقاتها.
4. **تحالفات الحملات** هي أشكال من التعاون طويلة الأمد وبها درجة عالية من الانخراط كما يتضح من حملة الألغام الدولية. على سبيل المثال، حافظت حملة الألغام الدولية على نقطة تركيز ضيقة ومستويات عالية من الانخراط بشكل يؤدي إلى خلق هوية جماعية قوية. وتحلت بالمرونة والقدرة على الاستفادة من كل هياكل الفرص المتاحة التي وفرتها في معظم الأحوال السياسات الموضوعة بين الدول. ووصلت لأوجها مع اعتماد بروتوكول كيوتو بسبب التعاون العالمي بين أنواع مختلفة من الفاعلين مثل الدول الحاسمة لموقفها والمنظمات الدولية والفاعلين من غير الدول، واستخدام تكتيكات مبتكرة والاستفادة من الفرص القائمة.

حين تستمر التحالفات

هذا القسم يتناول بشكل أكبر الشروط التي تستمر في ظلها التحالفات قصيرة الأمد، ويحدد ثلاث عمليات عن طريقها تنشأ الترتيبات طويلة الأمد: (1) لوالب الفرص، و(2) المأسسة، و(3) التنشئة المشتركة.

اغتنام الفرص وصنعها. عند اختفاء هيكل التهديدات والفرص الذي حفز تكوين تحالف ما، على الأرجح سيفقد التحالف نفسه زخمه. وهذا يعود إلى أن ديناميكيات خلق التحالف تحددها بشكل كبير علاقة الحركة بالظروف السياسية الخارجية. ومن ثم، إحدى المهارات الأساسية لنشطاء التحالف هي تحديد الفرص الجديدة والتكيف معها واغتنامها لخلق لوالب من الفرص تتبع التسلسل التالي: التغيير – التفسير – الفعل – الفعل المضاد إلخ. وهذا يمكن نشطاء التحالف من بناء أساس مستمر للتضامن. تمتلك تحالفات الحملات مرونة أكبر لخلق لوالب الفرص أكثر من الاتحادت التي لا تستطيع أن تغير أنشطتها فيما بين المساحات المؤسسية المختلفة.

المأسسة. إن حركات الاحتجاج العالمية المستقلة واللامركزية والمرنة لها مزايا لكنها تتضمن تكاليف أيضا: (1) صعوبة تطوير برامج متماسكة، (2) الإبداع في التكتيكات قد يتحول إلى وسائل متطرفة مثل العنف، و(3) الأكثر نضالية يصبح الطليعة في سياق خال من القواعد والقادة والنظم والوساطة. يمكن أن تحل المأسسة بعض هذه المشكلات عن طريق تحويل الحركة التلقائية

إلى تحالفات مستمرة. ولضمان بقاءها على الأمد الطويل، تستخدم الاتحادات العابرة للقومية التمايز التعاوني، ألا وهو الحفاظ على صورة في أذهان الجمهور تتمثل في تضامن مكونات الاتحاد مع بعضهم مع تميزهم عن بعضهم في نفس الوقت. ورغم أن بعض الاحتجاجات العابرة للقومية تختفي بسرعة، أنتجت بعض تحالفات الفاعليات بالفعل أشكال مؤسسية جديدة مثل تمرد تشياباس بالمكسيك الذي نتج عنه تأسيس Global People's Action (وتعني: الفعل الشعبي العالمي) (وود Wood a2004).

التنشئة من خلال الفعل الجماعي. المشاركة في فاعلية احتجاجية تتضمن خبرة تنشئة اجتماعية قوية تؤثر في تكوين النشطاء، وتساهم في خلق تضامن وهوية ومجتمع. ويعتبر هذا العامل عاملا مهما في تحفيز لوالب الفرص وتشكيل تحالفات طويلة الأمد من الفاعليات الاحتجاجية التي تتم لمرة واحدة.

خاتمة

من هذا الفصل، يستخلص تارو أن تحالفات الحملات بسبب تركيزها الضيق والمحدد وانخفاض مستوى المأسسة فيها ومرونتها وقدرتها على التكيف هي إحدى أنجح إستراتيجيات الناشطية العابرة للقومية. التحالفات الأداتية وتحالفات الفاعليات لا يرجح أن تشكل تعاون طويل الأمد، وعادة ينحصر نجاحها على التدخلات قصيرة الأمد، بينما التحالفات الاتحادية تبقى عالقة في مستوياتها الجامدة من المأسسة والتي تمنع التغير والتكيف السريع. يربط تارو بين عمليات (1) التنازع خارج الحدود التي تمت مناقشتها في الفصل السابق و(2) بناء التحالف باعتبارهما خطوتين ضرورتين للناشطية العابرة للقومية.

صعود الطوباوية المعلوماتية

چيفري چوريس

Juris, Jeffrey. "The Rise of Informational Utopics." In *Networking Futures: The Movements Against Corporate Globalization*, 267-286. Durham, N.C.: Duke University Press, 2008.

استخدام التقنية في الحركات الناشطة المناهضة لعولمة الشركات أثر بشكل كبير على الطريقة التي تتم ممارسة الناشطية والمقاومة بها. ويشير مصطلح "الطوباوية المعلوماتية" إلى التعبير عن الخيالات السياسية من خلال استخدام التقنيات الرقمية الجديدة. بناء على العمل الميداني الإثنوجرافي في مراكز الإعلام المستقلة مثل إنديميديا Indymedia، يبحث هذا الفصل كيف يتم التعبير عن المثل السياسية الطوباية من خلال الممارسات التقنية المبتكرة. التقنيات الرقمية الجديدة يمكن أن تكون أدوات للمقاومة من خلال المواجهة المباشرة مع المؤسسات التي تتحداها، أو كأدوات للتعاون الأفقي وخلق أنماط جديدة من التفاعل السياسي والاجتماعي. تحقق شبكات النشطاء الرقمية عدة نتائج: تعبئة آلاف من المحتجين حول العالم، وإنتاج جماهير مناهضة عبر الحدود الوطنية من خلال نشر الأخبار البديلة، وخلق مساحات تجريبية لأنماط جديدة من التفاعل السياسي والاجتماعي. في هذا الفصل، يطرح الكاتب أن صعود الطوباوية المعلوماتية في الحركات المناهضة للعولمة يقدم نماذج طوباوية لإعادة تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال إنتاج رؤى سياسية جديدة وممارسات تعاونية أفقية.

ناشطية الإعلام الرقمي الجديد

شهدت حركات مناهضة عولمة الشركات التقاء بين التقنيات الشبكية والأشكال التنظيمية والمعايير السياسية. القسمان التاليان سيناقشان: (1) الإعلام *البديل* أو "الجذري"، و(2) الإعلام *التكتيكي*. النوع الأول يعمل باستقلالية خارج الإعلام السائد ويقدم سرديات بديلة لخطاب الشركات المهيمن. النوع الأخير يعمل داخل إعلام الشركات السائد بهدف مواجهته بشكل مباشر من خلال العصيان المدني الإلكتروني أو التشويش الثقافي أو حرب العصابات الإلكترونية.

الإعلام البديل. نظرا لأن الإعلام السائد ينظر إليه باعتباره أداة للهيمنة، تعتبر شبكات النشطاء الجذريين أنه من الضروري خلق مشروعاتهم الإعلامية المستقلة الخاصة بهم. ومن خلالها ينشرون معلومات بديلة وفقا لشروطهم هم، لكي يحرروا أنفسهم من سلطة الخبراء. تم تأسيس أول مركز إعلامي مستقل أثناء الاحتجاجات المناهضة لمؤتمر قمة منظمة التجارة العالمية في سياتل، ثم توسع الأمر بسرعة لمئات في مدن وبلاد أخرى. هذه التقنية مكنت أي ناشط من الكتابة عن فاعليات التعبئة الجماهيرية بشكل مباشر من الشوارع عن طريق رفع الصور والفيديوهات والمواد الأخرى عبر الانترنت.

الهياكل التنظيمية الخاصة بشبكات النشطاء، والتي تتضمن اللامركزية وصنع القرار بشكل توافقي والتعاون الأفقي، هي انعكاس لقيم الديمقراطية المباشرة والمساواة التي يتبنوها. تقنيات مثل قوائم البريد الإلكتروني ومنتديات الإنترنت تسهل عملية التعاون العابر للقومية اللامركزي مثل

مجموعات التحرير العالمية التي تتضمن فاعلين عديدين يعملون بشكل أفقي من كافة أنحاء الكوكب على خلق ونشر المواد. برمجيات النشر المفتوحة مثل ويكيبيديا تعكس نماذج الإنتاج والتوزيع الأفقية اللامركزية التعاونية، والتي تقلب تراتبية المؤلف والمستهلك عن طريق السماح للنشطاء القاعديين بالمشاركة في العملية. وبخلاف توفير نماذج جديدة في الإنتاج والتوزيع الإعلامي، تنشر هذه الشبكات القيم التي تنشأ باعتبارها مُثل سياسية وثقافية جديدة.

ولكن، توسع هذه الشبكات واجه النشطاء بقضية الجودة والحاجة لآليات الضبط. وفي حين تعتبر مسألة ضبط الجودة مناقضة للقيم الطوبايوية للمشروع، طرح توسع مراكز الإعلام المستقلة قضايا مثل عدم دقة المحتوى وخطابات الكراهية التي تحتاج لفرض رقابة عليها. ومن ثم، تبنى النشطاء منهج استباقي في تحرير المواد بهدف التوكيد على جودة هذه المنابر الإعلامية المفتوحة.

الإعلام التكتيكي. على العكس من وسائل الإعلام البديلة، تتدخل وسائل الإعلام التكتيكية بشكل مباشر في دوائر المعلومات السائدة، وتعتمد على إستراتيجيات مثل التشويش الثقافي وحرب المعلومات والاتصالات والعصيان المدني الإلكتروني. ويعيدون إنتاج التشبيك الأفقي في مجال الإعلام الجماهيري. الهدف هنا يتمثل في خلق ونشر رسائل نقدية ومعان مقوضة من خلال تعديل الصور والإعلانات الخاصة بالشركات والتلاعب بها. العصيان المدني الإلكتروني هو تدخل سياسي مباشر في الفضاء السيبري مثل الاعتصامات الافتراضية وإغراق المواقع والخوادم المستهدفة برسائل بريد إلكتروني وجرافيتي إلكتروني وخطف الخوادم. التجريب التقني للتدخلات الإعلامية التكتيكية يولد ثقافة ناشطية رقمية جديدة، يشير إليها فلوريان شنايدر Florian Schneider (2002) بمنظومة الفعل الجديدة "new actonomy"، والتي تتكون من فكرة نشر رسالة بدون تخطيط مركزي ولكن من خلال التشبيك غير التراتبي اللامركزي وغير المرتبط بإقليم معين.

مختبرات القراصنة الإلكترونيين والمراكز الإعلامية المؤقتة

الكثير من الإبداعات والممارسات التقنية تتم في حركات التعبئة ضد الشركات، وخاصة في المراكز الإعلامية و"مختبرات قراصنة الكمبيوتر". هذه المساحات المؤقتة من الناشطية الرقمية تنشر الأخبار، وتتابع الفاعليات السياسية، وتقدم الدعم التقني لأنشطة التعبئة، لكنها أصبحت أساسية أيضا في خلق مساحات اللقاء والعيش المشترك والإدارة الذاتية القاعدية. تحاول هذه المساحات أن تعكس المثل الطوباوية في كل من الواقع الفعلي والافتراضي. تسبر هذه المشروعات أغوار موضوعات مثل حرية الحركة وحرية المعلومات والنضالات المناهضة لآليات السيطرة. تنشأ لغة جديدة لوصف هذه الأشكال الجديدة من المنتجات المتعلقة بالمكان والمساحة مثل "hackitecture" (قرصنة/تحرير العمارة) أو "جغرافيات الجموع" (خوسيه بيريز لاما José Pérez Lama، 2004). وتؤدي التفاعلات بين النشطاء الرقميين والتقنيات في هذه المساحات من التبادل والإنتاج إلى توليد مُثل سياسية وقواعد ثقافية وممارسات تعاونية جديدة.

"اجتماعات قراصنة الكمبيوتر" التي يلتقي فيها قراصنة الإنترنت والنشطاء المنظمون تنظيما ذاتيا في مراكز اجتماعية ينشئوها في المباني المهجورة هي تقليد إيطالي ألهم مختبرات الإعلام التجريبية. سمتهم الأساسية كانت التنظيم كـ"مساحة تشبيكية" يتواصل فيها الجميع ويلعبون ويتشاركون ويجربون بأجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم. وقد أدت هذه أيضا إلى نشوء مختبرات

قراصنة الكمبيوتر الثابتة في إيطاليا وإسبانيا التي تتيح الإنترنت ومساحة للتجريب وعقد ورش العمل العامة مجانا. تحاول مختبرات قراصنة الكمبيوتر تطبيق أسلوب قراصنة الكمبيوتر، والذي هو فهم نظام معقد من أجل تفكيكه ثم إعادة بناءه بطريقة غير تقليدية بهدف تحليل الواقع. وهذا يؤدي إلى "قرصنة الواقع" وهو ما يعني استخدام أسلوب القراصنة في المجال الاجتماعي لتفكيك الأفكار والممارسات السائدة وإعادة بناءها في واقع اجتماعي مبدع وبديل. ومن ثم، مختبرات القراصنة واجتماعات القراصنة هي محاولات لقرصنة الواقع.

لإظهار أن الشوارع ما زالت مساحة للتنازع والتعبئة، ينظم مركز إعلامي للنشطاء في برشلونة بشكل دوري فاعليات "قرصنة الشوارع" لاستعادة الشوارع من خلال الموسيقى وورش العمل وأجهزة الكمبيوتر المجهزة للاستخدام العام.

استجابة للمنتديات للعالمية والإقليمية، غالبا ما يتم إنشاء مراكز إعلامية مؤقتة لمناقشة الموضوعات المتعلقة بالمنتدى الذي يعارضونه. فتح المساحات وتوسيع الشبكات مشروع سياسي في ذاته يهدف لتوفير بدائل اجتماعية كأساس للتدخلات السياسية.

من المهم توضيح أن النشطاء الرقميين يعتبرون الإنترنت مساحة للنضال ولا يعتبرونها مؤدية بالضرورة للمجتمع الطوباوي الذي يريدون بناءه. يرون الديمقراطية والمساواة كقيمة ينبغي المكافحة من أجلها والإنترنت كأداة يمكن استخدامها لصالح هذا النضال، وفي نفس الوقت يمكن أن تستخدمها الحكومات والشركات في السيطرة والمراقبة.

هل الطوباوية المعلوماتية نموذج يمكن انتشاره؟

هل يمكن انتشار ممارسات الطوباوية المعلوماتية والتشبيك الإبداعي التي يستخدمها النشطاء الجذريون وإدماجها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة؟ بعض المجموعات حاولت تجاوز الوضع المؤقت وخلق شبكات وحركات مستدامة لتعزيز الثقافة الشبكية الأفقية على نطاق أكثر اتساعا. فرغم أن منتدى التشاور الاجتماعي الأوروبي *European Social Consulta*، الذي هو أحد أكثر المحاولات طموحا لتحدي الديمقراطية التمثيلية نفسها، فشل في نهاية المطاف، فإن هذا المشروع أدى إلى خلق شبكات إقليمية أوسع من شتى أنحاء الدول الأوروبية تدعو إلى الديمقراطية التشاركية. معرفة إلى أي مدى يمكن لهذه المبادرات أن تغير فعلا العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية اليومية على نطاق أوسع تبقى مسألة غامضة، لكن هدف النشطاء في خلق أنظمة وقيم سياسية وأشكال تنظيمية وممارسات تقنية بديلة وثيق الصلة بالتغير الاجتماعي الجاري السريع.

خاتمة

في نضالهم من أجل مجتمع ديمقراطي أكثر انفتاحا وأفقية والديمقراطية فيه أكثر مباشرة، جرب نشطاء مناهضة عولمة الشركات تقنيات رقمية جديدة وخلق مساحات بديلة من التعاون الأفقي التي تتحدى النماذج السائدة في تنظيم المجتمع. هذه التجارب والمساحات الاجتماعية المبدعة هي تعبير عن المثل الطوباوية التي يتبناها النشطاء. بعضهم يتصور أن تمتد هذه النماذج البديلة لباقي المجتمع بهدف تدمير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التراتبية وإنتاج أنظمة

ديمقراطية أكثر إدماجا وتشاركية. تناول هذا المقال محاولات وإستراتيجيات عديدة للنشطاء في تطبيق رؤاهم، والدور الذي لعبته التقنيات الرقمية الصاعدة في هذه الجهود الثورية. ورغم أن إمكانية حدوث تحول جذري في المجتمع الواسع على نطاق واسع وعلى المدى الطويل من خلال هذه الوسائل أمر غير محتمل، التعبئة السياسية والتقنية المباشرة والمتماسكة التي يقوم بها النشطاء على نطاق صغير تختلف عن الرؤى الكبرى غير القابلة للتحقق لعالم مثالي التي وسمت الأشكال التقليدية من الطوباوية. نجاح هذه التمظهرات الثورية لا يجب أن يقاس باستمرارها، وإنما من خلال عملية نشوءها نفسها.

الاحتجاجات في عصر المعلومات: حركات اجتماعية وممارسات رقمية ومراقبة

لوكاس ميلجاسو وچيفري موناهان

Melgaço, Lucas and Jeffrey Monaghan. "Introduction: Taking to the Streets in the Information Age." In *Protests in the Information Age: Social Movements, Digital Practices and Surveillance*, 1 – 17. London: Routledge, 2018.

إن وجود التقنيات الجديدة في المساحات العامة ومواقع الاحتجاج جعل إخفاء الهويات مستحيل عمليا هذه الأيام. هذا الظهور الجديد والسيطرة على تقنيات الظهور مرتبطين ارتباط وثيق بالسلطة والخلاف. المظاهرات والاحتجاجات العامة كان يقابلها دائما مستويات مختلفة من القمع من جانب السلطات وأجهزة الأمن، ولكن في هذا العصر الجديد من الظهور، توفر تقنيات الاتصال والمعلومات أدوات جديدة للتحري والمراقبة والسيطرة. ورغم أن ظاهرة احتجاجات الشوارع ليست جديدة، فإن الجديد هو المقدار الهائل من البيانات والصور التي يتم إنتاجها والنشر عنها الآن. هذا الظهور الجديد والمتزايد جعل من الصعب جدا الدعوة لقضية مع حماية خصوصية المرء في نفس الوقت. وبالإضافة لزيادة درجة الظهور، تؤثر تقنيات الاتصال والمعلومات أيضا على منطق الاحتجاجات سواء بتأجيجه أو نزع الشرعية عنه. حدث التحول الآخر والأكثر تأثيرا مع إدخال الهواتف الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي إلى مساحات الاحتجاج. هذا البعد الجديد له تأثير مزدوج على تعبئة الناس وفضهم. يتناول هذا المقال أهمية الممارسات الرقمية في الفعل الجماعي والأهمية المتزايدة لممارسات المراقبة والسيطرة التقنية في تشكل الاحتجاجات.

كما رأينا، ساهمت تقنيات الاتصال والمعلومات بدرجة كبيرة في توسع "المخزون الرقمي للتنازع" الذي تناهض به الحركات الاجتماعية السلطة وتطالب من خلاله بالتغيير السياسي. ولكن، في نفس الوقت، هذه التقنيات سخرتها الأجهزة الأمنية والشرطية لتفريق الناس وفضهم عن الفعل الجماعي وقمعه. وقد أدى هذا إلى تسارع تفاعل الخلافات وردود الأفعال بين المحتجين والأجهزة الأمنية عبر تقنيات الاتصال والمعلومات، حيث إن كلاهما يصبح أكثر فأكثر ذكاء وإبداعا في مواجهة الممارسات التقنية للآخر. هذه التفاعلات الديناميكية بين الفعل الاحتجاجي والاستجابة الأمنية أشار إليها ديلا بورتا Della Porta وتارو Tarrow (2012) بـ"الانتشار التفاعلي." هذه الانتشارات التفاعلية أثناء فترات الاحتجاج العابر للقومية قدمت للسلطات الأمنية فرص لتحسين ممارساتهم الرقمية في السيطرة. وتضمنت هذه الاستجابات المبتكرة السيطرة على المساحات الفعلية (ودنجتون Wadington وكينج King 2007)، والتشويش والسيطرة النفسية (بويكوف Boykoff 2007، وجرايبر Graeber 2010)، والأكثر بروزا هو استخدام تقنيات أكثر تعقيدا في المراقبة والتدخلات الموجهة (فرناندز Fernandez 2008، وچيلهام Gillham 2011، وچيلهام وإدواردز Edwards ونواكس Noakes 2013، موناهان ووالبي Walby a2012 وb2012).

ممارسات رقمية

التقنيات تتيح مجموعة متنوعة من الإمكانيات التي تجعل مجموعات مختلفة قادرة على الاستفادة من الممارسات الرقمية. التقنيات ليست محايدة أبدا. فالممارسات الرقمية يتم تسخيرها لهدف معين، يمكن أن يكون توسيع مخزون التحرر أو السيطرة. والتقنيات ليست مجرد أدوات، وإنما لها دور أيضا في تشكيل الفاعلين والبنية التي تقع فيها. لقد شكلت الممارسات التقنية الحركات الاجتماعية المعاصرة بثلاث طرق. أولا، جعلت التعبئة السياسية ذات طابع أفقي عن طريق المزيد من عمليات صنع القرار التشاركي والانحياز للانفتاح والشفافية والمساواة. ثانيا، نتج عنها تقليل في التكلفة وابتكارات تقنية ساهمت بشكل متزايد في تشكيل هوية وإستراتيجيات الحركة الاجتماعية. وأخيرا، أنتجت وسائل إعلام وهويات ومعارف. ديناميكيات الخلاف بين الحركات الاجتماعية والأجهزة الأمنية والشرطية تسويها بشكل متزايد الرأسمالية ومجتمعات السيطرة. في مجتمع السيطرة هذا، السياق الاجتماعي والسياسي حول الاحتجاجات إلى مواقع للاشتباك بين التمكين الجماعي من ناحية، والسيطرة الجماعية من ناحية أخرى. ورغم التوكيد على الطبيعة الأفقية للحركات الاجتماعية، منابر مواقع التواصل الاجتماعي الأساسية التي يعتمدون عليها تسيطر عليها شركات رأسمالية غير منفصلة عن الأجهزة الأمنية. جهود النشطاء لتدشين منابر أكثر أمانا واستقلالية لطرح مطالبهم وخلافاتهم تواجهها الأجهزة الأمنية بجهود المراقبة والقمع، مما يحول الأمر لسباق في تسخير المنافع التقنية.

المراقبة والاحتجاج: جدل الظهور وعدم الظهور

ظهور الحركات الاجتماعية والمحتجين أصبح سيف ذي حدين. فرغم أنه يمكن النشطاء، فإنه يعرضهم أيضا لسيطرة ومراقبة الدولة. والصراع بين الحركات الاجتماعية الساعية لإظهار نفسها بدرجة أكبر لخلق المزيد من الدعم والوعي الشعبي من ناحية، وجهود الدولة لمراقبة وتثبيط الناس من ناحية أخرى، يصبح صراعا حول السيطرة على الظهور. قام الباحثون في دراسات المراقبة بدراسة مفاهيم مفيدة لتحسين فهمنا للمراقبة في سياق الاحتجاج. أولا، باستخدام مفهوم بنثام Bentham عن "مراقبة القلة للكل" Panopticon، صاغ فوكو Foucault (1975) فكرة "المجتمع التأديبي". أما دولوز Deleuze (1992) فطور بدرجة أكبر هذا المفهوم إلى "مجتمع السيطرة" والذي فيه تكون السيطرة الاجتماعية مستمرة وتلقائية، والمراقبة قادرة على التواجد في كل مكان كما في المساحات العامة المعاصرة. هذا الانتشار والتخلل في كل مكان يصفه باومان Bauman وليون Lyon (2012) بأنه المراقبة "السائلة"، بينما طرح هاجيرتي Haggerty وإريكسون Erikson (2000) مفهوم "التجمع المراقِب". وقد أدى العدد الهائل من الفاعلين المنخرطين في أنشطة المراقبة إلى حلول مفهوم "مراقبة الكل للقلة" synopticism (ماتيسن Mathiesen 1997) - الذي يقوم فيه فاعلون كثيرون بمراقبة واحد - محل المفهوم التقليدي لـ"مراقبة القلة للكل" المركزية - والذي فيه يراقب فاعل واحد فاعلين كثيرين. ومن ثم، تصبح المراقبة في مجتمعنا أقل تراتيبة حيث إن كل واحد يمكنه أن يُراقِب ويُراقَب في الوقت نفسه. المواطنون الذين تراقبهم أجهزة الدولة المركزية يمكنهم أن يصبحوا هم أنفسهم مراقِبين، وهو ما يفعله الكثير من النشطاء عن طريق تحويل أجهزة التسجيل الخاصة بهم نحو عملاء الدولة في إستراتيجيات من أسفل لأعلى يمكن تسميتها بـ"المراقبة السفلية" (مان Mann 2004) و"المراقبة المضادة" (موناهانMonahan 2006). علاوة على ذلك، ينخرط المواطنون أيضا

في مراقبة بعضهم من خلال "المراقبة الجانبية" (أندريجيفيتش Andrejevic 2005، ريفز Reeves 2012). في نفس الاتجاه، يستخدم تروتيير Trottier (2014 و2017) مفاهيم المراقبة المستندة لمصادر جمعية من الجماهير واليقظة الرقمية. ومن ثم، بينما تبقى ممارسات المراقبة التي من أعلى لأسفل موجودة تُضاف إليها الآن ممارسات المراقبة الجانبية والمضادة والتي تقوي كل منها الأخرى.

ولكن المراقبة لا تكون دائما محددة الاتجاه هكذا، وقد تكون نتيجة غير مقصودة لازدياد رقمنة ممارسات الاتصال والبيانات، والتي جعلت حيواتنا مرئية بشدة لباقي المجتمع. إن ممارساتنا الرقمية اليومية تجعل مراقبة المعلومات وإنتاج المعرفة، ومن ثم أنظمة السيطرة، سهلة جدا في المجتمع المعاصر. على الجانب الآخر، أنظمة المراقبة الخاصة بالدولة تبقى متسمة بـ"الثخانة الأمنية" (هوسمانس Huysmans 2014) والتي تعني أنها تبقى أكثر غموضا ومتعذر الوصول إليها، رغم أنها قابلة للفحص أيضا. بالنظر إلى أن دور المراقبة مركزي في الدولة الحديثة (سكوت Scott 1998) وأن إدارة الأمور الظاهرة أمر مركزي في السيطرة الاجتماعية (بريجنتي Brighenti 2010)، أدى انتشار الممارسات الرقمية في مختلف أرجاء المجتمع إلى انتشار ممارسات أمنية سلطوية أكثر فأكثر من قبل الحكومات. ومن ثم، تواجه الحركات الاجتماعية التطوير المستمر للممارسات الجديدة في القمع وتثبيط احتشاد الناس التي تقوم بها الدولة والتي تصاعدت بسبب إدخال تقنيات الاتصال والمعلومات المحمولة إلى موقع الاحتجاج. وهناك عنصر جوهري آخر في المراقبة، وهو العلاقة المتبادلة بين كيانات الشركات الخاصة والدولة في توفير البيانات الخاصة والأدوات المتعلقة بفرض المراقبة على المواطنين.

الخروج للشوارع المرقمنة

بسبب وجود أجهزة التسجيل في كل مكان تقريبا، تحولت مواقع الاحتجاج المعاصرة إلى "شوارع مرقمنة" أو "مشاهد رقمية". وهي تنتج مقدار هائل من البيانات عن كل فاعلية احتجاجية أو فعل يتم في المساحات العامة. هذه المشاهد الرقمية تفتح إمكانيات جديدة للمزيد من التفحص واستخدام هذه البيانات من قبل السلطات في تجريم المحتجين، لكنها تفتح أيضا إمكانيات لانتشار المطالب التي يتم التنازع حولها على نطاق أوسع. البث المباشر للاحتجاجات بالهواتف الذكية على مواقع التواصل الاجتماعي في نفس لحظة وقوعها أداة قوية في أيدي النشطاء، لكن يمكن أيضا أن تستغلها السلطات كأدلة في التحقيقات مع النشطاء وإدانتهم. وفقا لسانتوس Santos (2017)، نعيش الآن في "التقاء لحظات" فيه يجب على النشطاء مواجهة التناقض المتمثل في التعامل مع تقنيات الاتصال والمعلومات كخطر وكإمكانية في نفس الوقت.

Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org

قراءت عن الحركات النسوية العابرة للقومية

بعيدا عن الاستثناء العربي:
الحركات الاجتماعية العابرة للقومية في المنطقة العربية

نصوص اختارتها د. چاسمين بريان ود. دينا الخواجة

تلخيص وترجمة چينيڤياڤ كارتيلييه

معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

يونيو 2020

قائمة المحتويات

1. مقدمة.....1

2. العوالمية/العولمة.....3

رياناتو أورتيز. " العوالمية/العولمة". دورية (**النظرية والثقافة والمجتمع**)، مجلد رقم 23، عدد رقم 2-3 (2006): ص ص 401-403

Ortiz, Renato. “Mundialization/Globalization.” *Theory, Culture & Society* 23, No. 2–3 (2006): 401–3.

3. 'عبور المحلية': مقاربة للارتباط والنقل في دراسات المناط..... 5

أولريكا فون فرايتاج وأخيم فون أوبن. "مقدمة. 'عبور المحلية'. مقاربة للارتباط والنقل في دراسات المناطق". في: **عبور المحلية - دراسة لعمليات التعولم من منظور جنوبي**، ص ص 1-21. بوسطن: برايل، 2010.

Freitag, Ulrike von, and Achim von Oppen. “Introduction. ‘Translocality’: An Approach to Connection and Transfer in Area Studies.” In *Translocality The Study of Globalizing Processes from a Southern Perspective*, 1-21. Boston: Brill, 2010.

4. الناشطية النسوية العابرة للقومية وعولمة الحركات النسائية.....10

ميلندا أدامز وجوين توماس. "الناشطية النسوية العابرة للقومية وعولمة الحركات النسائية." في: **موسوعة أكسفورد البحثية للدراسات الدولية**، 2018.

Adams, Melinda, and Gwynn Thomas. "Transnational Feminist Activism and Globalizing Women’s Movements." In *Oxford Research Encyclopedia of International Studies*, 2018.

5. الناشطية النسوية العابرة للقومية وبناء الحركة.....16

ڤالنتاين مقدم. "الناشطية النسوية العابرة للقومية وبناء الحركة". في **دليل أكسفورد للحركات النسوية العابرة للقومية**، تحرير راويدا بكش ووينديي هاركوت، ص ص 53-81. دار نشر جامعة أكسفورد، 2015.

Moghadam, Valentine M. “Transnational Feminist Activism and Movement Building.” In *The Oxford Handbook of Transnational Feminist Movements*, edited by Rawwida Baksh and Wendy

Harcourt, 53–81. Oxford University Press, 2015.

6. النقد المرتحل: مناهضة الإمبريالية والجندر والخطابات الحقوقية.....32

هدى الصدة. " النقد المرتحل: مناهضة الإمبريالية والجندر والخطابات الحقوقية." دورية **(الانشقاق النسوي)**، عدد رقم 3 (2018): ص ص 88-113.

Elsadda, Hoda. "Travelling Critique: Anti-imperialism, Gender and Rights Discourses." *Feminist Dissent*, 3 (2018): 88-113.

7. المقابلات النسوية على الانترنت: الاشتباك مع قضايا السلطة والمقاومة والانعكاسية في الممارسة.....37

چاسمين ر ليناباري وستيفاني أ هامل. " المقابلات النسوية على الانترنت: الاشتباك مع قضايا السلطة والمقاومة والانعكاسية في الممارسة". دورية (**المراجعة النسوية**)، مجلد رقم 115، عدد رقم 1 (2017): ص ص 97-113.

Linabary, Jasmine R., and Stephanie A. Hamel. “Feminist Online Interviewing: Engaging Issues of Power, Resistance and Reflexivity in Practice.” *Feminist Review* 115, No. 1 (2017): 97–113.

8. جعل الفعل الجماعي عابرا للقومية.....42

چوانا سيميان. **"جعل الفعل الجماعي عابرا للقومية"**. في: **التفكير في الحركات الاجتماعية**، تحرير: إريك أجريكوليانسكي وآخرون، ص ص 121-144. دار نشر لا ديكوڤرت، سلسلة الأبحاث، 2010.

Siméant, Johanna. “La transnationalization de l'actioncollective.” Dans Penser les mouvementssociaux, Sous la direction de Éric Agrikoliansky et al., 121-144. La Découverte “Recherches,” 2010.

9. النساء وديناميكيات الشبكات العابرة للقومية.....52

مينا شاريفي فانك. **"النساء وديناميكيات الشبكات العابرة للقومية"**. في: **على أرضية متحركة: المسلمات في الحقبة العالمية**، تحرير: فرشته نوراي سيمون، ص ص 250-269. نيويورك: مطبوعات نسوية، جامعة مدينة نيويورك، 2005.

Sharify-Funk, Meena. “Women and the Dynamics of Transnational Networks.”In *On Shifting Ground: Muslim Women in the Global*

Era, edited by Fereshteh Nouraie-Simone, 250-268. New York: Feminist Press at the City University of New York, 2005.

10. تطور النسويات العابرة للقومية: الإجماع والصراع والديناميكيات الجديدة.....56

أيلي م تريب. **"**تطور النسويات العابرة للقومية: الإجماع والصراع والديناميكيات الجديدة**"**. في: **النسوية العالمية: ناشطية النساء العابرة للقومية والتنظيم وحقوق الإنسان**، تحرير: ميرا ماركس فيري و أيلي م تريب، ص ص 50-75. نيويورك: دار نشر جامعة نيويورك. 2006.

Tripp, Aili M. "The Evolution of Transnational Feminisms: Consensus, Conflict and New Dynamics." In *Global Feminism: Transnational Women's Activism, Organising, and Human Rights* edited by Myra Marx Feree and Aili Mari Tripp, 50-75. New York: New York University Press. 2006

مقدمة

هذه المجموعة من القراءات المختصرة تجمع عدة بحوث أكاديمية عن النساء والناشطية النسوية في حقبة العولمة المتسمة بتحول الحركات الاجتماعية لحركات عابرة للقومية. البحوث المجمعة هنا تدرك تنوع النضالات الشعبية النسوية والنسائية وأهمية الخبرات المحلية في تشكيلها. وبهذا تقدم إسهاما يضاف إلى الأدبيات التي تتحدى فهم العولمة وحركات النشطاء العالمية بطرق نخبوية ومتسمة بالمركزية الأوروبية. تلقي القراءات الضوء على أصوات وخبرات مجموعة متنوعة من الحركات النسائية من كل أنحاء العالم، وبشكل خاص من مناطق جنوب العالم التي لا يتم تناولها بشكل كاف عادة في دراسات العولمة السائدة. يتناول هذا الدليل أولا مسألة "العولمة" بالتفكير في فهمنا واستخدامنا للمصطلح واقتراح بعض البدائل لتحدي المقاربات السائدة والمتمحورة حول الغرب. يقترح أورتيز Ortiz تعبيرا آخرا لكلمة العولمة (globalization) بالإنجليزية وهو mundialization (العوالمية) بهدف أخذ الجوانب المتنوعة من العولمة الثقافية وغير الاقتصادية في الاعتبار. فرايتاج Freitag وأوبن Oppen ترفضان الطرق النخبوية في فهم العولمة التي تميل لرؤيتها من خلال عدسة وطنية ومركزية أوروبية، وتقترحان مفهوم "عبور المحلية" كمقاربة بديلة من أسفل تضع خبرات مناطق جنوب العالم في مركز النقاش. المقاربة العابرة للمحلية تلقي الضوء على التنوع والتشابك والترابط في الخبرات والعمليات التي تسم العالم المعاصر المعولم. ورغم أن مصطلحات "جنوب العالم" و"شمال العالم" تشير إلى أوجه مهمة في اختلال توازن القوى العالمي ساهمت في تشكل الحركات الناشطة النسوية الناشئة من أقسام مختلفة من العالم، فإن ثنائية الشمال/الجنوب غالبا ما تكون تمثيلا مضللا ومبسطا تبسيطا مفرطا للديناميكيات التي فيما بين مناطق للعالم. العلاقة بين الحركات النسائية والنسوية من "الشمال" ومن "الجنوب" لا يحددها دوما الخلاف والتعارض، وإنما أيضا الحوار والتعاون. ساهمت كل هذه التفاعلات والتبادلات في تشكيل بديل نسوي عالمي وتحديد أهداف الحركة وأولوياتها وإستراتيجياتها وتحالفاتها. هناك سؤال مركزي آخر، وهو إن كانت كل الحركات النسائية يمكن اعتبارها نسوية؟ فرغم أن كلمتي "نسائي" و"نسوي" كثيرا ما يتم استخدامهما كمترادفين، فاستخدامهما لا يزال محل جدل. أدامز Adams وتوماس Thomas تعرفان الحركات النسوية باعتبارها مجموعة فرعية من الحركات النسائية. فالحركات النسائية تتكون أساسا من ناشطات، وقد لا تركز بالضرورة على النضالات النسوية المعنية بحقوق النساء والمساواة على أساس النوع، ولكن تتناول قضايا أخرى مثل السلام أو العسكرة أو البيئة أو الحقوق العمالية أو غيرها. على الجانب الآخر، الحركات النسوية تركز بالتحديد على قضايا السلطة ومحاربة القهر واللامساواة على أساس النوع. ولكن كما توضح مقدم Moghadam، بعض الحركات التي تركز بوضوح على قضايا نسوية قد ترفض إطلاق المصطلح عليها "لأنه مرتبط بالثقافة الغربية أو يوحي بموقف معادي للذكور أو استخدامه غير حكيم سياسيا". ومن ثم، تبقى النسوية مسيسة بشكل ثقيل، وفي بعض السياقات تكون مصطلحا موصوما بدرجة عالية حتى أن بعض الحركات النسائية تتجنبه بشكل واع رغم أن نضالهم بالفعل نضالا نسويا. هناك طيف واسع ومتنوع من الحركات والأفكار التي يشار إليها بالنسوية، وأحيانا تتباين هذه النسويات عن بعضها بسبب اختلاف السياقات السياسية والتاريخية والثقافية التي تنشأ منها. هذا التنوع بين النضالات النسوية يجعل من الصعب جمعهم كلهم تحت عنوان واحد. ومن ثم، من الملائم أكثر أن نتحدث عن

"نسويات" بالجمع للتعبير عن التعددية - وحتى الاختلاف أحيانا - في الحركات النسوية المعاصرة والتاريخية.

1. العوالمية/العولمة

ريناتو أورتيز

Ortiz, Renato. “Mundialization/Globalization.” *Theory, Culture & Society* 23, No. 2–3(2006): 401–3.

يطرح هذا المقال السؤال كيف يمكن فهم العولمة بشكل أفضل من منظور ثقافي. ولكي يتحسن فهمنا للعولمة من منظور ثقافي - في مقابل المقاربة الاقتصادية والنظامية التقليدية التي تقدمها **نظرية النظام العالمي** world system theory، يطرح هذا المقال تمييزا جديد بين مصطلحي العولمة والعوالمية.

بينما نموذج النظام العالمي التقليدي الذي طوره ڤالرشتاين يسمح لنا بتجاوز الدولة القومية باعتبارها الوحدة الأساسية للتحليل، ومن ثم تقديم مسارات مهمة للبحوث، هناك عدد من المشكلات والتناقضات التي تحد من قوته التفسيرية وخاصة من منظور الثقافة.

فاعتبار التشكيلات الاقتصادية هي القوة البنيوية الأساسية في المجتمع، يجعل نظرية النظام العالمي تختزل الثقافة لمجرد انعكاس لهذه القوة. والتوكيد على النظام العالمي يفترض وجود مجموعة من العناصر المرتبطة ببعض والمتبلورة بشكل جيد بحيث تشكل كلا متماسكا ومتكاملا. وهذا لا يترك فرصة للاعتراف بأهمية الفاعلين والفعل الاجتماعي الذين يصبح دورهم سلبيا وتحدده هذه البنية فحسب.

وحدة المجالين الاقتصادي والتقني في العولمة، والتي تحافظ عليها التبادلات والتدفقات الاقتصادية حول العالم، لا يمكن إيجادها في المجال الثقافي. والتمييز بين العولمة والعوالمية مقترح بالتحديد لأخذ هذا الفرق في الاعتبار.

من خلال استخدم مصطلح العوالمية، تؤخذ كل من الأبعاد الاقتصادية/التقنية والثقافية في الحسبان. إن المفهوم محكوم بشكل حتمي بالتحولات المادية التي تمر بها المجتمعات من خلال عملية العولمة، ولكنه يعكس أيضا التنوع الثقافي المتضمن فيها. العوالمية تمثل "رؤية للعالم" تعيش جنبا إلى جنب مع العديدين غيرها.

إن التفكير في العوالمية من خلال مفهوم موس Mauss (1974) للظاهرة الاجتماعية الكلية مفيد في وصف ما تفعله العوالمية. فهي تتخلل كافة جوانب الثقافة، وتعيد تعريفها. هذه الطبيعة الكلية تقرب العوالمية من مفهوم الحضارة، مع الخصوصيات الجديدة المتعلقة بالعالم المعاصر. فبينما الحضارة التاريخية ينظر إليها باعتبارها مجموعة من الظواهر الاجتماعية التي تشترك فيها الكثير من المجتمعات الواقعة في مساحة جغرافية محددة، العوالمية اليوم يمكن النظر إليها باعتبارها حضارة غير محتواة في إقليم محدد لكنها معولمة.

ولكن لا يجب الخلط بين الطبيعة الكلية من ناحية والتجانس أو التماثل من ناحية أخرى، وهو بعد غالبا ما يتم التوكيد عليه عن طريق الخطأ في النقاشات عن العولمة. فمع ظهور تقنيات الاتصال و"الثقافة الجماهيرية" التي تقرب بين الناس، تحدث الكثيرون عن زيادة التجانس وتوحيد المعايير.

ورغم أن هناك بوضوح شديد تنميط للحياة الحديثة يشكله التصنيع والترشيد المصاحب له، يجب ألا يتم الخلط بينه وبين توحيد المعايير. فالأنماط الثقافية (أي المعايير والنماذج التي تغذي العلاقات والسلوك الاجتماعيين) موجودة في كل المجتمعات. مع التصنيع ودرجة الترشيد العالية المصاحبة له، أصبحت عمليات التنميط بالتأكيد مهيمنة مع الإنتاج الصناعي للمنتجات الثقافية والممارسات الاستهلاكية. لكن هذا أدى إلى الخلط بين المعيار والنمط.

ومن ثم من المهم ملاحظة أن التنميط الثقافي الذي تعززه العوالمية لا يفرض التوحيد. فعالم معولم يؤدي إلى نشوء تمظهرات ثقافية جديدة وتعددية في رؤى العالم كل منها تخص طرق مختلفة في الوجود ومرتبطة بقيم ومعان مختلفة. ومن ثم، وجود ثقافة عالمية متطابقة واحدة في كل الأماكن أمر مستحيل. في نفس الوقت، هذا التنوع لا يسمح بظهور حداثة عالمية يتم تحقيقها بسبل مختلفة في مختلف البلاد والسياقات، وتكون في نفس الوقت متنوعة ومشتركة بين الجميع.

2. "عبور المحلية" مقاربة للارتباط والنقل في دراسات المناطق

أولريكا فرايتاج وأخيم فون أوبن

Freitag, Ulrike von, and Achim von Oppen. "Introduction. 'Translocality': An Approach to Connection and Transfer in Area Studies."" In *Translocality The Study of Globalizing Processes from a Southern Perspective*, 1-21. Boston: Brill, 2010.

تم انتقاد مفهوم العولمة بشدة بسبب مقاربته اللاتاريخية والمتمحورة حول أوروبا. يشير كوبر Cooper إلى افتقاده للعمق التاريخي، ويرفض افتراض أن العولمة عملية واحدة في كل أنحاء العالم. ويطرح أن مثل هذا المفهوم يخفي التفاوت في العمليات العالمية، ويخفي حقيقة أن العولمة بقدر ما تمسح بالتدفقات والارتباطات فهي أيضا تعيقها وتحدها. ومن ناحية أخرى، انتقدت چانيت أبو لغد Abu-Lughod Janet نظرية النظم العالمية لڤالرشتاين - التي تبقى نظرية العولمة متجذرة فيها - بسبب مركزيتها الأوروبية، وألقت الضوء على النظام العالمي الإسلامي المبكر الذي سبق النظام العالمي الرأسمالي.

ظهرت عدة مقاربات بديلة لدراسة التاريخ العالمي تفضح زيف المفهوم القائل بأن عملية العولمة متجذرة في "الشمال". وتلقي هذه المقاربات الضوء على التشابك والترابط في مقابل المقاربات التاريخية المتمحورة حول أوروبا والوطنية. ومن ثم، تحسن فهمنا للتاريخ الاجتماعي العالمي، وتسبر أغوار التدفقات والارتباطات الحادثة على المستويات "المحلية" للمجتمع داخل مناطق "الجنوب"، وتسعى إلى ربطها بالتدفقات الأوسع الحادثة بين هذه المناطق وعبر مختلف أنحاء العالم.

هذا ما يسعى هذا العمل إلى القيام به عن طريق سبر أغوار الارتباطات التاريخية من منظور مناطق "الجنوب" بما في ذلك آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. وهذه الممارسة تتطلب أدوات منهجية مناسبة من أجل تحديد الارتباطات خارج المستوى المحلي، ومفهوم جديد للوصول لتصور أفضل عن هذه الارتباطات. المصطلح المقترح هو "عبور المحلية" translocality. يُستخدَم هذا المصطلح لوصف الحقائق الإمبريقية لمناطق "جنوب العالم" وللوصول لتصورات بخصوص البحوث التي يتم إجراءها عن العمليات الحادثة في هذه المناطق.

لتقديم منظورات بديلة عن العولمة، تتناول أربع موضوعات مختلفة جوانب معينة من نموذج العولمة. الموضوع الأول هو "الحركيات الهامشية" ويكشف حركات الفاعلين الاجتماعيين الهامشيين، والتي تُقابَل غالبا بلامبالاة أو قمع من قبل العولمة السائدة، لكنهم يبنون ارتباطات هامة بين المساحات والمناطق. الموضوع الثاني هو "المساحات المتحركة" ويفحص كيف يتم خلق هذه المساحات وتحولها كنتيجة لكل من التدفقات الهامشية والأساسية من الناس والسلع والأفكار. الموضوع الثالث يتناول العلاقة المعقدة بين المحلية والارتباط العابر للمحلية، ويطرح أن المساحات "المحلية" تشكلها ارتباطات عابرة للمحلية. ولكن هذه الارتباطات تنتج في أغلب

الأحوال أماكن متسمة بالإقصاء والتراتبية. أخيرا، يركز الموضوع الأخير على مفاهيم العالمية التي يصيغها الإسلام منظورا إليه كبديل للعالمية "الغربية" ومتقاطع معها في نفس الوقت، في مقابل النظر إليه كأمر مختلف جوهريا عنها.

على العكس من مصطلح العولمة، مفهوم عبور المحلية يهدف إلى إلقاء الضوء على تنوع الخبرات والعمليات الحاصلة في شتى أنحاء العالم وإلى تجاوز الفهم النخبوي والسائد للتاريخ الاجتماعي العالمي، وذلك عن طريق طرح مقاربة بديلة "من أسفل". باستخدام الموضوعات السابق ذكرها، ستناقش الأقسام التالية الإسهامات، ثم بعض الاعتبارات المنهجية وثيقة الصلة بتطبيق مفهوم عبور المحلية.

عبور المحلية كموضوع للبحث وكمنظور بحثي

كما هو مذكور أعلاه، يُستخدم (عبور المحلية) أولا كأداة وصفية لتحديد المخرجات الاجتماعية الناتجة عن دوران وحركات الناس والسلع والأفكار التي تتخطى الحدود الجغرافية أو الثقافية أو السياسية. ثانيا، يُستخدم كمنظور بحثي لإلقاء الضوء على الآثار المتنوعة والمتناقضة لهذه التفاعلات والارتباطات. وهكذا، يطرح عبور المحلية أن التاريخ العالمي يكشف ويشكل عالمنا من خلال تجاوز الحدود في مقابل الرؤية الخطية التي يطرحها مفهوم العولمة.

بالإضافة إلى التركيز على تدفقات الناس والسلع وعلى التبادلات الثقافية، يحدد مفهوم عبور المحلية موقع الأماكن والفاعلين الاجتماعيين في الشبكة العابرة للمحلية التي هم جزء منها والتي تشكلهم. ويرفض مفهوم (المحلي) باعتباره وحدة قائمة بذاتها، ويعيد تصوره من منظور الحركات المكانية. هناك دراسات تم إجراءها من منظور عبور المحلية تناولت حالات البدويات الرحل في قبيلة ودابي (إليزابيث بويسن Elisabeth Boesen) والمهاجرات الصينيات في فرنسا (بينا جراسيموف Pina-Guerassimoff) وعمال المناجم في بوركينا فاسو (كاتيا ڤيرتمان Katja Werthmann) والمقاتلين العرب في الحربين العالميتين (كاثارينا لانچ Katharina Lange).

وتلاحظ البحوث التي تناولت عبور المحلية أيضا أنه في محاولة الحفاظ على نظام معين في سياق من التدفقات والتحولات، يستخدم الفاعلون ممارسات معينة عابرة للمحلية لمأسسة الأبنية الثقافية والاجتماعية والسياسية. ولكن النظام والمأسسة لا ينشئان بشكل ممنهج من عبور المحلية، والذي ينتج بدلا من هذا مساحات خاصة به غير منظمة ومؤقتة مثل معسكرات اللاجئين أو مناطق المرور العابر كالمطارات ومراكز التسوق التي يشار إليها أيضا باللاأماكن. ويسمح منظور عبور المحلية أيضا بمزيد من الفهم الديناميكي للمساحات التي تُعرَف عادة من منظور جغرافي. مساحات كالمحيط الهندي أو الصحراء الكبرى يعاد تصورها كمساحة بحرية أو مساحة صحراوية، ومن ثم تتشكل من خلال تدفقات وتفاعلات الناس.

ولكن العمليات والخبرات العابرة للمحلية لا تتسم فقط بتجاوز الحدود المكانية، وإنما أيضا بالحدود والاستثناءات الجديدة التي تحددها القواعد والحدود الجديدة. ومن ثم، المنظور العابر للمحلية لا يركز بشكل صارم إما على الحركة أو على النظام، وإنما على التوترات التي تنشأ بينهما.

تجاوز المحلي

يبقى مفهوم المحلي حاسما في دراسات عبور المحلية. (المحلي) مساحة منتجة اجتماعيا وثقافيا من خلال الحركية والتجاوز، ومشاعر الانتماء تنشأ في سياقات من تدفقات الناس والسلع والأفكار. حدد الدارسون الذين يبحثون في عبور الحدود المحلية أشكالا مختلفة للتمسك بالمحلية استجابة لحالة عبور المحلية. أحد أنواع الاستجابات يمكن أن يكون التوكيد المبالغ فيه على جوهر المحلية والناس المرتبطين بمكان معين، ونوع آخر يتمثل في ربط المحلية بالماضي والعالمية بالمستقبل. ولكن موضوع المحلية يمكن مقاربته من منظور عالمي كما يفعل مارجريت برناو Margrit Pernau وتيرينس رانچر Terence Ranger في بحوث كل منهما عن الهنود المسلمين وسكان الحضر الأفارقة على الترتيب. فبصياغة الفاعلين باعتبارهم أفراد محليين وعالميين في نفس الوقت، يتم النظر إليهم باعتبارهم فاعلين عابرين للمحلية.

عبور المحلية يظهر بقوة في مساحات مثل الحدود والسياقات الحضرية حيث غالبا ما يستخدم مصطلح كوزموبوليتاني. لكن الانحياز الأوروبي القوي والحكم القيمي المرتبطين بهذا المصطلح يجعلا استخدامه في السياقات غير الأوروبية إشكاليا.

عبور المحلية والعابرية للقومية

هنا، يفضل استخدام عبور المحلية عن استخدام العابرية للقومية بسبب إشكاليات استخدام المصطلح الأخير في سياقات غير غربية. فحتى في السياقات الأوروبية، يفترض المنظور الذي تغذيه العابرية للقومية وجود الدولة القومية وينحاز لمنظور النخب الوطنية، ومن ثم يبقى إشكاليا. في السياقات غير الأوروبية - حيث عمليات بناء الدولة القومية أكثر حداثة ولا تزال غير ثابتة حتى الآن - يمكن لعبور المحلية أن يعترف بشكل أفضل بإمكانية وجود وتجاوز مجموعة متنوعة من الحدود والفئات بخلاف الحدود والفئات السياسية القومية. وبالنظر لأن الحدود السياسية مجرد نوع واحد من أنوع كثيرة من الحدود، تصبح العابرية للقومية مجرد حالة محددة من عبور المحلية.

عبور المحلية والعولمة

مثل العابرية للقومية، يمكن النظر للعولمة على أنها حالة من عبور المحلية. فالشبكات الاقتصادية والسياسية العابرة للمحلية التي تطورت في سياق التوسع الإمبريالي يمكن دراستها من منظور عبور المحلية ومن منظور العولمة أيضا.

كما أظهرت البحوث، عملية العولمة والشبكات العابرة للقومية في السياقات الإمبريالية لم تكن دوما متركزة في الغرب. العالميات البديلة، ومنها الشبكات الخارجة من العالم الإسلامي، تفاعلت وتنافست طويلا مع العالميات الغربية على المستويات الكلية والجزئية. ما يجعل حركة عالمية "بديلة" أكثر من كونها "أخرى" فحسب هو تعريفها لنفسها بشكل واضح في مواجهة العالميات الغربية وتصورها عن الغرب باعتباره تهديدا.

في العولمة المعاصرة، وسائل الإعلام الجديدة التي تسمح بالاتصال السريع وبعيد المسافة بين

أعداد هائلة عبر الحدود هي مصدر تعبوي وتطبيقي للعالميات البديلة. ومن أمثلة هذا الخلافات التي نشأت في 1988 بسبب نشر (آيات شيطانية) لسلمان رشدي أو الرسوم الكرتونية الدانمركية للنبي محمد في 2005-2006، والتي تعبأت ضدها العالميات المسلمة على نطاق واسع.
أظهرت البحوث أيضا الدور الذي تعلبه وسائل الإعلام الجديدة في توليد وإعادة إنتاج هويات مشتركة بين مجتمعات المهاجرين مثل المهاجرين الأتراك في ألمانيا الذين طوروا مجتمعات وهويات متميزة عن كل من مجتمعاتهم المضيفة والأصلية باستخدام تقنيات الاتصال والمعلومات. في دراسته للمجتمعات التركية في ألمانيا، يتسائل شومان Schumann إن كانت وسائل الإعلام تساهم في انهيار حدود الزمان والمساحة وتجاوز المساحات السياسية الجغرافية، وإن كانت أنتجت مساحات عابرة للمحلية أم لا. المجتمعات المسلمة حول العالم، في خطاباتهم السياسية، أكدوا بالطبع على الاتصال العابر للمحلية والشعور بالانتماء والهوية المرتبطين بالإثنية والمواطنة والأمة.

إسهام عبور المحلية في التاريخ الاجتماعي العالمي

كما هو مذكور سابقا، مفهوم عبور المحلية لا يوضح فقط الارتباطات والتدفقات العابرة للأقاليم، وإنما أيضا القيود المحددة الناتجة من الشبكات العابرة للمحلية. ومن ثم، يصبح فهمنا للترابط العالمي أكثر اتساقا مع الطبيعة المعقدة ومتعددة الطبقات والمتناقضة لهذه العمليات.
وعلى العكس من التاريخ التقليدي، التاريخ الاجتماعي العالمي المستند إلى مقاربة عابرة للمحلية قد يلفت الانتباه إلى ظواهر اجتماعية قد تبدو غير هامة لكنها تتشكل من خلال العمليات العابرة للمحلية. أحد أمثلة هذا هو دراسة العمال المهاجرين الدوليين، والظروف الاقتصدية الهشة التي يعملون فيها، والإستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية التي يستخدمونها للتكيف مع هذه الهشاشة. هؤلاء الفاعلون العابرون للمحلية، والبيئة الاجتماعية التي يتطورون فيها، والممارسات التي يتبنوها - والتي تبقى غير مرئية في التاريخ العالمي التقليدي - يصبحون مرئيين بفعل عبور المحلية. ويكشف المزيد من الفحص لحيوات الفاعلين المنخرطين في الهجرة العابرة للمحلية – ويسمون بالبروليتاريا الجديدة – عن الهشاشة والطابع غير الرسمي المميزين لخبرتهم في العولمة. علاوة على ذلك، يبحث التاريخ الاجتماعي العالمي أيضا في الأنماط العابرة للقومية في السيطرة على العمالة والتفاوض العابر للمحلية بخصوص معايير العمل الدولية.
ومن ثم، يمكن أن يصنع عبور المحلية إسهامات هامة في التاريخ العالمي عن طريق جذب الانتباه للشبكات والعمليات للمهمشة التي تتم من أسفل لأعلى، والتي غالبا ما يتم تجاهلها من قبل المقاربات السائدة.

اعتبارات منهجية في بحوث عبور المحلية

أي مقاربة عابرة للمحلية لها شروط مسبقة هامة فيما يتعلق بالمنهجية. وبشكل أكثر تحديدا، سيتم التوكيد على ثلاثة انعكاسات ضرورية قبل تبني أي منظور عابر للمحلية. الأول هو أن تعدد المنظورات مطلوب بمعني أن البحوث يجب أن تعكس تنوع المنظورات المجمعة من المواقع والمصادر العديدة التي تتم دراستها وتتم مواجهها ببعض. في وضع تاريخي يواجه فيه فاعلون

عابرون للمحلية قادمون من سياقات دلالية مختلفة بشدة بعضهم، يكتسب السياق العابر للمحلية سمة تعدد المعاني، ومن الضروري أن تنعكس هذه السمة في التناول. وهذا يتطلب أن يتم الانتباه بشكل خاص إلى دلالات الألفاظ مثل المعاني المختلفة المرتبطة بتعبيرات معينة في سياقات مختلفة. الانعكاسية في كل خطوة من عملية البحث مطلوبة أيضا مع الفحص الدقيق لفئات التحليل المستخدمة من قبل الباحثين، وقدرتهم على تغيير الموقعية والمفاهيم.

ثانيا، في العمل الميداني متعدد المواقع أو المتحرك المطلوب من منظور عابر للمحلية، يحتاج الباحثون للربط بين مستويات البحث المختلفة (المحلية والعالمية معا) عند مستوى الملاحظة والتحليل. يتطلب هذا النوع من البحوث انفتاحا إضافيا ومرونة وانعكاسية من جانب الباحثين الذين يجب أن يشتبكوا مع ويفكروا مليا في مناهج ومفاهيم مأخوذة من حقول مختلفة من العلوم الاجتماعية.

عندما ينخرط المؤرخون الذين يبحثون في مناطق "الجنوب" في بحث متعدد المنظورات، ولا يعودوا مقيدين بالأرشيفات الاستعمارية، يحتاجون للبحث عن مصادر جديدة محلية والانخراط في مناهج بحث قريبة من العمل الميداني الأنثروبولوجي. ولكي يتم سبر أغوار الشبكات الاجتماعية (وهي مفهوم مركزي في عبور المحلية) غالبا ما يكون جمع البيانات شديد الصعوبة، لذلك يجب الدمج بين تحليل الشبكات الكمي ومناهج أخرى لاكتساب فهم متعمق لها.

ومن ثم، تتطلب العابرية للمحلية تحليلا متعدد النطاقات ومقاربات متعددة التخصصات تركز على "المحلي" و"العالمي" والتوتر المحتمل بين الاثنين. ومن ثم، تحتاج حقول العلوم الاجتماعية لتوسيع نطاقها المفاهيمي والمنهجي. ستسمح هذه الممارسة للباحثين بإلقاء الضوء على التعقد والتناقض الموجودين في عمليات العولمة، والتي غالبا ما يخفيها مصطلح العولمة الذي هو مصطلح يغطي أشياء متعددة مترابطة بدرجات مختلفة.

3. الناشطية النسوية العابرة للقومية وعولمة الحركات النسائية

ميلندا أدامز وجوين توماس.

Adams, Melinda, and Gwynn Thomas. "Transnational Feminist Activism and Globalizing Women's Movements." *Oxford Research Encyclopedia ofInternational Studies*, 2018.

إن امتلاك الأنشطة والحركات النسوية الناشطة بعد دولي وعابر للقومية هام ليس ظاهرة جديدة. ولكن لم يحدث سوى مؤخرا أن بدأ يظهر قدر كبير من الاهتمام والبحوث المتخصصة حول هذا الموضوع، وهو ما ألهمته الشبكات النسوية العالمية الآخذة في التوسع والمنظمات والحركات التي يتم خلقها وتقويتها من خلال الناشطية المستمرة والمؤتمرات الدولية. بإلقاء نظرة أقرب على الناشطية النسوية العابرة للقومية، غيرت الدراسات المتخصصة الحديثة الطريقة التي تنظر بها حقول العلوم الاجتماعية للعلاقات بين المستويين الوطني والدولي في الناشطية السياسية. وتوجد ثلاثة نقاشات أساسية شكلت الأدبيات الموجودة عن النسوية العابرة للقومية، هي: (1) مسألة تسمية وتوصيف الأفعال النسوية التي تتجاوز الحدود الوطنية، و(2) كيفية الاعتراف بديناميكيات القوة غير المتكافئة بين النساء عبر مختلف أنحاء العالم مع الاستمرار في الانخراط في نشاط مشترك، و(3) كيفية تقريب إستراتيجيات وأشكال الناشطية المختلفة وإدراك التحديات المختلفة التي تواجهها النسويات حول العالم والأهداف المختلفة التي يسعين إليها. وبالإضافة للبحوث المتعلقة بالأشكال العابرة للقومية من الناشطية النسوية، أصبح الباحثون مهتمين بشكل متزايد بكشف التطورات التاريخية التي وراء هذه الناشطية وبفهم الإستراتيجيات النسوية السابقة في التنظيم والتعبئة عبر الحدود. في هذا المجال، الهدف هو دراسة كيف وسعت النسويات من نطاق نشاطهن من مستوى وطني إلى مستوى إقليمي إلى مستوى دولي عن طريق خلق شبكات عابرة للقومية واستهداف منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وصندوق النقد الدولي.

خلق مجال جديد: أسماء وممارسات في التسمية

سؤال تسمية مجالات وأنواع وهويات الناشطية والنشطاء يعكس انشغال أكبر بقضايا السلطة والهوية والإستراتيجيات السياسية ووعي بالمصاعب التي تتم مواجهتها كلما ادعى فرد أو جماعة انه يتحدث نيابة عن "النساء".

مصطلح "دولي" يشير عادة للحركات التاريخية، بينما "عالمي" و"عابر للقومية" يشير عادة إلى الأفعال المعاصرة. روب Rupp (1997) ودوبوا Dubois وأوليفيرو Oliviero (2009)، اللاتي أجرين بحوثا تاريخية عن الناشطية النسائية تؤكدن على تجمع أفراد من بلاد مختلفة للتفاعل وتشكيل منظمات تهدف لتيسير عبور الحدود وبناء الفهم والسعي نحو مشاريع مشتركة وخلق هويات سياسية بديلة. بينما يدعو بعض الدارسين لاستخدام تعبير "عابر للقومية" لوصف الناشطية

الحالية بهدف الانفصال عن "النسوية الإمبريالية" الخاصة بالماضي (هوكسورث Hawkesworth 2006)، ترفض دوبوا وأوليڤيرو (2009) الثنائية المفترضة بين ماض يُفترض أنه متجانس ويهيمن عليه الغرب وحاضر تعددي. وبدلا من هذا، تطرحان تصور أكثر تدقيقا للتاريخ يعترف بوجود مواضٍ متعددة تتضمن أفعال ومساهمات نساء غير أوروبيات انخرطن هن أيضا في أشكال من الناشطية والتنظيم. وتسعيان لفضح زيف مفهوم "النسوية الغربية" المتجانسة بالبحث في الاختلافات التي بين القوى الإمبريالية الغربية، وبالنظر في كيفية تمكن مجتمعات النساء غير البيضاوات المهمشات من الوصول للمؤسسات الدولية كأدوات للمقاومة ضد القهر والتمييز الذي كن يعانين منه على المستوى الوطني.

أخوية النساء العالمية مقابل النسويات العابرة للقومية

سردية الأخوة النسائية العالمية التي روجتها مورجان Morgan (1984) تبرز المشتركات بين النساء والقهر وشعور التضامن الذين تشترك فيهما النساء في كل أنحاء العالم. هذه السردية تم نقدها لأنها تعزز وجهة نظر جوهرانية تفشل في أخذ الاختلافات الثقافية بين النساء داخل الحركة النسائية حول العالم في الاعتبار، ولأنها تتجاهل التباينات في القوة والتراتبيات العالمية المستمرة داخل الحركة النسائية. بعض النقاد يطرحون أن سردية التضامن النسائي "العالمي" هذه متشبعة بالإمبريالية الثقافية والافتراضات المتمحورة حول أوروبا التي تخفيها عالمية عمومية زائفة. كانت المنظمات النسائية الدولية القوية الأولى غالبا مكونة من النساء البيضاوات من الطبقة العليا. ورغم الإدعاء أنها مفتوحة لكل النساء، ساهمت في تأبيد الجوهرانية الثقافية والتفوق الغربي. ومن ثم، مصطلح "عابرة للقومية" مُفضَل لأنه يعترف بتعددية الحركات النسائية عبر الحدود والتقاطعية التي تشكل الهويات والاحتياجات والتحديات المختلفة التي تواجه النساء من مختلف البلاد والثقافات. التحالفات القائمة على موضوع معين والتحليلات النسوية المسيسة والمستندة لتأريخ الظواهر من شأنها أن تمثل تلك التعددية وتقاوم الجوهرانية مقارنة بافتراض وجود تماثل وقهر موحد على أساس النوع (موهانتي Mohanty 1992 و1998).

المدافعات عن سردية النسوية العالمية شجبن بعض هذه الانتقادات باعتبارها محاولات لتقسيم الحركة النسائية. ويرفضن الأطروحات التي تقول إن النسوية مفهوم غربي خالص، وأن التعميمات إقصائية بالضرورة، وأن الادعاءات الخاصة بالحقوق العالمية تتبع أجندة نسوية غربية جوهرانية. فقوة العابرية للقومية نبعت من قدرتها على التوكيد على التشابه بين خبرات النساء اللاتي يعشن أشكال متنوعة من القهر. والدعم الذي حظيت به المطالبات باحترام حقوق الإنسان العالمية للنساء من المنظمات النسائية بالعالم الثالث أكد أيضا على القواسم المشتركة والتضامن. فالإفراط في التوكيد على تراتبيات القوة والاختلافات بين الغربيات وغير الغربيات أو النسوية العالمية والمحلية يمكن أن يخفي أيضا تراتبيات إقليمية ومحلية. ومن ثم، الاحتفاء غير النقدي بما هو محلي وترويج ما هو "عابر للقومية" ردا على سردية التضامن العالمي يمكن أن يخفي أيضا الهويات المتنوعة وعلاقات القوة الموجودة على المستوى المحلي ونتائجها السلبية على الناشطية العابرة للقومية. هناك نوع آخر من علاقات القوة يمكن أن تتجاهله الناشطية العابرة للقومية، وهو التوكيد المفرط على الأمم المتحدة باعتبارها موقع الناشطية الشرعي الوحيد، وظاهرة تحول الناشطية لمنظمات غير حكومية أو ما يعرف بـ"الأنجزة" NGOization.

ومن ثم، الجدل المتعلق بالتسمية ما زال جاريا ومستمرا في طرح أسئلة متعلقة بكيفة فهم الباحثين والنشطاء للعلاقة بين الأفعال النسوية الماضية والحاضرة، وهو مفيد في التأمل في التشابهات والاختلافات بين النساء. ومن المهم أن يبقى الفاعلون المتعددون المنخرطون في الناشطية النسوية العابرة للقومية يتحاورون بشأن هذه الأسئلة، وأن يتم تنظيم الأنشطة والحركات العابرة للقومية وفقا لعمليات ديمقراطية.

تسمية الأفعال والأنشطة: الحركات الاجتماعية والشبكات العابرة للقومية والمنظمات غير الحكومية العالمية

علاوة على النقاشات المتعلقة بالمصطلحات المطروحة أعلاه، لا زالت الأسئلة الأخرى المتعلقة بتسمية نوع الأنشطة ونوع الفاعلين المنخرطين فيها مستمرة. أحد النقاشات يتعلق بالاختلاف والعلاقة بين الحركات النسائية والحركات النسوية، وهما تعبيران يُستخدما عادةً كمترادفين رغم أن التمييز بينهما يساعد على الوصول لفهم أفضل لأهداف وكيفية عمل هذه الحركات. الحركات النسائية توصف بأنها حركات واسعة تتضمن تعبئة وتنظيم النساء صراحة على أساس هويتهن كنساء وتركز على قضايا تخصهم بشكل مباشر. بعض الحركات النسائية تتناول قضايا قد لا تتعلق بحقوق النساء فقط مثل السلام والبيئة والحقوق العمالية إلخ. أما الحركات النسوية فينظر لها أنها مجموعة فرعية ضمن الحركات النسائية تركز بدرجة أكبر على تحليلات القوة وتحارب القهر واللامساواة على أساس النوع.

لعبت الحركات النسائية والنسوية أدوارا هامة في نشوء أشكال جديدة من التنظيم على المستوى العابر للقومية في سياق العولمة. الحركات العابرة للقومية تميز نفسها من خلال استخدامها للسياسة التنازعية كنمط في العمل (تارو Tarrow 2001)، وهو ما يتضمن استخدام تكتيكات ووسائل غير رسمية وغير مؤسسية في ممارسة السياسة وتحدي الوضع القائم. وسائلهم في الناشطية تتضمن أشكال متعددة من العصيان المدني مثل الاحتجاجات والمظاهرات وحملات المقاطعة. هذه الأبنية غير الرسمية في التنظيم يوضحها أيضا مفهوم شبكات المناصرة العابرة للقومية. فبدلا من تصويرها كبديل للمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية، توفر شبكات المناصرة العابرة للقومية أبنية غير رسمية تربط فاعلين متعددين على المستويين المحلي والدولي منهم منظمات غير حكومية ونشطاء ومسئولين حكوميين ومؤسسات دولية بهدف حشد الموارد واكتساب النفوذ. وبالمثل، الشبكات النسوية العابرة للقومية تربط فاعلين من بلاد مختلفة حول أهداف مشتركة.

مواقع الناشطية وأهداف التنظيم: الدولة القومية مقابل الحوكمة العالمية

تناولت الدراسات أيضا بعض الأسئلة الجوهرية التي تطرحها الناشطية النسوية العابرة للقومية مثل: ما هي القنوات والإستراتيجيات التي يجب أن يستخدموها، ومن وما يجب أن يستهدفون؟ إن تحديد أهداف ومواقع الناشطية السابقة والحالية يحسن فهمنا لتطور وإستراتيجيات الحركات النسوية العابرة للقومية. بشكل عام، اشتبكت الناشطية النسوية العابرة للقومية مع ثلاثة أنواع أساسية من الأهداف: الدول القومية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني العالمي. وبالتحول

لمنصات عالمية للناشطية، خلقت النساء مساحات سياسية جديدة وهويات جديدة وأدوات جديدة لتعزيز أجنداتها.

تبين البحوث التاريخية أن المنظمات النسائية الدولية المبكرة ذات العلاقات العابرة للقومية ركزت في معظم الأحوال على تحقيق إصلاحات على المستوى الوطني. كان التحالف الدولي لحق النساء في التصويت (*the* International Woman Suffrage Alliance - IWSA) أحد أوائل نماذج المنظمات النسوية العابرة للقومية التي استخدمت الإستراتيجية السياسية المتمثلة في التنظيم على المستوى الدولي بهدف تغيير القوانين والمؤسسات الوطنية. هذه الإستراتيجية السياسية مستمرة حتى اليوم اعترافا باستمرار مركزية الدولة في تحديد القيود والفرص البنيوية التي تواجهها النساء ودورها الحاسم في تقويض أو تعزيز حقوق النساء الأساسية.

بدأت الناشطات النسويات العابرات للقومية أيضا استهدف المؤسسات الدولية القوية قبل إنشاء الأمم المتحدة أو حتى عصبة الأمم. على سبيل المثال، رابطة النساء الدولية للسلام والحرية (Women's International League for Peace and Freedom) أطلقت حملات للدفاع عن المساواة والمشاركة السياسية للنساء، وتبني اتفاقيات دولية لحماية مصالح النساء حول العالم، في أوئل القرن العشرين. فمن خلال جهود المناصرة التي قامت بها الناشطات النسويات والسيدات الدبلوماسيات (ومنهن نساء من أمريكا اللاتينية وآسيا) تم إدراج بيان عن حقوق النساء في الوثائق التأسيسية للأمم المتحدة. ولاحقا، بدأت الناشطات النسويات أيضا استهداف المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بهدف إلقاء الضوء على الآثار المتفاوتة على أساس النوع لسياساتهم الاقتصادية النيوليبرالية حول العالم.

ساهمت البحوث المتعلقة بالشبكات الناشطة الإقليمية الرسمية وغير الرسمية سواء المعاصرة منها أو التاريخية في الاعتراف بأهميتها في تمكين النساء وبناء منظمات نسائية دولية قوية. على سبيل المثال، أدت الشبكات الإقليمية القومية للناشطات في أمريكا اللاتينية إلى إنشاء لجنة البلدان الأمريكية للمرأة في 1933، والتي كانت الأولى من نوعها. وقد دعت شبكات النساء الإقليمية المعاصرة في أفريقيا إلى تبني بروتوكول حقوق النساء في أفريقيا عام 2005. وفي نفس الوقت، تلجأ المجموعات النسوية في أوروبا إلى محكمة العدل الأوروبية لتناول قضايا المساواة على أساس النوع.

تحتل الحركات النسوية أيضا دورا هاما في حركة مناهضة العولمة الأوسع من خلال انخراطها مع حركات الاحتجاج الجماهيري ونقدها للمؤسسات الاقتصادية والسياسية القوية والأبنية الاقتصادية النافذة وانخراطها في شبكات هامة مثل الجمعية العالمية للحركات الاجتماعية (the of Social Movements World Assembly) والمسيرة العالمية للنساء (World March of Women) والمنتدى الاجتماعي العالمي (World Social Forum). ولكن، لاحظت الناشطات النسويات تهميش النساء في حركة مناهضة العولمة حيث لا يتم الاعتراف بشكل كامل بالقضايا النسوية والمتعلقة بالنوع كعنصر أساسي في الحركة. هذا التهميش ظاهر في المنتدى الاجتماعي العالمي الذي لا يتضمن تحليلا نسويا جادا في اهتمامه بالعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية ومناهضة الاستعمار. تشعر المشاركات بالتهميش من جانب المشاركين الرجال الذين يمثلون الأغلبية. ورغم هذا، نجح التنظيم والنضال النسوي في فتح مساحات لطرح قضايا النوع والنسوية في المنتدى الاجتماعي العالمي. أطلق على أنشطتهن "النضال المزدوج" لأنهن تنشطن نسويا في إطار الحركة الأوسع للعدالة الاجتماعية، وتحاولن في نفس الوقت التأثير

في الأجندة المناهضة للعولمة مع الحفاظ على استقلاليتهن كنسويات. من الجوهري أن يتم الاعتراف بدرجة أكبر بأهمية التحليل النسوي في دراسة العولمة، ومن الضروري إجراء المزيد من الحوار بين الباحثات النسويات ومناهضي العولمة.

المحلي مقابل العالمي

يطرح بعض الباحثين أن الانتقال من الناشطية المحلية/الوطنية إلى الناشطية العابرة للقومية كان لها تأثير إيجابي وتمكيني، بينما يطرح آخرون أنه أضعف الأشكال المحلية من الناشطية. من ناحية أخرى، باحثات مثل كيك Keck وسيكينك Sikkink (1998) تؤكدن على أن الشبكات العابرة للقومية تقدم وسائل نفوذ إضافية وقنوات ناشطية جديدة للنشطاء المحليين عن طريق تجاوز الحكومات القمعية وغير المستجيبة. وفقا لنموذج الأثر الارتدادي (البومرانج)، تتحالف المنظمات المحلية غير القادرة على الضغط من أسفل مع شبكات عابرة للقومية لكي تستهدف الحكومات من أعلى ومن الخارج وتخضع دولها للمحاسبة وفقا للمعايير الدولية. ولكن باحثين غيرهن أكدوا على أن الناشطية العابرة للقومية يمكن أن تعيد إنتاج اللامساواة في القوة بين النساء. فالناشطات الفقيرات والريفيات وغير المتعلمات اللاتي يقمن بالتعبئة على المستوى المحلي، وليس لديهن الأدوات والقنوات اللازمة للوصول للمنظمات الدولية، قد تجدن أنفسهن مهمشات في نضالهن نفسه على أيدي نساء نخبويات تُعتبَر المساحات الرسمية والبيروقراطية للناشطية العابرة للقومية مألوفة بالنسبة لهن. قد تفقد النساء المحليات السيطرة على كيفية تمثيل أنفسهن وقضاياهن مع تدخل المنظمات الأجنبية والدولية لكي تصبح الحملات المحلية حملات عالمية. وقد تؤدي التمثيلات غير الدقيقة والجوهرانية والإمبريالية للتحديات التي تواجهها النساء المحليات إلى تأبيد الصور النمطية الضارة، بل حتى قد تضر النساء التي تدعي أنها تساعدهن. وقد تساهم شروط تلقي الدعم والتمويل الدولي أيضا في تحول الحركات الناشطة إلى منظمات غير حكومية وبيروقراطية تركز أكثر على كتابة طلبات التقدم للمنح والميزانيات وسجلات المحاضر. وقد يغيرهذا أيضا من أولوياتهم حتى يتماشوا مع القضايا العالمية أكثر من التحديات المحلية. ورغم هذا النقد، من المهم الاعتراف بالعلاقة التبادلية بين المجموعات النسائية المحلية والعابرة للقومية حيث تشكل كل منهما الأخرى (ألفاريز Alvarez 2002: ص 2).

التكتيكات والإستراتيجيات وفاعلية الشبكة

الباحثون الملتزمون بدعم الناشطية النسوية العابرة للقومية استخدموا بحوثهم أيضا للبحث في أي ظروف وتكتيكات وإستراتيجيات تزيد فاعلية شبكات النشطاء. ويسعون لفهم كيف ومتى تنجح الناشطية العابرة للقومية في إنتاج تغير في السياسات. لا يتفقون جميعا على الإجابات، ولكن تم طرح نماذج ونظريات مفيدة. وفقا لكيك وسيكينك (1998)، تؤثر سمات الموضوع على فاعلية تناوله من قبل الشبكات الناشطة العابرة للقومية. الموضوعات المتعلقة بالإيذاء البدني والمجموعات الهشة من السكان مثلا، بالاضافة لقضايا تكافؤ الفرص، ينتج عنها حملات أكثر نجاحا في إصلاح السياسات. وفقا لترو True ومينتروم Mintrom (2001) وكروك Krook (2006)، نجحت شبكات النشطاء العابرة للقومية أيضا في ترويج السياسات المعنية بتعميم

منظور النوع والهيئات القائمة على تكافؤ الفرص للنساء. تطرح مقدم (2005) أن الناشطية النسوية رفعت الوعي بالآثار المتباينة للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية على النساء والرجال، وبهذا نجحت بنفس القدر في الدفع بتغيرات في الخطاب والإجراءات والسياسات في منظمات دولية مثل البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. أثرت الشبكات النسوية العابرة للقومية أيضا على الأنظمة الاقتصادية الدولية وفقا لترو (2008)، لكن لا الحركة النسوية ولا الحركة الأوسع المناهضة للعولمة أنتجت تغيرات معتبرة في المؤسسات المالية العالمية، وما زالت القوى العالمية تنتهج أجندة نيوليبرالية.

مسألة النجاح والفاعلية مرتبطة بكيف "تؤطر" الشبكات الناشطة العابرة للقومية القضية التي يسعون لرفع الوعي بشأنها. التأطير الفعال يمكن أن ينتج الكثير من الاهتمام والانشغال العام، وهو ما يشجع الفعل الموجه للإصلاح. تصيغ الحملات الناجحة القضايا بمهارة بحيث تبرزها وتبين أهميتها بدرجة أكبر للرأي العام، وتخلق إجماعا على الحاجة لمعالجتها. العنف ضد النساء تم تأطيره بشكل فعال للتغلب على الانقسامات الوطنية والثقافية والشمالية/الجنوبية بخصوص المسألة، ونتج عن هذا فعلا عالميا. ولكن الإصلاحات النسوية شهدت بشكل متزايد ردود أفعال عنيفة من المجموعات الدينية والمحافظة اليمينية المتطرفة التي تشكل هي الأخرى شبكاتهم العابرة للقومية لتروج تأطيرا لقضايا النساء يقوض بشكل مباشر التقدم النسوي.

لفتت كيك وسيكينك (1998) الانتباه أيضا إلى سمات الفاعلين وسمات الأهداف في تحديد نجاح الشبكات الناشطة العابرة للقومية. فيتضح أن الشبكات المكثفة والمترابطة جيدا المكونة من فاعلين ملتزمين يتبادلون تدفقات سريعة وموثوقة من المعلومات تكون أكثر كفاءة، وأهداف الناشطية القابلة والمستجيبة للضغط تكون أكثر قابلية للتغير.

الإستراتيجيات التي يستخدمها النشطاء للتأثير على الدول والمؤسسات الدولية تم تصورها والتفكير فيها من خلال نماذج تساعدنا على فهم فاعليتها بشكل أفضل. ويسمح نموذج الأثر الارتدادي (البومرانج) الموصوف سابقا للمجموعات الناشطة المحلية بتجاوز حكوماتهم غير المستجيبة من خلال استخدام الشبكات العابرة للقومية. أما "النموذج اللولبي" يتضمن دورات عديدة من نموذج الأثر الارتدادي، حيث يدفع الحلفاء المحليون والعابرون للقومية الحكومات بشكل تدرجي إلى الاعتراف بممارساتهم وسياساتهم المسيئة ثم تغييرها. يوجد هذا النموذج عادة في نظام الحوكمة متعدد المستويات الموجود في الاتحاد الأوروبي، الذي يمكن النشطاء من خلال آلية قانونية دولية - هي محكمة العدل الأوروبية - قادرةعلى إجبار الحكومات غير الملتزمة على إصلاح سياساتها.

خاتمة

لا تزال المعارف والبحوث المتعلقة بشبكات النسويات والنشطاء المعاصرة العابرة للقومية تنمو وتنتج مقدارا متزايدا من الأدبيات المهمة التي تشكل مجال جديد للدراسة في حد ذاته. وتعتبر المساهمات البحثية المتخصصة المتحالفة مع جهود الناشطات النسويات شديدة الأهمية في محاولتها لجعل مجتمعاتنا أكثر عدالة ومساواة للنساء.

4. الناشطية النسوية العابرة للقومية وبناء الحركة

ڤالنتاين مقدم

Moghadam, Valentine M. “Transnational Feminist Activism and MovementBuilding.” In *The Oxford Handbook of Transnational Feminist Movements*,edited by Rawwida Baksh and Wendy Harcourt, 53–81. Oxford UniversityPress, 2015.

هناك توجهان أساسيان يميزا الحقبة الحالية من العولمة: "العولمة من أعلى" و"العولمة من أسفل". يركز هذا المقال على سمة غالبة في التوجه الثاني، وهي الناشطية النسوية العابرة للقومية التي تعبئ النساء على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، وتنظمهن في شبكة نسوية عابرة للقومية. فعبر مختلف البلاد، تستخدم الناشطات النسويات العابرات للقومية مجموعة متنوعة من الإستراتيجيات لتناول قضايا خلافية تتروح بين الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية إلى الحقوق الجنسية والصحية والسياسية للنساء إلى بناء السلم ومناهضة الأصولية. ستراجع الأقسام التالية الأدبيات الموجودة عن هذا الموضوع، وتعرف وتناقش أنواع مختلفة من الشبكات النسوية العابرة للقومية، وتقدم نماذج لأنشطتها وإنجازاتها.

تعريف ومراجعة الأدبيات

الأدبيات المتعلقة بناشطية النساء - مثل كتاب جيدا ويست Guida West ورودا برومبرج Rhoda Brumberg (1990) - تساعدنا على إدراك التنوع الكبير القائم بين الحركات النسائية من حيث الأشكال التي تتخذها وأنواع القضايا التي تتناولها وإستراتيجياتها والمستوى الذي تنتج فيه (وطني أم عابر للقومية).

لقد أوضح الباحثون اختلافا هاما بين الحركات النسائية والحركات النسوية (بكويث Beckwith 2000، فيري Ferree وميولر Mueller 2003، فيري Ferree وهس Hess 1995، وسبيرلينج Sperling وفيري Ferree وريزمان Risman 2001). بشكل عام، الحركات النسوية (سواء كانت تعترف بالمصطلح وتستخدمه أم لا) ينظر لها باعتبارها مجموعة فرعية من الحركات النسائية تميز نفسها عن الباقين عبر نقدها لخضوع النساء للرجال وتحديها للتراتبيات على أساس النوع ودعوتها للإصلاح المجتمعي باتجاه المساواة على أساس النوع. ورغم أن بعض الحركات النسائية قد تختار ألا تسمي نفسها "نسوية" بسبب ارتباط الكلمة بالغرب وكون الكلمة ما زالت موصومة بشدة، فإن نوع القضايا التي يتناولونها يجعلها فعليا حركات نسوية.

التنوع موجود بين الحركات النسوية نفسها، حيث تختلف من حيث أطرها وأولوياتها وإستراتيجياتها، فبعضها يركز على موضوع واحد بينما البعض الآخر قد يركز على موضوعات متعددة. ويمكن أن تكون موجهة لجمهور وطني أو دولي سواء بالعمل على مستوى محلي فقط

أو ببناء ارتباطات عابرة للقومية.

رغم هذا التنوع، ترى الكثير من النسويات حركة حقوق النساء حركة عالمية. عرفت هوكسورث (2008: ص 27) "الناشطية النسوية العالمية" بأنها التعبئة الدولية للنساء في عدة بلدان سعيا إلى (1) تطوير هوية جماعية، و(2) تحسين ظروف النساء. ورغم أن كل حركة لها خصوصياتها السياقية والثقافية والقطرية، يمكن ملاحظة التشابهات في خطابهم عن حقوق النساء والمساواة على أساس النوع واشتباكهم مع المؤسسات الحكومية الدولية واستخدامهم الاتفاقيات الدولية والأطر القانونية كمرجعية في سعيهم لتحقيق أهدافهم (أنتروباس Antrobus a1996، ستينسترا Stienstra 1994 و2000، ليكلاما Lycklama وفارجاس Vargas وڤيرينخا Wieringa 1998، ونابلس Naples وديساي Desai 2002، ومقدم 2005 و2013). وفيما يسمى بمناطق جنوب العالم، تطورت الشبكات النسوية العابرة للقومية أيضا حول النضال ضد الخطابات "الأصولية" (أفخمي Afkhami 1995، ديماركو DiMarco وتابوش Tabbush 2011، هيلي-لوكاس Helie-Lucas 1993، ومقدم 2005 و2013) والسعي من أجل حقوق المواطنة الكاملة للنساء (ليستر Lister 1997، ووالبي Walby 2009).

بدأت ناشطية النساء العابرة للقومية مبكرا منذ وقت يصل لمنتصف القرن التاسع عشر، وفي بدايات القرن العشرين أدت نضالات النساء حول قضايا مثل الحق في التصويت والاشتراكية والسلام إلى خلق أولى المنظمات النسائية الدولية التي فتحت إمكانيات للتعاون مع مؤسسات دولية رفيعة المستوى مثل عصبة الأمم ومنظمة العمل الدولية (ستينسترا 1994، روب Rupp 1998، وبركوڤيتش Berkovitch 1999). لاحقا- بين سبعينيات وتسعينيات القرن العشرين - انعقدت سلسلة من مؤتمرات الأمم المتحدة عن النساء ساهمت في وضع أجندة لـ"حركة نسائية عالمية" وشكلت هياكل الفرص العالمية لناشطية النساء العابرة للقومية.

منذ 1995، تشكلت الناشطية النسوية العابرة للقومية بفعل العولمة – كما ذكر أعلاه - مع توسع رأسمالية السوق الحرة كعولمة من أعلى، وبفعل توسع المجتمع المدني العالمي – الذي تعتبر الشبكات النسوية العابرة للقومية جزء منه – كاستجابة لها كعولمة من أسفل (أنهاير Anheier وجلاسيوس Glasius وكالدور Kaldor 2001). هناك بعد آخر مهم في العولمة أدى لتشكل الشبكات النسوية العابرة للقومية، وهو التطور السريع لتقنيات الاتصال والمعلومات والارتفاع التالي في الناشطية السيبرية.

من أجل فهم تشكل الشبكات العابرة للقومية وأثرها على الحركات المحلية بشكل أفضل، حددت ألڤاريز Alvarez (2000، ص 31 و60) (1) ثلاثة أسباب للسعي لتكوين علاقات عابرة للقومية، و(2) "منطقين" مختلفين في التنظيم النسوي العابر للقومية. الأسباب الثلاثة التي تدفع الفاعلات المحليات للسعي لتكوين علاقات عابرة للقومية هي: (أ) بناء وتدعيم الهويات المهمشة وخلق روابط تضامن إستراتيجية، و(ب) توسيع نطاق حقوقهن الرسمية والتأثير في النقاش العام حول السياسات، و(ت) لأن النساء حول العالم تواجه تحديات هيكلية وثقافية متشابهة. المنطقان الذان وراء التوجه العابر للقومية يعكسان مسارين مختلفين أحدهما يحركه شعور قوي بالهوية والتضامن ويشار إليه أيضا بـ"القاعدية"، والثاني تحركه جهود المناصرة العابرة للقومية التي تقوم بها المنظمات الدولية وهو الأكثر ارتباطا بمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية التي يحضرها المحترفون ويشار إليه أيضا بالأنجزة NGOization أو التحول إلى منظمات غير حكومية. هذه الأنواع المختلفة من الحركات تتشارك في أهداف تعزيز حقوق الإنسان للنساء والمساواة على

أساس النوع، لكنها تتطور نحو أنواع مختلفة من البنى وتستخدم خطابات وأرصدة مختلفة من الأعمال. أحدهما يُفهَم أحيانا على أنه أكثر محلية ومجتمعية، والآخر باعتباره أكثر "نخبوية".

إعادة الهيكلة العالمية والاستجابات النسوية

قسمت الاختلافات الأيديولوجية الحركات النسوية الغربية الجديدة التي ظهرت في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين إلى نسويات ليبرالية وراديكالية وماركسية واشتراكية ذات رؤى وإستراتيجيات مختلفة. وجدت الانقسامات أيضا بين النسويات الغربيات اللاتي اعتبرن أن الأولوية هي المساواة القانونية والحقوق الإنجابية من ناحية، ومن ناحية أخرى التوجهات النسوية في "العالم الثالث" التي انتقدت علاقات القوة غير المتساوية بين الشمال والجنوب التي تعيد إنتاجها التنمية الرأسمالية وتتجاهلها النسويات الغربيات. هذه الانقسامات رسختها مشروعات التنمية الدولية المتمحورة حول أوروبا وسياسات التكيف الهيكلي التي تم فرضها على دول العالم الثالث من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والحكومة الأمريكية كاستجابة لأزمة الديون في أواخر سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن العشرين.
بحلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين، سمحت ثلاثة تحولات سياسية واقتصادية بالتقريب بين الانقسامات المذكورة أعلاه: أولا، التحول من الاقتصاد الكينزي إلى الاقتصاد النيوليبرالي مع تراجع الخدمات التي تقدمها الدولة والخصخصة والتحرير الاقتصادي وهو ما أنتج تقسيم دولي جديد للعمل - ثانيا، تراجع دولة الرفاه وهو ما وضع ضغوطا اقتصادية متزايدة على النساء – وثالثا، صعود حركات أصولية يمينة متطرفة تهدد استقلالية وحقوق النساء.

أدت هذه التطورات إلى تقارب المنظورات النسوية في مختلف المناطق، وهو ما نتج عنه خلق تحالفات خرجت من رحمها العديد من الشبكات النسوية العابرة للقومية ومنها: DAWN - بدائل التنمية للنساء في الحقبة الجديدة، وMADRE (وتعني "الأم" بالإيطالية والإسبانية الخاصة بأمريكا اللاتينية وأوروبا)، وWIDE - شبكة النساء في التنمية – أوروبا، WEDO - منظمة النساء للبيئة والتنمية، ونساء في ظل قوانين المسلمين (WLUML)، وSIGI (مؤشر النوع والمؤسسات الاجتماعية)، والتي انخرطت في بحوث نسوية ونوعية وعمليات ضغط ومناصرة.

في تسعينيات القرن العشرين، ساهم انهيار الاتحاد السوفيتي أيضا في تشويش الانقسامات السابقة، وانعقدت العديد من المؤتمرات الدولية عن قضايا النساء ووضعت أجندة نسوية أكثر إتساعا وإدماجا للنساء حول العالم. وتضمنت الموضوعات المطروحة نقد النيوليبرالية وتعزيز المواطنة الكاملة للنساء والدفاع عن الحقوق الإنجابية والسلامة الجسدية والاستقلالية، وحتى الدعوة لاعتبار القضايا البيئية قضايا نسائية. هذه التجمعات الدولية بلغت أوجها في المؤتمر الدولي الرابع عن النساء في بكين في 1995 وإعلان ومنهاج عمل بكين.

أنواع الشبكات النسوية العابرة للقومية وأنشطتها ومنجزاتها

يلخص هذا القسم أربعة أنواع من الشبكات النسوية العابرة للقومية المعاصرة. أولا، تلك التي تعارض السياسات الاقتصادية النيوليبرالية. ثانيا، تلك التي تناضل ضد الأصوليات وتدافع عن

حقوق النساء الإنسانية. ثالثا، تلك التي تناهض النزاعات والحروب والإمبريالية. رابعا، الشبكات المنخرطة في العمل الإنساني وتعزيز التضامن الدولي.

نقد السياسات الاقتصادية	الموقع الإلكتروني	الموقع/المقر
DAWN - بدائل التنمية للنساء في الحقبة الجديدة	http://www.dawnnet.org/index.php	الفلبين
المسيرة العالمية للنساء	http://www.marchemondiale.org/index_html/fr	كيبيك وغيرها
WIDE - شبكة النساء في التنمية – أوروبا	http://www.wide-network.org/	بروكسل وغيرها
WEDO - منظمة النساء للبيئة والتنمية	http://www.wedo.org/	نيويورك
الدعوة لحقوق النساء الإنسانية ومناهضة الأصولية	**الموقع الإلكتروني**	**الموقع/المقر**
جمعية تضامن المرأة العربية	http://www.awsa.net/	الولايات المتحدة
AWID - رابطة حقوق	http://www.awid.org/	كندا

النساء في التنمية		
Equality - Now المساواة الآن	http://www.equalitynow.org/	الولايات المتحدة وكينيا
IWTC – المنبر العالمي للنساء	http://www.iwtc.org/63/index.html	الولايات المتحدة
MADRE	www.madre.org	الولايات المتحدة
مبادرات نسائية للعدالة الجندرية	http://www.iccwomen.org/	هولندا
WLP – شراكة النساء للتعلم	http://www.learningpartnership.org	الولايات المتحدة وغيرها
نساء في ظل قوانين المسلمين (WLUML)	http://www.wluml.org/	نيجيريا وباكستان والمملكة المتحدة
نساء من أجل النساء الدولية	www.womenforwomen.org	الولايات المتحدة
السلام ومناهضة العسكرة وحل النزاعات	**الموقع الإلكتروني**	**الموقع/المقر**
AWMR – رابطة النساء	http://digilander.libero.it/awmr/int/	الولايات المتحدة

في منطقة المتوسط		وقبرص
Code Pink (الكود الوردي)	www.codepink4peace.org/	الولايات المتحدة
جدات من أجل السلام الدولية	www.grandmothersforpeace.org	الولايات المتحدة
MADRE (مادر)	www.madre.org	الولايات المتحدة
المسيرة العالمية للنساء	http://www.marchemondiale.org/index_html/fr	كيبيك وغيرها
ميديكا موندیال	http://www.medicamondiale.org/?L=1	ألمانيا
Nobel Women's Initiative (مبادرة نساء نوبل)	http://www.nobelwomensinitiative.org	أوتاوا
Women in Black (نساء ترتدين الأسود)	http://www.womeninblack.org/en/vigil	عدة دول
WILPF – الرابطة الدولية للنساء من أجل السلام والحرية	http://www.wilpf.org/	سويسرا والولايات المتحدة

- WWI نساء من أجل النساء الدولية	http://www.womenforwomen.org/	الولايات المتحدة

نسوية ضد النيوليبرالية – في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، طورت الناشطات والباحثات النسويات نقدا قويا للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية وأثرها السلبي الكبير على حياة النساء، وشجبن انتشار التجارة الحرة العالمية وانتهاكاتها لقوانين العمل والبيئة الوطنية.

نسوية ضد الأصوليات – في الدول ذات الأغلبية المسلمة بشكل خاص، تطالب الحركات الأصولية بتطبيق قوانين محافظة تدمر حرية واستقلالية النساء في تلك الدول، فتنشأ شبكات نسوية مناهضة للأصولية بين النساء المغتربات العربيات والإيرانيات والجنوب أسيويات.

نسوية ضد الحرب والإمبريالية – كما ذكر أعلاه، كان السلام واحد من القضايا التعبوية الأولى للنساء مع إنشاء الرابطة الدولية للنساء من أجل السلام والحرية باعتبارها أول حركة نسائية تأسست عام 1915 لمناهضة الحرب العالمية الأولى (إنلو Enloe 2007). في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين، حفزت موجات الصراع الجديدة التي وقعت في أفغانستان والبوسنة ووسط أفريقيا ثم في العراق، الدعم المتنامي لحركات قائمة وتشكل شبكات جديدة تدعو للسلام. أبرزت هذه الحركات الهشاشة الخاصة للنساء والفتيات في النزاع، ودافعت عن إدماج صوت النساء في مفاوضات السلام.

العمل الإنساني النسوي – بعض المنظمات مثل مادر (MADRE) وميديكا موندیال (كوسوفو) ونساء من أجل النساء الدولية وكود بينك انخرطت في العمل الإنساني النسوي عن طريق تقديم الدعم المادي والمعنوي للناس في مناطق النزاع أو الدول القمعية. عمليات كود بينك لمساعدة اللاجئين من الفلوجة بالعراق بعد تمدير القوات الأمريكية للفلوجة تجاهلتها وسائل الإعلام الأمريكية، لكنها جذبت انتباه الجزيرة وغيرها من الشبكات الإعلامية العربية. مادر هي منظمة أخرى نشطة منذ ثمانينيات القرن العشرين في عدد من مناطق النزاع، وتدخلت أيضا في العراق لتقديم المساعدات للنساء والفتيات بالشراكة مع المنظمات النسائية المحلية.

العمل الإنساني النسوي: شبكات وأهداف أساسية وأنشطة		**مشروعات قُطرية**	**النفقات بالدولار الأمريكي**
مادر (1983) الولايات المتحدة	العدالة النوعية والاقتصادية والبيئية – برامج لبناء السلام – صحة النساء وحريتهن من العنف – حشد الموارد للمنظمات الشريكة لتلبية الاحتياجات العاجلة للنساء وأسرهن، وتطوير حلول طويلة الأمد للأزمات التي يواجهونها.	السودان والعراق ونيكاراجوا وكوبا وهاييتي وجواتيمالا	22 مليون دولار أمريكي منذ 1983

	www.madre.org/	وكينيا وبيرو وكولومبيا وبنما وفلسطين	
نساء من أجل النساء الدولية (1993) الولايات المتحدة	التعامل مع احتياجات النساء في بيئات النزاع وما بعد النزاع، والمساعدة على تحقيق الانتقال من كونهن ضحايا إلى مواطنين فاعلين، وتقديم خدمات الإقراض متناهي الصغر وخدمات المشاريع التجارية. http://www.womenforwomen.org/	أفغانستن واالبوسنة وكولومبيا والعراق وكوسوفو والسودان ونيجيريا ورواندا والكونغو الديمقراطية	33 مليون دولار أمريكي حتى 2006
ميديكا موندیال (1999) ألمانيا	حقوق النساء الإنسانية والأمن: "دعم النساء والفتيات اللاتي تعرضن للصدمات في مناطق النزاعات والحروب". الاستشارات والمساعدات الطبية البيوت الآمنة http://www.medicamondiale.org/?L=1	أفغانستان وألبانيا والبوسنة وكمبوديا والكونغو الديمقراطية وأكيه والعراق وكوسوفو وليبيريا والسودان وأوغندا	غير محدد
WLP - شراكة النساء للتعلم (2000) – الولايات المتحدة	الحقوق الإنسانية للنساء والقيادة، خاصة في الدول ذات الأغلبية المسلمة http://www.lerningpartnership.org	أفغانستان والبحرين وإيران والأردن ولبنان وفلسطين والمغرب ونيجيريا	60 ألف دولار أمريكي للبنان بعد الغزو الإسرائيلي عام 2006

الأمريكية		ونيكاراجو وزيمبابوي، إلخ	من خلال شريك لبناني.
كود بينك (2003) الولايات المتحدة	ضد الحرب والعسكرة الدعوة لخروج الولايات المتحدة من العراق التضامن مع الشعب العراقي دعم القوات الأمريكية بإعادتهم للوطن تقديم الإمدادات الطبية للعراقيين www.codepink4peace.org/	العراق	غير محدد

لكي تحقق الحركات النسوية العابرة للقومية أهدافها، تستخدم أربع إستراتيجيات أساسية. الإستراتيجية الأولى هي خلق شبكات أو تحالفات عالمية أو الانضمام لها من أجل زيادة وزن مطالبها وتعبئة الناس على نطاق واسع. من نماذج التحالفات التي انضمت لها الحركات النسوية في التسعينيات: Jubilee جوبيلي 2000، والتحالف من أجل إنهاء ديون العالم الثالث، والتحالف النسائي العالمي للعدالة الاقتصادية WICEJ، وشبكة النساء والتجارة (Women and Trade Network)، وحملة عيون النساء على البنك الدولي (Women's Eyes on the Bank)، وائتلاف (متحدون من أجل السلام والعدالة – UFPJ)، بالإضافة إلى المنتدى الاجتماعي العالمي. ثانيا، تشارك النسويات في مؤسسات سياسية متعددة الأطراف تضم حكومات الدول، وتؤثرن على السياسات المتعلقة بقضايا تخص حقوق النساء والمساواة على أساس النوع. ثالثا، تقوم الشبكات النسوية العابرة للقومية بحملات لتطوير الوعي العام وتشجيع المشاركة الشعبية وتعبئة الأعضاء وتعزيز الخبرات. وأخيرا، تنخرط الشبكات النسوية العابرة للقومية في عمليات تشبيك، وتعتمد على الإنترنت لمشاركة المعلومات والخطط وتنسيق الفعل الجماعي.

أنتجت ناشطية الشبكات النسوية العابرة للقومية الكثير من المنجزات على مستوى السياسات. على سبيل المثال، في 1993 أكد إعلان فيينا لحقوق الإنسان على أن العنف ضد النساء يعتبر انتهاك لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني. في 2000، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1325 بخصوص النوع والسلام والأمن لإدماج النساء في مفاوضات السلام وعمليات تسوية النزاعات. أثرت ناشطية الشبكات النسوية العابرة للقومية أيضا على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بحيث تتضمن قاضيات واختصاصيات في النوع. كذلك، على المستوى الإقليمي، نجحت الشبكات النسوية العابرة للقومية في دول شمال أفريقيا على سبيل المثال، في الدعوة لتجريم التحرش الجنسي وإلغاء القوانين التمييزية وتبني الكوتات البرلمانية. الشبكات النسوية العابرة للقومية أثرت أيضا على المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية وحتى الحكومات. وتتضمن الأهداف التنموية للألفية المساواة على أساس النوع. كذلك، تم إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة في 2010.

النسوية العابرة للقومية والمنتدى الاجتماعي العالمي

تطور وجود وتأثير النساء والنسوية في المنتدى الاجتماعي العالمي من كونه ثانويا إلى أن يصبح مرئيا ومؤثرا بشدة. كجزء من أنشطتهم مع المنتدى الاجتماعي العالمي، انخرطت الشبكات النسوية العابرة للقومية في ناشطية نسوية مناهضة للعولمة تقع عند التقاطع بين الحركة النسوية وحركة العدالة العالمية بالتوكيد على مناهضة الأصولية (إشلى Eschle وميكواشكا Maicuashca 2010). ورفعت النسويات في المنتدى الاجتماعي العالمي بشكل تصاعدي من مشاركتهن وتوليهن مسئولية الموضوعات الرئيسية ومنصات النقاش، ونجحن في إدماج النسوية في موضوعات النقاش الموجودة وخلق مساحات نسوية جديدة للنقاش في المنتدى الاجتماعي العالمي في نفس الوقت.

رغم وجود اختلافات داخل النسوية العابرة للقومية، تركز ناشطية الشبكات النسوية العابرة للقومية على ثلاثة أنظمة أساسية للقهر يحددها النقد النسوي: الأبوية والعنصرية والعولمة النيوليبرالية. تنشأ الاختلافات من الخلاف حول فئات الهوية: المرأة – النساء – النسوية – الأنثوية – ناشطة في حقوق النساء. ويوجد أيضا جدل مستمر حول كيفية توليد أشكال من التضامن بين ناشطات الحركات النسوية. وتتضمن القضايا الخلافية التي تقسم النسويات الحجاب والحقوق الجنسية والإجهاض.

دراسة حالة بناء الحركة: شراكة النساء للتعلم (WLP)

هذا القسم يتناول حالة شراكة النساء للتعلم من أجل الحقوق والتنمية والسلام (WLP) بهدف فحص حالة محددة من بناء الحركة. في 2000، أسست الناشطة في حقوق النساء مهنز أفخمي Mahnaz Afkhami الشراكة لتمكين النساء وتعزيز المجتمعات المدنية والممارسات الديمقراطية في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة وجنوب العالم. ومن خلال أهدافها المتمثلة في دعم بناء القدرات بين المنظمات الشريكة لهم وتشجيع تنميتها المستقلة وتعزيز التعاون فيما بين الجنوب وتشكيل هوية جماعية، يعكس هذا النموذج من الشراكة الممارسات الديمقراطية والثقافة الديمقراطية الداخلية التي غالبا ما تؤكد عليها المنظمات النسوية.

يلعب استخدام تقنيات الاتصال والمعلومات دورا جوهريا في تسهيل هذه الأهداف، حيث إن أنشطة هذه الحركة تحدث في كل من المساحات الافتراضية والفعلية. التواصل والناشطية الافتراضية هما ما يسمحان بتشكيل مجتمع افتراضي له هوية جمعية عابرة للقومية مشتركة من خلال استخدم منصات مثل فيس بوك وتويتر وفليكر ويوتيوب والمدونات.

هناك إستراتيجية أخرى هامة لشراكة النساء للتعلم، وهي التدريب وتطوير المناهج الدراسية لبناء القدرات والاستقلالية بين المنظمات الشريكة عبر مختلف بلاد جنوب العالم. هذه التدريبات تهدف إلى تغيير التوجهات والممارسات المحيطة بالقيادة وتمكين قيادات نسائية شابة. ويتم الربط بين القيادة والعطاء والتواصل والمساعدة المتبادلة لتشجيع التضامن فيما بين الجنوب وتشارُك الخبرات والتعلم. في معظم الأحوال، يكون الشركاء أعضاء في حركات ومنظمات متعددة مما يخلق شبكات تضامن وتقارب بين الحركات ويساعد في تطوير هويات جماعية قوية.

أهداف الشراكة وإستراتيجيتها ونتائج مختارة، 2006-2012: ملخص		
الأهداف المؤسسية الأساسية والغايات طويلة المدى	**إستراتيجيات/أنشطة/حملات**	**نتائج: التغيرات في السياسة والممارسات**
زيادة عدد النساء اللاتي تتولى أدوار القيادة وصنع القرار على مستوى الأسرة والمجتمع والمستوى الوطني، بما يعزز التغير في ممارسات وأهداف القيادة نحو الممارسات الديمقراطية والمبادئ الأخلاقية والقيم الثقافية التي تعزز حقوق النساء.	مؤسسات إقليمية وورش تدريبية عن القيادة. حملات مناصرة وطنية. لقاءات للشركاء عابرة للقومية.	مقاربات وتغيرات تنظيمية تخص القيادة، والمزيد من التطبيق الفعال لمهارات القيادة، وتدريب المزيد من النساء على مهارات تقنيات الاتصال والمعلومات. المزيد من النساء في البرلمان. نيجيريا: سياسيات ولاية إكيتي من أجل التغيير (انتخابات 2011).
تحسين فاعلية المجتمع المدني، خاصة في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة عن طريق تحسين قدرات المنظمات الشريكة لشراكة النساء للتعلم، وعن طريق خلق وتقوية شبكات تعزز الحركة النسائية.	إنشاء ورش عمل عن تقنيات الاتصال والمعلومات والقيادة في الشبكات العابرة للقومية والمشاركة فيها. مؤسسات لتدريب مدربين لأعضاء المجتمع المدني. لقاءات عابرة للقومية للشركاء. توجيه الأقران لبعضهم واستخدام نموذج محور التدخل.	منظمات شريكة قوية لها روابط إقليمية وعابرة للأقاليم. تضامن ودعم متبادل. استجابة فعالة للأزمات. بناء تحالفات في نيجيريا والمغرب. المزيد من الحلفاء داخل المجتمع المدني.
المساعدة في خلق مجتمعات تحكمها سياسات ومعايير عادلة فيما يتعلق بالنوع. مجتمعات مدنية قوية وتقدمية تلعب فيها النساء دورا مؤثرا في مواقع صنع القرار الأساسية.	تدريب على مهارات تقنيات الاتصال والمعلومات والقيادة في حملات المناصرة. ورش عمل ومهرجانات شبابية. نقاشات إستراتيجية في لقاءات عابرة للقومية للشركاء.	تمكين المزيد من النساء للدعوة لتغيرات تشريعية. تغيرات في المعايير بين الشباب من الرجال. إنشاء تحالفات أو الانضمام إليها (مثل ربيع الكرامة – المغرب) الضغط على الحكومات من أجل المساواة في حقوق الجنسية. في ديسمبر

		2012، دعت اللجنة الوزارية بلبنان مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي (CRTD-A) لعرض أطروحاتها.
المساعدة في تشكيل الرأي العام وتقوية الأصوات القوية المعتدلة والعلمانية المستندة لحقوق الإنسان.	حملات مناصرة أساسية. إستراتيجيات اتصال تتضمن تطوير المواقع الإكترونية وسبل الاتصال بوسائل الإعلام وروابط مع الهيئات المعنية بالسياسات ومراكز الفكر والسياسات. دعم حقوق الإنسان للنساء في مختلف البلدان الشريكة.	تدريب النساء والمدربات على مهارات تقنيات الاتصال والمعلومات وحقوق الإنسان للنساء. تغيير التقسيمات المهنية النمطية على أساس الجنس. شركاء لهم أهمية وطنية وإقليمية. شراكة النساء للتعلم (WLP) مذكورة في أكثر من 200 تقرير إعلامي، وخاصة المجموعة الدولية ونيجيريا ولبنان والأردن.

بناء الحركة والمناصرة

شراكات جنوب-جنوب لدى شراكة النساء للتعلم وحملات أساسية قامت بها وفقا للدولة – 2010			
الشراكة	**تاريخ الانضمام**	**شراكة أقران مع**	**القضايا/الأولويات/الحملات**
AIL (معهد أفغانستان للتعلم) - أفغانستان	2001		الاحتياجات الصحية والتعليمية للنساء والأطفال والمجتمعات الأفغانية. الوعي السياسي
جمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية	2006	سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية	حقوق متساوية في الجنسية للنساء (الدفاع عن المساواة في المواطنة: حملة حق المرأة العربية في الجنسية)
CEPIA (مواطنة ودراسة وبحوث	2005		حقوق الإنسان المساواة في حقوق

ومعلومات وفعل) – البرازيل			المواطنة حقوق وصحة إنجابية وجنسية.
CEDS (منظمة خدمات التنمية والتعليم المجتمعية) – الكاميرون	2002		حملة مناصرة لمناهضة الزواج المبكر القسري.
ملتقى تنمية المرأة – مصر	2005	الأردن لبنان فلسطين.	حقوق الإنسان القانونية إنهاء العنف القائم على النوع تطبيق اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)
CORE – الهند	2005-2002		حقوق الإنسان إنهاء العنف ضد النساء الحرية الاقتصادية في المنطقة الشمالية الشرقية بالهند.
Indonesia-Indonesia – منظمة غير حكومية	2005-2004		حقوق النساء إنهاء الإتجار في البشر تمكين المرأة الريفية
عدة ناشطات إيرانيات	2000	المغرب	حملة مليون توقيع من أجل الحقوق المتساوية إنهاء العنف ضد النساء المساواة في حقوق الجنسية للنساء تبني اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة إصلاح قانون الأسرة
جمعية معهد تضامن النساء الأردني	2001	البحرين فلسطين مصر قيرغيزستان	المساواة في حقوق الجنسية للنساء رفع التحفظات عن اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة زيادة المشاركة السياسية

			للنساء (مثل زيادة الكوتة وإلزام الأحزاب السياسية بترشيح امرأتين على الأقل بتأييد من المنظمات غير الحكومية النسائية) إنهاء العنف وجرائم الشرف.
SWRC (مركز موارد النساء بشيمكنت) – كازاخستان	2005	أذربيجان كازاخستان أوزبكستان	مكافحة العنف والإتجار بالبشر مساعدة الشرائح الهشة في المجتمع
CAC (مواطنون ضد الفساد) – قيرغيزستان	2007	الأردن قيرغيزستان أوزبكستان	حقوق الإنسان للنساء زيادة عدد النساء في البرلمان إصلاح قانون الأسرة
مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي (CRTD-A) – لبنان	2002	البحرين مصر نيجيريا المغرب	حقوق النساء المطالبة بالمساواة في حقوق الجنسية: حملة حق المرأة العربية في الجنسية التمكين الاقتصادي للنساء
WDC (جمعية تنمية النساء) – ماليزيا	2007	البحرين	إنهاء العنف ضد النساء مبادرة ترشيح النساء لتحسين المشاركة السياسية للنساء
AFCF (جمعية النساء المعيلات لأسرهن) – موريتانيا	2004	المغرب	رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة المساواة في حقوق الجنسية للنساء حقوق الإنسان للنساء زيادة القوة السياسية للنساء محو أمية النساء القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للنساء
الجمعية الديمقراطية	2000	ماليزيا	رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على كافة أشكال

لنساء المغرب		موريتانيا الجزائر لبنان نيكاراجوا	التمييز ضد المرأة تشكيل تحالف ربيع الكرامة من 30 جمعية لإصلاح القانون الجنائي (مثل تناول الاغتصاب الزوجي وتعديل الحظر على الإجهاض) تعزيز الديمقراطية تمكين النساء الريفيات تعديل قانون المواريث الحق في التعويض فيما يتعلق بالأراضي الجماعية المواطنة
FODEM (صندوق تنمية المرأة) – نيكاراجوا	2005	البرازيل المغرب	الأمن الاقتصادي للنساء التمكين السياسي الحقوق والصحة الإنجابية
BAOBAB – نيجيريا	2000	الكاميرون زيمبابوي سيراليون توجو	اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة العنف ضد النساء مرشحات ومرشحون سياسيون مناصرون للنساء (سجلت كمراقب للانتخابات في 15-16 ولاية في انتخابات 2011) جعل وسائل الإعلام حساسة للنوع
مؤسسة عورت (Aurat) - باكستان	2006		العنف ضد النساء والمشاركة السياسية للنساء
اللجنة الفنية لشئون المرأة الفلسطينية (WATC) – فلسطين	2000	جمعية معهد تضامن النساء الأردني	العنف ضد النساء اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة مشاركة النساء في السلام والأمن دعم قرار مجلس الأمن الدولي 1325

KEDV (مؤسسة دعم عمل المرأة) – تركيا	2002		دعم النساء ذوات الدخل المنخفض وتعاونياتهن حقوق الإنسان للنساء
TWRC (مركز موارد النساء بطشقند) – أوزبكستان	2005-2001	كازاخستان قيرغيزستان	التنمية وحقوق الإنسان للنساء (المنظمة أغلقت)
WSPM (الحركة النسائية للتعزيز الذاتي) - زيمبابوي	2002	جمهورية الكونغو الديمقراطية نيجيريا تنزانيا زامبيا	حقوق الإنسان للنساء التمكين الاقتصادي للنساء التعليم الإصلاح الدستوري
المصادر: موقع شراكة النساء للتعلم والمواقع المذكوره فيه www.learningpartnership.org			

خاتمة

يبقى السؤال مطروحا إن كانت الحركات النسوية مجهزة جيدا لتحدي أوجه اللامساواة والضعف غير المرتبطة بالنوع. ورغم أن بعض المجموعات النسوية الوطنية لم تكن قادرة على القيام بهذا، تتحدى نماذج الناشطية النسوية العابرة للقومية التي تمت مناقشتها أعلاه أوجه اللامساواة غير القائمة على النوع التي تؤثر على النساء في العديد من الدول مثل اللامساواة الطبقية أو العرقية أو الإثنية أو الدينية.

وصف هذا المقال النسوية العابرة للقومية باعتبارها حركة متنوعة نابعة من نقد اللامساواة على أساس النوع وتوظف مجموعة متنوعة من الإستراتيجيات لتعزيز حقوق الإنسان للنساء مثل التشبيك والبحوث والضغط والمناصرة والفعل المباشر، والتي غالبا ما تصبح أسرع وأكثر كفاءة بسبب الإنترنت. وتتسم أيضا بممارساتها غير العنيفة والديمقراطية وتوجهها الأممي.

من خلال الشبكات النسوية العابرة للقومية، انتشرت القيم النسوية حول العالم وساهمت في المعارف العالمية وأحدثت تحولا في المنتدى الاجتماعي العالمي وأثرت على سياسات الأمم المتحدة والحكومات، ومن ثم أحدثت تغييرا اجتماعيا كبيرا من خلال ما حققته على مستوى السياسات في مجالات التعليم والوصول للسلطة السياسية والإصلاحات القانونية.

ورغم هذه الإنجازات، ما زالت الرأسمالية النيوليبرالية والعسكرة والأبوية مستمرين. فرغم أن العولمة ظهرت معها فرص غير مسبوقة للتعبئة والمقاومة، تبقى الكثير من المجالات بحاجة لتقدم، وهو ما ستستمر بالتأكيد الشبكات النسوية العابرة للقومية في العمل على مواجهته في المستقبل.

5. النقد المرتحل: مناهضة الإمبريالية، والجندر، والخطابات الحقوقية

هدى الصدة

Elsadda, Hoda. "Travelling Critique: Anti-imperialism, Gender and RightsDiscourses." *Feminist Dissent*, 3 (2018): 88-113.

انخرطت الدراسات النسوية في جدالات ساخنة حول استخدام الخطاب الحقوقي العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحقوق النساء في السياقات غير الغربية وغير الديمقراطية. وقد قامت الانتقادات المناهضة للإمبريالية القوية بتأجيج النقاشات حول التمظهرات الإيجابية والسلبية للسياسة الحقوقية. من الأطروحات الأساسية ضد خطاب حقوق الإنسان إنه متسم بالعالمية والمركزية الأوروبية، وإنه يركز تركيز مفرطا على الأفراد ويهمل الجماعات، وإنه يتجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لصالح الحقوق السياسية، وإنه منحاز لمشاريع العولمة والنماذج الغربية المهيمنة والأجندات الإمبريالية الجديدة. علاوة على ذلك، هذا الخطاب متهم بأنه يشتت الانتباه عن حاجات النساء، وإنه يتجاهل الأبنية والمعايير المجتمعية المحلية بطرق أضرت بمصالح النساء المحليات.

الدراسات التي تشتبك وترد على هذه الانتقادات - رغم اعترافها بمشروعيتها - ألقت الضوء على الطرق التي عزز بها الخطاب الحقوقي أشكال التعبئة التي يقوم بها النشطاء على المستوى المحلي. فقد تمكنت مجتمعات مهمشة مقموعة من إعادة امتلاك وتكييف خطاب حقوق الإنسان لتناول احتياجاتهم المحددة وتحدياتهم الخاصة. وخلقت لهم بابا للدخول للساحة السياسية التي كانوا مستبعدين منها. وعلى العكس مما تطرحه بعض الخطابات النقدية المناهضة للإمبريالية، تم استخدام لغة حقوق الإنسان كأدة قوية لإعادة التشديد على القيم المحلية والتطلعات التي تتعزز عبر اللجوء إلى آليات العدالة الدولية. وبدلا من النظر إلى الخطاب الحقوقي العالمي باعتباره مقاربة عالمية أحادية التوجه يقودها الغرب بالضرورة، يُفضَل النظر لهذا الخطاب باعتباره مجال للتنازع يتفاوض فيه الفاعلون على المعاني والممارسات متحدين الهيمنة الغربية ويستخدمون اللغة الحقوقية لتعزيز مصالحهم في سياقهم المحلي.

تهدف هذه الورقة للاشتباك مع الانتقادات المناهضة للإمبريالية التي (1) تسائل الشرعية السياسية للخطابات الحقوقية في السياقات الثقافية غير الغربية ومدى ملائمتها، و(2) تلقي الضوء على مخاطر اختطاف الخطابات الحقوقية من أجل خدمة وتبرير الأجندات التوسعية الإمبريالية الجديدة. والأطروحات الثلاث الأساسية لهذه الورقة هي: (1) أن النقد المناهض للإمبريالية عالق بين ثنائية العالمية في مقابل النسبية الثقافية، و(2) أنه يهمل المداخلات القيمة التي قدمها إدورد سعيد في "نظرية الارتحال" (1983)، و(3) أنه لا ينتبه لأهمية الأبعاد الجيوسياسية للنقد. ويطرح المقال مسائل متعلقة بكيفية تغير الأفكار حين ترتحل، وكيف تتم استعادة امتلاك الأفكار الجديدة في السياقات المختلفة، وما هي عواقب النقد المناهض للإمبريالية حين يرتحل ويستخدم كإطار لتفسير عوالم مختلفة على الأرض، ومن يستخدم النقد المناهض للإمبريالية ولأي أغراض، ومن يستخدم الخطاب الحقوقي ولأي أغراض؟

انشغال المؤلفة باستخدام الأطروحات المناهضة للإمبريالية في إسكات أصوات المدافعات عن حقوق النساء في العالم العربي يدفعها للسؤال كيف يمكن للنسويات العربيات كشف قضايا حقوق

النساء والاشتباك معها في مجتمعاتهن مع تجنب توظيف أصواتهن والتلاعب بها لتمتين السرديات الإمبريالية عن ثقافتهن ومجتمعاتهن. في مساحات الناشطية الجديدة التي انفتحت بفعل ثورات 2011، واجهت أصوات النسويات العربيات معارضة قوية من الحملات المحافظة التي شنها لاعبو الدولة والجماعات الدينية ممن تحدت الخطابات النسوية سلطتهم ونفوذهم. الأصوات المحافظة تستخدم الحجج نفسها المعتمدة من قبل النسوية المناهضة للإمبريالية لتشويه سمعة ّ ناشطي حقوق المرأة وتدميرهم. من خلال هذه المواجهة، تلاحظ المؤلفة أن اللغة الحقوقية قوية ليس في مواجهة لاعبي الدولة فقط، بل كوسيلة للتواصل مع المجتمعات المحلية التي يكون لديها فيه صدى عميق وعلى عدة مستويات. والاستيلاء على الاستخدامات المحلية للغة الحقوقية لصالح الأجندات الإمبريالية العالمية يجب ألا يثني النشطاء عن الاشتباك النقدي مع ثقافتهم، ويجب أن يشجعهم على امتلاك ثقافتهم وتحدي احتكار تعريفها. وأخيرا، تلاحظ المؤلفة أن النقد النسوي المناهض للامبرالية يحتاج لإعادة فحص من منظور نظري.

العنف ضد النساء: حالة مصر

في هذا القسم، تتناول المؤلفة حملة الدفاع عن حقوق النساء في مصر والتي تعرضت لانتقادات كثيرة من جانب النسوية المناهضة للإمبريالية، وذلك لتناول الأسئلة التالية: متى وأين يعمل النقد كأداة للمقاومة والتمكين، ومتى وأين يصبح أداة للقمع والاستبعاد؟ تطرح المؤلفة أن هذا تحدده علاقات القوة الجيوسياسية. فالأبعاد الجيوسياسية للنقد تحدد اختلاف تأثيره وعواقبه حينما يرتحل إلى سياق آخر ذي علاقات قوة مختلفة وصراعات قوة متباينة. في حالة مصر، استفاد النضال من أجل حقوق النساء من التضامن الدولي، وفي نفس الوقت تكيف مع السياق المحلي الذي له تحدياته وأسئلته الخاصة.

بنظرة عامة على تاريخ حركة حقوق النساء، يمكن تقسيم مساره إلى ثلاث فترات: الحملات السابقة على 2011، وأحداث 2011، وسياق ما بعد 2011. بداية من تسعينيات القرن العشرين، استخدمت المنظمات النسوية المقاربة الحقوقية لتحدي اللامساواة الاجتماعية واللامساواة على أساس النوع، والممارسات القمعية للنظام. استخدمت هذه المنظمات الأطر الدولية للحقوق التي أعادوا صياغتها وفقا لاحتياجاتهم. وعلى العكس من السياقات الديمقراطية التي لا يكون فيها عنف الدولة هو القضية الأساسية، ركزت الحملات المصرية بشدة على العنف ذي الدوافع السياسية، وانتقدت ممارسات ممثلي الدولة والأجهزة الأمنية والشرطة ومسئولي السجون. ولكن السياق غير الديمقراطي والقيود القانونية حددت جهودهن ومنعتهن من جعل هذه القضية هما عاما. مكنت ثورة 2011 الحملات من تحقيق تقدم كبير بطرح قضية العنف الجنسي في صدارة النقاش العام مع اهتمام وسائل الإعلام بها اهتماما غير مسبوق، وانفتاح مساحات جديدة للمقاومة. في الأعوام التالية على 2011، ظهرت مجموعات ومبادرات جديدة استمرت في تناول قضايا العنف الجنسي عن طريق تقديم الدعم والحماية للنساء مع الضغط على المجموعات السياسية ومجموعات المجتمع المدني للاعتراف بخطورة المشكلة في نفس الوقت. ولأول مرة في يناير 2013 تحدثت الناجيات عن خبراتهن علنا على التلفزيون كاسرات التابوهات المحيطة بالعنف الجنسي. وقد أدى هذا إلى قيام أحزاب سياسية كبيرة بالاعترف بالمشكلة والإدانة العلنية أخيرا للعنف الجنسي.

وثقت مجموعات نسوية حوادث الاعتداء الجنسي بين عامي 2011 و2013 في تقرير نشر عام 2013 يحتوي شهادت ضحايا الاعتدءات الجنسية في ميدان التحرير. أدان هذا التقرير بوضوح هذه الاعتداءات باعتبارها عنف عصابات أقرته الدولة وحمل النظام وأجهزة الأمن المسئولية عنه. في بيان لمنظمات نسوية موجود في التقرير، طُرحت عدة مطالب منها التضامن مع الضحايا والمطالبة بمحاسبة وتحديد المسؤولين والاعتراف بالجرائم الجنسية كجرائم سياسية، ومن ثم تحميل الأحزاب والقوى مسؤولية سلامة النساء خلال الأحداث السياسية، والتشديد على حق المرأة في استعادة المساحات العامة. وهناك ورقة موقف أيضا تدين المناخ الاجتماعي الذي يمكن العنف الجنسي ويبرره ويبقيه بدون عقوبة.

تكيفت هذه الحملة في مواجهة العنف ضد المرأة مع السياق المحلي المتمثل في أن العنف الجنسي مدعوم من الدولة مع لفت الانتباه إلى القضية كمشكلة اجتماعية تزيد من تفاقمها المسؤولية السياسية من قبل الجهات الفاعلة في الدولة. ونتج عنها أربع نتائج أساسية. أولا: المادة 11 من الدستور المصري الذي تم تبنيه في 2014 والتي تلزم الدولة بمحاربة العنف ضد المرأة. ثانيا: إقرار القانون المناهض للتحرش الجنسي في يونيو/حزيران 2014 ً فارضا عقوبات صارمة على المعتدين.، والذي أدى إلى تأسيس وحدة لمكافحة التحرش الجنسي داخل أقسام الشرطة. ثالثا: إنشاء جامعة القاهرة لوحدة مكافحة التحرش في سبتمبر 2014. وأخيرا: أصبحت قضية التحرش الجنسي شأنا عاما ومحطة إعلامية دائمة تظهر نساء يتحدثن عن تجاربهن من دون خوف من الانتقام أو الخزي.

ويبين مسار حملة حقوق النساء في مصر أن الأجندة الحقوقية كانت فعالة في تناول القضايا المحلية العامة، وتم تبنيها وتكييفها لتلائم السياق السياسي والثقافي المصري للعنف ضد لنساء.

النقد المرتحل

مفهوم سعيد لنظرية الارتحال يفحص كيف تتغير النظرية وتتكيف وهي ترتحل إلى بيئات جديدة. ففي مقاله Travelling Theory Reconsidered "إعادة النظر في نظرية الارتحال" (2001)، يطرح أن النظريات ليست ثابتة في الزمان والمكان وإنما ترتحل وتتحرك بعيد عن قيودها باستمرار. أما سكوت Scott (2002) فتفحص انتشار الأفكار في عالم اليوم المعولم من خلال مفهوم "الترددات" لتصف كيف ترتحل الأفكار في "دوائر التأثير" في مقابل مفهوم التدفق أحادي الاتجاه من مركز إلى أطراف. مستفيدة من هذه المفاهيم، طورت المؤلفة مفهوم "النقد المرتحل" لتفحص كيف ترتحل الخطابات النقدية المناهضة للإمبريالية والنسوية على السواء، وكيف يعيد امتلاكها وصياغتها الفاعلون المحليون الذين يبحرون في سياقات مختلفة ويواجهون تحديات وخصوم مختلفين.

حين تتهم الانتقادات النسوية المناهضة للإمبريالية الناشطات في مجال حقوق المرأة اللاتي يستندن للأطر الحقوقية الدولية بأنهن متواطئات مع أجندة إمبريالية عالمية، فإنها تفشل في إدراك أهمية الأبعاد الجيوسياسية وتبعات النقد المرتحل. فرغم أن الانتقادات المناهضة للإمبريالية تقصد تحدي الأجندات الإمبريالية والغربية السائدة، فهي حين تستهدف النشطاء المحليين في العالم العربي الذين يعتمدون على اللغة الحقوقية الدولية، تصبح أداة في أيدي القوى المحافظة والسلطوية التي تسعى لإسكات الأصوات المهمشة. وللأسف، استخدمت القوى المحافظة والدينية في مصر نفس

مقولات النقاد المناهضين للإمبريالية في الهجوم على حملات حقوق النساء المحلية وتشويهها وشيطنتها.

ومن ثم، قد يجد الفاعلون النسويات والمناهضون للإمبريالية أنفسهم في مواقف خلافية سببها سوء الفهم الناتج عن النقد المرتحل. هذا الموضوع يوضحه جيدا التبادل النقدي الذي تم بين ليلى أبو لغد ومايا مكداشي (2012) وهما أكاديميتان تعيشان بالولايات المتحدة من ناحية، وفرقة دام الفلسطينية النسوية من ناحية أخرى. ففي سلسلة مقالات نشرت على موقع جدلية، تجادل الطرفان بشأن أغنية أطلقتها فرقة دام تدين جرائم الشرف في فلسطين، وإن كانت ترسخ الصور النمطية الليبرالية عن الثقافة الفلسطينية وتخدم أجندة حقوقية عالمية لاسياسية تعززها الأمم المتحدة أم لا. هذه "المواجهات" تنشأ لأن هؤلاء الفاعلين – رغم التزامهم جميعا بتحرر النساء – عليهم أن يبحروا في تعقيدات الأبعاد الجيوسياسية والموقعيات المختلفة التي تشكلها السياقات المختلفة التي يعملون فيها.

حين تستخدم القوى الغربية الخطابات النسوية لتبرير سياسات إمبريالية وخاصة التدخلات الغربية في العالم العربي، فإنها تحمل معان مختلفة تماما عما تحمله حين ينشرها نشطاء محليون يحاولون تحدي الوضع القائم في مجتمعاتهم. علاقات السلطة الداخلة في إعادة إنتاج الأجندة الحقوقية هامة جدا في تحديد أثرها وعواقبها، وخاصة بالنسبة للناس الذين يتم الدفاع عن حقوقهم. حين يستخدم الطرف القوي المقاربة الحقوقية، فإنه يعزز سلطته باستخدامها على حساب المستضعفين. أما حين يستخدمها المهمشون ويلجأون للسلطة القانونية للآليات الدولية ضد نظام سلطوي، فإنهم يناهضون السلطة والقمع. الانتقادات المناهضة للإمبريالية حين تستهدف هذه القوى الغربية وأجنداتها الإمبريالية هامة جدا، لكن يكون لها تبعات مختلفة تماما حين تدمر حركات حقوق المرأة المحلية. هذه الانتقادات مخطئة في اتهاماتها للحركات الحقوقية المحلية في سياقات ما بعد الاستعمار بأنها تتبع أجندة غربية بشكل غير نقدي. فمن الناحية العملية، وكما طرح أعلاه، الحركات الحقوقية تكيف وتعيد صياغة الأجندات الحقوقية لتلائم سياقاتهم واحتياجاتهم المحلية. ومن الناحية النظرية، من الضروري أخذ الأبعاد الجيوسياسية للنظرية والنقد في الاعتبار والانتباه لموقعية وفاعلية اللاعبين الحقوقيين المحليين للوصول لفهم أفضل حول كيفية تشكيل السياق لأفعالهم وتطلعاتهم وتحديدها أيضا. إن "القيمة السياسية للحقوق" لا يمكن تقديرها سوى عبر تحليل لـ"الظروف التاريخية والقوى الاجتماعية والخطابات التاريخية التي تتركز حولها" (براون Brown 1995، ص 98). السعي من أجل العدالة يحدث دائما في سياق اجتماعي وتاريخي، ولا يتم ارتباطا بمفهوم أو مثال مجرد للعدالة فقط، وإنما يتفاعل مع أوجه الظلم القائمة في سياق معين. (سن Sen 2009، ص 21). ومن ثم، يجب فهم السعي للحقوق في علاقته بالإمكانيات والتحديات المحلية والأهداف الواقعية التي يواجهها النشطاء.

ملاحظات ختامية

دعا هذا المقال النقد المناهض للإمبريالية إلى الاعتراف بالأسس الجيوسياسية للنظرية من أجل التوصل لفهم أفضل لكيفية تأثير علاقات القوة العالمية على عواقب النقد المرتحل في سياقات تاريخية وجغرافية مختلفة. إن التورخة ودراسة السياق أمور جوهرية جدا لإلقاء الضوء على جوانب اللامساواة في القوة الداخلة في تشكيل مسارات أجندات حقوق الإنسان والنساء. ومن المهم

الانتباه للمساهمات المحلية للنسويات المصريات في صياغة أجنداتهم الخاصة بحقوق النساء لفهم الفروق الدقيقة والقراءة في تاريخ الحركة النسوية المصرية، وتجنب تحول النظرية إلى عقيدة حاكمة من خلال الإحالة المنهجية لمثل مجردة بدلا من المواقف المحددة للنضالات الحقوقية.

6. المقابلات النسوية على الانترنت: الاشتباك مع قضايا السلطة والمقاومة والانعكاسية في الممارسة

چاسمين لينابارى وستيفاني هامل

Linabary, Jasmine R., and Stephanie A. Hamel. “Feminist Online Interviewing:Engaging Issues of Power, Resistance and Reflexivity in Practice.” FeministReview 115, 1 (2017): 97–113.

تثمن الباحثات النسويات المناهج الكيفية المعتمدة على إجراء المقابلات لقدرتها على تناول وسبر أغوار الخبرات المعاشة والأصوات الخاصة بالمجموعات المهمشة. مع توسع العالم الرقمي، ظهرت مناهج جديدة في إجراء المقابلات معتمدة على تقنيات الاتصال، بما يوسع من فرص وإمكانيات إجراء بحوث نسوية كيفية. وللتوصل لفهم أفضل لتبعات آثار هذه المناهج الجديدة، وبشكل أكثر تحديدا المقابلات التي تتم عبر الإيميل، يستخدم هذا المقال نظرية وجهة النظر النسوية (feminist standpoint theory) باعتبارها إطاره النظري. فيناقش أولا كيف يمكن لنظرية وجهة النظر النسوية أن تتناول العمليات البحثية المعنية بقضايا السلطة والمقاومة. ثم يوضح النقاش بدراسة حالة للمقابلات التي تمت بالإيميل مع أعضاء في المجتمع الإلكتروني **وورلد بالس** (World Pulse) عرفن أنفسهن بأنهن نساء. وبناء على هذا النقاش ودراسة الحالة هذه، تطرح المؤلفتان چاسمين لينابارى وستيفاني هامل مقابلات الإيميل الانعكاسية كأداة للبحوث النسوية في المستقبل.

نظرية(ات) وجهة النظر النسوية

نظرية(ات) وجهة النظر النسوية تقدم للباحثين أدوات منهجية قيمة لتحسين وعيهم النقدي بديناميكيات القوة غير المتساوية التي تشكل البحوث الأكاديمية. فتلفت الانتباه إلى العلاقة بين السلطة وإنتاج المعرفة وهي المسألة الأصيلة في عملية البحث. تبني نظرية وجهة النظر النسوية في فحص تبعات مناهج البحث الإلكترونية يساعد المؤلفتين في تحقيق أمرين: أولا، تجنب تعزيز السلطة المعرفية للباحث على المشاركين – ثانيا، الاعتراف باستقلالية ومقاومة المشاركين.

وفقا لنظرية وجهة النظر النسوية، تنشأ المعرفة من الخبرات التي يعيشها الأفراد. ولهذا هي جزئية ومحددة اجتماعيا. وبالتالي، المعارف والرؤى الخاصة بفرد أو جماعة معينة تشكلها وضعيتهم. أما الاختلافات بين الجماعات فتشكلها تقاطعات مواقعهم الاجتماعية مثل النوع والعرق والطبقة والجنسانية والجنسية إلخ. تستطيع المقاربة التقاطعية إدراك العلاقات الاجتماعية وكيف تتقاطع وتمكن الأفراد من العمل من خلال وجهات نظر متنوعة. مع نظرية وجهة النظر النسوية، تُستخدَم وجهات النظر المهمشة كنقطة انطلاق للبحث.

ومن ثم، يتطلب تبني نظرية وجهة النظر النسوية شيئين. أولا: الحاجة لفحص نقدي للعلاقات بين المعرفة والسلطة، وخاصة كيف تشكل هذه العلاقات البحوث الأكاديمية والعلاقة بين الباحث والمشاركين بهدف تجنب تقوية سلطة االباحث والاعتراف باستقلالية المشاركين. ثانيا: الحاجة للانخراط في بناء معرفي انعكاسي، وهو ما يتطلب وعي نقدي بالمواقع الاجتماعية لكل من الباحث والمشارك. هذا النوع من بناء المعرفة يشرك الباحثين والمشاركين في جهد انعكاسي يمكن أن يكون عملية تمكينية.

هناك توضيحان ضروريان قبل الانخراط في هذا النوع من البحث. وجهة النظر ليست نفس الشئ كالمنظور، فهي تتحقق من خلال الاشتباك النقدي مع بنية السلطة والحوار بشأنها. الانعكاسية ليست نفس الشيء كالتأمل أو التفكير فحسب، بل هي "نمط مستمر من التحليل الذاتي والوعي السياسي" (كالاواي Callaway 1992، ص 33، وفينلاي Finlay 2002).

المقابلات الإلكترونية

المقابلات في البحوث النسوية الكيفية أداة قوية لفهم الخبرات المعاشة للمشاركين وتحدي هيمنة الباحثين عن طريق تحديد موقع المحاور والمبحوث كمشاركين في عملية بناء المعرفة. فهذا يخلق فهم تشاركي وأكثر أفقية لعملية بناء المعرفة. الأدبيات المتوفرة عن المقابلات التي تتم بالإيميل كمنهجية بحثية نسوية تقترح أنها قد تكون مناسبة جدا للبحوث التي تستخدم نظرية وجهة النظر النسوية، وتسعى للانخراط في عملية بناء معرفة انعكاسية.

المقابلات التي تتم بالإيميل تختلف عن المقابلات التقليدية بسبب طبيعتها غير المتزامنة. فهي لا تحدث في الزمن الفعلي، وإنما تتم عبر فترات مطولة وتسمح للمشاركين بالتحكم في عملية المقابلة. إنها تستهلك بالفعل المزيد من الوقت، لكنه تسمح بانعكاسية أعمق. وهي تجعل أيضا الطبيعة المبنية والأدائية للمقابلة واضحة أكثر. ورغم الانتقادات التي تقول إن المقابلات التي تتم بالإيميل غير شخصية وغير متجسدة، تسمح المساحة الرقمية للمشاركين بـ"أداء" المقابلات عن طريق اختيار كيف يكتبون ويصيغون ويقدمون ردودهم من خلال استخدامهم المتمايز للغة والخط وعلامات الترقيم والإيموجي (الصور التعبيرية) والروابط والمرفقات. المقابلات بالإيميل توفر إذن بيانات متعمقة مختلفة لكنها هامة.

من مزايا مقابلات الإيميل إمكانية الوصول للمشاركين في العديد من المساحات البعيدة والمعزولة، ومن ثم يصبح جمع العينات العالمية أمرا ممكنا في عملية البحث. ثانيا، عدم التزامن في المقابلة يعطي المشاركين المزيد من المرونة والسيطرة على توقيت تقديمهم للإجابات. وهذا يسمح للمشاركين بممارسة استقلاليتهم في عملية البحث والانخراط في حوار طويل ومستمر مع الباحث، بما يعطيهم فرص أكبر للتحكم في عملية توليد المعنى من الإيميلات المتبادلة. هذا المستوى من الاستقلالية من جانب المشاركين يتحدي عدم التوازن التقليدي الشديد الموجود في المقابلات المباشرة التي تتم وجها لوجه، حيث يكون للباحث تحكما أكبر بكثير في توقيت وتفسير الإجابات. ثالثا، عدم التزامن هذا يسمح أيضا بمزيد من التعمق والانعكاسية في إجابات المشاركين. فالانعكاسية تقدم إمكانيات علاجية وتمكينية للمشاركين. وتساعد كل من الباحث والمشاركين على تطوير فهم أعمق للقضايا التي يتم دراستها وتكوين وجهة نظر من الاشتبك النقدي والمتبادل مع المواقع الاجتماعية لكل منهم.

ولكن، توجد تحديات عديدة عند إجراء بحث بناء على مقابلات كيفية بالإيميل. درجة إتاحة هذه الوسيلة أمر تحدده قيود التقنية واللغة، فيجب أن يكون لدى المشاركين اتصال ثابت وموثوق بالانترنت، ويجب أن تتوفر لهم المهارات التقنية واللغوية الضرورية لاستخدامها. تتضمن مقابلات الإيميل أيضا مخاطر متعلقة بالخصوصية والأمن والسرية. علاوة على ذلك، من الأمور المتكررة في هذه المقابلات الطويلة تسرب المشاركين من البحث. كذلك، إجراء المقابلات إلكترونيا يمكن من معالجة بعض التباينات في القوة لكنه يفاقم أيضا البعض الآخر.

دراسة حالة: أصوات النساء والتمكين/عدم التمكين

يفحص هذا القسم حالة مشروع بحثي تم من خلال مقابلات إلكترونية بهدف الفهم الأفضل لخبرات ومنظورات عضوات عرفن أنفسهن كنساء من المجتمع الإلكتروني وورلد بالس. هدف هذا المجتمع الإلكتروني هو توفير منبر للنساء من حول العالم للتواصل ومشاركة قصصهن ورفع أصواتهن. تم في هذا المشروع البحثي عقد مقابلات مع 36 عضوة من 25 دولة مختلفة أعمارهن تتراوح بين 23 و55، وكلهن كن نشطات في وورلد بالس. هدفت هذه المقابلات إلى التوصل لفهم أفضل لكيف اختبرت تلك النساء "الصوت" والتمكين من خلال نشاطهن في هذا المجتمع الإلكتروني. المقصود بـ"الصوت" هنا ما يُمكِن المتحدث المهمش من اكتساب الاستقلالية من خلال عملية التحدث والاستماع له، وهو ما يعتبر مكونا أساسيا في مهمة هذا المنبر الإلكتروني.
مزايا إجراء المقابلات بالإيميل الموصوفة أعلاه كانت واضحة في إجراء هذا البحث. فلأن هذه المجموعة مجتمع عالمي للنساء تشاركن فيه كمنبر إلكتروني، كان من المعروف أن المشاركات من حول العالم ولديهن بالفعل سبيل لاستخدام الإنترنت وقادرات على الانخراط في المساحات الرقمية. الاعتماد على الإيميل هنا كان يعني الحفاظ على السياق الرقمي الذي كانت هذه النساء معتادات على التفاعل فيه.
اتخذت المقابلة صيغة سلسلة من الإيميلات المتبادلة على مدار فترة طويلة من الزمن. بعد الدعوات، تم ملء استمارات الموافقة الواعية، وطرح بعض الأسئلة الأولية القليلة لتعريف المشاركات وخلفياتهن، وتم إرسال أربع مجموعات من الاسئلة كل منها على حدة، وتبع كل منها أسئلة متابعة للتوضيح والحوار. وأخيرا، تم سؤال المشاركات في مجموعة خامسة من الأسئلة أن يتأملن في إجابتهن. تم منح المشاركات الحرية في عدم الإجابة عن أِسئلة معينة إن لم يرغبن في ذلك، ووفقا للإيقاع المريح لهن. ورغم التذكير المتكرر، 12 امرأة من 36 لم يتمكنن أبدا من استكمال عملية المقابلة كاملة. تم إرسال نسخ من تقارير الدراسة المبدئية والنهائية لهن وتشجيعهن على مراجعتها.

سلطة "الباحث"

للتأمل في موقعية الباحث وتشويشها ودراسة كيف تتشكل رؤية الباحث بفعل اللامساواة في السلطة و"البنى الثقافية للتشابه والاختلاف والدلالة" (ديفولت DeVault وجروس Gross 2012، ص 215)، انخرطت مؤلفتا هذا البحث في ممارسات تأملية مختلفة عبر مختلف مراحل البحث. دخلن في حوارات منتظمة عن المعنى والصوت والسلطة والاختلاف. واستخدمن جمع العينة

الانعكاسي لإعادة تقييم التأثير المحتمل لافتراضاتهن على البحث. وحاولن أيضا البقاء واعيات بالقيود االتي تواجهها المشاركات. ورغم ذلك، بقا هناك توتر بين هذه المحاولات واحتياجات عملية البحث (وضع قواعد أساسية وتوجيه الحوار من خلال الأسئلة وإرسال تذكير للمشاركات غير المستجيبات والتحكم في النتائج). أتيح للمشاركات اختيار الوسيلة التي يتم عقد المقابلات عبرها (إيميل أو مكالمة سكايب أو دردشة سكايب). وتم إدماجهن في عملية تفسير معاني إجاباتهن والتأمل فيها من خلال آخر مجموعة من الإسئلة ومن خلال التشجيع على مراجعة نسخة أولية من نتائج الدراسة.

بقت موقعية المؤلفات طوال المقابلات واضحة، بما في ذلك ما يتعلق بافتراضات المشاركات عن حالة المؤلفات الاجتماعية الاقتصادية كمواطنات أمريكيات وباحثات جامعيات. بينت هذه الافتراضات الاختلافات بين الباحثات والمشاركات. ولكن، الانتماء لنفس المجتمع الإلكتروني وورلد بالس كان عاملا مساعدا على تقريب الباحثات إلى المشاركات، كأعضاء في نفس المجموعة قادرات على الشعور بخبرات وطرق حياة الأخريات.

بشكل عام، الجهد الفعال الذي قامت به الباحثات لأخذ تفضيلات المشاركات في الاعتبار وإدماج تأملاتهن ومساهماتهن في تفسير استجابتهن يسره الاعتماد على الإيميل كوسيط للبحث. فهذا الوسيط سمح لهن بالحفاظ على تفاعل مستمر مع المشاركات بعيدا عن المقابلات نفسها.

مقاومة المشاركات والسيطرة

قاومت المشاركات أبنية السلطة بعدة طرق عبر عملية البحث. أولا: بصياغة إجاباتهن بطرق ليست متماشية دائما مع التعليمات. ثانيا: بمشاركة المعلومات بطرق غير تقليدية من خلال روابط لمواقع وصفحات. ثالثا: عن طريق التحكم في توقيت إجاباتهن. كل هذه الاستراتيجيات التخريبية كانت ممكنة بسبب استخدام الإيميل في إجراء المقابلات.

برغم الاستقلالية والقوة التي بينتها المشاركات من خلال هذه الإستراتيجيات، بقت هناك قيود مفروضة على المشاركات منها القيود المالية والقيود المتعلقة بالوقت والعوامل الصحية وظروف الحياة واللغة والإتاحة التقنية بسبب محدودية الاتصال بالانترنت. ولكن أظهرت المشاركات أيضا قدرة جيدة على الاستفادة من الموارد - حتى لو كانت محدودة - في التغلب على هذه المعوقات العملية.

وبعيدا عن المعوقات العملية، شكلت اللغة والمعنى نوعا مختلفا من التحديات التي واجهتها المشاركات بطرق مختلفة أيضا. استخدام اللغة الإنجليزية باعتبارها اللغة الأساسية للمقابلات، وباعتبارها اللغة الأساسية للعالم الرقمي، عزز تراتبيات القوة المنحازة لمن يتحدثن الإنجليزية كلغة أصلية ومعظم المشاركات لم تكن كذلك. بعض المشاركات تحدين هذا التفوق اللغوي بالاعتماد على برامج ترجمة إلكترونية، وظهرت قدراتهن على استخدام الموارد الرقمية بحكمة لتسهيل التفاعل بين ناس من ثقافات مختلفة.

انعكاسية المشاركات

اعترفت المشاركات بأهمية هذه الفرصة للانخراط في عملية تأملية وعبرن عن تقديرهن لها، فقد قلن إنهن تعلمن وتطورن من التأمل في خبراتهن في إجاباتهن. صيغة المقابلة بالإيميل خلقت

شروطا وفرت وقتا كافيا وفرصة كافية للمشاركات للتفكير في إجاباتهن والتأمل في خبراتهن بطرق ملائمة لوضعهن وللقيود التي يواجهوها. هذا الانخراط التأملي أنتج رؤى أكثر عمقا للدراسة، وزاد من الوعي النقدي لدى المشاركات ووعيهن بموقعيتهن وشجعهن على تطوير فهم أفضل لأنفسهن.

التبعات بالنسبة لمنهج إجرء المقابلات الإنعكاسي باستخدام الإيميل

أشارت الدراسات النسوية كثيرا إلى أهمية دراسة عملية البحث بهدف تفكيك وقلب أبنية القوة اللامتساوية التي هي متضمنة فيها. تبين هذه الدراسة أن المقابلات باستخدام الإيميل تتضمن إمكانيات كبيرة لإجراء البحوث بطرق أكثر تأملية وتشاركية تفيد البحث وتمكن المشاركات. ومن ثم، تطرح المؤلفتان استخدام الإيميل في إجراء المقابلات بشكل تأملي كمنهج للبحوث النسوية. تتطلب هذه المنهجية من الباحثين الانخراط في إستراتيجيات لزعزعة تراتبيات القوة داخل عملية البحث لكي تنعكس موقعيتهم، ولكي تتشجع المشاركات بشكل مستمر على الانخراط أيضا في العملية التأملية وعملية عزو المعنى لإجاباتهن. يجب التوسع في استخدام مناهج البحث الرقمية، ولكن يجب أيضا أن يتم فحصه باستمرار، والتفكير في مزاياها وعيوبها بالتركيز بشكل دائم على أصوات المشاركات. تدعو المؤلفتان الباحثات النسويات للاستمرر في سبر أغوار قضايا السلطة والمقاومة التي تلقي الضوء على خبرات الأفراد والمجتمعات المهمشة حتى يتم إنتاج دراسات مؤثرة وموجهة اجتماعيا.

7. جعل الفعل الجماعي عابرا للقومية.

چوانا سيميان

Siméant, Johanna. “La transnationalization de l'actioncollective.” Dans Penser les mouvementssociaux, Sous la direction de Éric Agrikoliansky et al., 121-144. La Découverte “Recherches,” 2010.

إن فكرة "تحول الفعل الجماعي لفعل عابر للقومية"، واستخدام مصطلحات جديدة مثل الحركات الاجتماعية العابرة للقومية والحركات العالمية وشبكات المناصرة العابرة للقومية في تناول علم الاجتماع للحركات الاجتماعية، أزاحت حاليا الإطار التقليدي للدولة القومية. تفحص هذه الورقة فكرة تحول الحركات الاجتماعية إلى حركات عابرة للقومية، وتتسائل إن كان صيغتهم هذه تعني تجاهل جذورهم المحلية والموقعية المتنوعة.

"التحول العابر للقومية" في الدراسة الاجتماعية لعمليات التعبئة

على مدار العقد الأخير، يبدو أن اجتماع الحركات الاجتماعية أخذ "منحى عابر للقومية" وفقا لباحثي العلاقات الدولية كيوهان Keohane وناي Nye (1972) الذين اقترحا النظر إلى روابط التضامن العابر للقومية بين الفاعلين من غير الدول كبديل للمقاربات التي تركز على الدول. حول علماء الاجتماع الذين يتناولون الحركات الاجتماعية وخبراء المنظمات غير الحكومية اهتمامهم بعيدا عن السياقات المحلية، ونحو موضوع الدراسة الجديد هذا: حدث هذا التحول في سياق العولمة حيث تزدهر المنظمات غير الحكومية وتلعب الأمم المتحدة دورا مركزيا على الساحة العالمية وتصعد الحركات المؤيدة للعولمة البديلة.

حركات اجتماعية عابرة للقومية أم منظمات غير حكومية؟ أنجزة الدفاع عن القضايا والمصالح على المستوى العابر للقومية

في انعطافة الفعل الجماعي العابرة للقومية، ركزت الأدبيات المتعلقة به تقليديا على المنظمات غير الحكومية التي تبقى ممارسات الفعل الجماعي الخاصة به شديدة الاعتدال وتتجنب الأشكال الصراعية من الاحتجاجات. هذه الصيغة المحايدة المتسمة بأسلوب الخبراء غالبا ما يرفضها الفاعلون الاجتماعيون أنفسهم المنخرطون في أشكال أكثر صراعية من الفعل الجماعي. يصف عدة مؤلفين صعود المنظمات غير الحكومية بأنجزة الحركات الاجتماعية (فالكيه Falquet 2003) وأنجزة المجتمعات (دوزون Dozon 2008). وبسبب ارتباطات المنظمات غير الحكومية بالمؤسسات الدولية التي تضم الحكومات، تشارك هذه المنظمات بنفس القدر في إعادة تشكيل العمل الجماعي العالمي كما في الأنشطة الاحتجاجية. الأشكال المعتدلة من الفعل التي يتبنوها مرتبطة باعتمادهم على المؤسسات الدولية العامة والخاصة في الاعتراف والاعتماد

والتمويل مما يجعلهم قابلين للتأثر بالتغيرات في الرأي العام وحقيقة أنهم ينتمون لعالم من الخبراء والمهنيين.

ولكن ظاهرة التحول للمنظمات غير الحكومية ليست ظاهرة متجانسة. فالمنظمات غير الحكومية تأخذ أشكال متباينة جدا، وتلعب أدوار مختلفة وفقا للسياق الوطني الذي تعمل فيه. في ظل الأنظمة السلطوية، يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تمثل أشكال بديلة من الفعل الجماعي قادرة على الترويج للقضايا المعترف بها دوليا مثل حقوق الإنسان وقضايا النساء والبيئة التي يجب أن تنصاع لها الدول السلطوية في بحثها عن الشرعية في المجتمع الدولي (ريست Rist 1996، كليري Cleary 1996، فوكس Fox 2000، دوزالاى Dezalay وجارث Garth 2002). ومن ثم، يمكن للمنظمات غير الحكومية العاملة على هذه القضايا أن تساهم في مساءلة وتحدي السلطة القائمة.

رغم أن المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية تصف شيئين مختلفين تماما (واحدة تعبر عن وضع والأخرى عن عملية)، انتهى الكثير من المؤلفين المبكرين في الدراسات الاجتماعية للفعل الجماعي العابر للقومية إلى الخلط بين الاثنين عن طريق التوكيد المبالغ فيه على المنظمات غير الحكومية داخل الحركات الاجتماعية العابرة للقومية. يشوش هذا الخلط في الأدبيات فروقا بين الأشكال والممارسات تعتبر شديدة الأهمية بالنسبة للفاعلين الاجتماعين المنخرطين في المنظمات غير الحكومية أو في الحركات الاجتماعية الأكثر راديكالية.

هناك بحوث سعت للعمل على تعريفات أوسع وأكثر شمولا للحركات الاجتماعية العابرة للقومية والأفعال الجماعية، مثل سميث Smith (1997) التي صكت مصطلح منظمات الحركة الاجتماعية العابرة للقومية TSMO، وكيك وسيكينك (1998) اللتين درستا شبكات المناصرة العبارة للقومية. لكنهم انتهوا لاختزال موضوع دراستهم إلى المنظمات غير الحكومية فقط واختباء القاعدة الأوسع غير المكونة من منظمات غير حكومية وهي الحركات الاجتماعية العابرة للقومية وشبكات المناصرة العابرة للقومية. وهكذا، تختفي النقابات العمالية والنشطاء القاعديون وغيرهم من الصورة، وتُختزَل المناصرة في العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية نيابة عن الآخرين.

لكن هذا التركيز على المنظمات غير الحكومية، رغم أنه مميز للأعمال الأولى التي تناولت الحركات الاجتماعية العابرة للقومية، استمر مؤثرا على الأعمال التالية التي أظهر الكثير منها ميل لتجاهل النقابات العمالية والتوكيد المفرط على الأشكال غير الصدامية من الاحتجاج العابر للقومية وتجاهل الجذور الوطنية للحركات العابرة للقومية.

"القضايا الجيدة" وأنصار العولمة البديلة مقابل "الحركات القبيحة" والحركات العمالية

بينما ركزت الأعمال الأولى المكتوبة عن الفعل الجماعي العابر للقومية على أنواع محدودة من التعبئة تقودها المنظمات غير الحكومية بخصوص ما يسمى بـ"القضايا الجيدة" أو "القضايا التي ليس بها خصوم" (چوهيم Juhem 2001)، حولت البحوث المتأخرة تركيزها إلى حركة "العولمة البديلة". أعمال التعبئة حول "قضايا جيدة" مثل حقوق النساء وحقوق الإنسان والبيئة أصبحت تقوم بها الآن مؤسسات دولية قوية تبنتها لاستعادة شرعيتها مثل البنك الدولي وصندوق

النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. فهذه الموضوعات لم تعد خلافية بين المجتمع الدولي وخاصة في شمال العالم بسبب الإجماع الواسع الذي صار قائما بشأنها الآن. والتركيز المفرط على هذه "القضايا الجيدة" الإجماعية يخفي ظهور حركة عولمة بديلة يشار إليها أيضا بحركة العدالة العالمية التي ظهرت في مواجهة نظام الحكم العالمي هذا. وقد وفرت الدراسات الاجتماعية التي تم إجراءها على الأشكال الأحدث الأكثر صدامية من الفعل الجماعي العابر للقومية مقاربة بديلة لشبكات المناصرة العابرة للقومية والحركات الاجتماعية العابرة للقومية التي ركزت بدرجة أكبر على التحركات العمالية العابرة للقومية والاستهلاك وتخفيض الديون والاحتجاج على الاقتصاد العالمي الليبرالي والفقر.

في هذه الموجة الجديدة من البحوث، لم يتم الانتباه سوى بدرجة بسيطة إلى الحركات التعبوية للمهاجرين (أندرسون Anderson 1998) وكذلك التعبئة حول قضايا دينية سياسية مثل الحركة المسيحية الخمسينية أو حركة الحق في الحياة (المناهضة للإجهاض) والحركات الإسلامية المتطرفة (روي Roy 2002، بورجا Burgat 2002، أحمد Ahmad 2005)، والتي تسمى "الحركات القبيحة" (تارو Tarrow 1994). هذه الحركات شديدة الخلافية، رغم تحديها للإجماع والمعايير العالمية، أنتجت أشكال متبلورة من الشبكات والتعبئة العابرة للقومية بناء على المرجعيات الأيديولوجية والهوياتية بدون أي دعم أو محاولات للضم من المنظمات الدولية. إجراء المزيد من البحوث عن أعمال التعبئة الهامشية والخلافية هذه من شأنه أن يساعدنا على فهم إستراتيجيات هذه الحركات التي تعمل بشكل ناجح لمعارضة المعايير الدولية.

عند إجراء البحوث عن التعبئة العابرة للقومية في المستقبل، يجب أن يحذر الباحثون من تكرار التعميمات الإثنوجرافية والإفراط في التوكيد على أشكال التعبئة النخبوية والمتركزة على المنظمات غير الحكومية التي نتجت من الإفراط في اختيار منظمات غير حكومية كحالات إمبريقية لدراسة الحركات الاجتماعية العابرة للقومية وشبكات المناصرة العابرة للقومية. ومن المرجح أن تحل العولمة البديلة محل المنظمات غير الحكومية باعتبارها الإطار الضمني لتحليل الحركات العابرة للقومية.

"العولمة" كحاجز

يفحص هذا القسم كيف يمكن أن نأخذ في الاعتبار التحولات الاقتصادية والسياسية، وكذلك التصورات التعبوية عنها، بدون الإحالة المنهجية للعولمة.

إعادة موضعة عمليات التعبئة العابرة للقومية في المدى الطويل

الافتقاد الفج للتورخة في البحوث المتعلقة بالحركات الاجتماعية العابرة للقومية نتج عنه افتراض واسع الانتشار بأن الحركات الاجتماعية العابرة للقومية ظاهرة جديدة أصبحت ممكنة بفضل سياق العولمة المعاصر. لكن على العكس من هذه القناعة، الأبعاد الدولية والعابرة للقومية لحركات الاحتجاج لها تاريخ طويل. فالتعبئة المعاصرة العابرة للقومية جديدة من حيث العدد والنطاق والانتشار غير المسبوق، لكن ليس من حيث الطبيعة العابرة للقومية. ومن شأن المزيد من البحوث

عن النضالات العمالية الدولية التاريخية – التي تبقى مهملة إلى حد كبير في أدبيات الحركات الاجتماعية العابرة للقومية – أن يضيف معارف ورؤى إضافية قيمة بخصوص عمليات الفعل الجماعي العابر للقومية. ومن ثم، الافتقاد لتورخة الحركات الاجتماعية العابرة للقومية يشكل عائقا أمام تحديد ما يعتبر جديدا فيها وما هو غير جديد. ومن المستجدات المحتملة الطرق التي يتم بها تحدي احتكار الدولة والأشكال الجديدة من قمع الدولة. ولكن، الحركات الاجتماعية العابرة للقومية قد تبدو جديدة فقط بسبب ظهورها المتزايد مؤخرا أمام الجمهور أو استخدامها لتقنيات جديدة.

عولمة ماذا؟

لا مقر من تحليل الحركات الاجتماعية العابرة للقومية المعاصرة على خلفية العولمة. وقد تم بالفعل عمل الكثير من الارتباطات بين قضايا معينة طرحها تطور الرأسمالية العالمية والحركات الاجتماعية العابرة للقومية التي تصارعها، مما يدل على أن كل من هذه القضايا كانت السبب خلف صعود كل حركة من الحركات الاجتماعية العابرة للقومية. فسر الكثير من المؤلفين صعود الحركات الاجتماعية العابرة للقومية ببساطة بأن قضايا اللامساواة والفقر والتفسخ البيئي موجودة، لكن كما هو معلوم مجرد وجود قضايا "موضوعية" أو حتى مظالم لا يكفي بذاته لتحفيز التعبئة. علاوة على ذلك، إننا ننسى أن تصورنا عما يسمى بالقضايا الاجتماعية "الموضوعية" تشكله الطريقة التي تتم صياغتها بها وطرحها كإشكاليات من قبل الحركات الاجتماعية العابرة للقومية والمنظمات الدولية.

ومن ثم، ما معنى الإشارة للعولمة في الأعمال التي تناقش "التعبئة المعولمة في حقبة من العولمة"؟ تقترح ياشار Yashar (2002) أن هناك ثلاثة أنواع من الفعل الجماعي (الدفاعي والقائم على الموارد والاستباقي) تنشأ من ثلاثة أنواع من العولمة وردا عليها (العولمة الاقتصادية وعولمة الشبكات وعولمة المعايير)، لكنها لا تفسر كيف تكون كل عولمة من هذه مندمجة أيديولوجيا في هذه الأنواع من الفعل الجماعي. ديلا بورتا Della Porta وتارو Tarrow (2005) يجمعان بين التفسيرات الموضوعية لتغير البيئة الدولية التي تنمو فيها الحركات الاجتماعية العابرة للقومية (نهاية الحرب البادرة والتقنية ووسائل النقل والمؤسسات الدولية والشركات الكبرى والقمم الدولية إلخ) والطرح الذاتي المتمثل في أن هذه القضايا لن تصبح موضوعات للتعبئة ما لم تتم صياغتها هكذا من قبل النشطاء. ومن ثم، هؤلاء المؤلفون يصرون على أن العولمة ليست في ذاتها كافية لإنتاج حركات اجتماعية عابرة للقومية، لكنهم في نفس الوقت يشيرون إلى هذا السياق العالمي بشكل ممنهج. تساهم العولمة في خلق فرص عابرة للقومية وصلات بين الدول، وهو ما يسهل انتشار الحركات الاجتماعية العابرة للقومية حول العالم.

هناك تاريخ طويل للشبكات التضامنية العابرة للقومية في الجنوب أيضا، أي أن جزء فقط من الحركات الاجتماعية العابرة للقومية القائمة في جنوب العالم مبنية بفعل العولمة الاقتصادية الحالية والتكامل الذي نراه اليوم (تارو Tarrow 2001). ومن ثم، من الضروري التمييز بين الآليات التي تشكل أعمال التعبئة اليوم وأحدثها على الأرجح هو الموارد والحماية التي توفرها المنظمات والمنابر الدولية ذات الخبرة.

عند تخيل ظهور مجتمع مدني عالمي، نواجه الصعوبة المتمثلة في أن فكرة المجتمع المدني (فلوريني Florini 2000) لا يمكن تخيلها بدون الإشارة للدولة. ومن ثم مفهوم المجتمع المدني العابر للقومية محل شك (بوليني Pouligny 2001، وسيميانت Siméant 2004) على أساس أن الأمم المتحدة بعيدة عن لعب دور دولة عالمية. فمجتمع مدني عابر للقومية سيبدو أشبه بتقارب شظايا مجتمعات مدنية وطنية على المسرح الدولي.

وأخيرا، من الهام ملاحظة أن النضالات التي تأخذ شكل معولم حول قضايا مثل النيوليبرالية والديمقراطية دائما ما تكون مؤسسة في مواقع زمنية وجغرافية محددة رغم أن لها تعبيرات عالمية (دوزالاى وجارث 2002).

عند تناول سؤال العولمة، من الهام التمييز بين العولمة كمجموع ارتباطات طويلة المسافات وعمليات متنوعة وعديدة، والعولمة كخطاب. إن خطاب العولمة بتركيزه المبالغ فيه على الوقت الحاضر يحجب عمليات وعلاقات عالمية تاريخية هامة حدثت قبل ظهور العولمة كخطاب.

خطابات العولمة

عند دراسة الحركات الاجتماعية العابرة للقومية في سياق من العولمة، قد يكون فهم الكيفية التي يفهم بها الفاعلون في عمليات التعبئة الاجتماعية العولمة وينقدوها أكثر أهمية من محاولة تعريف العولمة نفسها (ڤيڤوركا Wieviorka 2008). ونظرا لأن الجانب المتعلق بالخطاب موجود في كل الحركات الاجتماعية العابرة للقومية والتنظيم الدولي، يفشل الكثير من الباحثين في التمييز بينه وبين العولمة كممارسة وعملية. يلقي تارو (2001) الضوء على مشكلة الخلط بين العالمي كإطار والعالمي كمجال إمبريقي للفعل. لا يجب فهم الخطاب على أنه بالضرورة سابق على الفعل أو مؤدي إليه، وإنما يمكن إنتاج الخطاب من فعل جماعي أو فاعليات احتجاجية. والنظر لإنتاج الخطاب المتعلق بالتعبئة والعولمة يسمح لنا بفهم كيف تطور الخطاب، وتكيف مع التحولات السياسية، ورد على خطاب السلطات التي يعارضها.

إن مهمة إنتاج خطاب عالمي حاشد تأتي مع تحديات وقيود معينة. فلكي تؤثر دعوات الحشد مع جمهور عالمي، قد يكون من اللازم أن تصبح الشعارات والإشارات عمومية وغامضة لدرجة أن تكاد تفقد كل عمقها ومعناها. فتعبرات مرجعية مثل "العدالة العالمية" و"العولمة من أسفل لأعلى" و"نفكر عالميا ونعمل محليا" (أوليترو Ollitrault 1999) تسعى لتجميع حشود متفرقة حول العالم ووضعهم في إطار عالمي للفعل كجزء من حركة أفعال تضامنية عابرة للقومية حتى وإن كانت تبدو محلية جدا وغير هامة. وهكذا، تتم صياغة سلسلة من الممارسات المحلية الجزئية بشكل خطابي كتضامن وعمل عابر للقومية.

الأساس الاجتماعي والسياسي للتعبئة العابرة للقومية

الطبيعة العابرة للقومية والمتناثرة للحركات الاجتماعية العابرة للقومية قد تؤدي بالباحثين إلى تقديمها وكأنها بلا جذور وتجاهل أسسها الاجتماعية والتنظيمية. ومن ثم، من الضروري طرح

نفس الأسئلة الخاصة بالأشكال التنظيمية والفرص السياسية والموارد المتاحة إلخ كما يتم مع الدراسات الاجتماعية للتعبئة.

المنظمات والشبكات النضالية وتقسيم المهام

فهم كيفية عمل الفعل الجماعي العابر للقومية يتضمن النظر لكيفية قيام الفاعلين والمنظمات "الحاملة" (مثل المنظمات غير الحكومية وكذلك المؤسسات والنقابات العمالية والمؤسسات الدينية إلخ) ببناء الشبكات والمشاركة في فاعليات التعبئة والمشاركة في الموارد. ليس كل الفاعلين المنخرطين في حركات عابرة للقومية هم أنفسهم بالضرورة عابرين للقومية، وقد يكونوا يتبعون مصالح أو منطق وطنيين أو محليين. وجود شبكات كثيفة من التضامن على المستوى المحلي يساهم في مشاركة الخبرات والموارد، وهو ما يجعل رفع التعبئة إلى المستوى العابر للقومية أمرا ممكنا.

المسارات الفردية وعملية تنشئة المحتجين تساهم في تشكيل اشتباكهم كناشطين على المستوى الدولي (أجريكوليانسكي Agrikoliansky وسومييه Sommier 2005، ديلا بورتا Della Porta 2005). إن الفاعلين في التعبئة "الكوزموبوليتانية" العابرة للقومية غالبا لا يكونوا أول ضحايا العولمة، وإنما أفراد لديهم ميول وهويات وموارد تسهل اشتباكهم. فالعوامل المواتية للنضال الدولي - مثل القدرة على الحركة وتوفر الموارد المالية والثقافية المكتسبة من ارتباطات تنظيمية أو من النشأة أو من المكانة الاجتماعية - عادة مع تتوفر لفئة من المواطنين لديها امتيازات بعيدة عن الناس الذين يسعون للدفاع عن قضيتهم. ورغم أن بعض المنظمات النخبوية التي تعمل على المسرح الدولي تسعى لإدماج ممثلين "أصلاء" للسكان الذين تعرضوا للظلم، فالمحتاجين الذين ظلمتهم العولمة بشكل مباشر ولديهم موارد أقل يبقون محصورين في عمليات التعبئة على المستوى المحلي. ومن ثم، يحمل التوجه العالمي في الاحتجاج إمكانية الإقصاء بناء على تقسيم العمل النضالي. هذا التقسيم يدعو الباحثين للنظر في العوامل المحركة لرغبة المحتجين في التعبئة على مستوى دولي أصلا – بخلاف الدوافع الأيديولوجية – ومنها المنافع المالية وزيادة المنافسة على المسرح الدولي والحركية الخاصة بشبكات معينة.

يوسع تدويل الحركات من تعريف القضايا ومساحات التدخل، ويزيد أيضا من إمكانيات الانقسامات والصراعات الداخلية، حيث تبقى الحركات العابرة للقومية حساسة جدا للمنطق المحلي والوطني. والتناقض بين الحاجة لزيادة التماسك وزيادة التنوع بين الفاعلين يجعل الحركات العابرة للقومية أكثر تأثرا بالتوترت الداخلية. ويعيد تدويل أعمال التعبئة تعريف هوية المنظمات، وهو ما يمكن أن يولد معارضة من فاعلين محليين يشعرون أن هويتهم وقضيتهم الأصلية تضيع في هذه العملية.

الدول والمنظمات الدولية: "الشعاب المرجانية" للفعل الجماعي العابر للقومية

لشرح أعمال التعبئة العابرة للقومية، من المفيد الاعتراف بعلاقتها بالسلطة والارتباطات بين أشكال التنازع والهيمنة (تيلي Tilly 1992). في الواقع، يمكن أن تصبح المعايير الدولية (مثل القانون الدولي لحقوق الإنسان) التي تفرضها القوى المهيمنة مصدرا لدعم أشكال التعبئة هذه

(ريسي كابن Risse-Kappen وروب Ropp وسيكينك Sikkink 1999)، وهو ما يؤدي بدوره إلى تعزيز إيمان الناس بهذه المعايير.

تدويل منظمات النشطاء مدفوع بقوة بالبحث الإستراتيجي عن فرص إضافية للتمويل سواء العام أو الخاص، بالإضافة إلى فرص سياسية جديدة خارج السياق الوطني التنافسي المحدود، وهي عوامل هامة تدفع باتجاه التدويل. في هذا البحث، تمثل الدول والمنظمات الدولية أهداف وأطر ونقاط ارتكاز وميسرين للاحتجاجات في نفس الوقت. ومن خلال الأثر الارتدادي (البومرانج)، يمكن للنشطاء الضغط على المنظمات والدول الوطنية وتجاوزها باستدعاء مؤسسات ودول أجنبية لدعم قضاياهم (كيك وسيكينك 1998). مجاز الشعاب المرجانية يبين أن حتى المنظمات الدولية الخلافية توفر مساحات للإندماج الاجتماعي للنشطاء الدوليين الذين يعززونها باستخدامهم لها (تارو 2001). دول الشمال القوية والقوى الاستعمارية السابقة، رغم الخلاف معها، تُصَدر قيمها ومواردها من خلال المنظمات غير الحكومية (دوزالاى وجارث 2002). وقد حدثت أكثر أشكال تدويل الحركات نجاحا في سياقات بها مستويات عالية من التكامل والتعاون السياسي بين الدول، مثل الاتحاد الأوروبي، حيث توجد فرص قانونية وسياسية أكبر للتنازع العابر للقومية (هيلسون Hilson 2002). وتلعب الارتباطات غير المتكافئة بين الدول والمنظمات الدولية دورا هاما في تكوين "مجتمع مدني عالمي" (سميث Smith وويست West 2006). تؤكد التحالفات الجزئية بين المنظمات الدولية ودول الجنوب القوية الطبيعة الجدلية لهذه الارتباطات، وهو ما يقتضي أيضا التفكير في قيام الدول بحصر الحركات الاجتماعية في النطاق المحلي والسيطرة عليها بل حتى قمعها (فييول Fillieule وديلا بورتا Della Porta 2006).

ومن ثم، لا يمكن عزل الإستراتيجيات الدولية عن سياقها الوطني الذي ما زال يحدد الموارد والاختيارات الإستراتيجية المتاحة أمام الحركات الاجتماعية العابرة للقومية (دوزالاى وجارث 2002، ص 33). "العولمة البديلة" والفعل الجماعي العابر للقومية يجب أن يتم فهمهما من خلال تاريخ علاقاتها وجذورها الوطنية (أجريكولينسكي وسومييه 2005، ص 10). ويجب أخذ كل من المساحات الوطنية والعابرة للقومية في الاعتبار لتعقب كيف تتم إعادة تعريف القضايا والمصالح مع الوقت.

ممارسات الفعل الجماعي العابر للقومية

هناك مجموعة متنوعة من الممارسات النضالية موجودة في الفعل الجماعي العابر للقومية منها تنسيق الأفعال عبر الدول وعمليات الانتشار ونقل الموارد وبناء منظمات نضالية عابرة للقومية والحركية النضالية إلخ. وهناك مجالان إمبريقيان في البحث يتم نقاشهما: أنواع الارتباطات الدولية وأشكال الاحتجاج.

الارتباط والتنسيق بين الفاعلين في الأفعال الجماعية العابرة للقومية

تنظر البحوث إلى كيفية مساهمة الارتباطات والممارسات النضالية بين الفاعلين في الأعمال الجماعية العابرة للقومية في تكوين "هويات عابرة للقومية" (ماكرثي McCarthy 1997). تم

تحديد أربع عمليات من بناء الهوية (ديلا بورتا وتارو 2005). الأولى هي الانتشار ومن خلالها تنتشر الأفكار والممارسات بين الدول. والثانية هي التوطين أو جلب قضايا تنشأ في الخارج إلى دولة ما. والثالثة هي طرح الخلافات خارج حدود البلاد حيث تتم دعوة المؤسسات الدولية للتدخل في قضايا محلية. وأخيرا، الفعل الجماعي العابر للقومية. هذه الإستراتيجية الأخيرة - والتي يُقال إنها حديثة - تأخذ شكل حملات دولية من أجل العدالة العالمية تنسقها شبكات ناشطة عابرة للقومية (ديلا بورتا وتارو 2005، ص 2-3). هنا، يمكن فهم الأبنية والعمليات المحددة المختلفة التي تشكل شبكات الناشطين (مثل: من هم الفاعلون المنخرطون؟ وكيف ينخرطون؟ وما الآليات التي تحدد تقسيم العمل النضالي؟ وكيف يؤثر هذا على المنظمات المناضلة؟).

دراسة ممارسات الفعل النضالي العابر للقومية تلقي الضوء على الفروق الدقيقة التي يجب وضعها في الاعتبار في فهمنا لتقسيم العمل النضالي. فبينما يخلق هذا التقسيم نوع من النخبة النضالية من الشمال تلعب أدوار التمثيل والتنظيم في الحركة، تنجح الحركات العابرة للقومية بالفعل في تطوير آليات لوضع ممثلين عن "قواعدهم" الشعبية في اللقاءات والقمم الدولية. وبالنسبة للممثلين من الجنوب، يظهر تقسيم آخر حيث إن ممثلي الحركات الأكثر ظهورا في المنابر الدولية ليسوا على الأرجح الأكثر تعرضا للقمع والظلم. ورغم وجود هذا البعد النخبوي المزدوج، تقوم المشاركة المحلية لقاعدة شعبية واسعة في الفاعليات الاحتجاجية للنضالات العابرة للقومية بموازنة الآثار النخبوية لتقسيم العمل النضالي.

تحول أشكال الاحتجاج؟ البحث عن رصيد ثالث

يتسائل الباحثون إن كانت أشكال جديدة من الاحتجاج قد ظهرت مع الفعل الجماعي العابر للقومية ومع تحول الأشكال العالمية للقوة. كوهين Cohen وراي Rai (2000، ص 15) يحددان ثلاث موجات تاريخية من الأفعال الاحتجاجية من "الضيقة والمرعية" إلى "الوطنية والمستقلة بذاتها" إلى "العابرة للقومية والتضامنية"، كما هو موصوف في الجدول التالي.

الرصيد الثالث للفعل الجماعي وفقا لكوهين وراي (2000، ص 15)		
1850-1650	1980-1850	+2000-1980
أفعال ضيقة ومرعية	**وطنية ومستقلة بذاتها**	**عابرة للقومية وتضامنية**
انتفاضات الخبز	إضرابات	حفلات موسيقية داعمة لأهداف إنسانية
تحكيم الأسوار	اجتماعات انتخابية	فاعليات جمع التبرعات
تخريب الماكينات	لقاءات عامة	القمم المعنية بالمرأة والكوكب
طرد محصلي الضرائب	أعمال تمرد	حملات المقاطعة الدولية

صار هذا الرصيد الثالث ممكنا بسبب وسائل الإعلام والحملات والمنتديات والمنظمات الدولية والفاعليات شبه النضالية مثل الحفلات الموسيقية التي تقام تضامنا مع قضايا معينة، وصار ممكنا بفعل العولمة الاقتصادية للمعلومات وصناعة الترفيه. هذه الفاعليات تقف على الحدود بين الترفيه والنضالية، وتخلق نوع من النضالية "بالنيابة" (ديلا بورتا Della Porta وكرايسي Kriesi وروخت Rucht 2002).

تميل الدراسات التي تتناول الاحتجاج العابر للقومية للنظر إلى الممارسات النضالية بطرق غير متمايزة، بغض النظر اختلاف مستويات القمع في السياقات السياسية الوطنية المختلفة، والتي تؤثر على أنماط التنسيق النضالي والانتشار والوساطة. هذا الرصيد الثالث من الفعل قد يمكن إعطاءه بعد و"صبغة" عابرين للقومية، لكن هذا لا يجب أن يخفي استمرار وجود أرصدة وطنية هامة من الأفعال. هناك العديد من سمات الممارسات النضالية العابرة للقومية كانت موجودة بالفعل في الأفعال الوطنية والمحلية، مثل استخدام وسائل الإعلام والخبراء والإنترنت. ففي دراسة للاتجاهات المحلية المتبنية فكرة العولمة البديلة والتي وقعت بين عامي 1998 و2001، بيَّنت وود Wood (2004) أن هدف الاحتجاجات تباين كثيرا من قارة لأخرى.

وبينما ركز تيلي على الأيديولوجية بدرجة أقل من تركيزه على كيفية تشكيل الأبنية السياسية والتنظيم الجغرافي للاحتجاج، خلط كوهين وراي بين موضوعات الاحتجاج والأيديولوجية من جانب وفعل الاحتجاج من جانب آخر في استخدامهما لتعبير "رصيد". والبحث الأكثر إثارة يتمثل في سبر أغوار العوامل التي تحدد اختيارات المجموعات الاحتجاجية للممارسات الاحتجاجية، وما الذي يعطيهم مزايا نسبية، وليس في تحديد تصنيف للأفعال الاحتجاجية (كونتامين Contamin 2005).

تتضمن سمات الفعل الجماعي العابر للقومية الأكثر تميزا في النموذج الوطني المستقل بذاته تبني صيغة المنظمة غير الحكومية والدفاع عن المصالح "العالمية" واستخدام صناعة الترفيه والإعلام وثقل الخبراء واستخدام مؤتمرات القمة المضادة. كل هذه الاشياء يمكن أن تساهم في وجود رابط فضفاض جدا بين فاعلية احتجاجية والمنظمة أو الأيديولوجية التي يدعي المشاركون الولاء لها.

هناك حاجة لإجراء المزيد من البحوث عن تحول تكتيكات الدولة القمعية استجابة للأشكال الجديدة من الأفعال الاحتجاجية العابرة للقومية. وكذلك تكيف تكتيكات الاحتجاج العابر للقومية في وجه قمع الدولة في المقابل، حيث إن رصيد الفعل الجماعي لا يمكن فهمه بمعزل عن التفاعل مع السلطات (ماكارثي McCarthy وماكفيل McPhail وكريست Crist 1999، وفييول وديلا بورتا 2006). ويجب أن تسعى المزيد من البحوث إلى سبر أغوار التنوع الموجود في تكتيكات الاحتجاج والإستراتيجيات التنظيمية بهدف التوصل لفهم أفضل للممارسات التي تشكل أعمال التعبئة، وما يؤدي لاستخدام هذه الممارسات (وود 2005، وأجريكوليانسكي Agrikoliansky وكاردون Cardon وسومييه Sommier في: أجريكولينسكي وسومييه 2005).

وأخيرا، المقارنات التبسيطية بين المنظمات غير الحكومية المعتدلة والحركات النضالية الراديكالية تخفي اختلافات واسعة فيما بين أرصدة شبكات المنظمات غير الحكومية العاملة على موضوعات مختلفة لكنها كلها مرتبطة بنفس أسلوب التنظيم الدولي (نيلسون Nelson 2002). الأدبيات المتعلقة بالحركات الاجتماعية العابرة للقومية يجب أن تحذر من إعادة إنتاج أشكال الفهم المتحيزة، ويجب أن تعتمد على التفكير النظري الدقيق لفهم تقسيمات العمل

النضالي داخل المنظمات، ويجب أن تنتج بحوثا إثنوجرافية عن الممارسات الاحتجاجية لتجنب تكرار خطابات المنظمات الدولية التي تدرسها.

8. النساء وديناميكيات الشبكات العابرة للقومية

مينا شاريفي فانك

Sharify-Funk, Meena. “Women and the Dynamics of Transnational Networks.”In *On Shifting Ground: Muslim Women in the Global Era*, edited by Fereshteh Nouraie-Simone. New York: Feminist Press at the City University of New York, 2005. 250-268.

مقدمة

موضوع النساء في الإسلام أنتج الكثير من النقاشات والتأملات والخلافات. و ساهم تنوع النساء المسلمات وغير المسلمات اللاتي تكتبن عن "النساء والإسلام" من حول العالم في خلق مساحة نقاش عابرة للقومية تحدث فيها تبادلات وتحولات ومفاوضات فلسفية وثقافية ثرية. هذه النقاشات عكست نشوء تيارات نسوية وطنية علمانية قوبلت بحركات نسوية إسلامية أحدث. لا تزال غالبية الدراسات تركز بشدة على التناولات البنيوية للآثار االمحلية للقوى الاقتصادية العالمية تاركة فجوات كبرى بخصوص مسائل التفسيرات الاجتماعية وعمليات الاجتهاد التأويلي العابرة للقومية. هناك عدد من الأسئلة غير المطروقة بخصوص العلاقة بين الانتقادات النسوية للتأويلات الأبوية والناشطية العابرة للقومية، أصول وسمات الخطابات الإسلامية الجديدة، وظهور الخطابات الإسلامية كمجال تأويلي جديد عابر للقومية، والطرق المعاصرة في فهم الإسلام والهوية والذهنية الإسلامية، ودور المسلمات كفاعلات في الفكر والعمل العابر للحدود.

في هذا المقال، تسعى المؤلفة لعرض أهمية هذه الأسئلة عن طريق تتبع الشبكات والعلاقات العابرة للقومية عبر مختلف أنحاء العالم الإسلامي بهدف تقديم "لقاء" مع أصوات الناشطات. من خلال هذا اللقاء، سيصبح واضحا أن الذهنية والهوية الإسلامية يتم إعادة التفكير فيها من خلال ظهور مجال تفسيري جديد يفعل ما هو أكثر من مجرد رفض الأفكار الغربية و التفكير فيها.

النساء والإسلام وظهور هوية عابرة للقومية

الناشطية والتبادلات المعاصرة العابرة للقومية المتعلقة بالإسلام مستمرة مع عمليات تاريخية كبيرة من التبادلات بين الثقافات التي شكلت الفكر الإسلامي عبر تاريخه. ولهذا، هذه الأشكال من التبادلات العابرة للقومية ليست جديدة على الإسلام. الأمر الذي لم يكن مستمرا طوال الوقت بنفس القدر هو تواجد المسلمات على المستوى العابر للقومية. البروز الحديث للهويات والثقافة الإسلامية دفعت الناشطات المسلمات إلى الانخراط في نقاشات وتشبيك عابر للقومية حول قضايا دينية وثقافية. هذا النوع من الانخراط العام يختلف عن النضالات الاشتراكية والوطنية العلمانية للناشطات المسلمات سابقا.

بالاستجابة لخطابات الصحوة الإسلامية والاشتباك معها حول قضايا مثل النوع والإسلام، تصرفت المسلمات باعتبارهن فاعلات ولسن موضوعات للتغيير العابر للقومية، وسعين لتشكيل المساحات العابرة للقومية الخاصة بهن للتبادل والتأمل الفكري. وصغن بشكل متزايد نقدا نسويا مسلما لتوجهات الصحوة الإسلامية والتوجهات التقليدية في الإسلام. هذه العملية من الاشتباك والحوار والنقد أحدثت تحولات في شعورهن بالهوية والفاعلية، وفي أفكارهن عن النوع والإسلام أيضا. تُسائل النسوية الإسلامية الاحتكارات الأبوية للتفسير والسلطة الدينية، وتقاوم إخضاع النساء من قبل الرجال المحافظين، وتدعو لبناء مجتمعات قائمة على المساواة. تلقي بدران Badran الضوء على الأهمية العالمية للنسوية الإسلامية وتصفها بأنها "ظاهرة عالمية" "تتجاوز وتحطم الثنائيات القديمة" بين "الديني" و"العلماني"، وكذلك التي بين "الشرق" و"الغرب" (ص 4).
المساحة العامة التي يوفرها ما هو "عابر للقومية" تمكن النساء من تجاوز العزلة التي تخلقها الحدود الوطنية والأسرية وأحيانا القبلية، وتجاوز الهويات الوطنية المحدودة بالدولة. وبدلا من هذا، يكون لدى النساء فرصة لخلق شبكات تحطم الحدود وتسبر أغوار حدود ومساحات جديدة يمكن للهويات فيها أن تصبح محلية و"عابرة للقومية و"عابرة للثقافات" و"عابرة للمحلية" في نفس الوقت (بلشان Balchin 2004). تجاوز السياقات المحلية وتحول الهويات يخلق إمكانيات لحوارات وتحالفات وشبكات ولقاءات جديدة.

تعقب اتجاهات الحوار والسلوك العابر للقومية

من أجل فهم كيف تختبر المسلمات ما هو عابر للقومية وتفهمه وتشتبك معه، أجرت المؤلفة مقابلات مع ناشطات إيرانيات وباكستانيات وماليزيات ومصريات ومغربيات. في هذه المقابلات، عبرت نساء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي عن مشاعرهن بالوحدة و"المنفى" والتهميش في بلادهن ومجتمعاتهن. وفرت المساحة العابرة للقومية فرص للتواصل والاتصال السهل وشعور بالانتماء والزمالة. وبالانخراط فيما هو عابر للقومية، سعت المسلمات إلى تنمية شعور بالهوية العابرة للقومية كبديل عن الشعور بأنهن "الآخر" المهمش الذي يشعرون به في بلادهن. من خلال اللقاءات العابرة للقومية، يمكن للنساء التغلب على عزلتهن بالاتصال مع "أخريات" مثلهن، وبأن يصبحن شركاء ومصادر للمعرفة والحوار والاستكشاف لبعضهن. وبرغم أوجه الشبه والاتجاهات المشتركة بينهن، يبقى بذل الجهد والانفتاح مطلوبا لتجاوز الاختلافات والخوف من التغيير. الحوار العابر للقومية يمكن النساء من اختبار سياق جديد لمساعدتهن على تطوير فهم جديد لأنفسهن وهوياتهن. ومن خلال لقاءاتهن بغيرهن، ازداد شعورهن بالخصوصية المحلية والتضامن العابر للقومية والإحساس بأنهم جزء من العالم. تحرم العزلة النساء من القدرة على تخيل البدائل والحلم بها. وترفع المشاركة في شبكات عابرة للقومية وعي النساء بوجود سبل بديلة لعيش حياتهن كمسلمات، وهو أول خطوة نحو اكتساب القدرة على الحلم بالتغيير. إن الوعي المتصاعد بوجود اختلافات عبر العالم الإسلامي يمكن المسلمات من كسر أسطورة التجانس والاعتقاد بأن هناك طريقة واحدة فقط ليكون الإنسان مسلما وتأسيس التنوع.

على مدار العشرين عام الأخيرة، دارت أنشطة الشبكة الناشطة المسماة بنساء في ظل قوانين المسلمين (WLUML) حول هدف مركزي، وهو تقوية أهداف النساء في المجتمعات المسلمة

من خلال التبادل والحوار. وسعى الحوار لتجاوز عزلة النساء المادية والجغرافية والسياسية والأيديولوجية وإنتاج تحليلات وتأملات. ولكن المفارقة في خلق أي شبكة تكمن في محاولة التوفيق بين الأهداف المشتركة وتنوع الآراء داخل الشبكة. يتطلب الحوار وعيا بالاختلافات داخل المجتمع المسلم والانفتاح تجاه هذا التنوع والقدرة على تحديد الصراعات والاستجابة الفعالة للآراء المتباينة. سعت الشبكة لتوعية المشاركات فيها بهذا التنوع في الخبرات والآراء داخل العالم الإسلامي بجمع أفراد مختلفين (مثلا علمانيات ومتدينات) وإرسالهم للعيش في سياقات إسلامية مختلفة من جنوب شرق آسيا إلى الشرق الأوسط. إن بناء إطار واسع للتلاقي الثقافي يتحدى الأيديولوجيات الجامدة والمتمحورة حول أوروبا التي تركز على التناقضات الضيقة وتمنع التوصل لفهم سياقي.

من خلال الحوار والارتباطات العابرة للقومية، حصلت منظمات محلية مثل (أخوات في الإسلام) على دعم وتقدير دولي، مما مكنها من مشاركة خبراتها وإستراتيجياتها لمقاومة السلطة التقليدية. ومكنهن نجاحهن في هذا من بناء تحالفات وتبادلات عابرة للقومية، مما أدى لظهور "لغة مألوفة" مع أفراد ومنظمات أخرى منخرطة في نفس الشبكة العابرة للقومية. هناك مقابلات أخرى طرحت ظهور خطاب إسلامي جديد عابر للقومية مختلف عن الأجيال السابقة للناشطات في العالم الإسلامي اللاتي كن يفصلن بين المعرفة الدينية وثورتهن العلمانية. لكن اليوم، هناك ناشطات تقوم باستعادة الهويات وأشكال الوجود الإسلامية.

شبكات وتحالفات عابرة للقومية: بعض التوضيحات

بفتح مسارات للحوار بين الجماعات المتعارضة في التأويل والاجتهاد (مثل العلمانية والإسلامية)، وبتطوير علاقات أقوى بين النشطاء المتشابهين في الفكر، تساعد التفاعلات العابرة للقومية على تشكيل شبكات دعم وتحالفات عالمية ومحلية. وبالتالي، تتطور التحالفات المحلية غير الرسمية إلى روابط أوسع رسمية وعابرة للقومية. من النماذج في هذا المضمار مركز دراسات النساء بجامعة طهران الذي يعمل على خلق تحالفات بين النساء في الشرق الوسط وجنوب شرق آسيا ووسط آسيا. في إحدى المقابلات، أكدت إحدى الناشطات أن التبادلات الثقافية العابرة للقومية ليس لها علاقة بالغزو الثقافي للعولمة، بل أن المشاركات المنخرطات في التواصل عرفن عن الآخرين مع الحفاظ على ثقافتهن. في المغرب، نظمت الناشطات بشكل مستقل القافلة المدنية (Caravane Civique) وهي فاعلية سنوية لتيسير الحوار بين نساء من مختلف أنحاء المغرب وأوروبا. تثمن المشاركات فيها الحوار والحاجة لمشاركة المعلومات عبر الحدود بمختلف الوسائل، ومنها الوسائل الافتراضية والرقمية. اليوم، هناك الكثير من تحالفات المسلمات العابرة للقومية تدعو للمساواة على أساس النوع وحقوق الإنسان والديمقراطية وتوفر شبكات دعم رقمي ومنتديات افتراضية للتبادل مثل ProgressiveMuslims.com (مسلمون تقدميون) و منتدى الحكمة للمفكرين والباحثين (the Wisdom Circle for Thinkers and Researchers). ويصف البعض هذا بأنه "المجتمع المدني العالمي للمسلمين".

تختلف الشبكات العابرة للقومية عن المنظمات الدولية في أن التعاون فيها يكون أفقيا وفي اتجاهين، حيث يختار المشاركون الانضمام للشبكة أو تركها في أي وقت، ويبقون مستقلين عن بعضهم لكنهم ملتزمين بالتواصل والتضامن الدولي. الشبكات لا تقوم بتمثيل الشركاء المحليين الذين

يعتبرون أنهم في أفضل موقع لطرح أكثر الحلول ملائمة للقضايا المحلية التي يواجهوها. ولا يتم اقتراح أو فرض حلول خارجية، فالأولوية تكون للإستراتيجية المحلية.
العلاقات ذات الاتجاهين التي يتم خلقها دخل الشبكات تتضمن أيضا تجاوز المعوقات الطبقية والمجتمعية والوطنية والأيديولوجية والدينية أمام العمل نحو الأهداف المشتركة. على سبيل المثال، تأسيس أشكال من التعاون بين **النساء في ظل قوانين المسلمين** (أكثر علمانية وغربية التوجه) و**أخوات في الإسلام** (التي تستخدم إطارا منهجيا قائم على التفسيرات الإسلامية التشاركية) كان صعبا في البداية. ولكن مع الوقت، تطور المزيد من التضامن بين المنظمتين الناجحتين رغم اختلافهما. وقد صار هذا النوع من التصالح ممكنا بسبب التأكيد على العالمية والحاجة للتضامن بين النساء من مختلف البلاد المتحدات في نفس النضال. وللأسف، هناك تنافس فيما بين الأصوات المسلمة التقدمية الغربية التي، في سعيها لترسيخ أسماءها، تبرز الاختلافات بينها أكثر من المشتركات، وهو أسلوب لا يساعد على إنجاز الكثير.

خاتمة: فتح آفاق جديدة

في هذا المقال، كشفت أصوات الناشطات التي تمت مقابلتهن أن التشبيك العابر للقومية مفيد في إلهام وتمكين الناشطات المحليات في عملهن، ويوفر إطارا جديدا لإعادة التفكير في الهويات المسلمة. ويمكن الحوار العابر للقومية المشاركات من الخلق المشترك لخطاب جديد عابر للقومية لتعددية إسلامية تحترم الهويات المحلية مع تبني القواسم المشتركة للهويات الإسلامية. يجسد الحوار العلاقات النوعية والاجتماعية الأكثر أفقية وتبادلية التي تسعى النساء لبناءها.
من "أخريات" معزولات ومهمشات، أصبحت الناشطات العابرات للقومية مشاركات في مشروع تفسيري قائم على الحوار مع "الآخر". وتفتح المشاعر المتغيرة بالهوية إمكانيات جديدة للتغير والإبداع. وكمفسرات للهويات الإسلامية، أصبحت الناشطات المسلمات قادرات على الاشتباك النقدي مع سياقاتهن الثقافية وإعادة تعريف أدوارهن في المجتمع المسلم.

9. تطور النسويات العابرة للقومية: الإجماع والصراع والديناميكيات الجديدة

أيلي ماري تريب

Tripp, Aili M. "The Evolution of Transnational Feminisms: Consensus, Conflict and New Dynamics." In *Global Feminism: Transnational Women's Activism, Organising, and Human Rights* edited by Myra Marx Feree and Aili Mari Tripp, 50-75. New York: New York University Press. 2006.

مقدمة

كانت حقوق النساء موضوعا لإجماع متصاعد في المجتمع الدولي في آخر عقدين من الزمان. فقد فرضت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات، التي نتجت عن جهود المناصرة والحوار بين المجموعات النسائية العابرة للقومية وكذلك فاعلين آخرين من الدول وغير الدول، معايير جديدة للاعتراف بحقوق النساء ومصالحهن على نطاق عالمي والدفع بها للأمام.

رغم التقدم الحاصل في السنوات الأخيرة، ما زال الإجماع بعيدا عن الاكتمال بسبب عدد من الموضوعات المتنازع عليها مثل حقوق المثليات والإجهاض والإتجار بالنساء والعمل بالجنس والعسكرة واللامساواة الاقتصادية العالمية. كذلك، رغم الخطوات الكبيرة التي تم اتخاذها في مناطق مثل أفريقيا، تعرضت الإصلاحات المتعلقة بحقوق النساء وحقوق الأقليات الجنسية في معظم الأحوال لمقاومة من بعض القوى العالمية مثل الفاتيكان والمملكة العربية السعودية وإيران والولايات المتحدة أيضا مع "قاعدة كم الأفواه العالمي" (المتعلقة بمنع أي تمويل أمريكي عن أي منظمات أجنبية تدعم الحق في الإجهاض) الموضوعة في ظل إدارة بوش. وقد عملت هذه القوى على معارضة الإصلاحات المتعلقة بحقوق النساء بشدة.

حقق الاتحاد الأوروبي من جانبه الكثير من التقدم في تعزيز أجندة النساء داخل مؤسساته وبين الدول الأعضاء فيه، واستخدم منتديات العمل الدولية استخداما أكثر فاعلية. لكن يبقى هناك تصور واسع الانتشار بين القوى الأوروبية والأمريكية الشمالية مفاده استمرار وجود حاجة كبيرة للمبادرات المعنية بحقوق النساء في الجنوب حيث لم تتحقق نفس المستويات من المساواة على أساس النوع. هذا التوجه الغربي للتعامل مع المساواة على أساس النوع في مجتمعاتهم على اعتبار أنها صارت من المسلمات نتج عنه ظهور التوجهات الأكثر راديكالية حيال حقوق النساء من المجموعات النسائية الجنوبية وليس من الشمال.

يطرح هذا الفصل أن التأثيرات النسوية التي ناصرت حقوق النساء على المسرح الدولي كانت عابرة للقومية ومتعددة الاتجاهات – سواء الغربية أو غير الغربية – وتطورت كحركات متوازية لها مصادر ومسارات مستقلة. الدور الهام الذي لعبه الفاعلون غير الغربيين في الدفع بالمنتديات النسائية العالمية يتحدى التصور المنتشر بأن تحرير النساء نبع أساسا من الغرب. فالحركات النسائية المحلية استجابت للسياقات والفاعليات الوطنية والإقليمية التي حددت إمكانيات الإصلاح داخل كل منطقة أو بلد معين. ومن ثم، تشكلت إستراتيجياتهم وأولوياتهم بموجب السياق الوطني

الخاص بهم، واختلفت عن الحركات المحلية الأخرى حول العالم. هذه الاختلافات قد تصبح تحديا أمام التحالفات العابرة للقومية. وقد أدت صعوبة الاعتراف بأوجه الشبه الإقليمية إلى تصورات خاطئة عن تاريخ الحركات النسائية. على سبيل المثال، تاريخ الموجتين الأولى والثانية من النسوية غالبا ما يتم تصويره على أنه عالمي وليس غربيا، وهو تصوير يقوض التوجهات الإقليمية الأخرى الحادثة بالتوازي في الأجزاء الأخرى من العالم، والتي لم تتماشى بالضرورة مع الاتجاه الغربي.

يسعى هذا الفصل للتوصل لفهم أفضل لكيفية نشوء الحركات المحلية داخل سياقات محلية معينة، وكيف تم تشكيلها بفعل التحديات المحددة التي تواجهها، وكيف تؤثر الحركات المحلية والعالمية تأثيرا متبادلا.

الموجة الأولى من التعبئة العابرة للقومية (1880 – 1930)

الفترة بين 1880 و1930 شهدت تأسيس أول منظمات نسائية دولية وعابرة للقومية (أدام Adam 2004، بولدينج Boulding 1977) والتي كانت بالأساس موجودة في الغرب ما عدا استثناءات قليلة. في ذلك الوقت، كانت نضالات النساء موجهة أساسا نحو الحق في التصويت والتعليم وتكافؤ الفرص في العمل والضمان الاجتماعي والمسائل الدينية. كان الكثير من المنظمات النسائية الأولى دينية. وخارج الغرب، كانت أوائل الحركات المنادية بحق التصويت للنساء في اليابان والصين والهند وتشيلي (دوبوا Dubois 2000، بيرنيت Pernet 2000) حيث تمت صياغة حقوق النساء التصويتية كجزء من قضايا مختلفة وأحيانا أعم عن ما كان في الغرب.

كان حق الاقتراع موضوعا تعبويا أساسيا بين الحركات النسائية الأولى العابرة للقومية حول العالم. فبينما نهلت تلك الحركات من التطلعات العالمية والتأثيرات الدولية التي تخطت الحدود الوطنية، تم استيعاب تلك التطلعات بطرق محلية تماما حيث استمرت السياقات الوطنية في تحديد شكل وأولويات الحركات المحلية. ومع التخلص من الاستعمار، انتشر النضال من أجل الحق في التصويت حول العالم، وأصبح إدماج النساء كناخبات جزء من عملية بناء الأمة في البلاد الخارجة من الاستعمار (راميريز Ramirez وسويسال Soysal وشاناهان Shanahan 1997، ص 736). هناك حركات عابرة للقومية أخرى من تلك الفترة ركزت على تعليم النساء وحقوقهن المدنية والسياسية مثل مؤتمر النساء الدولي الذي حدث عام 1910 في أمريكا اللاتينية.

بعد الانتصارات الأولى في مجال الحق في التصويت، فقدت الحركات النسائية الأوروبية والشمال أمريكية زخمها الأولي، وتعطلت العلاقات العابرة للقومية مرة أخرى في ثلاثينيات القرن العشرين مع صعود الفاشية والركود الاقتصادي واندلاع الحرب العالمية الأولى. وفي نفس الوقت، كانت الحركات النسوية في البلدان غير الغربية في عز عنفوانها. فتشكلت الرابطة النسائية في دول المحيط الهادي في 1930، وطرحت قضية حقوق النساء أمام عصبة الأمم عام 1935. تشكلت الرابطة الأمريكية لنهوض النساء في 1922 لكنها انحلت، وفي 1928 أصبحت اللجنة الأمريكية للنساء ومقرها في هافانا. فركزت على الحقوق المدنية والسياسية للنساء كعناصر أساسية في الديمقراطية، ورصدت الأوضاع القانونية للنساء، ومارست الضغط عالميا من أجل حقوق المواطنة للنساء (دوبوا 2000، ص 550).

واجهت ناشطية النساء العابرة للقومية في البلاد الأسيوية والإفريقية الواقعة تحت الاستعمار أنواع مختلفة من التحديات بسبب السياق الاستعماري. فالمبادرات النسوية من قبل النساء الغربيات للتعاون مع نساء المستعمرات غالبا ما كانت مرتبطة بالمشاريع التبشيرية والإمبريالية والاستعمارية التي كانت تدعمها معظم النسويات الغربيات.وكانت استجابات الناشطات المحليات من المجتمعات المستعمرة متباينة، فبعضهن رحب بالمبادرات النسوية الغربية كما فعلت الصينيات من أجل إلغاء طي الأقدام، والأوغنديات من أجل إلغاء ثمن العروس. ولكن في حالات أخرى، المبادرات النسوية الغربية تم تجاهلها أو حتى استفزت معارضة قوية بين النساء المحليات اللاتي رفضن الإصلاحات النسوية رفضا للاستعمار. كانت هذه حالة الفتيات الكينيات اللاتي ختتن أنفسهن احتجاجا على حظر حكومة الاستعمار لبتر الأعضاء التناسلية للإناث في 1956.

الموجة الثانية من التعبئة العابرة للقومية (1945-1975)

اتسمت الموجة الثانية من التعبئة النسوية العابرة للقومية في معظم الأحوال بنضالات الاستقلال في الدول التي تقاوم الاستعمار. وتحولت المنظمات الغربية باتجاه أكثر عالمية لدمج المزيد من البلدان من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وبرزت الحركات النسائية المحلية المتجذرة في نضالات الاستقلال والمتمسكة بالفلسفات والقيم غير الغربية في كل هذه المناطق بأهداف وأفكار ونطاقات مختلفة عن الحركات الغربية (دوبوا 2000، چاياواردينا Jayawardena 1986، لافرين Lavrin 1995، بيرنيت 2000)، وكانت نسوياتهم غير غربية بشكل واضح، بل حتى سبقت الموجة الثانية من التعبئة النسوية في الغرب.

وبشكل عام، كنتيجة لجهود المناصرة التي قامت بها النساء من أمريكا اللاتينية، تم تأسيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضعية المرأة في 1945 والتي بقت قائمة حتى اليوم كنقطة ارتكاز لجهود المناصرة النسائية الدولية. وتعكس التغيرات في عضويتها على مدار الوقت التغيرات في الجغرافيا السكانية حول العالم وفي بنية الأمم المتحدة وفي الاصطفافات الجيوسياسية التي تعظم من أصوات بلدان الجنوب.

الموجة الثالثة من التعبئة النسائية العابرة للقومية (1985- الوقت الحاضر)

اتسمت الموجة الثالثة والحالية من التعبئة النسوية العابرة للقومية بتوسع واضح في الشبكات العابرة للقومية ونقد جنوبي أكثر صراحة وأفضل تنسيقا لهيمنة الغرب على صياغة قضايا النساء. فتركيبة الشبكات والمنظمات الدولية التي ازدهرت في تسعينيات القرن العشرين، والتي يغلب عليها النساء البيضاوات من الطبقة المتوسطة، أصبحت مصدر توتر للنسويات الجنوبيات حيث كانت أصواتهن وخبراتهن تهمش في الأطر التي تهيمن عليها الغربيات. والأقسام التالية تتناول هذه التوترات.

تحديات مبكرة للهيمنة الشمالية: أجندات النساء في التنمية

في 1975، ظهرت التوترات الواضحة بين النسويات من الشمال والجنوب في مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة في المكسيك حيث اتهمت العديد من نساء العالم الثالث النسويات الغربيات

بالإمبريالية الثقافية الدفينة لفرضهن رؤيتهن الأحادية وافتراض أنها مناسبة للعالم كله بدون استشارتهن. فبينما رأت الغربيات أن القضية النسوية جذورها تكمن في العلاقات بين النساء والرجال، ربطت نساء الجنوب النسوية باللامساواة العالمية والهيمنة موضحات أن قضايا النساء والنوع يجب أن تُفهَم أيضا باعتبارها قضايا تنموية.

تشكلت عدد من المبادرات والمنظمات الدولية، مثل DAWN (بدائل التنمية للنساء في الحقبة الجديدة) وصندوق الأمم المتحدة التنموي للنساء UNIFEM، والمنظمات القائمة في الجنوب مثل نساء في ظل قوانين المسلمين (WLUML) والنساء في القانون والتنمية في أفريقيا (Women in Law and Development in Africa) بهدف العمل على إدماج قضايا النساء في القضايا التنموية والاضطلاع بأدوار قيادية في الحركة النسائية العالمية.

تحول الزخم

في مؤتمر الأمم المتحدة بنيروبي عام 1985، انتقل مركز الثقل النسوي العالمي بوضوح من الشمال إلى الجنوب، حيث هدأت التوترات السابقة واعترفت الناشطات من الشمال ومن الجنوب بأولويات كل منهما. فبينما استوعبت نسويات الشمال أهمية التنمية، قبلت ناشطات الجنوب التركيز بدرجة أكبر على المساواة على أساس النوع (سنايدر Snyder وتاديسي Tadesse 1995).
أصبحت قضية العنف ضد النساء، ومنها عنف الدولة ضد النساء، معترف بها أكثر فأكثر في سبعينات القرن العشرين، وأصبحت الآن أكبر هم نسائي يشغل ناشطات حقوق الإنسان على مستوى العالم (كيك وسيكينك 1998، ص 166). ومع الوقت، اتسع فهم العنف ضد النساء من العنف الجنسي والجسدي المنزلي ليتضمن العنف البنيوي والاقتصادي والتلوث البيئي والحرب والقمع السياسي.
في 1993، أدت سنوات من الناشطية النسوية إلى إنجاز هام وهو وضع أجندة حقوق النساء في أجندة حقوق الإنسان في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي انعقد في فينا. وأدى هذا إلى تأسيس مبادرات وحملات جديدة لتناول هذه القضايا، وأصبح العنف ضد النساء مستوعب في اللغة المعترف بقا قانونا لحقوق الإنسان (بانش Bunch وفرايد Fried 1996). وقد ساهم شمول هذه العملية في نجاحها (ويلدون Weldon 2004).
شهد القرن الواحد والعشرين بروز المقاربة الحقوقية حيث اندمجت حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في إطار جديد وأكثر توسعا. وقد أكدت الحاجة لتنسيق التحركات بين المنظمات غير الحكومية والفاعلين المحليين في الضغط على الدول والشركات والمؤسسات القوية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. اصطدمت عالمية هذه المقاربة بقيم خصوصية معينة مثل القناعات والممارسات الدينية والإثنية المحلية التي لم تنظر جميعها لحقوق النساء كأولوية.
ختاما، التحدي الذي طرحته ناشطات الجنوب ضد الهيمنة النسوية الشمالية في المكسيك عام 1975 أدى مع الوقت إلى تغير في الديناميكيات العالمية نتج عنه بحلول مؤتمر بكين في 1995 إطارا أكثر إدماجا ووحدة لتناول قضايا النساء حول العالم. وأشارت نقاشات الموجة الثالثة حول حقوق النساء إلى الكيفية التي تشكل بها القوى العالمية المتغيرة (من الاستعمار والفقر والعسكرة والتحول الديمقراطي إلى الديون وسياسات التكيف الهيكلي والعلاقات التجارية غير المتكافئة)

العلاقات بين الجنسين واللامساواة في العالم. يتضح هذا التحول في الزخم من الشمال إلى الجنوب في أنواع القضايا التي يتم تناولها الآن من قبل الناشطات وفي أنواع المنظمات التي تنادي بحقوق النساء وفي اعتبار حقوق النساء هدفا عالميا في مواجهة اعتباره هدفا غربيا.

تغير الأجندات والفاعلين

اليوم، تنبع العديد من المبادرات الحقوقية النسائية من الجنوب مثل مطالب المساواة في التمثيل السياسي. نوقش استخدام الكوتة لضمان تمثيل النساء على نطاق واسع، وتم تبنيها في العديد من الدول الأفريقية وغيرها من الدول النامية (كروك 2004)، وهو ما أدى إلى تحسينات راديكالية في التمثيل النيابي للنساء. هناك إستراتيجية أخرى رائجة في الجنوب تمثلت في تبني "موازنات حساسة للنوع" لتعزيز الإنفاق على القضايا المتعلقة بالنوع، وهي مقاربة أصبح يتم تبنيها بشكل متزايد في الغرب. حظا عمل النساء بالاعتراف كقضية نسائية مهمة أيضا، فالناشطات النسويات ركزن على أهمية العمل المنزلي غير مدفوع الأجر والعمالة الزراعية التي تعيش على حد الكفاف والعمل غير مدفوع الأجر في المجتمع والعمل غير الرسمي والأشكال الأخرى من العمل الخفي الذي يمثل أجزاء هامة من الاقتصاد في الدول النامية، رغم أنها لا تحتسب ضمن مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم، كان من الضروري أن يعيد صناع السياسات التفكير في فهمهم للعمل والقيمة والإنتاجية وأن يضعوا في الحسبان الأنشطة التي تقع خارج إطار السوق الرسمي عند تصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعمالية. أصبحت تدفقات العمالة الدولية ومنع الإتجار بالبشر أيضا قضية بارزة في أجندة النساء اليوم.

أصبحت إستراتيجيات مثل الإقراض متناهي الصغر والتوظيف الذاتي مركزية في تعزيز تمكين النساء الفقيرات في دول جنوب العالم. رابطة النساء العاملات عند أنفسهن (SEWA) عبارة عن منظمة مناصرة هندية لعبت دورا رائدا في مقاربتها لتمكين النساء، وضغطت من أجل تحسين التشريعات المتعلقة بالنساء العاملات لحساب أنفسهن على المستويات الوطنية والدولية.

التأثيرات الإقليمية على ناشطية النساء العابرة للقومية

الحركات النسوية اليوم تشكلها تأثيرات إقليمية نابعة من الجنوب. فكما ذكر أعلاه، هذه الحركات ليست نسخ طبق الأصل من النسوية الغربية، وإنما لها جذور أصيلة في أماكنها. وقد ساهمت التأثيرات النسوية الأفريقية بشدة في تشكيل الحركات النسائية العالمية (سنايدر 2003). ومن ضمن مساهماتهن: أولا: أول مركز للبحوث والتدريب للنساء والذي أصبح لاحقا نموذجا للأمم المتحدة (Training and Research Center for Women). ثانيا: أعمال النساء الأفريقيات المصرفيات ورائدات الأعمال، ومنهن إيثير أوكلوو Esther Ocloo، ألهمت إنشاء مؤسسة الخدمات المصرفية العالمية للنساء المعروفة بـ(Women's World Banking) التي قمن بإنشاءها وقيادتها بالتعاون مع غيرهن من مختلف أنحاء العالم. ثالثا: كانت الأفريقيات أيضا رائدات في جمع البيانات المصنفة على أساس النوع، ومنها ما يتعلق بتقسيم العمل على أساس النوع مما أدى لتحدي الفهم التقليدي للعمالة ودخل الأسرة المعيشية. رابعا: لعبت الأفريقيات دورا محوريا في دفع قضايا السلام وبناء السلام وإدماج النساء في مفاوضات السلام وحماية النساء

والفتيات من الاعتداء الجنسي كسلاح حرب. وقد أدى إدماج النساء ككتلة موحدة في مفاوضات السلام في عدد من الدول الأفريقية التي مرت بنزاعات إلى لفت الانتباه لقضايا واقعية مثل الصحة والتعليم. كانت نساء أمريكا اللاتينية رائدات أيضا في تشكيل شبكات عابرة للقومية بين النشطاء وصناع السياسات حول قضايا نسوية معينة، وقدمن نماذج علمية في التشبيك (كيك وسيكينك 1998، ص 170) تمت إعادة إنتاجها في أفريقيا وشتى أنحاء العالم.

ومن ثم، أصبحت الشبكات النسوية العابرة للقومية التي كانت في الأصل متركزة في الشمال أكثر بروزا في الجنوب مما أدى إلى الوضع الحالي الذي تقود فيه نساء الجنوب شبكات عالمية. تركز الحركات النسائية العالمية الآن كثيرا على إعادة النظر في قضايا النساء من منظور جنوبي لجعلها أكثر إدماجا وقاعدية واتصالا بشعوب الجنوب (مجموعة وايز وومن بروسيس Wise 2002 Women Process).

أسباب التحول في الزخم

التحول من الشمال للجنوب وراءه عدة عوامل. استهانة الولايات المتحدة بحقوق النساء أدت إلى تراجع في الكثير من النواحي، بينما استفادت دول الجنوب بشكل كامل من الموارد والشبكات العابرة للقومية لتعزيز الأجندة النسائية. هذا التحول له أبعاد إقليمية أيضا، فظهور حركات نسائية محلية بالإضافة إلى اكتساب الناشطية النسائية المزيد من المأسسة والاحترافية خلق اهتمام مستدام بقضايا النساء، مما جعل الهيئات المانحة الدولية المعنية بالتنمية والمساعدات تهتم بدعم المبادرات المتعلقة بالنوع. وساهم الارتفاع الهائل في مستويات التعليم بين نساء الجنوب أيضا في زيادة مشاركة النساء في المنتديات والمنظمات الدولية (مقدم Moghadam 2009، ص 79). وسهل انتشار تقنيات الاتصال والمعلومات أيضا من التواصل والحركية، ومن ثم التشبيك، بشكل عابر للقومية.

هناك عامل آخر خلف التحول نحو الجنوب، وهو غياب النقاش بين المجموعات النسوية في الشمال عن امتلاك دولهن للقسم الأعظم من القوة السياسية والاقتصادية في العالم، وكيف يمكن أن تؤثر سياساتهن على الجنوب وعلى الترابط بين مستقبل الشمال والجنوب. لكن هذه النقاشات تحتل موقعا هاما في هموم الحركات النسائية في الجنوب. هذا الانفصال له تبعات على حياة النساء في كل من شمال وجنوب العالم. فكما يوضح نموذج الولايات المتحدة، نادرا ما حاولت المجموعات النسوية الاستفادة من الاتفاقات والمعاهدات الدولية لتناول قضايا محلية (بانش Bunch 2002، ص 39). تبدو نسويات أمريكا الشمالية غير مكترثات بالتقدم الحاصل في أماكن أخرى في مجالات التمثيل السياسي والحقوق الإنجابية وحقوق الأمومة والوالدية والرعاية الصحية، وربما يعود هذا إلى عدم الوعي بتزايد الفجوة بينهم وبين الدول الأخرى.

خاتمة

هدف هذا الفصل هو تعقب بعض التغيرات الجوهرية التي حدثت في الحركة النسائية العابرة للقومية، وكيف أثر هذا على حقوق النساء والقضايا النسوية حول العالم. إن مقاربة النسوية مقاربة عابرة للقومية أمر ضروري للاعتراف بالفجوة المستمرة بين الشمال والجنوب ومواجهتها، وكذلك

فقدان الزخم بين التنظيمات النسائية من أوروبا وأمريكا الشمالية. ويكشف تاريخ الحركات النسائية العابرة للقومية كيف كنت التأثيرات دائما متعددة الاتجاهات، وكيف كانت التقاليد والسياقات المحلية والإقليمية مهمة في تعريف الأولويات والأجندات النسائية. إن النسوية العالمية اليوم أكثر تمحورا حول الجنوب عما كانت عليه في الماضي، وهو ما يطرح تحديات جديدة وكذلك فرص جديدة أمام النساء من مختلف أنحاء العالم. فقد صارت أشكال جديدة من التعاون المبني على المقاربة الحقوقية ممكنة الآن.

Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org

قراءات عن الحركات الناشطة المناهضة للعولمة

بعيدا عن الاستثناء العربي:
الحركات الاجتماعية العابرة للقومية في المنطقة العربية

نصوص اختارها د. عمرو عادلي ود. دينا الخواجة

تلخيص وترجمة وتقديم چينيڤياڤ كارتيلييه

معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

يوليو 2020

قائمة المحتويات

1. مقدمة.....3
2. تاريخ مختصرللنيوليبرالية.....4

ديڤيد هارڤي. **تاريخ مختصر للنيوليبرالية**. أكسفورد: دار نشر جامعة أكسفورد، 2005.

Harvey, David. *A Brief History of Neoliberalism*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

3. التراكم البدائي، التراكم بنزع الملكيات، التراكم بوسائل غير اقتصادية.....8

چيم جلاسمان. "التراكم البدائي، التراكم بنزع الملكيات، التراكم بوسائل غير اقتصادية". دورية (**التقدم في الجغرافيا الإنسانية**)، المجلد رقم 30، العدد رقم 5 (2006): ص ص 608-625.

Glassman, Jim. "Primitive Accumulation, Accumulation by Dispossession, Accumulation by 'extra-economic' Means." *Progress in Human Geography* 30, No. 5 (2006): 608-625.

4. تأطير الفعل الجماعي ضد النيوليبرالية: حالة حركة "مناهضة العولمة".....15

چيفري م أريز. "تأطير الفعل الجماعي ضد النيوليبرالية: حالة حركة 'مناهضة العولمة'". دورية (**بحوث الأنظمة العالمية**)، المجلد رقم 10، العدد رقم 1 (شتاء 2004): ص ص 11-34.

Ayres, Jeffrey M. "Framing Collective Action Against Neoliberalism: The Case of the “Anti-Globalization” Movement."*Journal of World-Systems Research* 10, No.1 (winter 2004): 11–34.

5. الرأسمالية العالمية وحركة مناهضة العولمة والعالم الثالث.....20

نايل توماس. "الرأسمالية العالمية وحركة مناهضة العولمة والعالم الثالث". دورية (**رأس المال والطبقة**)، المجلد 92، (?200): ص ص 45-78.

Thomas, Neil. "Global Capitalism, the Antiglobalization Movement and the Third World." *Capital and Class* 92, (200x): 45-78.

6. تجديد الحركات الاحتجاجية في زمن العولمة.....24

إيزابيل سومييه. "الأثر المضاعف للقرصنة الإلكترونية الناشطة والشبكات العابرة للقومية". في: **تجديد الحركات الاحتجاجية في زمن العولمة**، ص ص 195-224. باريس، فلاماريون، شومب، 2003.

Sommier, Isabelle. "L'effet multiplicateur de l'hacktivisme et des réseaux transnationaux."Dans: *Le Renouveau des Mouvements Contestataires à l'Heure de la Mondialisation*, 195-224. Paris, Flammarion, Champs, 2003.

7. مرافق ضعيف: حقوق الإنسان في زمن النيوليبرالية.....28

ساموِيل موين. "مرافق ضعيف: حقوق الإنسان في زمن النيوليبرالية". دورية (**القانون والمشكلات المعاصرة**)، المجلد رقم 17، العدد رقم 4 (2014): ص ص 147-169.

Moyn, Samuel. "A Powerless Companion: Human Rights in the Age of Neoliberalism." *Law and Contemporary Problems* 77, No. 4 (2014): 147-169.

مقدمة

وفقا لماركوزه Marcuse (1964)، يكمن نجاح الرأسمالية في "إغلاق مجال الخطاب" أي أن هيمنة الخطاب الرأسمالي أقنعتنا بحتميته وجعلت من المستحيل أن نفكر في طرق بديلة للحياة غير الطريقة التي تم إعطاءها لنا. ولكن من خلال النقد الجذري للنظام الاقتصادي السياسي العالمي اليوم، تخيل البدائل هو بالضبط ما تمكننا القراءات التالية من القيام به. يفتتح هارڤي هذه المجموعة من القراءات بتحديد الرأسمالية في نسختها النيوليبرالية باعتبارها ظاهرة متموضعة تاريخيا ويشرح نشوءها ومسارها، ويعرض لنا ماهية النيوليبرالية كنظرية وكممارسة. تذكرنا مقاربته النقدية بألا نأخذ الخطابات السائدة عن "الحرية" الاقتصادية كأمر مسلم به، وتحليله للقوى والمصالح التي وراء نشوء النموذج الاقتصادي الليبرالي يضع الصراع الطبقي في صميمه. ثانيا، يتأمل جلاسمان في استمرار أهمية مفهوم "التراكم البدائي" الماركسي في دراسة الظاهرة الاقتصادية المعاصرة في سياق العولمة. يبين جلاسمان أنه برغم التحديات العملية والنظرية التي يطرحها هذا المفهوم، فإنه لا يزال يقدم مدخلا هاما للتبصر في العمليات الرأسمالية المعاصرة من نزع الملكية والتراكم الرأسمالي وإنتاج أشكال اللامساواة الاجتماعية. تتحول القراءات التالية إلى ما يسمى بحركة مناهضة العولمة، التي ظهرت ردا على التطورات الاقتصادية العالمية الحديثة. لا يزال هناك الكثير من الالتباس حول مصطلح "مناهضة العولمة"، ومن الضروري القيام بتوضيح هام قبل الانخراط في المزيد من النقاشات حول هذا الموضوع. فالطبيعة العالمية والعابرة للقومية للحركة الناشطة المناهضة للعولمة، وحقيقة أنها نفسها منتج للعولمة، قد تجعلا الاسم يبدو متناقضا. لكن الحركة بشكل عام لا تعارض العولمة نفسها وإنما الشكل النيوليبرالي المرتبط بالشركات الذي اتخذته العولمة، ربما باستثناء أقلية صغيرة من أنصار الحياة البدائية الجذريين الذين يدعون للعودة لحقبة ما قبل العولمة. ما تعارضه الحركة ليس الترابط الثقافي والتقني والاقتصادي المتزايد بين مناطق العالم، وإنما اللامساواة الاقتصادية المتزايدة على المستوى الوطني والدولي والتدهور البيئي والطبيعة الاستغلالية جدا للعلاقات المالية والاقتصادية التي جعلها النموذج الاقتصادي النيوليبرالي ممكنة، وخاصة بين ما يسمى بجنوب العالم وشمال العالم. يتعقب چيفري Jeffrey تطور الحركة الاحتجاجية العالمية المناهضة للنيوليبرالية، ويستخدم مفهوم "أطر الفعل الجماعي" لتحليل قدرتها على إنتاج ونشر فهم نقدي للنيوليبرالية. يبين چيفري كيف نجحت الحركة في إنتاج ونشر "أطر للفعل" صورت النيوليبرالية باعتبارها "المشكلة" التي يجب مقاومتها. أما توماس Thomas فهو أقل تفاؤلا بشأن إمكانيات التغيير الذي يمكن أن يقوم به حركة مناهضة العولمة، ويحدد ثلاثة مفاهيم مغلوطة شائعة عن الرأسمالية النيوليبرالية يتبناها معارضوها وتعيق قدرتهم على صياغة نقد دقيق لها، ومن ثم طرح مقاومة فعالة وبدائل معقولة لها. ثم تقوم سومييه Sommier بالتحول إلى الدور المُكبر للأدوات التقنية التي تيسر انتشار شبكات المقاومة العابرة للقومية أو "القرصنة الإلكترونية الناشطة" في سياق العولمة. وأخيرا، يتأمل موين في المسارات التاريخية المتوازية وفي العلاقة بين حركة حقوق الإنسان والنيوليبرالية. ويلاحظ أن كلاهما نشأ في ظل نفس الظروف التاريخية ويشتركان في تشابهات أيديولوجية هامة، ولكنه يرفض وجود علاقة سببية بين نجاح كل منهما. وفقا لموين، حركة حقوق الإنسان قد لا تكون ساعدت في انتشار النيوليبرالية كما يدعي بعض النقاد، لكنها أيضا لا تنجح في طرح إطار ناجع لمعالجة أكبر سوءاتها الاقتصادية والاجتماعية.

تاريخ موجز للنيوليبرالية
ديڤيد هارڤي

Harvey, David. *A Brief History of Neoliberalism*. Oxford: Oxford University Press, 2005

مقدمة

إن فهم جذور اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة في المجتمع المعولم اليوم يتطلب فحص شامل للأيدلوجية السائدة التي تشكل نظامنا الاقتصادي العالمي. هذا ما يحاول هارڤي فعله في كتاب (تاريخ موجز للنيوليبرالية). إن السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، التي تروج لها المؤسسات المالية الدولية وتتبناها معظم البلاد، تنظم بشكل متزايد النشاط الاقتصادي الإنساني حول العالم (أو فعليا تحرره من الضوابط والأنظمة). في هذا الكتاب، يقدم هارڤي نظرة عامة شاملة على المبادئ النظرية الأساسية للنيوليبرالية وأصولها، وكيف أصبحت الأيديولوجية والممارسة الاقتصادية السياسية السائدة في العالم المعاصر.
أصبح مفهوم "النيوليبرالية" واسع جدا ومرن جدا لدرجة أنه يكاد يفقد أي معنى حقيقي أو فائدة تحليلية. ومن ثم، يعتبر كتاب هارڤي شرحا قيما وضروريا جدا للنيوليبرالية كمفهوم له سياق تاريخي وأبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية.

استنادا للاقتصاد السياسي الماركسي، يتبنى هارڤي موقف نقديا بشدة للنيوليبرالية خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها بالإمبريالية الأمريكية وتبعاتها المدمرة على المجتمع والبيئة. فالسياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي تم ترويجها بقوة، أحيانا من خلال وسائل ديمقراطية (في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مثلا) وأحيانا من خلال وسائل قمعية وعسكرية (في تشيلي والعراق مثلا)، هي مصدر أساسي للامساواة الاجتماعية العميقة التي نشهدها حاليا على مستوى وطني وعالمي. يميز هارڤي تمييز هاما بين النيوليبرالية كأيديولوجية والنيوليبرالية كممارسة، ويلقي الضوء على التوترات والتناقضات القائمة بين الاثنين.

نظرة عامة على فصول الكتاب

تقدم لنا المقدمة بعض التواريخ والشخصيات الأساسية التي كانت في قلب ما يسميه هارڤي "نقطة تحول ثوري في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للعالم" (ص 1). ففي أواخر سبعينيات القرن العشرين وأوائل الثمانينيات، أدخل زعماء العالم – ومنهم دينج شياو بينج ومارجريت تاتشر ورونالد ريجان - بلادهم في مسار للإصلاح بهدف إنعاش الاقتصادات الراكدة. كانت هذه الإصلاحات مستندة للأيديولوجية النيوليبرالية بناء على قناعة بأن "الرفاهة الإنسانية يمكن تعزيزها بتحرير المهارات والحريات الفردية التجارية في إطار مؤسسي متسم بحقوق ملكية خاصة قوية وأسواق حرة وتجارة حرة" (ص 2). في هذا الإطار، يصبح دور الدولة محدودا بالحفاظ على حقوق الملكية وتيسير توسع الأسواق لكنها يجب أن تتراجع عن أدوارها الأخرى كمقدمة للخدمات الاجتماعية والحماية لأن السوق أفضل منها ومهيأ أكثر منها لتلبية هذه الاحتياجات بكفاءة. انتقلت النيوليبرالية من كونها نظرية هامشية تماما إلى نموذج اقتصادي منتشر يتم ترويجه في الجامعات ومراكز الأبحاث والإعلام والمؤسسات المالية الدولية لدرجة أنه أصبح متأصل في بديهيات فهمنا للعالم والمجتمع وأنفسنا.

في الفصل الأول (الحرية مجرد كلمة أخرى)، يلقي هارڤي الضوء على الموقع الجوهري الذي يحتله مفهوم "الحرية" في النظرية النيوليبرالية. فباعتبار (الحرية) مثال قوي له جذور عميقة في التقاليد الأمريكية، أفضل ضمان للحرية الفردية والاختيار الشخصي هو اقتصاد قائم على السوق الحر والتجارة الحرة. ولكن هذا الفهم، وفقا لبولاني Polanyi (ص 37) هو اختزل لمفهوم الحرية بأكمله في المشروع التجاري الحر، ومن ثم لا ينطبق سوى على من هم أحرار بالفعل من الفقر والاستغلال بينما الحريات الأخرى التي يجب أن تضمنها الدولة مثل الرفاهة والتشغيل والحرية من الاستغلال ينظر لها باعتبارها قيود.

يتم استدعاء خطاب الحرية هذا بشكل متكرر لتبرير تنفيذ السياسات النيوليبرالية داخل البلاد وخارجها، وشرعنة التدخلات الأمريكية الصريحة والمستترة بالخارج. تعتبر تشيلي والعراق حالتين أساسيتين من هذه التدخلات. فقد مرت هاتان البلدان بعملية إعادة هيكلة نيوليبرالية في أزمنة مختلفة وتحت ظروف متباينة بشدة، نتج عن كل منهما دولة نيوليبرالية تيسر التراكم الرأسمالي المربح والتركز المفرط للثروة لدى الشرائح العليا من المجتمع. وفقا لهارڤي، اتساع المجال الإمبريالي للولايات المتحدة لا يفسر كل شيء بالطبع لكنه لا ينفصل عن صعود النيوليبرالية في بعض أجزاء العالم وما تلاها من تنمية عالمية غير متساوية.

ظهر التحول النيوليبرالي كمشروع لتحرير رأس المال من القيود التي فرضها عليه النظام الاقتصادي السياسي الليبرالي الراسخ. فإدماج السياسات اليسارية في الدولة الليبرالية الذي ظهر منذ الحرب العالمية الثانية قيَّد التراكم الرأسمالي، وفرض تهديدا خطيرا على القوة الاقتصادية للنخبة. كان التحول للنيوليبرالية هو رد فعل الطبقة الرأسمالية لكي تعيد توليد مستويات عالية من النمو وإعادة توزيع غير عادي للثروة لصالح الـ1% الأعلى. يرى هارڤي إعادة التوزيع لأعلى هكذا باعتبارها استعادة السلطة الطبقية للنخبة الاقتصادية، بالتعبيرات الماركسية.

لكي يحدث هذا التحول الجذري، كان على النظرية النيوليبرالية أن تتحول من فكرة هامشية ومبهمة إلى أيديولوجية سائدة تروج في المراكز العليا للسلطة. الفيلسوف فريدريك فون هايك Friedrich von Hayek وجمعية مونت بيريلين – وهي حلقة من مثقفي النخبة – كانا مؤسسي المدرسة النيوليبرالية في الفكر، وروجا أفكارهم حتى وصلت لتسيد المؤسسات العامة والحكومية. في حالة المملكة المتحدة، أثرت الإصلاحات النيوليبرالية التي قامت بها تاتشر على كافة نواحي الحياة اليومية للمواطنين. وقادت إلى تفكيك دولة الرفاهة الديمقراطية، وإنهاء كافة أشكال التضامن الاجتماعي وإحلال قيم الفردية والمسئولية الشخصية محلها. فوفقا لكلماتها، "لا يوجد شيء اسمه مجتمع، بل فقط رجال ونساء أفراد" (ص 23). في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أدت إزالة الضوابط والهجوم على قوة العمال إلى التراجع عن التصنيع ونقل الإنتاج للخارج إلى الدول النامية التي حصلت على دعم اقتصادي مقبل فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي. وقد أدى هذا إلى زيادة التحالفات مع الأنظمة السلطوية المستعدة لتعزيز المصالح الغربية من خلال الوسائل العنيفة عند الضرورة. فرضت المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي شروطا للحصول على القروض أو تأجيل سداد الديون. تطلبت هذه الشروط عادة تنفيذ إجراءات التكيف الهيكلي النيوليبرالية، والتي تعني تخفيض الإنفاق العام ورفع الضوابط والخصخصة بغض النظر عن تبعات هذا على السكان المحليين. يسرت هذه العملية استخراج الموارد من الدول النامية والتراكم الرأسمالي من قبل النخبة الغربية/الأمريكية، وكذلك النخبة المحلية التي لا تكون – وفقا لهارڤي - متسقة فعليا مع النظرية النيوليبرالية النقية.

في الفصل الثاني (بناء الموافقة)، يتناول هارڤي سؤال كيف وافق باقي المجتمع على هذه الإصلاحات إن كانت النيوليبرالية لا تفيد سوى أقلية صغيرة من المجتمع، وذلك في الحالات التي تم تنفيذ هذه الإصلاحات فيها بالسبل الديمقراطية. فرغم أن بعض الثورات النيوليبرالية مثل تشيلي تحققت بشكل واضح من خلال القمع العنيف، كان على الزعماء السياسيين في الدول الديمقراطية حشد الدعم الكافي لتطبيق هذه التغيرات. للإجابة على هذا السؤال، يشير هارڤي إلى مفهوم الحس المشترك عند جرامشي Gramsci الذي يتم بناءه بالممارسات الاجتماعية والقيم الثقافية ويتبناه

الجميع في مختلف شرائح المجتمع (في مقابل "الحس الجيد" الذي ينتج من الاشتباك النقدي مع الأمور). من خلال استخدام المؤثرات الأيدلوجية القوية مثل وسائل الإعلام والشركات ومؤسسات المجتمع المدني، يمكن إعادة إنتاج وتقديم القيم النيوليبرالية كقيم ثقافية وتقليدية بشكل يجعل القضايا السياسية تبدو كقضايا ثقافية. وهكذا، اخترقت النيوليبرالية الفهم العام وأصبح يتم تصورها باعتبارها نظام ضروري - بل حتى النظام الطبيعي للمجتمع - من خلال خبرات الحياة اليومية في ظل رأسمالية السبعينيات. يتسق هذا التحول الأيديولوجي أيضا مع الموجة الفكرية والثقافية ما بعد الحداثية التي تؤكد على التعبير الفردي عن النفس - بل حتى الاستكشاف النرجسي للذات - من خلال الهويات وأنماط الحياة المختلفة والنزعات الاستهلاكية المتمايزة.

في الفصل الثالث، يناقش هارڤي بشكل أكبر الأسس النظرية للدولة النيوليبرالية والتوترات والتناقضات التي تتضمنها وكيف يتم تحقيقها في الممارسة. طرح هارڤي أن النيوليبرالية كما تتجلى في الممارسة تنحرف كثيرا عن النظرية، وتأخذ أشكال متباينة جدا في سياقات مختلفة. ففي محاولات الحفاظ على سلطة الطبقة، غالبا ما تتدخل الدول في السوق بطرق انتهازية غير متماشية نهائيا مع النظرية النيوليبرالية لحماية مصالح أعمال معينة. وبدلا من الاكتفاء بتيسير توسع مؤسسات مالية معينة، تتدخل الدولة في أغلب الأحوال لحماية تماسكهم أيا كانت التكلفة وحتى لو على حساب رفاهة الناس ومستويات المعيشة. المقاربة النيوليبرالية لأسواق العمل التي تؤكد على المرونة والمسئولية الشخصية دمرت إلى حد كبير شروط العمل، ويسرت الاستغلال. يتمثل الموضوع المركزي إذن في التناقض بين الأهداف المعلنة للنيوليبرالية وآثارها الفعلية، حيث إن الهدف هو تحسين رفاهة الجميع والآثار هي القضاء على مستويات معيشة الأغلبية واستعادة السلطة الاقتصادية للنخبة.

الأفكار المحافظة الجديدة التي برزت ردا على بعض هذه التناقضات إلى علاج الفوضى والتسيب الأخلاقي الذين تسببهما النزعة الفردية بالنظام واستعادة القيم التقليدية والأخلاقية. ولكن النظام المحافظ الجديد يتجلى من خلال صعود القومية والسلطوية والعسكرة والارتياب في مجتمعات الأقليات والأجانب. يرفض هارڤي بشدة هذا الرد الخطير والسلطوي على النيوليبرالية.

في الفصل الرابع، يسبر هارڤي أغوار التنمية الجغرافية غير المتكافئة في بلاد مختلفة مع نماذج من المكسيك والأرجنتين وكوريا الجنوبية والسويد. من خلال هذه النماذج، يبين كيف حدث مشروع التراكم الرأسمالي في سياقات مختلفة وعبر قنوات عالمية أيضا. الفصل الخامس مخصص بالكامل لسبر أغوار النيوليبرالية في الصين وسماتها الخاصة. فقد حدث التحرر في الصين من خلال إصلاحات سوقية تقودها الدولة، وهو ما أدى إلى أن تصبح الصين أسرع اقتصاد ينمو في العالم، وكذلك واحدة من أكثر المجتمعات لامساواة في العالم. لقد منعت قوة واستمرارية وجود دولة سلطوية التشكل السريع لطبقة رأسمالية في البداية، لكن التكامل المتزايد حاليا بين النخبة السياسية وأصحاب الأعمال يشير بالتأكيد إلى إعادة بناء السلطة الطبقية، رغم أنها تبقى متركزة في الحزب الشيوعي الذي ما زال يتحكم في سلطة الدولة. الشكل المتميز الذي أخذته الإصلاحات النيوليبرالية في الصين - حيث تحتفظ الدولة بقوتها السلطوية الكاملة - دفع هارڤي إلى تسمية هذه الظاهرة "نيوليبرالية ذات خصائص صينية".

في الفصل السادس من الكتاب، يقيم هارڤي الانجازات الفعلية للسياسات النيوليبرالية ويحدد أربع سمات أساسية للتراكم بنزع الملكيات: (1) الخصخصة والتسليع، (2) الأمولة، (3) إدارة الأزمات والتلاعب بها والتي تيسر إعادة توزيع الثروة من الدول الفقيرة للغنية، و(4) إعادة التوزيع التي تقوم بها الدولة والتي تيسر أيضا التراكم الرأسمالي والخصخصة بقيادة الدولة والضرائب الرجعية ومراقبة وقمع الاعتراضات. تتضمن عملية التحول النيوليبرالي كل جوانب المجتمع البشري، ومن ثم تسعى لتسليع كل شيء بما في ذلك الأشياء التي لم تنتج فعليا لكي تكون سلع مثل العلاقات الإنسانية والخبرات والثقافة والتاريخ وحتى الطبيعة. يقول هارڤي إن السوق "يفترض أن يعمل كمرشد مناسب – كفضيلة – لكل فعل إنساني" (ص 165)، وهو ما يؤدي وفقا لبولاني إلى "تخريب المجتمع" (بولاني 1954 ص 73، في: هارڤي 2005، ص 167) وكذلك البيئة.

يرتبط الخطاب النيوليبرالي أيضا ارتباطا وثيقا بخطاب حقوق الإنسان وبانتشار المنظمات غير الحكومية التي قد تتصور وتقدم نفسها باعتبارها "المعارضة"، لكنها لا تستطيع الهرب من الإطار النيوليبرالي وتعيد فعليا إنتاج الأبنية النيوليبرالية من خلال نزع الطابع السياسي عن الحقوق وتيسير انسحاب الدولة عن طريق سد الفجوات من خلال عمليات الإغاثة الإنسانية و"العمل الخيري" الذي تقوده المنظمات غير الحكومية.

يختتم هارڤي كتابه بفحص البدائل والدفاع عن تعريف للحرية يكون أكثر رحابة وغير مستند للسوق. يلقي الضوء على وجود حركات هامة للمعارضة والاستياء، ويدعو إلى الحاجة لعكس اتجاه انسحاب الدولة والخصخصة، ومواجهة سلطة رأس المال والامتيازات الطبقية. ويطرح أنه من الضروري الخروج من الإطار النيوليبرالي لكي نبدأ في تصور البدائل.

خاتمة

يعتبر كتاب هارڤي إسهاما هاما جدا في الأدبيات الماركسية المنخرطة في النقاش حول اللامساواة الاجتماعية الاقتصادية والآليات التي تتم من خلالها التحولات السوقية العالمية التي تنتج هذه اللامساواة. اعترف النقاد بقوة تحليل هارڤي وأثنوا على مهارته كجغرافي (ميروڤسكي Mirowski 2008) وعلى النطاق العالمي لرؤيته (شوارتزمانتيل Schwarzmantel 2007)، ونظرته العامة القيمة للصين والتي تحظى غالبا باهتمام أقل (كيسكين Keskin 2009).

توفر أطروحة هارڤي القوية وبحثه الشامل نظرة عامة سلسة وواسعة للتوجه الاقتصادي العالمي منذ سبعينيات القرن العشرين، وهي مفيدة لكل من الطلاب والأكاديميين والقراء خارج المجال الأكاديمي المهتمين بالموضوع. لا يدعي هارڤي أنه يأخذ موقفا حياديا من الموضوع، ويموضع نفسه بوضوح كناقد صريح "للعقيدة النيوليبرالية". ومن ثم، الأفضل أن يتم فهم كتابه ووضعه في موقعه المناسب كجزء من نقاش مستمر حول الليبرالية الاقتصادية.

التراكم البدائي، التراكم بنزع الملكيات، التراكم بوسائل غير اقتصادية

چيم جلاسمان

Glassman, Jim. "Primitive Accumulation, Accumulation by Dispossession, Accumulation by 'extra-economic' Means." *Progress in Human Geography* 30, No. 5 (2006): 608-625.

مقدمة

في كتاب (الإمبريالية الجديدة) المنشور عام 2003، يعيد ديڤيد هارڤي استخدام مفهوم ماركس "التراكم البدائي" بتعبير "التراكم بنزع الملكيات" لوصف العمليات التي تتم في دول الشمال الرأسمالية في سياق العولمة النيوليبرالية. أدى إسهام هارڤي لتجدد الاهتمام بمفهوم ماركس للتراكم البدائي بين الجغرافيين. هذا للتعديل للتراكم البدائي ليلائم حقبة العولمة يطرح عدد من القضايا النظرية والعملية، خاصة فما يتعلق بتبعاته السياسية والمكانية. تراجع هذه الورقة الاستخدامات الحديثة لمفهوم التراكم البدائي، وتتناول تبعاتها السياسية.

1. ديباجة: الأهمية المعاصرة للجدل الماركسي القديم

يطرح هذا القسم أن الجدل التاريخي عن التراكم البدائي له دلالات هامة بالنسبة للجغرافيين والمتخصصين في العلوم الاجتماعية بما فيهم الباحثين غير الماركسيين. هناك سببان يفسران تجدد الاهتمام بالموضوع من قبل الجغرافيين المعاصرين: أولا، مفهوم التراكم البدائي قدم تفسيرات نظرية لقضايا بارزة تساهم في فهمنا للعمليات الرأسمالية العالمية المعاصرة مثل إزاحة المنتجين الزراعيين وخصخصة الموارد. ثانيا، النقاشات المعلقة بالتراكم البدائي - خاصة في دول الشمال - تساهم في فهمنا لتعقد وتنوع العمليات الاقتصادية الرأسمالية والمجتمعات الرأسمالية.

2. ماركس عن التراكم البدائي

يراجع هذا القسم بعض المبادئ الأساسية للتراكم الرأسمالي، ويلاحظ التبعات السياسية التي يستنتجها ماركس من مفهومه هذا. إنه يحلل التراكم البدائي باعتباره تحول في العلاقات الاجتماعية، ويصفه بأنه "عملية انفصال تاريخية بين المنتج وأدوات الإنتاج بشكل يحول وسائل العيش والإنتاج الاجتماعية إلى رأس مال والمنتجين المباشرين إلى عمال مأجورين" (ماركس Marx 1967، 714). تتم هذه المصادرة من خلال وسائل عنيفة تدعمها الدولة، كما فعلت قوانين تسييج الحقوق المفتوحة في إنجلترا، والتي استولى من خلالها الملاك النافذون على أراضي الناس فتحولت إلى ملكية خاصة، وتحول العمال الزراعيون إلى بروليتاريا في الصناعة

التصنيعية. يربط ماركس أيضا بين الاستعمار وسلب الأراضي الأجنبية واستعباد السكان الأصليين من ناحية، وتأسيس نظام رأسمالي للإنتاج من ناحية أخرى.

رغم كشفه للعنف المروع في هذه العملية ونفاق خطابات الطبقات البرجوازية عن حقوق الإنسان والكرامة والاعتراف بهما، يبقى ماركس يتبنى رؤية تقدمية لعملية التراكم البدائي. فقد رأى المجتمعات السابقة على الرأسمالية باعتبارها محدودة والاستيلاء العنيف خطوة ضرورية لتأسيس مجتمع يسمح بتطور القدرة الإنتاجية وتوسع الإمكانيات الإنسانية. في تحليله للتراكم البدائي، ينشغل ماركس أساسا بالبعد المتعلق بالبلترة أي تشكل ما يعتبر الفاعلين الأكثر ثورية في التاريخ وهم العمال الصناعيين.

في تأطير ماركس لعملية التراكم البدائي، يبدو كـ"مرحلة تاريخية" أو عملية محدودة بفترة تاريخية معينة فور أن تكتمل ستحل محلها علاقات إنتاج رأسمالية عادية ومنتظمة تتضمن خضوع العمال للطبقات الرأسمالية في كل مكان. تؤدي هذه المرحلة التاريخية إلى نتيجة سياسية معينة، وهي أن تصبح الطبقات العاملة الصناعية الأوروبية وكلاء طبيعيين للنضال الثوري وتمثل إمكانية نشوء عالم ما بعد رأسمالي في المستقبل. وتتراجع النضالات الثورية الأخرى – مثل نضالات الفلاحين والعمال من الأجزاء الأخرى في العالم – إلى الخلف حيث لا يمثل هؤلاء نفس الإمكانيات السياسية التي يمثلها العمال الصناعيون الأوروبيون بسبب سماتهم الكوزموبوليتانية واحتياجاتهم، والأهم من كل هذا بسبب تقاربهم الفعلي الذي يسر التواصل والتنظيم. وبرغم توصيف النضال البروليتاري بلغة وطنية أحيانا، دعا ماركس بقوة لنضال عمالي عالمي من خلال تعاون الطبقات العاملة الوطنية. لكن نسخته من الأممية بقت متمحورة حول أوروبا بشكل كبير، واستبعدت العمال من باقي العالم الذين لم يكونوا متبلترين بشكل كامل بعد.

3. الماركسيون الجدد عن التراكم البدائي

أدت الاختلافات السياسية الإستراتيجية بين المحللين الماركسيين من دول الشمال والماركسيين الجدد من الجنوب إلى قراءات مختلفة للبلترة والنضال السياسي. علاوة على ذلك، الأبعاد الجغرافية الخاصة بالعولمة النيوليبرالية والتخلص من الاستعمار وانتهاء الحرب البادرة طرحت تحديات إضافية. فالجدالات بين الماركسيين والماركسيين الجدد كانت بالأساس نقاشات جغرافية وديمغرافية متعلقة بمن هم الوكلاء المحتملين للتغيير الاجتماعي الثوري. وبينما طرح الماركسيون الكلاسيكيون أن عملية البلترة الكاملة ضرورية لتكوين فاعل ثوري، ومن ثم اعتبروا أن عمال المجتمعات التي تحولت للتصنيع مبكرا هم الفاعل الثوري الأكثر احتمالية، طرح الماركسيون الجدد أن تطور رأسمالية أكثر تقدما ليس ضروريا لتشكل حركات اجتماعية جذرية في الجنوب. ومن ثم، انتقل التركيز من العمال الصناعيين من الشمال إلى الحركات القومية والشعبية الجذرية الأكثر تنوعا من الجنوب. ورغم أن الرأسمالية لم تتطور بشكل كامل في الطرف الجنوبي (حيث إن الثورة البروليتارية لم تحدث في الشمال)، بدأ الماركسيون الجدد يبحثون كيف يمكن أن يأتي التغيير الاجتماعي من الأطراف. وعلى العكس من ماركس الذي رأى الفاعلون المحتَلون "ممثل محتضر للحقبة قبل الحديثة" (ماركس Marx وإنجلز Engels 1977، ص 229). ، اعتبروهم فاعلين تقدميين محتملين. إن مقاربة "الحركات الاجتماعية

الجديدة" تنهل من هذا التقليد الماركسي الجديد الذي ينظر للمنتجين الصغار وأصحاب الملكيات الصغيرة باعتبارهم فاعلون في التغيير الاجتماعي.

لم تحدث العديد من توقعات ماركس. فالسلب الكامل للمنتجين الصغار حول العالم لم يتم أبدا، وبالتالي لم تكتمل عملية التراكم البدائي أبدا. كذلك، النضالات السياسية ضد الرأسمالية قام بها الفلاحون والحرفيون من بلاد الجنوب بنفس القدر كالعمال الصناعيين من الشمال. وفي جدل "الحفاظ/الانحلال" الذي جرى النقاش فيه في سبعينيات القرن العشرين، لوحظ أن الرأسمالية لم تستفد بالضرورة - في سياقات معينة - من البلترة الكاملة للعمالة بسبب التكاليف العالية لإعادة الإنتاج الاجتماعي للعمالة، ومن ثم حافظت على قوة عمل غير مبلترة أو مبلترة جزئيا فقط (فالرشتاين Wallerstein 1979، 2000). علاوة على ذلك، كانت الطبقات العاملة الصناعية في الشمال بالتأكيد قوة للإصلاح التقدمي والتغير الاجتماعي لكنها لم تحدث تحولا ثوريا من شأنه القضاء على الرأسمالية كما تصور ماركس. التغيرات الإصلاحية التي تمت مكنت من الحفاظ على الرأسمالية وتطورها على مستوى عالمي مما جعل "الإمبريالية الاجتماعية" والاستغلال المفرط للعمال والفلاحين في الجنوب ممكنا (تايلور Taylor وفلينت Flint 2000، ص ص 137-139).

الإدعاءات الماركسية الجديدة بأن القوى التقدمية في الأطراف ستحدث التغير الثوري الأكبر كانت دقيقة جزئيا، فالثورات الاشتراكية الكبرى في القرن العشرين حدثت في روسيا والصين وكوبا وليس في شمال العالم. ولكن، هذه الثورات لم تكد تنجح، ومن الصعب أيضا أن تحدث اليوم في أي مكان، وما زالت محدودة مكانيا بإقليمها الوطني. فالسيطرة على سلطة الدولة لا تعني الإطاحة بالرأسمالية، والتي أصبحت عابرة للقومية من خلال سلاسل السلع التي تتجاوز سيطرة الدولة (فالرشتاين 2000). محاولات تدويل المقاومة لمواجهة القوة العابرة للقومية لرأس المال واجهت قيودا خطيرة: صعود طبقة رأسمالية دولية وتشكل مراكز مكانية اجتماعية داخل الأطراف (چونز Jones 1998، جلاسمان Glassman 2003) بسبب تفاوت التطور داخل الدول الخارجة من الاستعمار حيث تستولي المراكز الحضرية على الفائض من المناطق الريفية المحيطة (فريدمان Friedmann 1996، تايلور Taylor 2004). تضعف هذه الانقسامات بشدة حركات المقاومة الوطنية الشعبية المناهضة للرأسمالية التي حددها الماركسيون الجدد في جنوب العالم.

4. التنظير حول التراكم البدائي المستمر في ظل العولمة النيوليبرالية

يحدد هذا القسم كيف تم التنظير للتراكم البدائي باعتباره ظاهرة مستمرة. فيطرح دي أنچيليس De Angelis أن ماركس نفسه لم يرى التراكم البدائي كمرحلة تاريخية مبكرة من التطور الرأسمالي فحسب، وإنما كتشكل للشرط الوجودي الأساسي لإعادة الإنتاج الرأسمالي بشكل موسع أيضا (دي أنچيليس 1999، 2000). عملية الانفصال بين المنتجين ووسائل إنتاجهم هذه تميز أيضا التراكم الرأسمالي المستمر، الذي هو فعليا مجرد توسيع للعمليات المبكرة من التراكم البدائي. ومن ثم، التراكم البدائي (أو ما تشير إليه لوكسمبورج Luxemburg بالشرط المسبق غير الاقتصادي للإنتاج الرأسمالي) هو عملية عالمية ومستمرة لا تزال تحدث في المجتمعات الحديثة المعاصرة. كذلك يربط ماركس بين التراكم البدائي والتوسع في إعادة

الإنتاج، وبالتالي تناوله الوجودي للاغتراب (أولمان Ollman 1971) يجعل التراكم البدائي أكثر من مجرد عملية تاريخية.

يؤكد دي أنچيليس أيضا على دور الصراع الطبقي في تحديد كيف تتكشف عملية التراكم البدائي. إن الصراع الطبقي لا يأخذ نفس الشكل في كل مكان، فالعمال قد لا يقومون بنفس المستوى من المقاومة، ومن ثم تنتج مستويات مختلفة من البلترة. البلترة نتيجة لنضالات طبقية معينة، وليست مسارا حتميا للتطور الرأسمالي. ونظرا لأن الصراع الطبقي ينتج أحيانا قوى تعطل البلترة الكاملة، والصراع الطبقي سيحدث دائما، من المرجح أن يطول أمد التراكم البدائي. علاوة على ذلك، يطرح ڤالرشتاين أن التراكم البدائي المطول سيكون مفيدا للرأسماليين حيث إن تكاليف إعادة إنتاج قوة عمل متبلترة بالكامل عالية. وفي بعض السياقات، قد يستفيد الرأسماليون من الحفاظ على قوة عمل غير متبلترة تمكنهم بشكل غير مباشر من استغلال العمالة المأجورة بشكل رسمي.

توكيد ماركس على نضال العمال المتبلترين بالفعل في دول الشمال حول شروط إعادة الإنتاج المتوسعة يقوض أهمية العمال غير المتبلترين أو المتبلترين جزئيا فقط بالنسبة للتراكم البدائي. يشرح هارڤي تحفظ ماركس في الإقرار بأهمية نضالات التراكم البدائي لأن بعضها قد يكون معاديا للاشتراكية أو غير تقدمي. هذه النضالات تكون أيضا متنوعة بشكل مفرط ويصعب جمعها معا على أساس موضوعي أو جغرافي. ولكن العمالة المنظمة المتبلترة في شمال العالم - في دعمها للإمبريالية – أظهرت بالفعل أنها هي الأخرى يمكن أن تكون معادية للاشتراكية أو غير تقدمية.

تعقد وتنوع التطور الرأسمالي يعني أن النشطاء المناهضين للرأسمالية يواجهون التحدي الصعب المتمثل في جمع فاعلين متباينين يواجهون جوانب مختلفة من الاغتراب، بينما يواجه الباحثون تحدي تحليل الارتباطات بين أشكال متباينة من الاغتراب الرأسمالي. الفوارق بين الحركات المناهضة للرأسمالية هي السبب في ازدياد الربط بينهم وبين ما يسمى بـ"الحركات لاجتماعية الجديدة".

يعتمد التراكم الرأسمالي أيضا على أشكال متعددة من العمل غير مدفوع الأجر التي لا يدفع لها رأس المال أجرا لكنها ضرورية لبقاءه واستمراره. هذه هي الأنشطة المتعلقة بإعادة الإنتاج الاجتماعي والتي تتضمن البنية التحتية الممولة تمويلا عاما والبحوث والتطوير والتعليم والتدريب المهني، بالإضافة إلى العمل المنزلي الذي يتم تحمل أعباءه على أسس النوع والعرق. "المصنع الاجتماعي" (تونتي Tonti 1973) تعبير يصف هذه المرحلة من الرأسمالية التي تصبح فيها كل الأنشطة جزء من عمليات التراكم والاستيلاء على فائض القيمة من قبل الرأسماليين (ديلا كوستا Della Costa وچيمس James 1972، بيل Bell 1978، نيجري Negri 1992). ومن ثم، يستفيد الرأسماليون من عدم تسليع العمليات غير الرأسمالية حيث إنه يعفيهم من تكلفة دفع مقابل كافة الأنشطة المتعلقة بإعادة الإنتاج الاجتماعي التي تساهم بشكل مباشر في إعادة إنتاج العلاقات الرأسمالية. وقد أسهمت التحليلات النسوية إسهامات كبيرة في فهمنا لكيف يعتبر العمل المنزلي الذي يتم توزيعه على أساس النوع والعرق والسيطرة على أجساد النساء جزء لا يتجزأ من عملية التراكم والإنتاج الرأسمالي (ديلا كوستا وچيمز 1972، دير Deere 1976، بينيريا Beneria 1979، چيبسون-جراهام Gibson-Graham 1996، كرافي Cravey 1998، كاتز Katz 2001a، ديلا كوستا 2004 و2005، ميتشل Mitchell وآخرون 2004). كل هذه الأشكال من التراكم يشار إليها بـ"التراكم عبر

وسائل غير اقتصادية". تنوع الوسائل غير الاقتصادية للتراكم يجعل جغرافيا الصراع الاجتماعي المناهض للرأسمالية معقدة ومتنوعة.

5. التراكم الرأسمالي يعود للمركز: أعمال حديثة في الجغرافيا

يراجع هذا القسم أولا استخدامات مفهوم التراكم الرأسمالي لدى ثلاثة جغرافيين حاولوا فهم عمليات العولمة النيوليبرالية المعاصرة: (1) دراسة ريتشارد ووكر Richard Walker عن الزراعة في كاليفورنيا، 2) تحليل چيمس ماكارثي James McCarthy للسياسة البيئية في اتفاقيات التجارة، أخيرا (3) نقاش ديڤيد هارڤي David Harvey عن الإمبريالية الأمريكية.

a. *ووكر عن الزراعة بكاليفورنيا*

في كتاب **The Conquest of Bread** (غزو الخبز) يشرح ووكر كيف يعتبر الاستغلال الممنهج للعمالة الزراعية في كاليفورنيا على مدار القرن العشرين شكل من التراكم البدائي الحادث في اقتصاد رأسمالي متقدم. فمن خلال دورات التشغيل والطرد لموجات من العمال الأجانب بالأساس، منع الرأسماليون الزراعيون تشكل جماعة مستقرة من العمال يمكن أن تنتظم وتصيغ مطالبات أقوى بالحق في توزيع أكثر عدالة للفائض. على مدار عدة عقود، نتج عن السياق السياسي الدوري والوطني المتغير سن تشريعات عنصرية واستخدام القوة القمعية ضد مجتمعات العمال المستهدفة، ومن ثم تيسير إعادة تسليع العمل بشكل مستمر وضرب استقرار القوة العاملة. في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أدى قانون طرد الصينيين إلى إحلال عمال يابانيين محل العمال الصينيين. لاحقا، أدى تصاعد العنصرية ضد اليابانيين من 1910 إلى تزايد طرد العمال اليابانيين وتشغيل المهاجرين الفلبينيين والإيطاليين والبرتغاليين. بعد الحرب العالمية الأولى، سمحت مواد خاصة في قانون الهجرة الصادر عام 1917 بتعيين المزيد من العمال المكسيكيين، ثم في ثلاثينيات القرن العشرين حدث تصاعد في العنصرية أدى إلى الترحيل الجماعي للمكسيكيين والفلبينيين. وحل محلهم بشكل مؤقت عمال بيض فقراء من ولايات جنوب الوسط. أثناء الحرب العالمية الثانية، تحول الرأسماليون الزراعيون إلى استخدام المحكوم عليهم في جرائم وأسرى الحرب والأمريكان اليابانيين المحبوسين بدعم من الحكومة، وشغلوا أيضا عمالة مكسيكية رخيصة من خلال تنفيذ برنامج العمالة الزراعية المكسيكية المعروف بـ"براسيرو" والذي بقا قائما حتى 1964 رغم أنه كان يفترض أن يكون تدبيرا متعلقا بفترة الحرب فقط. في 1965، سمح قانون إصلاح نظام الهجرة بتوظيف العمال الذين يعبرون الحدود للعمل. وفي نفس الوقت، أصبح المهاجرون غير الموثقين أهم عنصر في قوة العمل بكاليفورنيا. هذه الموجات من التوظيف والإمداد المستمر بالعمال وظروف انعدام الأمان سمحت بتسليع العمال وإعادة تسليعهم بشكل مستمر، وهو عنصر أساسي في التراكم البدائي في سياق تدويل رأس المال. فالأجور المتدنية بشكل شاذ وغياب حقوق العمال الملائمة أنتجوا أرباحا ضخمة ليس كنتيجة لقوى السوق وإنما كنتيجة للتدخلات السياسية والعسكرية.

b. *ماكارثي عن اتفاقيات التجارة النيوليبرالية*

في ورقته الصادرة عام 2004، يدرس ماكارثي كيف تتضمن اتفاقيات التجارة النيوليبرالية مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) تشريع معين لا يقر فقط بالحق في خصخصة الموارد العامة، وإنما أيضا بالحق في التربح من هذه الموارد بغض النظر عن الآثار الاجتماعية أو البيئية الضارة. أحد هذه التشريعات يجبر الحكومة على تعويض الرأسماليين عن أي خسائر تنتج من تشريعات الحماية البيئية التي تمثل "عائق أمام التجارة" التي قد تمنع مراكمة فائض يسبب تدهور بيئي. فقد كان ينظر لأي تشريع وطني يمكن أن يقلل الربح الممكن لاستثمار ما عن أعلى مستوى على أنه شكل من أشكال المصادرة، ومن ثم يجب دفع تعويض مقابل هذا. في تحليله المحدث للتراكم البدائي، يستخدم ماكارثي مفهوم ماركس للتراكم البدائي باعتباره لا يتضمن فقط البلترة وإنما أيضا الاستيلاء على الموارد العامة، ويجمع بينه وبين أطروحة أوكونور O'Connor التي تقول إن الرأسمالية تدمر شروط الإنتاج الطبيعية الخاصة بها. وينتج عن هذا نموذج من الحكم لا تتفوق فيه حقوق الملكية على كل الحقوق البيئية والاجتماعية الأخرى فقط وإنما يتفوق الحق في مراكمة الفائض أيضا على كل شيء آخر، ويؤدي توسع القطاع الخاص فيه إلى انكماش المجال العام. مرة أخرى، هذه العمليات لا تنتج من آليات السوق الحر وإنما من وسائل غير اقتصادية تتضمن تدخلات سياسية وقانونية. وتبين هذه الحالة من التراكم البدائي مرة أخرى أهمية تدويل رأس المال. فقد أصبحت الرأسمالية النيوليبرالية مشروعا عالميا تقوده نخبة رأسمالية تروج نظام الحكم النيوليبرالي في الشمال وفي شتى أنحاء العالم.

c. *هارڤي عن الإمبريالية الأمريكية*

في كتاب **الإمبريالية الجديدة** (*The New Imperialism*) (2003) يناقش هارڤي السياسة الخارجية الأمريكية باستخدام تعديله لمفهوم التراكم البدائي تحت مسمى التراكم بنزع الملكيات. ويؤكد على البعد العالمي للرأسمالية وعمليات التراكم البدائي الحاصلة في الأطراف والعلاقات بينها وبين العمليات الحاصلة في المركز العالمي. وفقا لهارڤي، الخصخصة أمر مركزي في التراكم بنزع الملكية، والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية تلعب دورا مركزيا في المشروع النيوليبرالي العالمي بتعزيز خصخصة مشروعات الدولة في مختلف أنحاء العالم. فانتشار الخصخصة يخلق فرصا جديدة للبلترة وللاستيلاء الخاص على الملكيات الخاصة بما في ذلك مجالات التعليم والرعاية الصحية والإسكان الاجتماعي، وغيرها من مؤسسات الرفاهة الاجتماعية التي كانت عامة فيما سبق. يطرح هارڤي أن التراكم بنزع الملكية عبر التوسع الإمبريالي ازداد الترويج له كإستراتيجية تهدف للتغلب على أزمات التراكم المفرط الرأسمالية. يناقش هارڤي أيضا أهمية نضالات العمال الذين نجحوا في الحصول على بعض الحماية من الاستغلال الرأسمالي. هذه النضالات جزء من مفهوم بولاني "الحركة المزدوجة"، وهو مفهوم يصف الحركات بين نمو السوق والحركات الاجتماعية الشعبية التي نشأت كرد فعل. يلقي هارڤي الضوء على أهمية تشكيل تحالفات بين النضال ضد رأس المال في شمال وجنوب العالم، وذلك لأنه يرى أن عمليات التراكم بنزع الملكيات في الشمال والتوسع في إعادة الإنتاج في الجنوب يشكلهما التطور الجغرافي التاريخي للرأسمالية. وفي مناقشة "الحركات الاجتماعية الجديدة"، يدعو هارڤي لتحالفها مع النضالات التقدمية برغم أنها تفتقر أحيانا لأجندات سياسية تقدمية، وذلك من أجل تقوية "القدرات البرنامجية والتحليلية لليسار". فقد كشفت الأجندة النيوليبرالية العالمية بشكل متزايد العلاقة بين

التراكم بنزع الملكيات وتوسع إعادة الإنتاج، ومن ثم الحاجة لزيادة التعاون بين النضالات المناهضة لرأس المال عبر العالم.

خاتمة: النضالات العابرة للطبقات في الحقبة العابرة للقومية

إن التراكم البدائي - حين نفهمه على أنه مرحلة تاريخية من التنمية الرأسمالية – قد قسم النضال ضد الرأسمالية بين الماركسيين الكلاسيكيين من الشمال الذين اعتبروا العمال المتبلترين هم الفاعلين الأساسيين في النضال ضد الرأسمالية من ناحية، والماركسيين الجدد من الجنوب الذين اعتبروا أن أكثر قوة تقدمية مناهضة للرأسمالية هي العمال الذين ليسوا متبلترين بالكامل المنخرطين في النضالات الوطنية الشعبية ضد الإمبريالية. ولكن، توسع عمليات التراكم بالوسائل غير الاقتصادية في مختلف مناطق العالم في ظل العولمة النيوليبرالية المعاصرة يخلق فرصا جديدة للتقريب بين هذه الانقسامات من خلال النضالات العابرة للقومية عبر الشمال والجنوب. يسعى النشطاء والمثقفون لسبر أغوار الآثار الاجتماعية المكانية للتراكم البدائي المعاصر والمستمر، وتظهر عدة محاولات لتكوين أشكال تضامنية جديدة عابرة للقومية. ولكن الناشطية العابرة للقومية المناهضة للرأسمالية تواجه تحديات كبيرة في سياق التنمية العالمية غير المتكافئة. أحد هذه التحديات هو احتمالية نشوء حالة نخبوية داخل الحركة نفسها بسبب تباين القدرة على الحركة جغرافيا والقدرة على النفاذ لمراكز صنع القرار في هذا المجتمع المدني العالمي الجديد. هذه القضايا العملية يجب أن يتم تناولها في الإستراتيجية السياسية وفي التحليل النظري من أجل وضع أجندات بحثية وسياسية مناهضة للرأسمالية أكثر شمولا.

تأطير الفعل الجماعي ضد النيوليبرالية: حالة حركة "مناهضة العولمة"

جيفري م أريز

Ayres, Jeffrey M. "Framing Collective Action Against Neoliberalism: The Case of the “Anti-Globalization” Movement." *Journal of World-Systems Research* 10, No.1 (winter 2004): 11–34.

مقدمة

منذ ثمانينيات القرن العشرين مر الاقتصاد العالمي بلا شك بتحولات اقتصادية سياسية نيوليبرالية هامة. صاحب ذلك صعود حركة مناهضة للعولمة عابرة للقومية في تسعينيات القرن العشرين اعتبرت المؤسسات والسياست النيوليبرالية المصدر الأساسي للمساواة والظلم الاجتماعي المتصاعدين. فعلى العكس من نظام بريتن وودز السابق الذي كان يعتبر الرفاهة الاجتماعية والتشغيل الكامل أولويات، المقاربة النيوليبرالية التي روجتها العديد من الحكومات والشركات النافذة تتضمن عادةً تحرير التجارة والاستثمار وتخفيض الإنفاق العام والخدمات الاجتماعية وخصخصة الخدمات والأموال العامة. وقد شكل الجدل الشديد حول منافع وعيوب السياسات النيوليبرالية مسار حركة الاحتجاج المناهضة للعولمة. حدثت حالات هامة من الاحتجاجات العابرة للقومية والإقليمية والوطنية حول العالم لمعارضة نموذج العولمة النيوليبرالية وإلقاء الضوء على آثارها الاجتماعية السلبية. وفي إطار عملية تعبئة النشطاء حول العالم، الطريقة التي يتم بها تأطير وتفسير "النيوليبرالية" والقضايا المرتبطة بها هامة بالضبط مثل الأثر الاجتماعي الاقتصادي الفعلي للمؤسسات والسياسات النيوليبرالية على حياة الناس. تفحص هذه الورقة الدور الهام الذي يلعبه إنتاج المعنى والقناعات التنازعية والتفسيرات النقدية في تشكيل حركات ناشطة مناهضة للعولمة النيوليبرالية، وتناقش التحديات التي يواجهها النشطاء في محاولاتهم لإنتاج توافق عابر للقومية وأطر مشتركة لتحديد المشكلات وطرح الحلول وتطوير إستراتيجيات للفعل. فرغم أن هناك أنماط متشابهة من التحولات النيوليبرالية في مجموعة متنوعة من البلاد، خبرات الناس مع النيوليبرالية وطرق فهمهم لها قد تتنوع بدرجات كبيرة، وبالتالي يصبح صعبا أن يتم إنتاج إجماع بين النشطاء من أجزاء مختلفة في العالم. لقد جلبت لحظات تاريخية مثل احتجاجات مركز التجارة العالمي في 1999 في سياتل الكثير من الاهتمام والدعم للحركة، لكن أحداث 11 سبتمبر خلقت بيئة أكثر عدائية بكثير تجاه الحركات السياسية التنازعية رغم اتساع نطاق انتشارها الجغرافي وقدرتها على الاستمرار.

أطر الفعل الجماعي ضد العولمة النيوليبرالية

يستخدم هذا المقال مفهوم تأطير العمليات لتحليل ديناميكيات حركة الاحتجاج ضد العولمة. فحينما ينخرط النشطاء في "تأطير" الظروف الاجتماعية كقضايا تحتاج للتناول، ينتجون وينشرون معان جديدة تتحدى التفسيرات السائدة لظروفنا الاجتماعية (بنفورد Benford وسنو Snow 2000). هدف هذا العمل المتعلق بالمعنى هو تحديد المشكلات وتحديد المسئولين واقتراح الحلول من أجل تعبئة النشطاء المحتملين، وحشد اهتمام ودعم الجمهور للحركة. إن إنتاج النشطاء للمعنى يؤدي إلى "أطر فعل جماعي" مفيدة في عدة وظائف. هي أولا تقدم إسنادا تشخيصيا (تحديد المشكلات)، ثم إسنادا علاجيا (اقتراح حلول). وظيفة "الأطر الرئيسية" هي جلب حركات ناشطة متعددة معا ضد النيوليبرالية عن طريق تقديم نموذج تفسيري أكثر اتساعا يجعل التحديات المحددة والمتنوعة التي تواجهها الحركات المختلفة مفهومة، ويستوعب الأطر المتعددة للحركة. تقوم أطر الفعل الجماعي أيضا بدور إضفاء الشرعية على الحركات الاجتماعية حيث تشكلها وتحافظ عليها (ماك أدم McAdam وماكارثي McCarthy وزالد Zald 1988: ص 713). عبر عملية طويلة وصعبة، خلق النشطاء في تسعينيات القرن العشرين إطار رئيسي للفعل الجماعي تحدى العولمة النيوليبرالية. وكانت أكبر تحديات الحركة هي خصومها الأقوياء من الدول والشركات الداعمة للسياسات النيوليبرالية، وتنوع النشطاء المحتملين القادمين من بلاد وثقافات ولغات وخبرات مختلفة مع العولمة النيوليبرالية. تباين الخبرات مع النيوليبرالية بين مناطق الشمال والجنوب بشكل خاص جعل خلق إطار شامل للفعل الناشط أمر مليء بالتحديات.

التأطير التشخيصي: تحديد النيوليبرالية باعتبارها "المشكلة"

حدد النشطاء أنظمة ومؤسسات دولية معينة (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) باعتبارهم وكلاء للسياسات النيوليبرالية المسئولة عن الإخفاقات الاقتصادية والسياسية الحديثة، وهكذا انخرطوا في عملية تأطير تشخيصي هدفت إلى تشجيع أفعال ناشطة ضد النيوليبرالية. وقد نظمت حركات النشطاء الأوروبية الغربية احتجاجات ضخمة في وقت مؤتمرات القمة لإدانة السياسات المقترحة في اتفاقية ماستريخت التي تدعو للتقشف المالي وتخفيض الخدمات الاجتماعية وتعكس المصالح الاقتصادية للنخب التجارية والسياسية الأوروبية أكثر من الاهتمام بارتفاع البطالة وانعدام الأمان. في أمريكا الشمالية، قام النشطاء بالتعبئة ضد اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة، ثم ضد اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية بين الولايات المتحدة والمكسيك. تعلمت حملات التعبئة التالية من خبرات بعضها، وبنت تحالفات وائتلافات بين الدول، وكيفت استراتيجياتها بناء على خبراتها والتحديات التي واجهتها. في نفس الوقت، قامت منظمات المجتمع المدني في الجنوب بالتعبئة ضد برامج التكيف الهيكلي الخاصة بصندوق النقد الدولي والأنظمة الدكتاتورية القمعية. وحيث إن العديد من الدول في مناطق الجنوب واجهت الإفلاس بسبب صدمات البترول في سبعينيات القرن العشرين وأزمة الديون في الثمانينيات، فقد طلبت هذه الدول قروض من صندوق النقد الدولي اشترطت تدابير تقشف عميقة أثرت بشكل سلبي على الأقسام الأكثر هشاشة من السكان. في معظم الأحوال، تم قمع الاحتجاجات الشعبية وردود المجتمع المدني المنظمة ضد هذه التدابير بعنف من قبل الأنظمة السلطوية المستفيدة من قروض صندوق النقد الدولي. وقد يسر انتشار ووضوح آثار الإصلاحات النيوليبرالية بشكل متزايد في مختلف أنحاء العالم إنشاء إطار عابر للقومية للفعل الجماعي يحمل المؤسسات والسياسات النيوليبرالية اللوم على ارتفاع الدين العام في الدول النامية وازدياد الفقر في جنوب العالم وتعمق

اللامساواة بين الدول الغنية والفقيرة. خلق المنظمات والاتفاقيات الدولية لتنظيم وتنسيق النموذج الاقتصادي النيوليبرالي الدولي، مثل منظمة التجارة الدولية واتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية واتفاقية ماستريخت، وفر هدفا يسهل على النشطاء تحديده والتعبئة ضده.

نحو تشكيل إطار رئيسي لمناهضة النيوليبرالية

طوال تسعينيات القرن العشرين، ظهرت أدوات وتوجهات جديدة قوت حملات المجتمع المدني وساعدت على شرعنة انتقاد المؤسسات والسياسات النيوليبرالية. تنظيم ما سمي بمؤتمرات القمة المضادة حول العالم وتسارع استخدام الإنترنت وفرا منابر مبتكرة للنشطاء لكي يتوصلوا ويشبكوا وينتظموا على مستوى عابر للقومية. وقد نتج عن هذا مشاركة وتبلور إطار مضاد نقدي للنيوليبرالية مقبول عالميا يربط أطر الفعل الإقليمية والوطنية المختلفة. ورغم أن التنويعات الإقليمية والوطنية من الأطر الخاصة بالنشطاء مناهضي النيوليبرالية استمرت، كان "إطار الظلم" الرئيسي العابر للقومية شاملا ومرنا في نطاقه بما يكفي لاستيعاب هذه التنوعات بشكل يستمد القوة من جمهوره الناشط المتنوع.

تأطير أعمال التعبئة من سياتل إلى جنوة

الحجم والظهور غير المسبوق في احتجاجات سياتل مثل علامة فارقة في تاريخ حركة مناهضة النيوليبرالية، حيث أرسل رسالة قوية بالاستياء الشعبي من حول العالم وشكك في مشروعية السياسات الاقتصادية النيوليبرالية. النجاح في جعل مباحثات منظمة التجارة العالمية تنهار نتج عن انتقاء تكتيكات احتجاج تضمنت أسابيع من التحضير عبر الإنترنت واستخدام الهواتف المحمولة من أجل التنسيق المباشر في شوارع سياتل وتعطيل المرور والتدمير الاستراتيجي للممتلكات والمسيرات والمظاهرات. البعد العابر للقومية في الاحتجاجات جلب مجموعات متنوعة جدا من النشطاء معا اجتمعوا لنقد الطبيعة النخبوية والمنغلقة للمفاوضات وإدانة إعطاء الأولوية لمصالح الشركات بشكل دمر السيادة والرفاهة الشعبية. بعد الاحتجاجات، كان انتشار الكتب والمواقع والمنابر الإعلامية البديلة هاما في صياغة ونشر أطر تشخيصية وعلاجية أنتجت نقاشا عاما، وتحدت السردية النخبوية التي كان مفادها أن النيوليبرالية هي مسار اقتصادي محتوم. الجدل السياسي الذي نشأ بخصوص منافع وأضرار النيوليبرالية، وما يجب أن تصبح عليه "العولمة"، كان كثيفا. ظهر جدل التأطير هذا في نيويورك تايمز بعد أول يوم من احتجاجات سياتل، في مقالات متبادلة بين توماس فريدمان Thomas Friedman الذي هاجم المحتجين بعنف ودافع بضراوة عن النموذج النيوليبرالي، وناومي كلاين Naomi Klein التي كررت ردودها مطالب المحتجين ورسمت حدود الإطار التشخيصي لمناهضة النيوليبرالية. كان أحد عناصر النقاش الأساسية هو مسألة إن كان المحتجين "ضد العولمة". حاول فريدمان تشويه الحركة بوصفها بأنها مناهضة العولمة، بينما رفضت كلاين هذا التعبير وطرحت أن المحتجين ليسوا ضد العولمة نفسها وإنما ضد معتقداتها النيوليبرالية التي ركزت على تعزيز سلطة الشركات وأهملت حقوق الإنسان وكذلك حقوق المستهلكين والعمال في العالم والبيئة. طرحت كلاين أن ما طالب به المحتجون في سياتل هو قواعد ومؤسسات يمكنها أن تقيد سلطة الشرطات وتخلق نظام اقتصادي عالمي يهتم بالآثار الاجتماعية والبيئية كما يهتم بالنمو الاقتصادي.

رغم أن الإطار التشخيصي القائم على "الظلم العالمي" نجح في حشد إجماع عابر للقومية على سوءات النيوليبرالية، فإن تأسيس إطار علاجي والاتفاق على مسار للفعل ثبت إنه أصعب كثيرا بالنظر لتنوع الرؤى البديلة التي نشأت من سياتل والتي تراوحت من الانسحاب من اتفاقيات التجارة القائمة إلى إصلاح منظمة التجارة العالمية إلى الإطاحة بالنظام الرأسمالي العالمي. ورغم هذه الاختلافات، كان لدى إطار الفعل الجماعي الرئيسي التشخيصي في مناهضة النيوليبرالية قوة تعبوية كافية لجمع أعداد كبيرة ومتزايدة من المحتجين في مؤتمرات قمة عديدة وهامة في السنوات التالية بما في ذلك اجتماع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن في أبريل/نيسان 2000، واجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في ميلبورن في سبتمبر/أيلول 2000 واجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في براغ في سبتمبر/أيلول 2000 واجتماعات بنك التنمية الأسيوي في شيانج ماي في مايو/آيار 2000، ومؤتمر القمة الثالث لاتفاقية منطقة التجارة الحرة للأمريكتين في مدينة كيبيك في أبريل/نيسان 2001 وقمة الثمانية الكبار في جنوة في يوليو/تموز 2001. هذه الاحتجاجات المصاحبة لمؤتمر القمة، بالإضافة إلى مؤتمرات القمة المضادة وأول منتدى اجتماعي عالمي عُقِد في بورتو أليجري في 2001، وفرت فرصا أساسية لنشر وتعزيز إطار الفعل الجماعي المناهض للنيوليبرالية وجعله عابرا للقومية.

انتشار الإطار المناهض للنيوليبرالية كان له أثر كبير على النقاش العام حول التنمية الاقتصادية. فقد بدأ السياسيون والمؤسسات العالمية الحديث عن التنمية المستدامة ومشاركة المنظمات غير الحكومية وتخفيف عبء الديون وفرض الضرائب على المضاربات العالمية في العملة. أصبحت حركة العدالة العالمية أقوى واكتسبت المزيد من الزخم فيما يتعلق بالإطار التشخيصي النيوليبرالي، لكنها استمرت في انقسامها حول الحلول والاستجابات الإستراتيجية.

بعد 11 سبتمبر: تغير تضاريس الاحتجاج المناهض للنيوليبرالية

أدت هجمات 11 سبتمبر/أيلول الإرهابية إلى تقييد إمكانيات حركة الاحتجاج النيوليبرالية في النمو بسبب زيادة المراقبة والسيطرة الأمنية، وتجريم الاحتجاجات وجعلها غير شرعية، وقيام السياسيين بالربط الصريح بينها وبين الإرهاب في ظل المزاج الوطني والفقدان العامة لحماسة وطاقة النشطاء للحفاظ على زخم الحركة وهويتها بسبب المزاج الوطني. واجه النشطاء صعوبة بالغة في الفصل بين أنفسهم و الإرهاب في أذهان الجمهور. وبعد غزو الولايات المتحدة لأفغانستان، ثم العراق، غطت الحركة المناهضة للحرب على إطار الفعل الجماعي المناهض للنيوليبرالية. أعادت إدارة بوش التوكيد بشكل عدواني على الأجندة النيوليبرالية كرد على الإرهاب، وذلك بترويج أن التجارة الحرة هي الحل في مواجهة الإرهاب. إن سياق ما بعد 11 سبتمبر المتسم بتصاعد الحالة الوطنية أدى لاصطفاف الأيدلوجية النيوليبرالية مع المصالح الأمريكية طارحين أن النضالات المناهضة للنيوليبرالية هي مناهضة للولايات المتحدة. حاولت بعض المجموعات النشطة حاولت تعديل إستراتيجياتها لتناسب الوضع، لكن الاختلافات في الأطر العلاجية أصبحت مسببة للشقاق أكثر فأكثر في سياق ما بعد 11 سبتمبر. فقد تبنت المجموعات المختلفة إجابات مختلفة على الأسئلة الهامة، مثل: هل الاشتباك المتعاون الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني تكتيك أكثر كفاءة من الاحتجاجات الصراعية؟ هل

هدف الحركة الإطاحة بالرأسمالية العالمية أم تعديل الاتفاقيات التجارية؟ هل يجب على النشطاء الترويج لسيادة الدولة أم تجاوز الدولة والعودة لما هو محلي؟ علاوة على ذلك، قدرة الحركة على بناء ارتباطات عابرة للقومية بين المجموعات المحلية وبناء حملات احتجاج عابرة للقومية أصبحت مقيدة أكثر بعدم المساواة في الموارد المتاحة والقدرات التنظيمية والتفاوتات التقنية بين مناطق الشمال والجنوب.

خاتمة

صعود حركة احتجاجية عالمية مناهضة للنيوليبرالية اعتمد بدرجة كبيرة على النجاح في إنتاج وتعبئة إطار نقدي رئيسي للفعل الجماعي حدد المؤسسات والسياسات النيوليبرالية باعتبارها الخصوم الأساسية. ولكن، اتساع وشمول هذا الإطار التشخيصي المناهض للنيوليبرالية هو ما أبقى الحركة منقسمة وقيد قدرتها على صياغة إطار علاجي متماسك، أو اقتراح بديل جاد يمكن أن تتفق عليه كل المجموعات المختلفة. رغم التحديات التي واجهتها الحركة بسبب انقساماتها الداخلية وبسبب السياق السياسي المقيد الذي نشأ بسبب هجمات 11 سبتمبر على الولايات المتحدة، اتضحت متانة ومرونة الإطار التشخيصي لحركة مناهضة النيوليبرالية العابرة للقومية وقدرتها على الاستدامة. فالاحتجاجات استمرت في الحدوث حول العالم، بما في ذلك بعد 11 سبتمبر، وحافظت على رفضها المشترك للنموذج الاقتصادي السياسي النيوليبرالي رغم اختلاف سماتها الوطنية والإقليمية. وقد كشف السياق السياسي فيما بعد 11 سبتمبر أيضا استمرار قوة وأهمية الدول في تشكيل الاحتجاجات داخل حدودها الوطنية رغم تنامي البعد العابر للقومية في الناشطية. فالدولة ما زالت أهم لاعب قادر على التأثير في العمليات السياسية التي تشكل الاقتصاد العالمي. والنجاح في تطوير ونشر إطار تشخيصي مشترك يقترح بدائل مستقبلية للترتيبات النيوليبرالية الحالية قد يعتمد على انتخاب حكومات تقدمية مستعدة لأخذ موقف مناهض للنيوليبرالية وتطوير بدائل حقيقية.

الرأسمالية العالمية وحركة مناهضة العولمة والعالم الثالث

نايل توماس

Thomas, Neil. "Global Capitalism, the Antiglobalization Movement and the Third World." *Capital and Class* 92, (200x): 45-78.

مقدمة

جذبت الاحتجاجات الضخمة ضد العولمة التي وقعت وقت مؤتمرات القمة العالمية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية والمنتدى الاقتصادي العالمي والثمانية الكبار والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي اهتماما كبيرا في وسائل الإعلام الدولية. ولكن هناك الكثير من الارتباك بشأن العولمة وحركة مناهضة العولمة منه ما وقع داخل الحركة نفسها. فالارتباك والتناقضات الداخلية وأحيانا عدم الدقة التي تميز مبادئ حركة مناهضة العولمة لهم تأثير سلبي على قدرتها على تعبئة مقاومة متماسكة وكفؤة. تحدد هذه الورقة وتختبر ثلاثة مفاهيم مغلوطة هامة ومنتشرة عن العولمة في الحركة. أولا: إن العولمة الاقتصادية تتبع اتجاه محدد نحو تحرير السوق على مستوى وطني وعالمي، وإن هذا التحول لليبرالية يحدث في الدول الأقل تقدما أسرع منه في الدول الأكثر تقدما. ثانيا، إن إرادة حكومات الشمال تتآكل وهي تتراجع في وجه عولمة السوق. هذا التمثيل المضلل لقوى الشمال باعتبارها عاجزة نسبيا في عملية العولمة يخفي دورهم ومسئوليتهم عن هذا. وأخيرا، إن حركة مناهضة العولمة مناهضة للرأسمالية ومناهضة للسوق الحر بالضرورة، بينما قلب الحركة فعليا لا يشتبك نظريا مع الرأسمالية باعتبارها القوة المحركة للعولمة النيوليبرالية، ومن ثم تتقيد إمكانيات حركة مناهضة العولمة في المقاومة. تنشأ قضيتان منهجيتان من الدراسة التالية: أولا، تحديد المواقع المهيمنة في حركة مناهضة العولمة يتضمن بشكل حتمي درجة من الذاتية، وثانيا تستند هذه الورقة إلى المواد التي أنتجتها حركة مناهضة العولمة نفسها.

العولمة والسوق الحر

غالبا ما يوجد ارتباك حول استخدامات مصطلح النيوليبرالية بدون تمييز واضح بين تعاليمها النظرية وتبعاتها العملية. في هذه الورقة، يميز المؤلف بين "الاقتصاد الكلاسيكي الجديد" الذي يشير إلى نظرية التنافس في السوق الحر، و"النيوليبرالية" أي السياسات الفعلية التي تعززها المؤسسات المالية العالمية. فرغم أن السياسات الاقتصادية الوطنية والدولية تتبع منذ سبعينيات القرن العشرين المبادئ النيوليبرالية، لا يزال خطاب وسائل الإعلام السائدة يصورها بشكل مضلل على أنها تتبع المثل الكلاسيكية الجديدة. إن حركة مناهضة العولمة مسئولة أيضا عن الخلط بين النيوليبرالية والكلاسيكية الجديدة، فهي تعامل نتائج النظام النيوليبرالي العالمي على أنها تعكس

مخرجات التقاليد الكلاسيكية الجديدة للسوق الحرة والمنافسة الكاملة بين الذين يمتلكون وسائل الإنتاج ملكية خاصة. ومن ثم، حقبة الركود الاقتصادي العالمي التي نعيشها منذ 1973 يتم التعامل معها بشكل مغلوط على أنها دليل على فشل نموذج التنمية الكلاسيكي الجديد. في الواقع، النيوليبرالية التي نراها فعليا هي نسخة مشوهة من الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، الذي يتضمن خصخصة وسائل الإنتاج مصحوبة بالتحرير الانتقائي وأحادي الجانب - وليس الكامل - للتجارة والاستثمار والعمل والمالية. في هذا التحرير أحادي الجانب، يتم تحرير اقتصاد ما يسمى بالدول الأقل تطورا من الناحية الاقتصادية أسرع من تلك التي تسمى بالدول الأكثر تطورا من لناحية الاقتصادية. هذا النظام النيوليبرالي الذي تم فرضه على ما يسمى بدول العالم الثالث هو نتيجة لتفاعلات تاريخية بين اللاعبين النافذين في العالم، ومنهم المؤسسات المالية العالمية وحكومات السبعة الكبار والشركات عابرة القومية التي لا يمكن الربط بينها والأتباع المخلصين للاقتصاد الكلاسيكي الجديد. في دول العالم الثالث، تتضمن تدخلات المؤسسات المالية الدولية عادة إصلاحات تمس الاستثمار والتجارة الدولية، بالإضافة إلى إصلاحات في السياسات الداخلية والإنفاق الحكومي. تجب خصخصة الصناعات التي تملكها الحكومة وتحرير الاستثمار الأجنبي وتخفيض التعريفات على الواردات وإزالة الضوابط عن التجارة الزراعية وإيقاف الدعم الحكومي للزراعة. وينتج عن هذا بالضرورة إفقار الصناع والمزارعين الفقراء الذين لا يعودوا قادرين على الاستمرار في بيئة تنافسية بإفراط. هاييتي نموذج شارح لإعادة الهيكلة الاقتصادية المفروضة من الخارج. فقد تحولت من بلد شبه مكتفية ذاتيا في تسعينيات القرن العشرين إلى بلد معتمدة بدرجة كبيرة على الواردات من الولايات المتحدة بسبب التخفيضات الجمركية وتدفق الواردات الرخيصة التي دمرت الإنتاج المحلي حتى أصبح 80% من سكان الريف تحت خط الفقر و50% من الأطفال يعانون من سوء التغذية. ولكن تخفيض الدعم لم يطبق على قوى الشمال مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، الذين ما زالوا يقدمون دعم هائل للمنتجين الزراعيين والصناعيين مع التقييد الشديد للواردات من الخارج، وبالتالي يحصل المنتجون الشماليون على ميزة غير عادلة في السوق العالمي. وقد ازداد هذا الدعم على مدار السنين رغم الوعود بتقليلها.

غالبا ما تتضمن محاولات تقييم مستوى نجاح أو فشل التحولات الاقتصادية العالمية الحديثة المسماة "العولمة" تقييما لاقتصاد السوق الحر. ولكن، أصبح واضحا أن "السوق الحر" ما زال مثالا لم يتحقق بعيدا عن "التحول الليبرالي أحادي الجانب" الذي نشهده فعليا. فبينما يحمي الشمال نظمه الاقتصادية من المنافسة العالمية، فتح أسواق الجنوب على مصراعيها مما عرضها لقوى سوقية غير مقيدة خربت اقتصاداتها المحلية. لا تنجح حركة مناهضة العولمة بشكل عام في توجيه تحليلها وحملاتها نحو هذه السمة الأحادية، وتنتقد في معظم الأحوال "حرية تجارة" هي غير موجودة أصلا. ولكن لا يمكن تعميم هذا القول، فهناك خلافات هامة فيما بين المنظمات المختلفة.

العودة للدولة: لا يوجد بديل

هناك مفهوم مغلوط آخر منتشر في حركة مناهضة العولمة، وهو أن العولمة النيوليبرالية تدفعها قوة الشركات، وأن قوة الحكومات تتراجع. يتم تصوير الحكومات في معظم الأحوال باعتبارها عاجزة أمام الشركات العابرة للقومية التي تملي قواعد السياسات الاقتصادية العالمية. في الواقع،

كانت الحكومات فاعلة في تنمية النيوليبرالية العالمية بدء من أولى خطوات تاتشر نحو تحول دور البنوك والشركات في سبعينيات القرن العشرين. تنبع القوة السياسية للشركات من قدرتها على الوصول بسهولة لمجالات السلطة من خلال التواجد بشكل رسمي لجماعات الضغط داخل المؤسسات الحكومية، وكذلك بسبب الباب الدوار بين أوساط النخب السياسية والتجارية. فالتطبيع مع تواجد الشركات العابرة للقومية في عمليات صنع القرار نتج عنه فلسفة سياسية اقتصادية لم تعد تعتبر هذا النفوذ فسادا. ومن ثم، عززت الشركات الخاصة عبر هذه القنوات الإصلاحات الاقتصادية السياسية التي تقوض سيطرة الدولة على أنشطتهم بما في ذلك اتفاقيات التجارة الحرة. لكن الحكومات في معظم الأحوال لم تقاوم رفع الضوابط وإنما دعمته بشكل فعال، ومن ثم أصبحت متواطئة في إضعاف نفسها في وجه مصالح الشركات. وفي حين لعبت حكومات البلدان الأكثر تطورا دورا أساسيا في تعزيز قوة الشركات والإصلاحات النيوليبرالية، شاركت بعض حكومات البلدان الأقل تطورا أيضا في تعزيز نسخة خاصة بهم من النيوليبرالية. إذن، الفكرة التي تشترك فيها العديد من منظمات حركة مناهضة العولمة هي أن قدرة الدولة على فرض السياسات الاقتصادية يجري تقويضها من قبل الشركات هي فكرة معيبة، حيث إن الدول نفسها هي التي سمحت بصعود الشركات العابرة للقومية، بل حتى روجت لهذا، والدول لا تزال تشغل الموقع المهيمن في تعزيز العولمة النيوليبرالية. منظمات حركة مناهضة العولمة التي تستهدف الشركات بحملاتها لكنها تغفل الحكومات هي في الواقع تتجاهل حقيقة أن قرارات الحكومة هي التي يسرت هذا المستوى من نفوذ الشركات. ومن ثم يجب أن تكون استراتيجيتهم قائمة على فهم أفضل لدور سلطة الدولة في صعود النيوليبرالية، وعلى الفلسفة الجديدة "للدولة النيوليبرالية" التي تتبناها بعضهم. في مواجهة القناعة بأنه "لا بديل" للدولة النيوليبرلية، تقع على منظمات حركة مناهضة العولمة مسئولية إقناع الحكومات أن السيطرة على رأس المال بديل ممكن ومرغوب فيه. فنفس الآليات التي تم استخدامها لرفع الضوابط عن السوق العالمي يمكن استخدامها لإعادة ضبطه وتنظيمه.

أيديولوجية المقاومة

أخيرا، ثالث مفهوم مغلوط ومنتشر في الحركة المناهضة للعولمة وعنها هو أنها مناهضة للرأسمالية. في الواقع، كما رأينا في القسم الأول، منظمات حركة مناهضة العولمة نادرا ما تكون ضد الليبرالية نفسها، وإنما تدعو لمسار نحو الليبرالية يكون أكثر مساواة ومناسب للدول الأقل تطورا للمشاركة في السوق العالمي على أسس أكثر مساواة. هذه المبادئ تشبه تلك الخاصة بالرأسمالية الكلاسيكية الجديدة ولا يمكن اعتبارها موقف مناهض للرأسمالية. ونادرا ما تقوم منظمات حركة مناهضة العولمة بحملات تدعو للسماح لحكومات العالم الثالث بفرض ضوابط على رأس المال. فرغم أننا نعيش في نظام اقتصادي رأسمالي تعود فيه القرارات المتعلقة بإنتاج وتوزيع وتبادل الموارد إلى حد كبير إلى الشركات الخاصة، ولا توجد فيه حوافز على إعطاء أولوية للرفاهة الاجتماعية، وأن هذا النظام مسئول في أغلب الأحوال عن الظلم الاجتماعي الذي تدينه منظمات حركة مناهضة العولمة، لا تحدد معظم هذه المنظمات الرأسمالية باعتبارها خصمها الأساسي. فمن أجل مواجهة جذر الظلم الاجتماعي المعاصر، يجب أن تتناول منظمات حركة

مناهضة العولمة القضايا المتعلقة بالنمط الرأسمالي في الإنتاج والتوزيع، ومنها أن وسائل الإنتاج والمؤسسات المالية خاضعة للسيطرة الخاصة وسلوك الشركات وتركز الملكيات والأراضي.

خاتمة

هذه الخاتمة ستقدم نظرة عامة على المفاهيم الثلاثة المغلوطة المحددة في هذه الورقة، وتناقش بعض تبعاتها. أولا: بالخلط بين العولمة والليبرالية، تغيب عن حركة مناهضة العولمة حقيقة أن النموذج الاقتصادي الكلاسيكي الجديد للسوق الحر ليس سوى تمويها للتحرر أحادي الجانب واللامتساوي الحادث في ظل النيوليبرالية. قادة السياسة والأعمال ليس لديهم أي التزام أيدلوجي بنموذج السوق الحر، ولا يستخدمونه إلا حين يكون مفيدا لمصالحهم السياسية والاقتصادية. الاستنتاج الأول لهذه الورقة هو بالتالي أن حركات مناهضة العولمة يجب أن تطور فهما جيدا للفرق بين النيوليبرالية والكلاسيكية الجديدة.

ثانيا: قللت حركة مناهضة العولمة من الدور الذي تلعبه الحكومات، وخاصة حكومات الشمال، واستهدفت الحملات التي تقوم بها الحركة المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية أكثر من الحكومات التي تقف وراءها. تحتاج حركة مناهضة العولمة أن تركز طاقتها في التحليل والنشاط على دور البيروقراطيات الحكومية التي لديها القدرة على وضع المؤسسات المالية الدولية موضع المساءلة، والتي يمكن أن تستخدم هذه المؤسسات نفسها لإعادة وضع الضوابط على السوق وحماية القطاعات الزراعية والصناعية الهشة في العالم الثالث.

أخيرا: تجاهلت حركة مناهضة العولمة الطبيعة الرأسمالية بشكل جوهري للنظام الاقتصادي العالمي في نقدها وأنشطتها، وهكذا فقدت الحركة كفاءتها في تحديد جذور الظلم الاجتماعي الذي تدينه واقتراح البدائل. ومن ثم، يجب أن تعيد الحركة التركيز على القضية الأساسية التي هي الرأسمالية من أجل اكتساب الأهمية والكفاءة. استيعاب حركة مناهضة العولمة لبعض مبادئ الرأسمالية مثل التوجه الليبرالي هو انعكاس لنجاح الرأسمالية في "إغلاق مجال الخطاب" (ماركوزه 1964) الذي يجعل القدرة على تخيل طرق بديلة للعيش أمرا مستحيلا. ولكي يتم عكس اتجاه الرأسمالية النيوليبرالية، يجب أن يقوم خصومها بحشد الالتزام التنظيمي والأيديولوجي الذي قام به أنصارها في منتصف القرن العشرين، ويطالبون بما هو أكثر من حد أدنى من التعديلات. يجب على حركة مناهضة العولمة تطوير نقد متماسك للرأسمالية التي هي أساس العولمة، وترويج رؤية بديلة إيجابية.

تجديد الحركات الاحتجاجية في زمن العولمة.

إيزابيل سومييه

الأثر المضاعف للقرصنة الإلكترونية الناشطة والشبكات العابرة للقومية

برز استخدام الانترنت في النضالات المناهضة للعولمة كأداة قوية للمقاومة واستراتيجيات الاحتجاج البديلة. ويتميز بأنه يبرز هذه النضالات ويزيد من قدرتها على التعبئة في السياقات الوطنية والعابرة للقومية. مصطلحا القرصنة الإلكترونية الناشطة والناشطية السيبرية ظهرا عندما أدى استخدام تقنيات المعلومات في عدة حالات تاريخية إلى تشكيل المقاومة والعصيان المدني. هذه الحلقات من القرصنة الإلكترونية الناشطة تتضمن حملة جودي ويليامز Jody Williams الناجحة ضد الألغام المضادة للأفراد التي تم إطلاقها عام 1992، وتكتيكات الدعاية السيبرية التي استخدمتها حركة زاباتيستا الثورية في المكسيك منذ 1994، واستخدام العديد من المجموعات البيئية للانترنت بهدف الترويج لقضيتهم، وغيرها الكثير.

هناك خمسة مزايا لاستخدام المجموعات المقاومة للانترنت. (1) أولا: تزيد كفاءة الاتصال الداخلي بتكلفة منخفضة. (2) ثانيا: تشجع فتح نضالات مختلفة وعولمتها. (3) ثالثا: تيسر القدرة على الاستفادة من الإعلام. (4) رابعا: توفر مصدر واسع للمعلومات وقنوات انتشار كفؤة تساهم في مقرطة المعرفة. (5) أخيرا: تعزز الديمقراطية الداخلية داخل المنظمات النشطة حيث يتم تنسيق أنشطتها باستخدام أداة تعمل من أسفل وليس قيادة من أعلى. لكن هذه النقطة الأخيرة تستحق نظرة نقدية حيث إن الإنترنت ليست متاحة للجميع بشكل متساوي واستخداماتها من الصعب السيطرة عليها مما يساهم في زيادة الفجوة بين المناضلين والقادة، وهو أمر من شأنه أن يتناقض مع مقرطة القضية.

استخدامات الإنترنت سعيا وراء التغيير الاجتماعي السياسي متنوعة وكثيرة بشكل متزايد، فهي تتراوح من (1) إطلاق الالتماسات والعرائض، إلى (2) وسيلة لتجنب الرقابة والقمع من قبل الأنظمة القمعية، إلى (3) مضايقة الخصوم عن طريق إغراق صناديق البريد الوارد إليهم ونشر معلومات محرجة لهم سواء حقيقية أو كاذبة.

كشفت حركات مناهضة العولمة الحجم الكامل لإمكانيات القرصنة الإلكترونية الناشطة. لخلق قوة مضادة تواجه وسائل الإعلام السائدة، اتبعوا شعار "لا تكره الإعلام. كن أنت الإعلام"، وطوروا منابر بديلة للمعلومات لا يمكن تجاهلها. هذه الظاهرة كشفت عن مسألة الاستقلالية التقنية والسياسية للمعلومات، وعن اتساع المساحات العامة الذي جعلته الإنترنت ممكنا. بهذه الأدوات، لم تعد الاحتجاجات تسعى لطلب التضامن على مستوى وطني وإنما على مستوى عابر للقومية، وأصبحت تهدف إلى كسب تأييد "المجتمع الدولي".

هناك أداة هامة أخرى توفرها الإنترنت وهي القدرة على توسيع شبكات النشطاء. هذه الشبكات ينتج عنها روابط متنوعة قادرة على أن تعيد التجمع في أوقات الفعل والتعبئة ليس فقط على مستوى دولي وإنما مستوى عابر للقومية أيضا. اتسمت الحركات الاجتماعية الجديدة بهذا النوع

من الاشتباك الذي ركز على الكفاءة والبرجماتية من خلال الفعل. فالقدرة على التعبئة على مستوى عابر للقومية أمر جوهري في حقبة تكون فيها القضايا التي تتناولها الحركات الاحتجاجية عالمية (مثلا حماية البيئة)، والحكومات فيها جزء من شبكات إقليمية وعالمية قادرة على الضغط على الدول وتقييد أفعالها. التحول نحو تمكين المنظمات العالمية مصحوب بانكشاف الأوهام عن سلطة الدولة، حيث لا يتم النظر للدولة باعتبارها قوية بشكل كامل، وهو مفهوم تعززه عملية العولمة السريعة.

تكيفت الحركات الاجتماعية الجديدة - مثل المجموعات البيئية والمثلية والنسوية – مع الأنماط العابرة للقومية من التعبئة بسرعة شديدة، بل حتى أعطتها دفعة للأمام. لكن التنظيمات التقليدية الأخرى مثل النقابات التي بقت لفترة طويلة جدا معتمدة على السلطة التنظيمية للدولة احتاجت وقتا أطول بكثير لكي تتكيف مع الواقع الجديد المتسم بعولمة متصاعدة. وفيما عدا حالات قليلة من الإضرابات أو الاحتجاجات الأوروبية التي جمعت عمال من مختلف البلاد الأوروبية، بقا اتحاد النقابات العمالية الأوروبي غير قادر على تبني إستراتيجية تتجاوز المصالح الوطنية. ورغم نضالهم لتبني نموذج عابر للقومية، النقابات العمالية أكثر أهمية من الناحية العددية بكثير من الحركات الاجتماعية الجديدة، ومن ثم تحتاج لتبني الإستراتيجيات الكفؤة التي تتبناها الأخيرة من أجل تحقيق نفس المستوى من الظهور والكفاءة.

على الجانب الآخر، تبنت الحركات الاجتماعية الجديدة سياسة الاحتجاج على مستوى عالمي، مع ظهور مجموعات متماثلة في قارات مختلفة، بالإضافة إلى منظمات عابرة للقومية مثل السلام الأخضر. حدث تدويل عمليات التعبئة في معظم الأحوال من خلال حركات التضامن وحقوق الإنسان والسلام والبيئة. هذه الأنواع من حركات مناهضة العولمة تتبع غالبا مبدأ "التفكير عالميا والعمل محليا". ومن الحالات الشهيرة من الاحتجاجات المناهضة للعولمة التعبئة ضد اتفاقيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 1998 التي أدت إلى انسحاب فرنسا من المفاوضات، واحتجاجات سياتل ضد قمة منظمة التجارة العالمية في 1999. وكانت الإنترنت بالطبع هي الأداة التي جعلت هذه التدخلات ممكنة بسبب إمكانياتها الهائلة في التواصل والدعاية والتنسيق. نجاح شبكات النشطاء العابرة للقومية التي تعيد تجميع مئات الآلاف أو حتى ملايين الأعضاء من حول العالم، مثل لا ڤيا كومبسينا La Vía Campesina (طريق الفلاحين) التي نشأت في البرازيل في 1992 وتتضمن الآن مئات من الجمعيات حول العالم، يعود إلى (1) انفتاحهم نحو العابرية للقومية، و(2) قدرتهم على طرح أسئلة عامة مولدة للتضامن مثل الأمن الغذائي واللامساواة في الثروة والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة إلخ. هناك مجموعات رائدة معنية بكل قضية مثل Les Amis de Terre (أصدقاء الأرض) المعنية بالبيئة، وPublic Citizen (المواطن العام) المعنية بحقوق المستهلكين، و Third World Network (شبكة العالم الثالث)، كانت أول من تحدى المنظمات المالية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. مع كل قمة عالمية، تنشأ مجموعة احتجاجية مركزية بناء على الموضوع والموقع، وتقود حركة المقاومة الأساسية. هذه الحلقات الاحتجاجية العابرة للقومية تنشأ من التداخل بين الحركات الوطنية من ناحية، والتعبئة حول موضوع معين من ناحية أخرى. هذا التداخل يوفر أربعة أنواع من الموارد. (1) أولا: إعادة تجميع الارتباطات والعلاقات بين الحركات التي لا تلتقي وتتعاون عادةً وتأسيسها. (2) ثانيا: مشاركة مجموعات مختلفة في مبادرات وقائمة

احتجاجات مشتركين. (3) ثالثا: تبادل الخبرات والمبادئ والأهداف المشتركة، بل واستراتيجيات المقاومة والاحتجاج أحيانا. (4) رابعا: نشوء موضوعات وهويات بديلة مشتركة.

تنعقد مؤتمرات القمة المضادة عادة أثناء انعقاد الاجتماعات الدولية الرسمية. أما المنتدى الاجتماعي العالمي الذي نشأ في 2001 فيضم الآن مجتمع مدني عالمي ينعقد سنويا في مواجهة المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. على مدار السنوات الثلاث الأولى للمنتدى الاجتماعي العالمي، ذكر جوستاف ميسايا أنه شهد تطورا في النقاشات من مجموعات تتعرف على بعضها وتشكل أوساطا وتصيغ قضايا في العام الأول، إلى مشاركة التشخيصات واقتراح المبادئ والأهداف المشتركة في العام الثاني، إلى اقتراح إستراتيجيات للعمل لكي تقوم بها الحركات الاجتماعية والمواطنون أثناء اللقاء الثالث. هذا النموذج تمت أيضا إعادة إنتاجه على المستوى الإقليمي والقاري. على سبيل المثال هناك المنتدى الاجتماعي الأوروبي الذي عقد لأول مرة في 2002 في فلورنسا وأثناءه أطلقت دعوات لمناهضة الحرب والعنصرية والنيوليبرالية والأبوية.

نداء الحركات الاجتماعية العالمية في بورتو أليجري لنقاوم النيوليبرالية والحرب والعسكرة: من أجل السلام والعدالة الاجتماعية (يناير/كانون الثاني 2002)

في مواجهة التدهور المستمر في ظروف معيشة الناس، اجتمعنا، نحن ممثلي الحركات الاجتماعية من العالم كله، في منتدى بورتو أليجري الثاني. نحن هنا لنكمل نضالنا ضد النيوليبرالية والحرب، ولنؤكد اشتباكنا وأن عالماً آخر ممكن.

تنوعنا الهائل يتضمن نساء ورجالا، شباباً وكباراً، شعوباً أصلية، ريفيين وحضريين، عمالاً وعاطلين عن العمل، مشردين، كبار سن، مهاجرين، أناساً من كل المعتقدات والألوان والتفضيلات الجنسية. هذا التنوع مصدر قوتنا وأساس وحدتنا. حركتنا التضامنية كونية، ونحن متحدون في إصرارنا على مناهضة تمركز الموارد وانتشار الفقر واللامساواة، ضد تدمير كوكبنا. إننا نطرح ونبني حلولاً بديلة، ونستخدم طرقاً إبداعية لتنفيذها. يبني كفاحنا ومقاومتنا تحالفنا ضد نظام يقوم على التفرقة الجنسية والعنصرية والعنف، نظام يعطى الأولوية دائما لرأس المال والأبوية قبل احتياجات الشعوب وتطلعاتها.

نناضل:

- من أجل حق الشعوب في أن تعرف وتنتقد قرارات حكومتها، خاصة فيما يتعلق بسياستها في المؤسسات الدولية. إن الحكومات مسئولة أمام شعوبها. فبينما نناضل من أجل تحقيق ديمقراطية انتخابية وتشاركية في العالم، نصر على الحاجة لمقرطة الدول والمجتمعات والنضال ضد النظم الدكتاتورية.
- من أجل إلغاء الديون الخارجية و من أجل من أجل التعويضات.
- من أجل مكافحة أنشطة المضاربات: نطالب بفرض ضرائب خاصة مثل ضريبة توبن وإلغاء الملاذات الضريبية.
- من أجل الحق في المعلومات.
- من أجل حقوق النساء في الحرية من العنف والفقر والاستغلال.

- من أجل السلام. ونؤكد حق كل الشعوب في الوساطة الدولية بمشاركة فاعلين مستقلين من المجتمع المدني. نناضل ضد الحرب والعسكرة، ضد القواعد والتدخلات العسكرية الأجنبية، والتصاعد المستمر للعنف. ونعتبر أن الأولوية للحوار والتفاوض وحل الصراعات بشكل سلمي.

- من أجل حق الشباب في الحصول على تعليم عام مجاني والاستقلال الاجتماعي وإلغاء الطابع الإجباري للخدمة العسكرية.

- من أجل حق الشعوب في تقرير المصير، خاصة الشعوب الأصلية.

مرافق ضعيف: حقوق الإنسان في زمن النيوليبرالية

ساموييل موين

Moyn, Samuel. "A Powerless Companion: Human Rights in the Age of Neoliberalism." *Law and Contemporary Problems* 77, No. 4 (2014): 147-169.

مقدمة

نشأت حركة حقوق الإنسان والنيوليبرالية في نفس الفترة التاريخية تقريبا، في سبعينيات القرن العشرين. كتاب ماركسيون مثل ناومي كلاين يلاحظون صعودهم المعاصر، ويطرحون أن مسار كل منهما لا يمكن فهمه بمعزل عن الآخر. بالنسبة للمفكرين اليساريين النقديين، حقوق الإنسان حركة لا سياسية تفشل في تحدي إخفاقات النيوليبرالية. من جانب آخر، الفهم السائد لحقوق الإنسان والنيوليبرالية يرى علاقة إيجابية بين الاثنين، أو حتى يعتبر أن تحرير السوق عامل في تحقق حقوق الإنسان والعكس. في هذا المقال، يطرح موين أنه من المبكر جدا الحكم إن كان الفهم الماركسي أم الفهم السائد هو الصحيح بخصوص العلاقة بين حقوق الإنسان والنيوليبرالية، وإن كان يوجد ما هو أكثر من تزامن بسيط بين الاثنين.

سجل الرأسمالية المعصرة في تحقيق أو انتهاك حقوق الإنسان متفاوت بشدة، والجانب الاجتماعي الأكثر تأثرا بشكل سلبي بها هو المساواة، وهي قيمة لا تسعى حركة حقوق الإنسان إلى التمسك بها. المستويات غير المسبوقة من اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية التي تم بلوغها في ظل نظام اقتصادي عالمي نيوليبرالي لم تتناولها أو حتى تعترف بها حركة حقوق الإنسان. فبالتركيز على توفير حد أدنى من الحماية بدلا من منع تصاعد اللامساواة، لا تعتبر حقوق الإنسان مهيئة لمواجهة أخطر قضايا النيوليبرالية، وأي دعم أخلاقي قد تقدمه حقوق الإنسان لم يكن كافيا لتغيير مسار التنمية النيوليبرالية.

في الخطاب الماركسي واليساري، الإفراط في استخدام "النيوليبرالية" يؤدي إلى ارتباك في التفسير، والادعاءات بأن حركة حقوق الإنسان متواطئة في توسع أيديولوجية السوق الحر إدعاءات تفتقر للدليل. فرغم أن التزامن التاريخي بين النيوليبرالية وحركة حقوق الإنسان أمر أكيد، وأن تبني خطاب حقوقي لا سياسي حول العالم أزاح على الأرجح إمكانيات سياسية أخرى تهدف للعدالة، يجب بذل المزيد من الجهد قبل التوصل لعلاقة سببية بين الاثنين. في الواقع، كانت الأدوات التي توفرها حركة حقوق الإنسان ببساطة غير مفيدة في مقاومة التطورات الاقتصادية الحديثة. بالنظر لعدم كفايتها في تناول القضايا الاقتصادية الاجتماعية، وخاصة اللامساواة، تبقى حركة حقوق الإنسان مرافق ضعيف للنيوليبرالية غير قادرة على علاج أمراضها الاجتماعية والاقتصادية الكبرى.

هذا المقال يفحص أولا نظرية ماركس نفسه عن الحقوق وانطباقها على تحليل حقوق الإنسان في الحقبة النيوليبرالية. ثانيا، يتعقب تاريخ التزامن بين حقوق الإنسان والنيوليبرالية في أواخر القرن العشرين. أخيرا، يخلص المقال إلى أن حقوق الإنسان تفشل في تقديم أي حماية محددة من تصاعد اللامساواة في ظل النيوليبرالية.

حديقة عدن حقوق الإنسان

إن السياق التاريخي الذي كتب فيه ماركس عن الحقوق مختلف تماما عن حقبة "حقوق الإنسان المعاصرة"، وبالتالي الحقوق التي سنناقشها بالطبع ليست هي نفسها الحركة المعولمة التي نعرفها نحن والتي ظهرت مؤخرا. ومن ثم، نقد ماركس ليس موجها للسياق النيوليبرالي أو المعولم، لكنه يبقى مفيدا في التفكير في مسألة الحقوق. مقاربته الخاصة لسؤال الحقوق تطورت من فهم متمحور تماما حول الدولة للحق، إلى مقاربة أكثر عولمة. في نقده للإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن، يشير ماركس إلى حقيقة أن الحقوق تتشكل داخل عالم الدولة، ومن ثم تعتمد على كونها فعالة سياسيا. يشير إلى فشل التحرر السياسي داخل الدولة بسبب تواطؤ الدولة في توسع علاقات الإنتاج الرأسمالية. ومن ثم، تقدم الدولة - كعنصر مركزي في النظام الاجتماعي الرأسمالي البرجوازي - إمكانيات محدودة للتحرر. سياسات حقوق الإنسان الدولية يجب أن تنفصل بالضرورة عن الإطار الدولتي للحقوق، ويجب أن تتبنى الحركات العمالية بالضرورة بعدا عالميا.

حقوق الإنسان والاقتصاد النيوليبرالي: التناغم والتنافر

حقوق الإنسان والنيوليبرالية تشتركان في مسار تاريخي متشابه، ونشأتا في نفس السياق السياسي الاقتصادي العالمي لأزمة دولة الرفاهة. ويشتركان أيضا في أن لهم خصوم مشتركين وتشابهات أيديولوجية. كلاهما لا يثق في سلطة الدولة ويعارضها، ويقدر الحريات الفردية أكثر من مصالح الجماعة. ولكن معارضة حركة حقوق الإنسان لتسلط الدولة وانتهاكاتها ليست مساوية لتعزيز خطة محددة للعلاقات الاقتصادية، وهي بالطبع لا تدعو للتراجع عن خدمات الرفاهة كما تفعل السياسات والمؤسسات النيوليبرالية.

ومن ثم، أفضل طريقة لفهم العلاقة بين النيوليبرالية وحقوق الإنسان هي كمسار متواز تفشل فيه حقوق الإنسان في توفير تحليل بنيوي عميق يحدد النيوليبرالية باعتبارها جذر الكثير من المعاناة الاجتماعية. هذا الفشل نفسه وسطحية سياسة حقوق الإنسان قد يفسر التأثير والمكانة التي اكتسبتها حركة حقوق الإنسان مقارنة بالحركات الناشطة الأكثر راديكالية ونقدية التي فشلت في الحصول على الاهتمام الكافي. كإطار ينجح في بعض المجالات - مثل إدانة عنف وانتهاكات الدولة - لكنه يفشل في أخرى - مثل تحديد الجذور البنيوية للامساواة الاجتماعية والاقتصادية - يجب أن يكون مصحوبا بأطر أكثر راديكالية في التحليل والناشطية.

فشل حقوق الإنسان في المجال الاجتماعي الاقتصادي

رغم نواقصها وحدودها، يرفض ديڤيد هارڤي النبذ الكامل لحركة حقوق الإنسان ومحاولاتها لطرح مطالب حقوقية عالمية في حقبة النيوليبرالية. ولكن من المهم القيام بالبحث الدقيق في آثار القانون الدولي لحقوق الإنسان والسياسات المعنية بها على تعزيز بدائل سياسية أكثر نقدية. تحديد إن كانت سياسات حقوق الإنسان نتج عنها فعليا نتائج إيجابية أم لا هو أمر خلافي، ويجب أخذ مظاهر إساءة استخدامها في الاعتبار. فالإمكانيات التحررية لحقوق الإنسان تتحقق على الأرجح في السياقات الوطنية التي تكون فيها المواطنة الحديثة والنظام القانوني الدستوري موجودين بالفعل بالنسبة لقضايا مثل حرية التعبير والسلامة الجسدية. ولكن في المجال الاجتماعي الاقتصادي، آثارهم لم تكن موجودة. فقانون حقوق الإنسان ببساطة لا يحاول تعزيز المساواة الاجتماعية. إن نظام حقوقي متحقق بشكل كامل يضمن الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية والاقتصادية يتسق تماما مع لامساواة متطرفة في الثروة والسلطة. فرغم أن السياسات النيوليبرالية تحققت أحيانا جنبا إلى جنب مع انتهاكات حقوق الإنسان والقمع الوحشي من قبل الدولة (مثل حالة تشيلي تحت حكم بينوشيه)، الأمر الأكثر إثارة للاهتمام وتجب ملاحظته هو إمكانية تنفيذ أجندة نيوليبرالية مع الاحترام الكامل للحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، أجندة حقوق الإنسان مختلفة تماما عن أجندة المساواة، وكل منهما يمكن أن تنجح بدون الأخرى. فأجندة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أكثر محدودية بكثير من أجندة المساواة، ولكن في حقبة النيوليبرالية التي نعيش فيها الأجندة الأولى هي التي لها الأولوية. حين تم تحقيق نجاحات اقتصادية واجتماعية في بلد مثل الصين التي خرج 600 مليون إنسان فيها من الفقر منذ ثمانينيات القرن العشرين، لا يعود هذا بالتأكيد إلى تدخل حركة حقوق الإنسان أو تطبيق قانون حقوق الإنسان.

خاتمة: أشكال نقد حقوق الإنسان

رغم أن النيوليبرالية أحدثت تحولات عميقة في المجتمع منذ صعودها، بقت حقوق الإنسان بالأساس تدخلا خطابيا وغير مؤثر في المجال الاجتماعي الاقتصادي. في بعض الحالات، مثل الصين، كانت النيوليبرالية أكثر نجاحا في تخفيض الفقر من سياسات حقوق الإنسان لكنها أدت إلى ارتفاع اللامساواة في المجتمعات. تطرح المقاربات النقدية لحركة حقوق الإنسان أنها لا تنتقد العولمة بشكل كافي وأن قانون حقوق الإنسان ليس مهيئا لإنتاج النقد البنيوي اللازم للنيوليبرالية. بالعكس، الأشكال الحالية من خطاب حقوق الإنسان تصرف النظر عن الانتقادات الجوهرية للاقتصاد السياسي العالمي اليوم. ورغم أن حقوق الإنسان لا تقدم أي بديل أو نقد حقيقي جاد لأبنية اللامساواة النيوليبرالية، طرح هذا المقال أن اتهامهم بالتواطؤ في المشروع النيوليبرالي هو نقاش غير بناء. فنقد أوجه قصورها ومحدوديتها يجب أن يؤدي إلى تأمل حقيقي في الإستراتيجيات والأطر البديلة لمناهضة أصولية السوق.

Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org

قراءات عن ناشطية الحقوق البيئية والحضرية

بعيدا عن الاستثناء العربي:
الحركات الاجتماعية العابرة للقومية في المنطقة العربية

نصوص اختارتها د. منى حرب

تلخيص ومقدمة چينيڤياڤ كارتيلييه

معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

مايو 2020

قائمة المحتويات

1. مقدمة 1

2. السياسة الحضرية العالمية.....3

چولي آن بورديو. "مقدمة". في: **السياسة الحضرية العالمية**، ص ص 1-22. كامبريدچ: دار نشر بوليتي. 2017.

Boudreau, Julie-Anne. "Introduction." In *Global Urban Politics*, 1-22. Cambridge: Polity Press. 2017.

3. الحق في المدينة في سياق تغير شعارات الحركات الاجتماعية الحضرية.....7

مارجيت ماير. "الحق في المدينة في سياق تغير شعارات الحركات الاجتماعية الحضرية". دورية (**مدينة**)، مجلد رقم 13، عدد2-3 (2009): ص ص 362-374.

Mayer, Margit. “The Right to the City in context of shifting mottos of urban social movements.” *City* 13, No. 2/3 (2009): 362-374.

4. الحضرية النيوليبرالية والحق في المدينة: نظرة من بيروت.....10

منى فواز. "الحضرية النيوليبرالية والحق في المدينة. نظرة من بيروت. دورية (**التنمية والتغيير**)، مجلد رقم 40، عدد رقم 5 (2009): ص ص 827-852.

Fawaz, Mona. “Neo-Liberal Urbanity and the Right to the City: A View from Beirut.” *Development and Change* 40, No. 5 (2009): 827-852.

5. المدن والتغير السياسي: كيف طور النشطاء الحضريون في بيروت حركة اجتماعية حضرية....20

منى حرب. "المدن والتغير السياسي: كيف طور النشطاء الحضريون في بيروت حركة اجتماعية حضرية". أوراق (**القوة للشباب**)، ورقة عمل رقم 2، 2016

Harb, Mona. “Cities and Political Change: How Urban Activists in Beirut Bred an Urban Social Movement.” *POWER2YOUTH Working Paper,* No. 20, 2016.

6. الطبيعة والبيئية وسياسة المواطنة في لبنان ما بعد الحرب الأهلية.....24

كارولين ناجل ولين ستيلي. " الطبيعة والبيئية وسياسة المواطنة في لبنان ما بعد الحرب الأهلية". دورية (**الجغرافية الثقافية**) مجلد رقم 23، عدد رقم 2 (2016): ص ص 247-263.

Nagel, Caroline and Lynn Staeheli. “Nature, environmentalism, and the politics of citizenship in post-civil war Lebanon.” *Cultural Geographies* 23, No. 2 (2016): 247–263.

7. الناشطية الحضرية في مصر. النشوء والمسارات بعد ثورة 2011.....28
رومان ستادنيكي. **"**الناشطية الحضرية في مصر. النشوء والمسارات بعد ثورة 2011**"**. نشرة **(دراسات معهد الشرق)**، 2015.

Stadnicki, Roman. “Urban Activism in Egypt. Emergence and Trajectories after the 2011 Revolution.” *Orient Institute Studies*, 2015.

8. الجغرافيا الاجتماعية والسياسية للثورة التونسية: ثورة الحَلفاء.....32
حبيب عايب. **"**الجغرافيا الاجتماعية والسياسية للثورة التونسية: ثورة الحَلفاء**"**. **(مجلة الاقتصاد السياسي الأفريقي)**، ص ص 38-129 (2011): ص ص 467-479.

Ayeb, Habib. “Social and political geography of the Tunisian revolution: the alfa grass revolution.” *Review of African Political Economy*, 38-129 (2011): 467-479.

مقدمة

في عالم متسم بالتحضر المتسارع، أصبحت المدن تشكل حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطرق شاملة، وأصبحت الناشطية حول قضايا وحقوق حضرية مثل الإسكان والمساحات العامة والبنية التحتية العامة والخدمات والمساحات الخضراء مركزية في نضالاتنا الناشطة المعاصرة. في كوكبنا المليء بـ"المناطق العشوائية"،[1] أصبحت النضالات المتعلقة بإتاحة المساحات الحضرية ومستويات العيش اللائق ملحة بشكل متزايد وشديدة الأهمية خاصة في مدن جنوب العالم، وكذلك في السياقات الغربية التي أصبحت فيها أطر التنمية الحضرية النيوليبرالية مدمرة بشكل متزايد للحقوق والحماية الاجتماعية المكتسبة سابقا بشكل يهمش أقسام ضخمة من سكان الحضر في شمال العالم. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جعلت المستويات العالية من التحضر المدن مسارح للانتفاضات والحركات السياسية القاعدية المناهضة للسلطوية والتي تضافرت مطالبها بالإصلاح السياسي والاقتصادي مع المطالبات المتعلقة بشكل مباشر بالقضايا الحضرية. يؤطر الكثير من النشطاء نضالهم الحضري في إطار مفهوم "الحق في المدينة" الخاص بلوفيڤر Lefebvre، فيحيون الانتقادات الماركسية الراديكالية للأطر الرأسمالية والنيوليبرالية للتحضر، ويقترحون مجموعة واسعة ومتنوعة من البدائل المبدعة والإدماجية والتشاركية لنماذج التنمية الحضرية الشمولية المفروضة من أعلى لأسفل.

المجموعة التالية من القراءات الموجزة تجمع أدبيات هامة عن الناشطية الحضرية والبيئية في المنطقة العربية. أول مقالين يقدمان خلفية نظرية وتاريخية لمفهوم (الحضري) وللنضالات السياسية الحضرية ولمثال (الحق في المدينة). أولا، نظرة عامة على مقدمة بورديو Boudreau لكتاب *Global Urban Politics* (السياسة الحضرية العالمية) تتحدى النموذج التقليدي المتمحور حول الدولة في فهم العمليات السياسية عن طريق اقتراح منطق حضري بديل للفعل السياسي يركز على الحركية والترابط والطبيعة المؤقتة. هذه المقاربة تضع (الحضري) كبعد مركزي في الحياة المعاصرة، ومن ثم قوة جبارة تشكل الاشتباك السياسي اليوم. ثم تقدم ماير Mayer نظرة تاريخية موجزة لحركات المقاومة الحضرية من أجل تأسيس المثال السياسي المتعلق بالحق في المدينة في تاريخ تطور المقاومة الحضرية. تتناول باقي المقالات حالات من التحول الحضري والنضالات الحضرية في السياقات اللبنانية والمصرية والتونسية. في المقال الأول عن لبنان، تطبق فواز Fawaz مفهوم (الحق في المدينة) على بيروت لتفحص كيف أثرت التنمية الحضرية النيوليبرالية على حق الناس في المدينة في العديد من المستوطنات غير الرسمية في أطراف العاصمة اللبنانية. وحيث إن النمط النيوليبرالي في الإنتاج الحضري - والذي يتضمن الخصخصة وتراجع المؤسسات العامة وتولي الشركات قيادة التنمية الحضرية - منتشر حول العالم، فإن أهمية ملاحظات فواز عن بيروت ليست مقتصرة على الحالة اللبنانية، وإنما تنطبق على مجموعة متنوعة من السياقات الوطنية المختلفة. ثم تتعقب حرب Harb نشوء حركات النشطاء الشباب في بيروت، وتناقش حالات تدخلات ناجحة للمجتمع المدني أثرت على السياسات الحضرية وساهمت في تشكيل المشهد الحضري ببيروت. وفي انعطاف نحو المجال غير الحضري، تتناول ناجل وستيلي كيفية قيام النشطاء والمنظمات غير الحكومية اللبنانية بتصوير البيئات الخضراء والطبيعية باعتبارها مساحات تحويلية يمكن للأفراد – وخاصة الشباب – فيها تطوير هويات سياسية معينة وفهم معين للأمة اللبنانية والمواطنة. يبين هذا المقال أن المساحات

---

[1] Robert Goulden روبرت جولدن، " Housing, Inequality, and Economic Change in Syria" (الإسكان واللامساواة والتغير الاقتصادي في سوريا)، *British Journal of Middle Eastern Studies* (**الدورية الإنجليزية للدراسات الشرق أوسطية**)، مجلد رقم 38، عدد رقم 2 (2011): ص 189.

غير الحضرية يمكن استخدامها لخدمة مُثل ومشاريع سياسية جدا، رغم أن المدن عادة يتم تصورها على أنها المساحات الأساسية للتنازع السياسي، والمساحات الطبيعية على أنها مساحات محايدة لاسياسية من قبل الكثيرين ومنهم النشطاء أنفسهم. ثم يأخذنا ستادنيكي Stadnicki في المقال التالي إلى مصر حيث ينظر إلى صعود الحركات الحضرية في القاهرة بعد انتفاضات 2011 وإلى الاستراتيجيات التي يستخدمها النشطاء الحضريون في مصر في نضالهم لتشكيل المجتمع المصري. يركز ستادنيكي على مركزية القضايا الحضرية ودور الفاعلين السياسيين غير الرسميين والقاعديين الذين يستقون شرعيتهم من وجودهم ونشاطهم في الشارع. وأخيرا، تختتم سلسلة المقالات هذه بنقاش عايب Ayeb التفصيلي لتطور الثورة التونسية وديناميكياتها الجهوية. يتعقب عايب تصاعد الحراك الاحتجاجي من المناطق المهمشة اقتصاديا والريفية في معظم الأحوال إلى المراكز الحضرية الأكثر ثراء في البلاد، ويلقي الضوء على أهمية التحالف الطبقي في تونس بين الطبقات الدنيا الريفية والطبقات الوسطى الحضرية كعامل أساسي في نجاح الثورة. فحتى عندما تنشأ حركات المقاومة الحضرية من مناطق ريفية مثل الحراك التونسي، معظم حركات المقاومة الحضرية المدروسة في هذه المقالات من السياقات التونسية والمصرية واللبنانية تتضح فيها سمات المنطق الحضري للفعل السياسي عند بورديو: تشابكي - بدون قيادة - مؤقت - مندفع. ومن ثم، الحضرية - كما تطرح بورديو – ليست محكومة بالمساحة الجغرافية المعروفة بالمدينة، ولكن بمجموعة من الظروف التي تشكل أنماط الناس في الفعل والتفاعل، ومن ثم تؤثر على منطق الفعل السياسي والمقاومة في العالم الحضري العالمي المعاصر.

السياسة الحضرية العالمية

چولي آن بورديو

Boudreau, Julie-Anne. "Introduction." In *Global Urban Politics*, 1-22. Cambridge: Polity Press. 2017.

في حقبة التحضر العالمي، تتغير الطرق التي يشتبك بها الناس مع السياسة بشكل جوهري. تطرح بورديو مقاربة بديلة لتناول ما هو حضري للتوصل لفهم أفضل لكيفية تأثيره على الاشتباك السياسي والعملية السياسية، وكيف يساهم في تشكيل الدولة القومية الحديثة في العالم لمعاصر.

الحركية الحضرية

تكتب بورديو وصفا لحي كوريجم في بروكسل بأنماط الحياة فيه المتسمة بالعالمية الشديدة والاتصال بالانترنت والحركية العالية لتوضيح السياسات الحضرية العالمية المعاصرة. ورغم أن هذه السمات (العالمية والاتصال والحركية) غالبا ما تكون مرتبطة بالنخبة العالمية، تكشف بورديو كيف تميز هذه السمات أيضا العولمة التي من أسفل وتشكل حيوات المهاجرين وأبناء الطبقة العاملة والمجتمعات التابعة بما في ذلك المساحات غير الرسمية. كوريجم عبارة عن تقاطع مستمر للجنسيات والثقافات والمسارات المكانية والأمور المؤقتة. وصفت بورديو هذا الحي باعتباره "مجموعة من المساحات المتحركة" و"المؤقتات المتراصة جنبا إلى جنب". إن الحركة والحركية سمات مركزية في الحالة الحضرية. الحركية الموجودة في المساحات الحضرية لا تتعلق فقط بالحركة المادية. يمكن أن تكون الحركية عبر المساحة المادية (حركية مادية) أو لأعلى أو أسفل السلم الاجتماعي الاقتصادي (حركية اجتماعية) أو بين أنظمة قيمية (حركية قيمية) أو عبر ممارسات وعادات ثقافية بين علاقات عاطفية أو مجالات معرفية ومهنية. تتعلق الحركية بالولوج إلى علاقات متعددة مع الأماكن والناس والأشياء والقصص، والتي تتحرك كلها عبر مؤقتات ومسارات مختلفة. إن تفاعلات المرء مع الأشياء والناس المتحركين تشكل كيف يتصور المرء بيئته وينخرط في العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية.
هذه الحركية الحضرية تتحدى التعريفات الجامدة للمدن والمجتمعات والأمم والأحياء. وفقا لبورديو، لم يعد من المفيد دراسة المجتمعات كما ترسمها حدود واضحة. فالتركيز على الحركة كمقاربة للعولمة والحضرية الحديثة أكثر إنتاجية من ذلك بكثير. في "نموذج الحركية" الجديد هذا، تُبنى العلاقات الاجتماعية من خلال روابط تتجاوز الوجود الفيزيقي. في العالم الحضري المعولم، يتشكل الناس بفعل حركيتهم أكثر من المساحة التي يعيشون فيها. تنمو المدن وتنكمش باستمرار وفقا لحركات الناس إليها ومنها. القدرة أو عدم القدرة على الإبحار في أنظمة الحركية الآخذة في التعقد هذه تحد فرص حياة الناس ومكانتهم الاجتماعية بشكل يخلق أشكال عميقة من اللامساواة بين الأفراد المنخرطين وغير المتحركين. القدرة على التحرك بسرعة وبكثرة وبسهولة تحد من قدرة المرء على إيجاد الإشباع الشخصي والمهني.

تعريف (الحضري)

وفقا لنموذج الحركية الذي تتبناه بورديو، تأبيد الثنائيات الحضرية الثابتة مثل المدينة/الضاحية، والحضري/الريفي، والمحلي/الإقليمي لم يعد مفيدا أو له معنى الآن. وبدلا من التركيز على الفئات الجغرافية، يجب التفكير في المساحات الحضرية من حيث العلاقات والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

(الحضري) **كظرف اجتماعي** يُعرف بالممارسات والقيم والتفاعلات. لقد غير التحضر العلاقات بين الأشخاص والعلاقات المجتمعية العضوية باتجاه علاقات فردية وقائمة على المصلحة الذاتية يشكلها منطق الرأسمالية.

(الحضري) أيضا **ظرف اقتصادي** في مجتمع منظم حول العلاقات القائمة على السوق. فقد مكنت العولمة المراكز الحضرية التي تحكمت، وأنهت الدور الاقتصادي للدول القومية.

(الحضري) **ظرف سياسي**: السلطة تملأ التفاعلات عن طريق آليات الهيمنة أو السلطة أو النفوذ أو الدعم. وتتعايش مجموعة متنوعة من السُلطات (الدولة والكنيسة والشركات الكبرى والعصابات المحلية إلخ) التي تولدها التفاعلات اليومية للناس وسعيهم نحو مصالحهم. ولهذا، تطرح بورديو أن الحياة الحضرية هي سياسية بشكل أصيل.

(الحضري) أيضا نمط معين في العلاقة بالمساحة والزمن والعاطفة. وفي مقابل التعريفات الجامدة القائمة على الثنائيات للمساحة الحضرية، تؤكد بورديو على الحركية والاعتماد المتبادل والانقطاع في المساحات والمؤقتات العديدة فيما هو حضري.

بسبب نمو المدن وأهميتها الاقتصادية والسياسية على الساحة العالمية، تطرح بورديو أن التحضر يصف الحياة المعاصرة بدقة أكبر من تعبيرات أخرى مثل "الحداثة" أو "ما بعد الحداثة". التحضر يُعرَف بأنه "مجموعة متفاوتة جغرافيا من الظروف التاريخية التي تؤثر على طرق الحياة وأنماط التفاعل والتبادلات الاقتصادية والرؤى والعلاقات السياسية". التحضر يُفهَم أيضا باعتباره منطق للفعل السياسي. توضح بورديو أيضا كيف يشكل التحضر العالمي العملية السياسية العالمية بثلاث طرق مختلفة:

مؤسسيا – التحضر العالمي النيوليبرالي أعاد تشكيل مؤسسات الدولة محولا المدن إلى مراكز للسلطة الاقتصادية وواضعا القضايا الحضرية على الأجندة الوطنية.

شخصيا - التحضر العالمي غير أيضا الفعل الجماعي والاشتباك السياسي، حيث أصبحت الطريقة التي يشتبك بها الناس مع السياسة أقل إستراتيجية وتخطيطا وأكثر اندفاعية ويصعب توقعها.

وجوديا - التحضر العالمي يشكل رؤى الناس للعالم وكيف يفهمون ويموضعون أنفسهم في المجتمع، ومن ثم يؤثر على ذاتيتهم ومطالبهم السياسية.

تعريف حدود مجال بديل للدراسات السياسية الحضرية

تتحدى المدن المفاهيم الثابتة للدولة القومية عن الزمن والمساحة والرشادة بطريقة تؤثر بعمق على كيفية تجلي العملية السياسية. ومن ثم، يجب إعادة التفكير في العملية السياسية – في عالم من التحضر العالمي – بطرق مؤسسية ووجودية ومنغمسة في التفاعلات الشخصية.

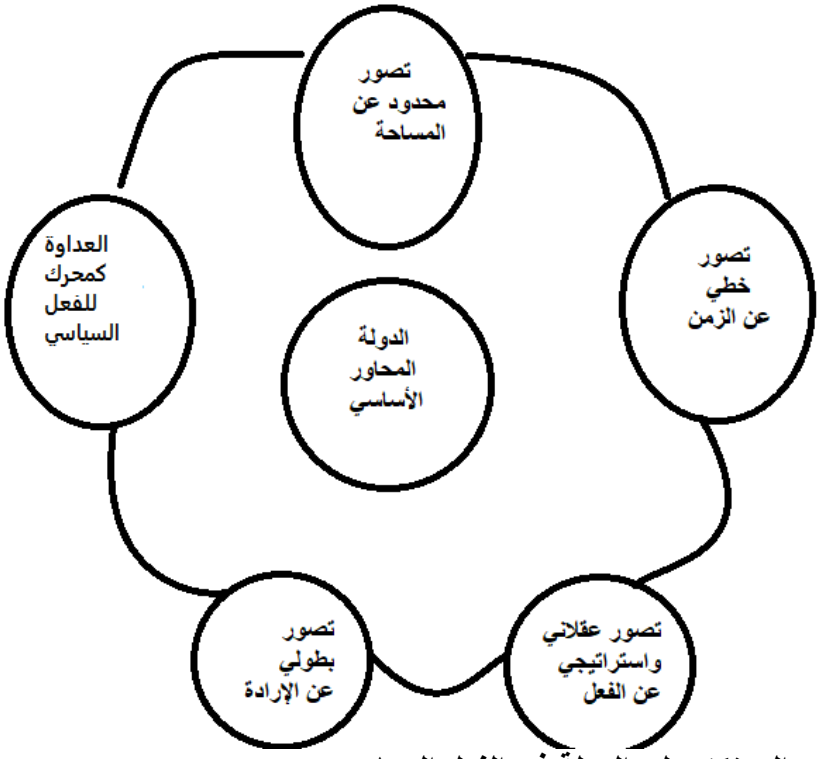

شكل رقم 1: المنطق المرتكز على الدولة في الفعل السياسي

تسعى بورديو لتطوير بديل للنماذج الجامدة والمتمحورة حول الدولة للفعل السياسي التي يتم تبنيها في الدراسات السياسية الحضرية السائدة، حيث تحافظ الدولة على سيادتها الوطنية على إقليم محدد جيدا. في النموذج المتمحور حول الدولة، يُفهَم الزمن باعتباره فعل سياسي وخطي منظم بشكل استراتيجي داخل المساحة المحتواة تحت سيادة الدولة. الحركات السياسية بها مستوى عال من الهيكلة والتنظيم، والأفعال فيها لها طبيعة إستراتيجية، وإرادة القادة المحددين ينظر لها باعتبارها بطولية. في المنطق الحضري البديل للفعل السياسي الذي تقترحه بورديو، المساحة سائلة وبدون حدود، والزمن متشظي ومتعدد الإيقاعات ويسير عبر دورات، والفعل السياسي يصعب توقعه. ويؤدي هذا كله إلى حركات اجتماعية متفرقة وبدون قائد، وتُهجَر فيها التصورات البطولية عن الإرادة.

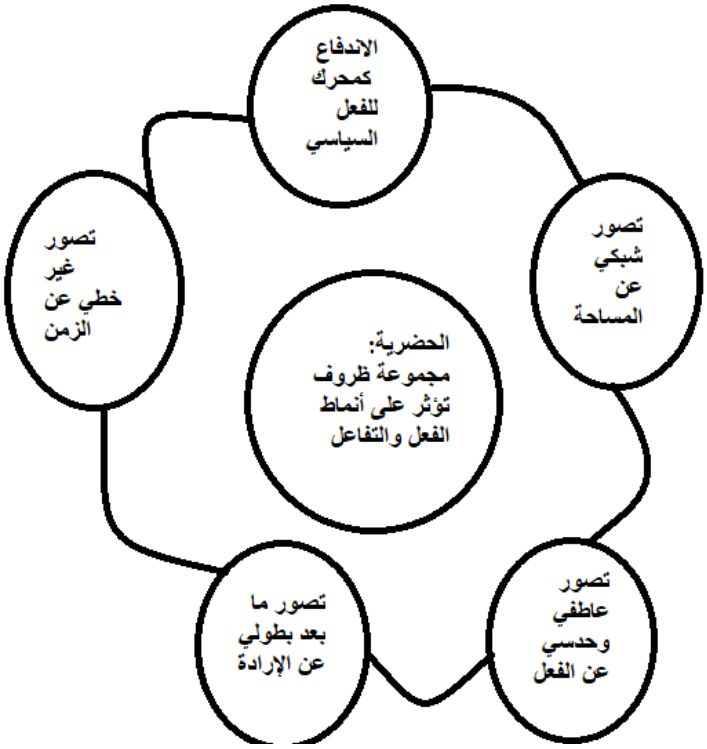

شكل رقم 2: المنطق الحضري في الفعل السياسي

بطرح منطق حضري للفعل السياسي والتحول للطابع غير الرسمي، تساهم بورديو في النقاشات الدائرة عن التحول المعاصر في الدولة القومية وتآكلها في وجه العولمة النيوليبرالية. ومع تحول المدن لمراكز هامة للتأثير السياسي والاقتصادي والثقافي، تصبح العولمة فعليا عملية تحضر تسبب تحولات في مفاهيم المساحة والزمن والعقلانية، ومن ثم تؤثر على العملية السياسية. التوكيد على الطابع غير الرسمي يسمح بتحليل الفعل السياسي بشكل يتجاوز الدولة ويخرج عن المؤسسات الرسمية والنخبة.

الحق في المدينة في سياق تغير شعارات الحركات الاجتماعية الحضرية

مارجيت ماير

Mayer, Margit. “The ‘Right to the City’ in the context of shifting mottos of urban social movements.” *City* 13, No. 2-3 (2009): 362-374.

لفهم مثال (الحق في المدينة) السياسي، من الضروري معرفة تطور حركات المقاومة الحضرية المعاصرة. ومن ثم، يسبر هذا المقال أغوار الاتجاهات العامة لحركات المقاومة الحضرية حول العالم منذ ستينيات القرن العشرين حتى اليوم وكيف غيرت هذه الاتجاهات كل من الحركات الاحتجاجية والمدن. القسم الأول يحدد أربع مراحل مختلفة من المقاومة الحضرية كل منها تواجه وتكافح أشكال معينة من الإقصاء من الفوردية في ستينيات القرن العشرين إلى أشكال مختلفة من الحكم النيوليبرالي في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين. يناقش القسم الثاني خصوصية (الحق في المدينة) باعتباره الشعار الأكثر انتشارا للمقاومة الحضرية اليوم. وأخيرا، يتناول المقال الحركات التي تقوم بالتعبئة تحت شعار (الحق في المدينة) اليوم.

1. الحركات الحضرية من أزمة الفوردية إلى النيوليبرالية

في مختلف أنحاء شمال العالم - المنطقة التي يركز عليها هذا القسم - أصبحت أنماط الحكم الحضري - ومن ثم أنماط التعبئة والمقاومة - متشابهة بشكل متزايد. نشأت الموجة الأولى من الحركة الاجتماعية الحضرية في ستينيات القرن العشرين كرد فعل على أزمة الفوردية في معالجة قضايا الإسكان والتجديد الحضري ومعارضة تأسيس الاستهلاك الجماعي والمطالبة بمجتمع أكثر تقدمية وديمقراطية. حدث هذا كله في ظل سياق شديد التسييس متمثل في الحركة اليسارية التقدمية والطلابية المناهضة للحرب في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. وبينما اختلفت الحركات الاجتماعية في أوروبا وشمال أمريكا في تكوينها ومستوى النضالية فيها، شهدت كلاهما إحلال الحي – أو الحيز الإنجابي - محل المصنع – أو الحيز الإنتاجي – كموقع الصراع الطبقي الأساسي. عرف كاستيلز Castells الحركات الاجتماعية كانعكاسات لتناقضات المجتمعات الرأسمالية المتأخرة، وأيضا كتمسك بإمكانيات التغيير السياسي والاجتماعي الراديكالي (كاستيلز 1997، ص 432).

نشأت المرحلة الثانية من الحركات الاجتماعية الحضرية كرد فعل على التحول النيوليبرالي الذي تبنته العديد من الحكومات في ثمانينيات القرن العشرين، وعلى سياسات التقشف التي دمرت المؤسسات الجماعية ومؤسسات الرفاه الاجتماعية. قضايا مثل البطالة والإسكان عادت لواجهة الصراع الحضري. ونشأت أشكال جديدة من التعاون بين السلطات المحلية التي تواجه قيودا جديدة والجماعات التي كانت معارضة في السابق من أجل توفير خدمات بديلة وسد الفجوات التي تركتها سياسات التقشف الجديدة. ونتج عن هذا تشظي الحركة الاجتماعية الحضرية بين منظمات حركية اجتماعية أصبحت أكثر مهنية ومؤسسية للتركيز على وضع البرامج والتنمية، ومجموعات جديدة وأكثر راديكالية احتياجاتها لم يتم الاستجابة لها ورفضت نموذج التنمية التعاوني الذي تقوده المنظمات غير الحكومية. نتج عن هذه المكونات المختلفة حركة حضرية متشظية تفتقر للتماسك ولشعار جامع.

تطورت المرحلة الثالثة في تسعينيات القرن العشرين مع قيام الحكم النيوليبرالي بإعطاء الأولوية لآليات السوق وتعبئة مساحات المدن للنمو الاقتصادي وصنع الأرباح بشكل متزايد. الشعارات التقدمية التي كانت تُرفع سابقا مثل الاعتماد على الذات والتنمية المستقلة وآليات مثل البرامج

المجتمعية تم اختطافها من قبل الخطابات السياسية الرجعية، وتحولت إلى ركائز اقتصادية لتعزيز المنافسة بما أدى فعليا لتآكل الحقوق الاجتماعية. ونتج عن هذا المزيد من التشظي في الحركة الاجتماعية الحضرية، حيث سعى البعض لحماية الامتيازات الجديدة التي اكتسبتها من المنافسة المتصاعدة في المناطق الحضرية، بينما أصبح آخرون أكثر راديكالية في نضالهم من أجل المدينة والذي اتضح في موجات من الحركات المناهضة للعولمة المحلية والمناهضة للإحلال الطبقي في المناطق الحضرية.

هذا الجانب المعولم هو الذي يحدد بالأساس أحدث مراحل الحركة الاجتماعية الحضرية. مع عولمة التحضر من خلال الإدماج المتزايد للأسواق المالية حول العالم، شهدنا صعود مستويات أكثر حدة من اللامساواة والتشظي الاجتماعي ظاهرة في الاستقطاب في النسيج العمراني. وبينما يُنظَر للمبادرات المحلية والمجتمعية باعتبارها أكثر كفاءة في مكافحة الإقصاء الاجتماعي من البدائل القادمة من الدولة أو القطاع الخاص، أدى تعمق الاختراق السوقي النيوليبرالي للمجتمعات إلى تآكل قدراتها التعبوية وقيد بشدة مساحة التنازع السياسي الاجتماعي. ولكن هناك ثلاث خطوط أساسية في التعبئة ما زالت مستمرة: أولا، الحركات التي تتحدى التنمية الحضرية القائمة على الشركات والتي تتضمن خصخصة المساحات العامة وازدياد المراقبة الأمنية ودور الشرطة في المناطق الحضرية، وتبني مقاربة رواد الأعمال بهدف تسويق المدن على الساحة العالمية وإهمال الأحياء. ثانيا، التعبئة ضد سياسات السوق العمالية والاجتماعية النيوليبرالية وتفكيك الرفاه الاجتماعية والتدهور البيئي. ثالثا، الحركات المناهضة للعولمة العابرة للقومية التي تربط المحلي بالعالمي وتطالب بمقرطة المؤسسات المحلية والدولية وتربط القضايا المحلية بالنضالات العالمية. ورغم القيود التي تواجهها الحركات الاجتماعية الحضرية في ظل الأنظمة النيوليبرالية، التحول النيوليبرالي للمدن جعل تصعيد النضالات الحضرية للمستوى العالمي ممكنا.

2. الوضع الحضري المعاصر و(الحق في المدينة)

النيوليبرالية اليوم سارعت من العمليات التاريخية من الاستغلال والقهر والحرمان، وسلبت المواطنين أكثر فأكثر العديد من الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي كانت لديهم سابقا. اليوم، مطالب الحركات الاجتماعية الحضرية في مواجهة التحول النيوليبرالي للمدينة تقع في معظم الأحوال تحت شعار (الحق في المدينة)، والذي له صدى كبير بين النشطاء الذين يريدون أن يكون لهم رأي في نوع المدينة التي يعيشون فيها ومن يستفيد منها، وهذا الشعار قادر على تجميعهم. النضال من أجل الحق في المدينة شهد ظهور تحالفات جديدة. أولا: هناك جماعتان من الجمهور فشلتا سابقا في العمل وأصبحتا متحالفتين الآن، وهما المحرومين والمستبعدين من جانب وحركات العدالة العالمية والمناهضة للنيوليبرالية من جانب آخر. ثانيا، الحركات النابعة من جنوب العالم وشمال العالم أصبحت أكثر ارتباطا ويتبادلون الخبرات في شبكات النشطاء العابرة للقومية وبين الوطنية. لقد أصبح (الحق في المدينة) صيحة تعبوية حاشدة للحركات الاجتماعية الحضرية المترابطة من حول العالم، لكنه غالبا يُفهَم ويستدعى بطرق مختلفة جدا من قبل مجموعات النشطاء المختلفة. من ناحية، بعضهم يتبع المثال اللوفيڤري الخاص بالحق في المدينة باعتباره نضال ثوري لخلق الحقوق من خلال أفعال اجتماعية وسياسية ضد النخبة النيوليبرالية. وفقا لهذا المفهوم، الحق في المدينة نضال طبقي وشكل ثوري من أشكال التخصيص لمن يحتاجونه، وليس حقا قضائيا يتم إنفاذه من خلال العمليات القضائية. من ناحية أخرى، اكتسب الحق في المدينة الزخم أيضا بين منظمات المناصرة والمنظمات غير الحكومية الدولية (مثل اليونسكو UNESCO وبرنامج الأمم المتحدة للموئل UN Habitat) التي استخدمته للدعوة لسياسات حكم حضري أكثر استدامة وديمقراطية وعدالة. واستخدمته لتطوير أجندات حضرية مثل الميثاق العالمي للحق في المدينة (اليونسكو، 2003) وعدد من الأنظمة والمواثيق كمبادئ إرشادية بخصوص السياسة الحضرية

التقدمية لتشجيع الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني للانخراط في تنمية حضرية تشاركية تعتبر حقوق واحتياجات السكان الفقراء والمعرضين للخطر أولوية في مقابل المطورين النافذين. المشكلة في هذا الفهم للحق في المدينة هي أنه لا يدرك دور السياسات النيوليبرالية في توليد الفقر واللامساواة التي يسعى لمعالجتها ويتجاهل أشكال اللامساواة العميقة في الوضع الطبقي والقوة التي تفتت المجتمع. الحقوق التي تدافع عنها هذه المؤسسات الدولية تطالب بإدماج السكان الذين في وضع هش في النظام القائم بدون السعي لتغيير هذا النظام نفسه. هذه السرديات المؤسساتية عن الحق في المدينة تميع المعنى السياسي الراديكالي لمفهوم لوفيڤر، وتمحو حقيقة أنه صراع على السلطة. تحديد وكشف هذا التمييع والتزييف للمطالب بالحق في المدينة من قبل خطاب الحقوق المُمَأسس أمر ضروري لمحاربة النسخة الأكثر لطفا من النيوليبرالية التي يشرعنها.

3. الركود العالمي كفرصة وتهديد للحق في المدينة

في 2008، أوضحت تبعات الأزمة المالية العالمية والاستجابات غير الملائمة من قبل الحكومات إليها عمليات السلب المستمرة من أمد طويل، مما طرح للتساؤل الشرعية الاقتصادية بل والسياسية للنظام الحالي. الاحتجاجات العفوية واسعة الانتشار التي اندلعت حول العالم ردا على الأزمة تحولت سريعا إلى حركات اجتماعية مترابطة عالمية وشديدة التنظيم. في مختلف أنحاء كل من أمريكا الشمالية وأوروبا، اندلعت الاحتجاجات في المدن الكبرى مع شعارات مثل "لن ندفع ثمن أزمتكم" و"الناس أولا". وأصبحت مؤتمرات القمة العالمية للدول تصاحبها بشكل ممنهج احتجاجات خلق فيها النشطاء مساحات تحويلية تصور نوعية المجتمعات البديلة التي أرادها الناس (أنجر Ainger 2009). كانت الاحتجاجات مصحوبة أيضا باستجابات أكثر برجماتية للاحتياجات التي خلقتها الأزمة مثل مكافحة حبس الرهن والإخلاء من المنازل والاحتجاج على النسب العالية من الوحدات الشاغرة والدعوة لخدمات منخفضة التكلفة. انتشر السخط في مواجهة الاستجابات غير الملائمة من الحكومات والاعتراف بعدم شرعية النظام الاقتصادي السياسي العالمي من النشطاء المناهضين للعولمة إلى مجموعات أوسع وأكثر تنوعا في المجتمع. ومن ثم، فتحت هذه الأزمة فرصة أكبر للحركات الاجتماعية الحضرية لكي تطالب بالحق في المدينة. ومع إدراك عدد متزايد من الناس للطبيعة الاستغلالية والظالمة بشكل أصيل للنظام الذي نعيش فيه، حلت المطالب الأكثر تحويلية بمدن أكثر ديمقراطية وعمليات صنع قرار تشاركية محل مطالب الإدماج في المنظومة.

الحضرية النيوليبرالية والحق في المدينة: نظرة من بيروت

منى فواز

Fawaz, Mona. “Neo-Liberal Urbanity and the Right to the City: A View from Beirut.” *Development and Change* 40, No. 5 (2009): 827-852

يأخذ هذا المقال حالة بيروت لسبر أغوار التوافق بين الأطر النيوليبرالية للإنتاج الحضري ومفهوم الحق في المدينة. وفقا لتنظير لوفيڤر عن الإنتاج الحضري (1968، 1974)، تتاح لسكان المدينة منخفضي الدخل مدينة ما كانت ستصبح متاحة بالنسبة لهم من خلال تخصيص المساحات الحضرية وإنتاجها خارج الإطار الذي تحدده الدولة والسوق، ومن ثم يطورون أحياء غير رسمية مصممة ومنظمة وفق لوسائلهم واحتياجتهم. في حالة بيروت، أنتج المهاجرون الريفيون الحضريون الذين يحاولون الوصول للخدمات الاجتماعية وفرص العمل المعروضة في العاصمة تاريخيا العديد من هذه الأحياء غير الرسمية التي تشكل أطراف المدينة. ولكن منذ تكثيف إعادة الهيكلة النيوليبرالية بالبلاد في تسعينيات القرن العشرين، تم القضاء على قدرة السكان منخفضي الدخل على المشاركة في إنتاج المساحات الحضرية التي يسكنوها. وقد أثر هذا بوضوح على التكوين الاجتماعي والمادي لهذه الأحياء وجودة الحياة في المجتمعات المحلية، وجعل حقهم في المدينة محل شك.
من أجل مواجهة مسألة التوافق بين النيوليبرالية والحق في المدينة، تفحص المؤلفة ثلاث دراسات حالة للأحياء السكنية غير الرسمية في بيروت، وهي حي السلم بجنوب بيروت، والزعيترية ورويسات بشرق بيروت. فتتعقب تطورهم التاريخي من وقت تكونهم من خلال الإنتاج غير الرسمي للمساكن في فترة ما قبل الحرب، إلى تغير الظروف الاجتماعية والسياسية للإنتاج الحضري أثناء سنوات الحرب، إلى آثار السياسات الإصلاحية الحضرية النيوليبرالية التي تم تبنيها بعد الحرب. وتسمح مواقعهم الجغرافية المختلفة بدراسة مقارنة للأثر المتباين للسياسات الحضرية النيوليبرالية الذي تتقاطع فيه الانقسامات الدينية والطبقية المحلية. يستند هذا التحليل إلى الأدلة التي تم جمعها من خلال المقابلات والزيارات الميدانية والبحث الأرشيفي في السجلات العامة.

1. المستوطنات غير الرسمية و(الحق في المدينة)

1.1. الحق في المدينة: صياغة نظرية

تميز المؤلفة بين صياغتين مختلفين للحق في المدينة. الأولى هي التي بلورها لوفيڤر (1968 و1974) في ستينيات القرن العشرين، وتتحدى المعايير الرأسمالية السائدة وأشكال الإنتاج الحضري، بينما الثانية التي يطبقها المنظرون وصناع السياسات منذ سبعينيات القرن العشرين وتعمل داخل الأطر القائمة للإنتاج الحضري بدون محاولة تحديها. في الحالة الأولى، يطور لوفيڤر مفهوم (الحق في المدينة) باعتباره حق مواطني المدن في المشاركة الكاملة في عملية الإنتاج الحضري خارج المعايير السائدة التي تفرضها الدولة ورأس المال (لوفيڤر 1968 و1974، وانظر أيضا ديكيتش Dikeç 2001، بورسيل Purcell 2002 و2003، شيلدز Shields 1998). ينخرط المواطنون والسكان بشكل كامل في صنع القرار والتصميم والتنفيذ للمساحات العامة من أجل إنتاجها بأفضل طرق تلبي احتياجاتهم، ويتمتعون أيضا بحقوق كاملة في تخصيص واحتلال واستخدام هذه المساحات، ومن ثم نزع السيطرة من أيدي الدولة ورأس المال الذين يسلعا المساحات العامة في إطار حقوق الملكية (لوفيڤر Lefebvre 1974، لوجان Logan ومولوتش Molotch 1987).

بهذه الطريقة، يحدد المواطنون المعايير التي تشكل إنتاج المساحات الحضرية بأنفسهم بدلا من الخضوع لها (ديكيتش 2001 و2002، هارڤي 2008، لوفيڤر 1968). من ناحية أخرى، يفهم صناع السياسات (الحق في المدينة) بمعنى الإتاحة غير المشروطة للخدمات العامة في ظل إطار من العدالة التوزيعية ومحاولة إدماج المستوطنات غير الرسمية في الإطار السائد وفي الأسواق الحضرية (ميرافتاب Miraftab وويلز Wills 2005، الائتلاف الدولي للموئل UN-Habitat International Coalition - التاريخ غير محدد).
في وقت أحدث، تحول الكُتاب إلى الحق في المدينة في محاولاتهم لتناول التهميش المتزايد لسكان الحضر في ظل الإطار النيوليبرالي المعاصر للإنتاج الحضري (فريدمان Friedman 1988، هارڤي Harvey 2008، أيسن Isin 2000، ماكين McCann 2002 و2003، ميتشل Mitchell 2003، بورسيل Purcell 2002 و2003، سيمون Simone 2005). ودعا بعضهم مستلهمين من صياغة لوفيڤر إلى نماذج من المشاركة العامة لإدماج السكان الفعليين في مقابل مواطني البلد فقط (مارتن Martin وآخرون 2003). ولكن هذه التحولات الجديدة تميل إلى اختزال (الحق في المدينة) في العدالة التوزيعية، وتقيد نفسها بإصلاحات داخل النماذج القائمة في الحكم والتخطيط الحضري. في السياقات الغربية الديمقراطية بشكل خاص، وكذلك في الدول النامية، ترتفع المطالبة بعمليات أكثر إدماجية ردا على تنامي قوة الشركات الدولية ورأس المال الكبير في تشكيل المساحات الحضرية (مارتن وآخرون 2003، بورسيل 2002). الميثاق العالمي للحق في المدينة الذي صاغت مسودته الأمم المتحدة يدافع أيضا عن ممارسات إدماجية في التخطيط الحضري يكون لها قوة القانون (فرناندز Fernandes، 2007). ورغم حدودها، أسهمت هذه الدعوات للحق في المدينة كثيرا في البحث عن المزيد من الإدماج وفي التفكير في سؤال الأحياء غير الرسمية في ظل صنع السياسات النيوليبرالي والعودة لتثمين القيمة الاستعمالية والاجتماعية أكثر من القيمة التبادلية (ديكيتش 2001 و2002، بورسيل 2003).

1.2. المستوطنات غير الرسمية كـ(حق في المدينة)

وفقا للوفيڤر، المستوطنات غير الرسمية أو "العشوائيات" تجسد (الحق في المدينة) عن طريق تشكيل المساحة الحضرية واحتلالها بطرق مستقلة بشكل كامل عن المعايير التي تمليها الدولة والسوق (باي Bey 1991 وشيلدز 1998). ولكن، تناقض البحوث الرسمية هذه الرؤية بإظهار أنه برغم ابتعاد الإنتاج غير الرسمي للمساحات الحضرية عن قواعد ومعايير التخطيط الحضري

السوقي والدولتي السائدة فإن المستوطنات غير الرسمية أو "العشوائيات" لا توجد أبدا خارجها. بل هي تنشأ مرتبطة بالدولة والسوق وفي تفاوض معهما (بنتون Benton 1994، فواز Fawaz 2009، رزاز Razzaz 1998، ڤارلي Varley 2002، أزولا دي لا كوڤا Azuela de la Cueva 1987). في النموذج البديل للتنظيم المكاني الذي تعبر عنه المستوطنات غير الرسمية، تعتبر المؤسسات والشبكات غير الرسمية ومنها تنظيمات الائتمان غير الرسمية (باموك Pamuk 2000) والعلاقات العائلية (ڤارلي 2002) مركزية في إنتاج المساحات الحضرية وتوصيل الخدمات (تورنر Turner وفيشتر Fichter 1972). إن أنماط إنتاج المساحة تتبع أكثر من منطق ومبادئ تمليها احتياجات الأسرة المعيشية والقيم المحلية. قد لا تفرضها القواعد الرسمية، لكن المفاوضات مع السلطات العامة تلعب دورا في تشكيلها (رزاز Razzaz 1994، وارد Ward وماكولوو Macoloo 1992). ورغم أنها لا تكون مستقلة بشكل كامل أبدا عن القطاع الرسمي، فإن الأشكال الاجتماعية من الإدارة والتنظيم في الأحياء غير الرسمية تعتمد على لجان الأحياء وتمنح المجتمع المحلي القدرة على إنتاج المساحة الحضرية (بيري شيخانوا Berry-Chikhanoui وديبوليه Deboulet 2000، فرناندز Fernandes وڤارلي Varley 1998، وارد Ward 1982).
من خلال تحليل ثلاث دراسات حالة من بيروت، يتناول هذا المقال كيف أثرت سياسات التخطيط الحضري النيوليبرالية التي تم تطبيقها على مدار العقود الثلاث الأخيرة على الإنتاج الحضري غير الرسمي، وكيف أثر هذا على قدرة السكان الحضريين منخفضي الدخل ومنهم المهجرين على التحكم في إنتاج وإدارة أحياءهم.

2. المستوطنات غير الرسمية في الفترة السابقة على الحرب

2.1. ثلاث دراسات حالة في لبنان

دراسات الحالة الموصوفة في هذا المقال، (1) الزعيترية و(2) رويسات في بيروت الشرقية و(3) حي السلم في ضاحية بيروت الجنوبية، هما ثلاثة أحياء غير رسمية تعود إلى خمسينيات القرن العشرين، وتتكون بالأسس من شيعة فقراء هاجروا لأسباب اقتصادية إلى المدينة بحثا عن العمل. في العقود التالية على استقلال لبنان، نمت بيروت بشكل كبير نتيجة للهجرة من الريف إلى الحضر (فاور Faour 1981)، وهذا التوسع الحضري صاحبه لا مساواة اجتماعية ضخمة (طرابلسي، 2008). فبينما كانت الأحياء الرسمية تتوسع من أجل السكان الأثرياء (قصير Kassir 2003، تابت Tabet 2001)، شكل المهاجرون منخفضو الدخل هم أيضا المساحات الحضرية الخاصة بهم، والتي شكلت جزء لا يتجزأ من المدينة (بورچي Bourgey وفارس Phares 1973، وفواز Fawaz وبايلين Peillen 2002).
في الضاحية الغربية ببيروت، تم تنفيذ مشروعات ضخمة لتقسيم الأراضي صُممت لاستيعاب مساكن على نمط الضواحي الأمريكية للسكان من الطبقة الوسطى، ولكن المطورين كانوا قد بالغوا في تقدير طلب الطبقة الوسطى على هذا النوع من المساكن مما أعطى فرصة للسكان منخفضي الدخل أن يشتروا الأرض. في الضاحية الجنوبية، من جانب آخر، حصل العديد من المهاجرين منخفضي الدخل على الأرض من خلال تقسيم الأراضي غير الشرعي.
واجه سكان المدينة الجدد الذين هاجرو من المناطق الريفية تحديات جمة في سعيهم للحق في المدينة. فقد افتقروا للمعرفة الضرورية للتصرف مع إدارات المدينة، وواجهوا الكثير من الانقسامات الدينية والطبقية، ولم يكونوا قادرين على التمتع بتمثيل سياسي في منطقة سكنهم الجديدة من خلال التصويت، وذلك لأن الحقوق التصويتية تبقى مرتبطة بمناطقهم الأصلية. ومن ثم، كان عليهم البحث عن بدائل لكي يصبح لأصواتهم وهمومهم (حق في المدينة).

2.2. عملية الإنتاج الحضري المادية

في الأحياء غير الرسمية الثلاثة، كان يقوم على بناء وتوزيع المساكن أعضاء الحي أنفسهم الذين طوروا عدد من الاستراتيجيات للتكيف مع المعوقات التي واجهوها. بعض السكان الجدد جنوا دخلا بالعمل كوسطاء يجلبون سكان من قراهم وشبكاتهم العائلية ويوصلوهم بأصحاب الأملاك والمطورين. أحيانا، نجح الوسطاء في أن يصبحوا مطورين باختراق سوق كان يقصيهم على أسس طبقية ودينية. وفي بعض الحالات، كان على المهاجرين الريفيين تجاوز المطورين المحليين الذين كانوا يرفضون أن يبيعوا لهم الأرض – بسبب ضغوط السكان المسيحيين المعارضين لإقامة سكان شيعة من الطبقة العاملة – بالاتفاق مع مطورين يهود. تطورت شبكات اجتماعية معقدة عبر الانقسامات الدينية والطبقية بهدف التعامل مع إدارة تقسيمات الأراضي غير القانونية وعمليات نقل الملكية في غياب مؤسسات الدولة. في كل منطقة، أصبح أفراد معينين معروفين بأنهم متعهدي بناء وأصبحوا محتكرين لعملية الإنشاءات من خلال علاقاتهم الاجتماعية (العلاقات بالموردين والسلطات المحلية إلخ). ولمعالجة قضية التمثيل السياسي، نجح بعض المهاجرين في التمتع بالحقوق التصويتية في منطقة سكنهم الجديدة عن طريق تبادل الخدمات والأصوات مع العائلات المسيحية المحلية.

بالنسبة لمعظم المهاجرين، كانت عمليات الاستيطان الحضري والإنتاج الحضري متداخلة حيث كانوا يبنون ويوسعون المساحات الحضرية التي يسكنوها. قدمت هذه المساحات غير الرسمية بدائل لرؤية الدولة للتنمية حيث لم تتبع الاشتراطات القانونية من حيث معايير البناء وتقسيم الأراضي وتقديم الخدمات. وكان على السكان الجدد أن ينخرطوا بفاعلية في إنتاج المدينة، حتى لو لم يصبحوا من الوسطاء أو المطورين.

2.3. لجان الأحياء

دعمت أنماط الاستقرار في الأحياء السكنية تشكيل شبكات تضامنية بين السكان القادمين من نفس القرى والعائلات الذين هاجروا وأعادوا التجمع في نفس المناطق. وقد كان هذا يعني أن السكان كانوا يحافظون على علاقات اجتماعية قريبة، وهو ما يسر تشكل لجان الأحياء التي كانت تقوم بدور ممثلي المجتمع لإدارة تقديم الخدمات وتنظيم الأعمال المجتمعية مثل بناء المساجد وتسوية النزاعات والصراعات في الحي، والتفاوض مع السلطات العامة. وفور اندلاع الحرب الأهلية، حولت اللجان دورها للتفاوض مع الميليشيات التي تسيطر على المنطقة.

2.4. الأحياء أثناء الحرب الأهلية

في حالتي رويسات والزعيترية، أبطأت الحرب بشدة عملية الإنتاج الحضري حيث وقع كل حي تحت سيطرة ميليشيا مسيحية. وقد أدت الهجرة القسرية إلى تغيير كبير في أنماط ملكية الأراضي، وتم تشجيع التنمية الصناعية في مقابل الإسكان. من ناحية أخرى، تضاعف عدد السكان الشيعة في حي السلم حتى أصبح أكبر منطقة غير رسمية في بيروت. وانفتحت العديد من الفرص أمام المهاجرين الجدد الذين انتقلوا للحي بشكل وسع ومقرط إمكانيات المشاركة في إنتاج المساحة الحضرية.

2.5. الحق في المدينة؟

رغم أنها تطرح بديلا لأنماط الإنتاج الحضري السائدة والمتركزة حول الدولة، لا يجب عمليات تشكل الأحياء قبل وأثناء سنوات الحرب في هذه المستوطنات الثلاث غير الرسمية على أنها مثالية. فهي تبقى عرضة للوصم والفقر، ولم تكن ملكية المنازل فيها متاحة للكل حيث كانت أشكال التنظيم الاجتماعي بعيدة عن أن تكون شاملة وديمقراطية بل أعادت إنتاج التراتبيات الاجتماعية التقليدية. فتم إقصاء النساء بشكل كامل من لجان الأحياء ومن عمليات صنع القرار ومن أعمال تنمية الأراضي، وكان عدد قليل جدا من النساء قادرات على الحصول على الأرض والملكية. ولكن يمكن أن يقال إن المستوطنين في هذه الأحياء أسسوا حقهم في المدينة كما كان يقصده لوفيڤر من خلال الاستيلاء على الحيز العام والمشاركة في تقرير كيف يتم خلقه وتشكيله. ونجح المستوطنون في ترسيخ وجودهم في المدينة من خلال المفاوضات مع الأشكال السائدة من السيطرة المكانية مما يوفر طرقا بديلة في صنع السياسات لم تسمح للمستوطنين فقط بالوصول للخدمات والسلع التي توفرها، وإنما سمحت لهم أيضا بأن يصبحوا صناع للمدينة ومقدمي خدمات هم أنفسهم.

3. المستوطنات غير الرسمية اليوم والإصلاحات النيوليبرالية في الحكم الحضري

3.1. النيوليبرالية في لبنان: قصة قديمة؟

اتبعت نماذج إعادة الإعمار بعد الحرب الأهلية توجها نيوليبراليا واضحا متسما بتحول دور الدولة (ناجل Nagel 2000 وشميد Schmid 2006) وتنمية يقودها السوق تتضمن تحرير الخدمات المجتمعية وتحويل الدعم العام إلى السوق إلخ (هارڤي Harvey 2007). ولكن بدلا من حدوث تغير راديكالي، مثل انتهاج السياسات النيوليبرالية من خلال إدخال المزيد من آليات السوق في الحكم الحضري (ديكيتش Dikeç 2006 وهارڤي 2007) تعميقا للمقاربة الليبرالية التي كانت موجودة بلبنان قبل الحرب. فمنذ الاستقلال، تم تفويض المؤسسات الدينية التي تخدم احتياجات أتباعها بالأساس في توفير الخدمات الأساسية بدلا من أن تقوم الدولة بذلك. وتاريخيا، عانت الطوائف الشيعية اللبنانية - التي كانت مؤسساتها الدينية أقل نفوذا بكثير قبل الحرب – من نقص التمثيل السياسي. وقد عالج هذا ظهور حركة أمل وحزب الله كحزبين سياسيين في لبنان من بعد الحرب، فوفرا التمثيل الرسمي والخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية لجمهورهم من الشيعة.
تدهور توفير الخدمات والمسئولية الاجتماعية بشكل أكبر مع تكثيف السياسات النيوليبرالية بإلغاء الضوابط على الإيجارات وإغلاق العديد من الوزارات الاجتماعية وامتناع مشغلي القطاع الخاص عن احترام مسئولياتهم الاجتماعية تجاه موظفيهم بتوظيف عمال مهاجرين باليومية بدلا عنهم. وقد أدت الإصلاحات الإدارية باتجاه المزيد من اللامركزية والتحرير إلى انتقال المسئولية عن توفير الخدمات العامة إلى السلطات المحلية ذات التمويل الضعيف، وأصبح المخططون العموميون رواد أعمال، وانتقلت أنماط الاستثمار بقوة للصناعات الخدمية لتلبية طلبات الأثرياء. تضمنت مشروعات التطوير الحضري الكبرى المطار الدولي الجديد وداون تاون بيروت (وسط بيروت) والمجتمعات المسورة ومناطق الرفاهية الفاخرة. وقد سهلت هذه المشروعات عملية إحلال الأغنياء في أحياء الطبقة الوسطى والدنيا وانتشار خدمات الأمن والحماية الخاصة، بما أدى إلى إعادة تشكيل استخدامات الأراضي وإعادة هيكلة التكوين الاجتماعي لبيروت.

3.2. الأحياء الثلاثة في حقبة ما بعد الحرب الأهلية

منذ نهاية الحرب الأهلية، تم الحفاظ بدرجة كبيرة على الانقسام الجغرافي والتجانس الديني بأحياء بيروت الذين حركتهما أعمال الاضطهاد والإخلاء القسري أثناء الصراع (چينبرج Genberg 2002). في منطقتي رويسات والزعيترية - اللاتي أصبحتا الآن بهما أغلبية مسيحية - واجه السكان الشيعة المتبقين عداوة نسبية من البلديات ومن جيرانهم المسيحيين. لم يعد من الشيعة الذين كانوا يسكنون هناك قبل الحرب إلا القليلين، ومعظمهم اختار تأجير أملاكه والعيش في مكان آخر. وحتى بعض السكان المسيحيين الذين استقروا في المنطقة أثناء سنوات الحرب غادروا بعد عودة السكان الشيعة النازحين. في حي السلم، من ناحية أخرى، استمر الحي في التوسع ووفر إسكان معقول التكلفة للسكان منخفضي الدخل رغم صعوبة التعامل مع البلدية الدرزية. في كل الأحياء، حل الإيجار محل التمليك باعتباره السبيل السائد للحصول على سكن. ازداد الطلب على الإيجارات أيضا مع وجود عمال مهاجرين دوليين يبحثون عن سكن مؤقت ومعقول التكلفة، فنافسوا الأسرة ذات الدخل الواحد التي في حاجة لمسكن رخيص. التحولات التي حدثت في الحي بسبب هذا الصعود في أسعار الإيجارات نتج عنها أن أصبح معظم السكان مستأجرين وأصحاب المساكن الأصليين الذين استطاعوا تحمل تكلفة الانتقال لأحياء أخرى أصبحوا ينظرون الآن لملكياتهم من حيث قيمتها التبادلية وليس قيمتها الاستعمالية.

3.3. السياسات النيوليبرالية والأحياء السكنية غير الرسمية

a) عملية الإنتاج الحضري

الارتفاعات الشديدة في أسعار الأراضي والأملاك واحدة من النتائج الأساسية للسياسات الحضرية النيوليبرالية التي لا تسعى للسيطرة على المضاربة (أڤيلين Aveline 2000). وقد نتج عن هذا نقص في المساكن المتاحة بأسعار معقولة لسكان المدن منخفضي أو متوسطي الدخل. في دراسات الحالة الثلاث التي يتناولها هذا المال، قللت القوى النيوليبرالية كثيرا من عمليات إنتاج المساكن وجعلت ملكية المنازل مستحيلة تقريبا. فأسعار الأراضي المرتفعة تعني أن المتاح في سوق الإسكان الآن هو شقق منتهية التشطيب في مجمعات سكنية كبيرة بدلا من قطع الأرض الصغيرة. هذا النوع من التطوير الحضري يتطلب أشكال كثيفة رأس المال من الإنتاج الحضري تعتمد على قروض بنكية غير متاحة للمطورين المحليين المنخرطين تاريخيا في إنتاج هذه الأحياء، ومن ثم إقصاءهم من عمليات الإنتاج الحضري. أنواع المساكن التي ينتجها المطورون الجدد عبارة عن مجمعات ضخمة تكلفتها غير محتملة بالنسبة للمهاجرين الريفيين منخفضي الدخل، وأصبح يسكنها بدلا منهم الطبقات الوسطى المفقرة التي لم تعد قادرة على السكن في الأجزاء الرسمية المنظمة من المدينة. كان ازدياد سيطرة الشرطة وتدخلاتها في الأحياء غير الرسمية أيضا عاملا مقيدا لقدرة الفاعلين المحليين على بناء وتعديل أملاكهم بأنفسهم لتلبية احتياجاتهم. منع السكان المحليين من الانخراط في إنتاج مساكنهم وأحياءهم يتحدى معنى الاستقرار والسكن بشكل غير رسمي (تورنر Turner 1972).

b) إدارة الأحياء

بسبب النمو السكاني والتغيرات الجغرافية، انتقلت مسئولية إدارة الأحياء بالتدريج من لجان الأحياء التي لم تعد قادرة على تمثيل السكان المحليين وتوفير خدمات معقولة إلى الدولة مرة أخرى. ولكن، سياسات اللامركزية الإدارية لم تؤدي لتمكين البلديات المحلية أو تمويلها بكل ملائم

لتساعدها على توفير الخدمات للسكان الموجودين في نطاق سلطاتها ومعالجة المشكلات الصحية والبيئية التي تؤثر على هذه المناطق. علاوة على ذلك، غالبا ما تنظر السلطات المحلية لسكان الأحياء غير الرسمية باعتبارهم غير مرغوب فيهم، وبالتالي لا يكاد صوتهم يُسمع تقريبا نظرا لأنهم بدون أي قوة تصويتية. نتيجة لهذا أيضا، تدخلت الأحزاب السياسية مثل حزب الله وحركة أمل في الأمر إما كوسطاء بين السكان والسلطات أو كمقدمين مباشرين للخدمات للمجتمعات الشيعية في الأحياء غير الرسمية (فواز Fawaz 2005 وحرب Harb وليندرز Leenders 2005). أصبحت هذه الأحزاب السياسية ممثلين فعليين للمجتمع ورسخوا بشكل تدريجي احتكارهم لقنوت الاتصال والتمثيل. في الضاحية الشرقية ببيروت ذات الأغلبية المسيحية، يشرف ممثلوهم السياسيون على العلاقات مع البلديات وباقي السكان، فيتفاوضون على توفير الخدمات وتقنين المساكن غير الرسمية.

يسعى حزب الله بشكل فعال إلى الحفاظ على سيطرته على الناس الذين يمثلهم فيطلب تصاريح من الممثلين المحليين لأغراض البحوث وإجراء المقابلات في تلك المناطق. ونتيجة لهذا، علاقة هذه الأحياء بباقي المدينة ينظمها حزب الله تماما. ولكن هذه السيطرة ليست مطلقة، حيث ما زال السكان يحتجون للتعبير عن عدم رضاهم عندما لا يتم احترام الاتفاقات وتلبية المطالب. علاوة على ذلك، نزاعات الحدود والصراعات داخل العائلات لا تزال تنظمها العلاقات التقليدية والعائلية. ورغم استمرار الدور الذي تلعبه العلاقات الاجتماعية التقليدية، ينتشر الاقتناع الآن بين السكان أن لجان الأحياء المحلية ليس لها ضرورة حيث إن مهمة إدارة الشئون العامة تسلمها الآن ممثلو حزب الله.

من الأمور الهامة التي يجب تذكرها عند التفكير في دور الأحزاب السياسية في إدارة الأحياء هي أن حزب الله لا يمثل سوى تلك الأقسام من المجتمع التي تدعمه وتلتزم بسياساته. وهذا يستبعد العمال المهاجرين والمسيحيين والمسلمين غير الشيعة وكذلك الشيعة الذين يعارضون سلطته، وهكذا يصبح قسم كبير من السكان في هذه الأحياء بدون تمثيل أو قوة في مفاوضاتهم مع الدولة.

3.4. إعادة تقييم المستوطنات غير الرسمية باعتبارها (حق في المدينة)

التحولات النيوليبرالية الموصوفة أعلاه نتج عنها بالأساس فقدان سكان المستوطنات غير الرسمية القدرة التي اكتسبوها سابقا للسيطرة على عمليات الإنتاج الحضري، ومن ثم فقدان قدرتهم على تفعيل حقهم في المدينة. وقد أثر هذا بشكل سلبي على جودة حياتهم، حيث أصبحت ملكية المنازل الآن مستحيلة بالنسبة للمهاجرين من الريف الذين يجبرون على القبول بإيجارات غير مستقرة وظروف حياة سيئة مع التعرض المستمر لخطر الإخلاء بسبب استحالة دفع الإيجار أو يجبرون على النزوح القسري بسبب المشروعات العامة الضخمة. وقد جعلهم هذا يحافظون على روابط قوية بمناطقهم الريفية الأصلية حتى يذهبوا إليها إن اضطروا لترك المدينة. وأدت زيادة كثافة الأحياء أيضا إلى زيادة سوء الخدمات المقدمة وتنامي النقص في المياه والكهرباء. وأدى الضغط القادم من أسفل من العمال المهاجرين الذكور العزاب المستعدين لقبول سكن بجودة أقل إلى تفاقم سوء ظروف الحياة في الحي بشكل عام، وأثر بشكل سلبي على خصوصية الأسر التي أصبحت مضطرة للتعايش مع مجموعات من العمال الذكور العزاب. وقد تطورت العداوات بين المجموعات المختلفة المجبرة على العيش جنبا إلى جنب إلى عنف بدني أحيانا، وقد أثر هذا أيضا على جودة الحياة في هذه الأحياء. وبسبب هذه العوامل المتعددة، تتجه الأسر إلى القيام بعمليات نزوح متعددة على مدار فترات قصيرة من الزمان.

بشكل عام، سكان المدن - الذين كانت لديهم القدرة تاريخيا على تفعيل حقهم في المدينة من خلال مشاركتهم الفعالة في إنتاج المدينة - فقدوا هذه السيطرة على أحياءهم التي تحولت إلى مساحات مكتظة بالسكان بجودة رديئة يتمنون تركها الآن.

خاتمة

وصف هذا المقال كيف تحققت النيوليبرالية في ثلاثة أحياء غير رسمية ببيروت، وصور كيف زادت "النيوليبرالية القائمة فعلا" (برينر Brenner وثيودور Theordore 2002) من تفاقم الانقسامات الطائفية بلبنان وعمقت توغل قوى السوق على عمليات التخطيط والحكم الحضريين وقيدت الانخراط الحكومي في تقديم الخدمات لسكان المدينة. الأمر الأهم هو أنها قللت قدرة سكان المدينة منخفضي الدخل على ممارسة حقهم في المدينة حيث كانوا يشاركون تاريخيا في إنتاج أحياءهم. ومع التبني العالمي للرؤى النيوليبرالية ووجود أحياء غير رسمية شبيهة في الكثير من البلاد الأخرى (وارد 1982)، تكون هذه النتائج لها دلالة خارج السياق اللبناني أيضا.

فعن طريق إعادة تشكيل المساحات الحضرية ببيروت بطريقة تقصي سكان الحضر منخفضي الدخل، أصبحت النيوليبرالية نمط في إنتاج المساحة ينتج ويعيد إنتاج ويفاقم الظلم الاجتماعي وعلاقات الهيمنة (ديكيتش 2001 و2002، ولوفيڤر 1974). ويأتي مفهوم الحق في المدينة كأداة مفيدة لإعادة التفكير في إنتاج الحيز ودور المستوطنات غير الرسمية.

انتقادات النيوليبرالية تحتاج أن تتخيل طرق بديلة يمكن أن تتم بها الصراعات السياسية حول إنتاج المساحة خارج نطاق الدولة وصنع السياسات. ولهذا، يقدم الاهتمام بالأحياء غير الرسمية أسسا جديدة ما زال يمكن أن يتحقق فيها الحق في المدينة خارج النموذج النيوليبرالي.

المدن والتغير السياسي: كيف طور النشطاء الحضريون في بيروت حركة اجتماعية حضرية
منى حرب

Harb, Mona. “Cities and Political Change: How Young Activists in Beirut Bred an Urban Social Movement.” *Power2Youth Working Paper,* No. 20, September 2016.

هذا المقال عبارة عن تحقيق في ناشطية الشباب الحضري في بيروت. فأولا، يقدم خلفية عن كيف دمرت السياسات الحضرية في بيروت الخدمات العامة وأقصت الشباب من المجال العام. ثم يصف تشكل حركات ومجموعات النشطاء الحضريين الساعين لحماية قابلية مدينتهم للحياة فيها والحفاظ على مساحاتها العامة. هناك ثلاث قصص نجاح مستخدمة لتوضيح تشكل أنماط جديدة من الفعل الجماعي والتعبئة. ويوضح المقال أيضا كيف أدى الفشل في خدمات جمع وإدارة المخلفات في 2015 إلى انتشار الاحتجاجات أو الحراك الذي تلاه تأسيس (بيروت مدينتي)، وهي مؤسسة مجتمع مدني قادت حملة انتخابات بلدية ضد النخبة الطائفية. هذا البحث نتيجة تجميع عدد من المقابلات وعمليات الملاحظة بالمشاركة ومراجعة الموارد الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي.

- **الحوكمة والسياسات الحضرية في لبنان**

تطبق سياسات التخطيط الحضري في لبنان من خلال أبنية حوكمة مفتتة مفروضة من أعلى لأسفل، وبالتالي تؤدي إلى أن تكون الخدمات الحضرية المقدمة في مختلف أنحاء البلاد غير كفؤة. لا توجد مؤسسة حكومية مركزية مسئولة عن تصور وتطبيق سياسات تخطيط مكاني متماسكة. فمن ناحية، مشروعات البنية التحتية في مختلف أنحاء لبنان تدار من قبل مجلس الإنماء والإعمار الذي هو مسئول مسئولية مباشرة أمام مجلس الوزراء، وينفذ المشروعات من خلال التعهد بتنفيذها للمقاولين بدون أي تشاور مع السكان. من ناحية أخرى، الخطط الشاملة (وهي نفسها قائمة على تصاريح بناء وإرشادات عتيقة) تعتمدها المديرية العامة للتنظيم المدني التي هي جزء من وزارة الأشغال العامة ومعروفة بفسادها وعدم كفاءتها. وتوفر الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية - التي أصدرها مجلس الإنماء والإعمار في 2005 - إطارا مرجعيا عاما للتنمية الحضرية لكن هذا الإطار يفشل في توفير آليات تنفيذ واضحة على المستوى المحلي. فبالنسبة للتخطيط المكاني على المستوى المحلي والإقليمي، تستفيد البلديات واتحادات البلديات التي ينتخبها السكان انتخابا مباشرا من هامش مناورة لكن معظمها تفتقد للموارد، وبالتالي لا تتمكن من تقديم خدمات عامة جيدة باستثناء الحكومات الإقليمية الكبرى. بعضها (مثل جزين وغبيري وبعقلين والضنية وعاليه) وضعت آليات مبدعة وإدماجية للتخطيط المكاني بهدف إدماج الشباب في السياسة المحلية وصنع القرار. ورغم أن هذه الممارسات توفر قنوات ممكنة للتغيير السياسي والاجتماعي، تبقى الحكومات المحلية والإقليمية مقيدة بالسياسات الوطنية. وتناقش الأقسام الفرعية التالية على الترتيب السياسات الحضرية المتعلقة بـ: (1) توفير الخدمات الأساسية والإسكان معقول التكلفة، (2) الحركية، و(3) المساحات العامة. وسيتم توضيح كيف تقوم كل مجموعة من هذه المجموعات من السياسات بتهميش الشباب وتفريغ علاقتهم بالمدينة من محتواها السياسي.

- **توفير الخدمات الأساسية والإسكان معقول التكلفة**

يغيب في بيروت الإسكان العام في ظل سوق إسكان غير منظم يهيمن عليه القطاع الخاص، بالإضافة إلى إلغاء القيود على أسعار الإيجارات مؤخرا (ماروت Marot 2014)، مما نتج عنه مدينة لا يمكن تحمل تكلفة العيش فيها وتتسم بالإقصاء الشديد. فالأسر الفقيرة أو المتوسطة تواجه معوقات مالية كبيرة لاستئجار أو شراء مكان لهم. في بلدية بيروت، متوسط سعر المتر المربع 4680 دولار، أما متوسط الإيجار فـ1255 دولار شهريا لشقة تتضمن غرفة نوم واحدة. بالنظر إلى أن الحد الأدنى للأجر الشهري 450 دولار، تعتبر هذه الأسعار غير معقولة بالنسبة للكثيرين. يجد الكثير من الشباب على سبيل المثال أنفسهم غير قادرين على تحمل تكلفة منزل يخصهم عند الزواج، ويضطرون للبقاء في بيت الأسرة. علاوة على ذلك، ما زال القطاع العام غير قادر على تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان لبنان من حيث الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والإنترنت. توفير الكهرباء والمياه يحدث فيه انقطاعات يومية والانترنت شديدة البطء. ويترك هذا مستخدمي الخدمات معتمدين على قطاع خاص غير منضبط للحصول على الخدمات التي يفشل القطاع العام في توفيرها. وهذا الوضع يمكن بعض لاعبي القطاع الخاص المرتبطين غالبا بالأحزاب السياسية الطائفية من أن يحتكروا توفير الخدمات مستفيدين من عدم كفاءة القطاع العام حيث لا يوجد أمام الناس سوى بدائل قليلة.

- **الحركية**

في لبنان، يفشل القطاع العام أيضا في تيسير الحركية المكانية من خلال توفير نظام للنقل العام. بعض الأتوبيسات الصغيرة أو العربات المستخدمة على نطاق واسع وبتكلفة معقولة وأكثر كفاءة تربط الأحياء التي داخل بيروت - مثل الشاحنة رقم 4 - أو تستخدم في الذهاب إلى مدن أخرى في لبنان، لكنها لا تتبع جدول محدد ويشغلها أفراد مرتبطين بأحزاب سياسية تتربح هي الأخرى بدورها من وجود الخدمات المخصخصة. ولكن الشباب يستخدمون خدمات التاكسي الجماعي أو يحصلون على سيارات أو دراجات بخارية خاصة رخيصة الثمن من خلال تجار البضاعة المستعملة والدفعات الائتمانية. بيروت بشكل عام ليست مدينة يسهل السير فيها على الإقدام، وكذلك معظم ضواحيها وأحياءها، فهي مصممة لاستخدام المركبات ما عدا استثناءات قليلة جدا. شبكات أرصفة المشاة محدودة وغير آمنة وغير مترابطة جيدا. يُنظر للمشي أيضا على أنه ممارسة خاصة بذوي المكانة المنخفضة، أما استخدام المركبات فيرمز لمكانة أعلى. هناك دراسة حضرية عن سلاسة الحركة أجرتها بلدية بيروت وينتظر تنفيذها الموافقة منذ سنوات. وتؤثر عوامل مادية ورمزية على خيارات الشباب بشأن الأماكن التي يذهبون لها في المدينة. تلعب السياسة الطائفية والمعايير الأخلاقية دورا هاما في تشكيل هذه الاختيارات، بالإضافة إلى السلامة والراحة والانتماء المجتمعي، وكذلك مقدار الالتزام الديني والنوع والطبقة وخبرات الحياة والمزاج الشخصي. كل هذه العوامل تجتمع لتحديد أنماط حركية الشباب. وفي أوقات التوترات السياسية بشكل خاص، تعتبر الهويات الطائفية عامل مهم حيث يتجنب الشباب مناطق معينة مرتبطة بـ"الآخر". ولكن الأمر الأكثر أهمية هو السمات البيئية الجذابة لأماكن معينة مثل الشاطئ أو الكورنيش أو الحديقة أو النهر التي يمكن أن تتجاوز كل العوامل الأخرى.

- **إتاحة المساحات العامة**

لم تعط السياسات الحضرية العامة منذ الحرب الأهلية الأولوية لحماية وإصلاح المساحات العامة مثل المتنزهات أو الحدائق أو المناطق الساحلية أو المكتبات العامة. قامت بلدية بيروت مؤخرا بتجديد حديقة الصنائع بمنح خاصة، رغم أن المساحات العامة الأخرى التي في وضع أسوأ كثيرا كانت أولى بالترميم. فقد تركت أكبر متنزه في بيروت، ألا وهو حرش بيروت مغلقا أمام الجمهور حتى وقت قريب. ولا تقوم البلدية بحماية آخر شواطئ عامة متبقية، وهما رملة البيضاء ودالية الروشة، من التطوير العقاري. ومن ثم، مساحات الالتقاء الحرة في بيروت محدودة جدا بالنسبة

للشباب الذين لا يستطيعون استخدام المساحات الاستهلاكية مثل المولات التجارية والنوادي والبارات والمطاعم والمنتجعات الخاصة التي تروج لها سياسات التطوير النيوليبرالي السائدة، فتتم الحياة العامة في الشوارع التي يتسكع فيها بالأساس الشباب الرجال ويختلطون اجتماعيا ويتفاعلون. هذه المساحات والشباب الذين يتواجدون فيها أصبحت موصومة باعتبارها مساحات للسلوك الجامح مثل التحرش وتعاطي العقاقير. ويؤثر فشل البلديات اللبنانية في تطبيق سياسات حضرية لإتاحة إسكان معقول التكلفة وخدمات أساسية ووسائل نقل مستدامة ومساحات عامة بشكل كبير على آفاق حياة الشباب والفرص المتاحة فيها. هناك مبادرات يمكن أن تقوم البلديات بلعب دور قيادي في ترويجها وتيسيرها، مثل المراكز الاجتماعية التي تشرك الشباب في لجان البلدية والشئون المحلية أو توسيع نطاق فرص القطاع الخاص من خلال ريادة الأعمال وفرص العمل الأخرى. أججت هذه النقائص الأعمال التعبوية التي قام بها الشباب في بيروت حول قضايا سياسية واجتماعية للضغط على السلطات العامة من أجل توفير خدمات عامة أفضل ومدينة قابلة للحياة فيها. وقد نظم الشباب أنفسهم في ائتلافات ومنظمات غير حكومية، ونتج عن أفعالهم واحتجاجاتهم وحملاتهم تعزيز حركة اجتماعية حضرية فعالة.

- **صنع حركة اجتماعية حضرية**

يتناول هذا القسم الظروف التي أمكن في ظلها تشكيل حركة اجتماعية حضرية نتج عنها حملة بيروت مدينتي لانتخابات البلديات. فرغم الإقصاء الواسع للشباب والاستقطاب في المدينة، سمحت أربعة شروط بخلق حركة اجتماعية حضرية: (1) ميراث جيل سابق من النشطاء والدارسين، (2) تشكيل جيل جديد من النشطاء من خلال فتح برامج دراسات حضرية جديدة في الجامعات، (3) مجموعة متنوعة من الائتلافات والحملات كلها مطالبها مركزة على قضايا حضرية، و(4) تعبئة النشطاء في بيروت ردا على أزمة النفايات التي حدثت في أغسطس 2015 كنتيجة للسياسة الطائفية وتعطل الفعل العام.

- **جيلان من النشطاء الحضريين**

كان المخططون الحضريون أثناء وبعد الحرب الأهلية فعالين في الشئون العامة ودعوا لمشروعات بديلة في التنمية وإعادة الإعمار ركزت على خدمة مصالح المجتمع. بعد انتهاء الحرب الأهلية، كان إنشاء سوليدير (**الشركة** اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط **بيروت**) كشركة عقارية ممنوحة صلاحيات استثنائية لإعادة إعمار وسط المدينة علامة على انتصار الرؤية النيوليبرالية لإعادة إعمار بيروت، فأعطت الأولوية للعروض الفاخرة التي محت ما تبقى من نسيج عمراني للمدينة. ورغم تعبئة المخططين والنشطاء الحضريين ضد سوليدير، لم يتم تنفيذ مقترحاتهم البديلة حول إعادة الإعمار بشكل موجه للمجتمع. لكن ناشطيتهم تركت قدرا كبيرا من المعارف عن الممارسات الحضرية النقدية. تراثهم أثر على الأجيال التالية من المصممين والمخططين الحضريين من الأجيال التالية الذين تعلموا من عملهم. في تسعينيات القرن العشرين، بدأت عدة جامعات في مختلف أنحاء لبنان تؤسس أولى برامجها في الدراسات الحضرية. هذه البرامج درست النظرية الحضرية بالإضافة إلى الأدوات التقنية والمهنية للتطوير والتخطيط الحضري، وساهمت في ترسيخ خطاب حضري نقدي نشأ أثناء الحرب. أطلع الأساتذة طلابهم على الطرق التي تعطي بها سياسات التخطيط الحضري النيوليبرالي الأولوية للأغنياء على حساب العامة والفقراء، ودرسوا لهم مقاربات بديلة للتخطيط الحضري. تمت مشاركة الخبرات المحلية والدولية من خلال المؤتمرات والمحاضرات وورش العمل مع تزايد أعداد الطلاب الذين يتخرجون من هذه البرامج مما أدى إلى تكوين جيل جديد من النشطاء الحضريين. واحتفظ الخريجون بوعي حاد بدورهم كممارسين حضريين مع القدرة على التأثير في مدنهم. الدمار الذي سببته حرب اسرائيل عام 2006 في جنوب بيروت ولبنان خلق فرصا لخريجي وممارسي الدراسات الحضرية لتطبيق مبادئهم وخبراتهم في البحوث والتخطيط الحضري بالمشاركة في جهود إعادة الإعمار. وظل

الكثير من الخريجين نشطين جدا في عملهم المهني. من هؤلاء ربيع شبلي الذي أسس مركز الالتزام المدني وخدمة المجتمع بالجامعة الأمريكية ببيروت، وإسماعيل الشيخ حسن الذي شارك في إعادة إعمار معسكر اللاجئين الفلسطينيين بنهر البارد الذي دمره الجيش اللبناني في 2009، وعبير سكسوك ساسو التي أسست ديكتافون، ونادين بكداش التي تقود ائتلاف الحق في السكن. أسست ساسوك ساسو وبكداش معا منتدى الأشغال العام، وهما عضوتان ناشطتان في ائتلاف دالية الروشة الذي يدعو للحفاظ على هذا الموقع الساحلي. يشكل النشطاء الحضريون شبكات مكونة من باحثين جامعيين ونشطاء حصلوا على خبرتهم من الخارج ونشطاء منخرطين في مجالات أخرى في التنمية والعمل الاجتماعي ومنظمات غير حكومية مثل جرين لاين Green Line ونحن Nahnoo. ويسمح استخدام الإعلام والتكنولوجيا أيضا للنشطاء المحليين في بيروت بالتعلم من المعارف والخبرات وتبادلها مع غيرهم من الحركات الاجتماعية الحضرية عبر العالم عن كيف يحشدون قواهم والقضايا التي يواجهوها والتقنيات التي يستخدموها. ويجعل تأسيس ائتلافات وحملات ومنظمات غير حكومية النشطاء الحضريين أكثر ظهورا وأعلى صوتا وأكثر كفاءة بما ينتج عنه المزيد من التدخلات والأفعال المؤثرة.

- **تدعيم الناشطية الحضرية: قصص نجاح ومجموعات**

على مدار العقد الأخير، أصبحت القضايا الحضرية أكثر حضورا في النقاشات العامة التي تقودها المنظمات غير الحكومية والنشطاء ردا على السياسات الحضرية التي تنفذها السلطات، وهو ما ينبع من رغبة في جعل المدينة مساحة أكثر قدرة على الإدماج والحياة. تشارك العديد من المنظمات غير الحكومية والحملات التعاونية والمبادرات بفاعلية في النقاش العام، وتلعب دورا هاما في العمل على استرداد المدينة. يركز هذا المقال على ثلاث حالات لمبادرات أثرت بشكل إيجابي على السياسة الحضرية: المنظمة غير الحكومية (نحن) – الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة – الاحتجاج على إنشاء أوتوستراد فؤاد بطرس.

أ. نحن

نحن منظمة غير حكومية مخصصة لتمكين الشباب وتعزيز الموطنة من خلال المشاركة في الحياة العامة والشئون العامة وفتح المساحات العامة والحفاظ عليها. وقامت بإصرار بإطلاق حملات لفتح أكبر متنزهات بيروت، وهو حرش بيروت الذي بقا مغلقا أمام الجمهور حتى 2015. لقد دمر القصف الإسرائيلي أثناء الحرب الأهلية غابة الصنوبر بالحرش، ثم تمت إعادة زراعتها بمنح فرنسية وإيطالية لكنه بقا مغلقا لمدة 25 عاما بعد ذلك، وكانت أشجاره قد نمت مرة أخرى منذ فترة طويلة. بررت بلدية بيروت استمرارها في إغلاقه بعدد من الأسباب منها التوترات الطائفية والفوضى العامة وعدم توافر الموارد العامة اللازمة لإدارته. واستمرت (نحن) في التفاوض مع بلدية بيروت للتأثير على قرارها بفتحه، ولكنها تبنت إستراتيجية أكثر شدة مستخدمة الدعوات على مواقع التواصل الاجتماعي والاحتجاجات وتحضير قضية قانونية ضد قرار البلدية بإغلاقه. وفي سبتمبر 2015، حصلت نحن على مكسب الفتح الأسبوعي لحرش بيروت أيام الأحد بشكل تجريبي. ومنذ يونيو 2016، أصبح المتنزه مفتوح يوميا.

ب. حملة الحفاظ على دالية الروشة

نجحت جهود ائتلاف الدالية المدني حتى الآن في حماية هذه المنطقة الشاطئية الكبيرة من التطوير العقاري الخاص. تمت خصخصة الدالية في ستينيات القرن العشرين، ثم اشتراها في التسعينيات رفيق الحريري. وبدأ ورثته حاليا يظهرون اهتماما متزايدا بتطوير المنطقة لأغراض سياحية. كموقع حر، تستخدمها مجموعات متنوعة من سكان بيروت وصيادي السمك المحليين والغواصين

والسباحين لأغراض الممارسات والفاعليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ومن ثم، قام ائتلاف الدالية بالتعبئة ضد مشروع التطوير الذي كان يهدد الموقع الطبيعي وقيمته الثقافية الاجتماعية. وأصدروا تقريرا بإسهام العديد من المهنيين والباحثين الذين ألقوا الضوء على الموارد الطبيعية الغنية للمكان، وأعدوا دعوى قضائية للاعتراض على خصخصته. وفي بحثهم عن رؤية بيئية قابلة للتطبيق للحفاظ على الدالية، ومن أجل إلقاء الضوء على الفرص التي تمثلها، نظم الائتلاف مسابقة لأفكار تطوير الموقع بطرق يمكن أن تحافظ على قيمته الطبيعية والثقافية. علاوة على هذه الأفعال، نجح الائتلاف في إدراج الدالية كمنطقة معرضة للخطر لدى صندوق الآثار العالمي 2015، مما أعطى للائتلاف تقديرا دوليا.

ت. حملة مناهضة طريق فؤاد بطرس السريع

في ستينيات القرن العشرين، طرحت بلدية بيروت مشروع أوتوستراد لحل المشاكل المرورية يمر بالمنطقة التراثية بحي الأشرفية. كان من شأن تنفيذ هذا المشروع تشويه النسيج العمراني والاجتماعي التاريخي للحي. ولهذا، حين طرحت البلدية المشروع مرة أخرى، قام المعماريون المحليون والمصممون الحضريون بالتعبئة ضده وشكلوا الائتلاف المدني (أوقفوا الأوتوستراد. ابنوا بارك فؤاد بطرس). ونجح بحثهم وضغطهم في فرض إجراء دراسة لتقييم الآثار البيئية خلصت إلى أن المشروع سيؤثر بشكل سلبي على بيئة الأشرفية وأحياء أخرى محيطة بها، بينما خلصت دراسة مرورية قام بها متخصصون في تخطيط النقل إلى أن مشروع الأوتوستراد لن يحسن مشاكل المرور سوى بقدر ضئيل. وبحث الائتلاف أيضا عن استخدامات بديلة للأراضي العامة التي تمت مصادرتها بالفعل لصالح الأوتوستراد، وصمم مشروع بارك فؤاد بطرس. وأطلقوا عريضة ضد مشروع الأوتوستراد ولصالح إنشاء المتنزه، وضغطوا على البلدية حتى تم إيقاف المشروع مدعومين بوزارة البيئة.

ساهمت هذه الحالات الثلاث من الناشطية الحضرية المؤثرة في بناء روابط بين النشطاء ومراكمة الخبرة والمعرفة باستخدام أنماط جديدة ومبدعة في الفعل. استخدمت الأجيال الجديدة من النشطاء وسائل البحث الإثنوجرافية والتاريخية والقانونية، وأنتجت تقارير وتوثيق وشبكات مع الخبراء، ونظمت ورش عمل، وقادت حملات توعية على وسائل التواصل الاجتماعي وقامت بالضغط والاحتجاج. كانت أنماط التنظيم وعمليات صنع القرار غير رسمية وغير تراتبية وإدماجية إلى حد كبير، وتقع خارج هياكل القوة التراتبية الجامدة التقليدية. حولت هذه المبادرات بيروت لأرضية خصبة لإنتاج النشطاء وهو ما أدى بدوره إلى ظهور حركة اجتماعية حضرية.

- **ظهور الحراك وبيروت مدينتي**

حتى عام 2015، كان يتم إدارة جمع النفايات والتخلص منها في بيروت من قبل شركة تسمى سوكلين تعاقدت معها حكومة الحريري بتكلفة باهظة تقدر بـ150 دولار لكل طن من النفايات يتم التخلص منها. وكما يحدث عادة في لبنان، استخدم الزعماء السياسيون الطائفيون الأموال العامة لتأمين عقود مربحة مع شركات خاصة مرتبطة بهم. حين انتهى التعاقد مع سوكلين في يوليو 2015 لأسباب غير واضحة، وفشل السياسيون في إيجاد بديل. بدأت النفايات تتراكم في شوارع بيروت مشكلة خطر صحي على السكان، فانطلقت تعبئة واسعة النطاق ضد فشل الحكومة في تنفيذ حلول مستدامة. من بين المحتجين، تشكلت ائتلافات مثل (طلعت ريحتكن) و(بدنا نحاسب) و(عالشارع) و(أخبار الميدان). خرج مئات الآلاف من المحتجين للشوارع لطرح مطالب متعلقة بقضية تتجاوز الخطوط الطائفية حول الخدمات العامة والديمقراطية والمحاسبة. ولكن مع الوقت، أدت الخلافات إلى انشقاقات في الحراك، وخفض القمع الحكومي أعداد المشاركين حتى اختفت

بالتدريج. تم تكليف سوكلين بتنظيف الشوارع ووضع النفايات على طول النهر وكذلك في المكب القديم بالشوف وفي مكب تم افتتاحه حديثا على الشاطيء. لم يحل هذا قضية التخلص من النفايات لكنه فقط أجل المشكلة وأزاحها بشكل مؤقت. صعود المجموعات الناشطة والوعي السياسي أثناء أزمة القمامة وفر الزخم اللازم لتنظيم حملة في الانتخابات البلدية في مايو 2016 بعنوان (بيروت مدينتي). حشد النشطاء الحضريون الملتزمون باستخدام معرفتهم وخبرتهم في تغيير المدينة جهودهم، وتوسع المشروع ليضم مئة عضو في فبراير 2016. نظم هؤلاء الأعضاء أنفسهم بطرق أفقية وإدماجية لتطوير لوائح الحملة وميثاقها الأخلاقي والبرنامج البلدي وإستراتيجيتها في التواصل وإستراتيجية جمع التبرعات واختيار المرشحين وتجنيد المتطوعين. وتم تشكيل لجنة تسيير وجمعية عامة وفرق مهام (فريق الانتشار في الأحياء – الفريق القانوني – فريق الإستراتيجية السياسية – فريق يوم الانتخاب). نشر برنامج الحملة وظهورها على مواقع التواصل الاجتماعي وأنشطتها لجمع التبرعات، ثم إعلان مرشحيها الـ24، أدى إلى تضاعف أعداد أنصار بيروت مدينتي. وضمن اختيارها للمرشحين تمثيلا عابرا للطوائف والتنوع من حيث العمر والنوع (50% نساء) والمهن والخلفيات الاجتماعية الاقتصادية. وباختيار عمل قائمة مغلقة ورفض التفاوض مع المرشحين الآخرين، أكدت بيروت مدينتي موقفها المستقل البديل المناهض للمؤسسة الطائفية الذي تأثر به الكثير من الناخبين. وفي مواجهة هذه الحملة البديلة المهددة، شكلت المؤسسة الطائفية تحالفا عابرا للطوائف هو (لائحة البيارتة) التي فازت في الانتخابات في النهاية بـ43% من الأصوات بينما حصلت بيروت مدينتي على 32%. وقد فاقت هذه النتائج توقعات الحملة رغم خسارتها للانتخابات، وكشفت عن رغبة الناخبين في بديل غير طائفي. وقد اعتبِر تأثير هذه الحركة الاجتماعية الحضرية، وقدرتها على تقوية المجموعات الناشطة في حملة منظمة، نجاحا كبيرا.

خاتمة

حالات الناشطية الحضرية التي تمت مناقشتها في هذه الورقة توضح "القيمة الإستراتيجية للمساحة" (نيكولس Nicholls 2009، ص 84) التي توصف بأنها فرص للتلاقي تؤدي إلى صنع الثقة والتحالفات والعلاقات التي ينتج عنها ميلاد نوع من رأس المال الاجتماعي الذي يسمح لمجموعات مختلفة من الفاعلين بالتعبئة والانخراط في السياسة التنازعية. بيروت مدينتي نموذج لهذا النوع من التعبئة. ويعد نمو واستدامة حركة اجتماعية حضرية مثل بيروت مدينتي في بيئة سياسية طائفية مثل لبنان من أهم أسئلة المستقبل. فهل ستكون قادرة على مواجهة تحديات الاضطراب والتشرذم التي لا يمكن تجنبها، وهل ستستمر في النمو؟

الطبيعة والبيئية وسياسة المواطنة في لبنان ما بعد الحرب الأهلية

كارولين ناجل ولين ستيلي

Nagel, Caroline and Lynn Staeheli. “Nature, environmentalism, and the politics of citizenship in post-civil war Lebanon.” *Cultural Geographies* 23, No. 2 (2016): 247–263.

تاريخيا، كان يتم تصوير واستخدام الطبيعة والبيئة كمساحات تخدم مُثل سياسية واجتماعية معينة مثل بناء الأمة وبناء المواطنة. في حالة لبنان، يتخيل فاعلو المجتمع المدني المعاصرون - وخاصة المدعومين بمانحين غربيين - المساحات الخضراء كأدوات لبناء ونشر طرق جديدة في فهم المواطنة والأمة اللبنانية. تدير هذه المنظمات غير الحكومية بالأساس مشروعات تستهدف الشباب، وتدور حول أفكار الحفاظ على البيئة وتمكين الشباب والمسئولية الفردية والمواطنة النشطة الفاعلة. فيتصورون الطبيعة مساحة محايدة يمكن تجاوز الانقسامات الطائفية فيها وتنمية هوية لبنانية جماعية وشعور جديد بالانتماء الوطني بين الشباب كأفراد من خلفيات طائفية مختلفة من خلال أنشطتهم. وبينما تصيغ هذه المنظمات أنشطتها باعتبارها لاسياسية - بمعنى أنها غير طائفية، فإن مشروعاتها ورؤاها أبعد ما تكون فعليا عن اللاسياسية برفضها للهويات الطائفية الانقسامية. ومن خلال أنشطتهم، يسعى البيئيون في لبنان إلى خلق نظام سياسي بديل بتقوية التوافق العابر للطوائف وبتشجيع المواطنين على الانخراط في الفعل السياسي التنازعي ضد النخبة الطائفية الراسخة. ولكن هذا الرفض للوضع القائم الطائفي لا يعني أن المنظمات غير الحكومية تتجاوز هذا النظام السياسي وتعمل خارجه، فهي تبقى مرتبطة بشكل وثيق بالنظام نفسه الذي يريدون هدمه.

ينظر هذا المقال - الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء - إلى كيفية نشوء الخطاب البيئي في لبنان والدور الذي يلعبه كجزء من جهود منظمات المجتمع المدني لتعزيز المواطنة والوحدة الوطنية. أولا، ينظر لكيفية تشكل الأفكار الخاصة بالمواطنة والهوية الوطنية تاريخيا حول موضوعات الطبيعية والبيئة في كل من السياق الغربي وسياق البلدان الخارجة من الاستعمار. ثانيا، يحلل كيف يتم بلورة هذه الموضوعات نفسها في الرؤى السياسية لفاعلي المجتمع المدني اللبناني. وأخيرا، ينظر المقال للدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات البيئية في تشكيل الواقع السياسي المستقبلي للبنان.

1. الطبيعة وإنتاج الأمة والمواطنة

يتناول هذا المقال كيفية قيام بعض الفاعلين الاجتماعيين بنشر أفكار وتصورات معينة عن الطبيعة والبيئة من أجل فهم محولات هؤلاء الفاعلين تشكيل المواطن من خلال النزعة البيئية. ومِثل عمل أرون أجاروال Arun Agarwal (2005)، ينظر هذا المقال إلى العلاقة بين الممارسات البيئية والذاتية السياسية، ويتصور البيئة كمساحة يمكن للناس فيها بلورة الأفكار الخاصة بمعنى أن يكون المرء مواطن وعضو في مجتمع.

منذ القرن التاسع عشر، كان الخطاب الغربي حول البيئة مرتبطا بشدة بأفكار الوطن القومي وكذلك الشخصية والهوية الوطنية. أنشطة مثل رحلات المشي والتخييم، التي أصبحت رائجة بسبب الحركة الكشفية، كان يُنظر إليها باعتبارها تحويلية للأفراد - وخاصة الشباب الرجال - وباعتبارها منتجة للقيم الوطنية والارتباط بالوطن والأمة كمجتمع. في السياقات الحضرية، تبنت

حركة الدفاع عن الحدائق الحضرية أيضا نزعة حتمية بيئية ومفهوم قائم على أن المساحات الخضراء تنقي المناظر الحضرية والمجتمع وتقدم نظام أخلاقي كعلاج للمجتمع الحضري الفاسد وخاصة الطبقات العاملة.
اليوم، لم يعد دعاة "المواطنة الخضراء" يعتبرون البيئة نفسها مصدرا لقيم المواطنة والفضيلة، وإنما يدعون إلى خلق مجتمعات أكثر احتراما للبيئة من خلال تغيير المواطنة الحديثة. ولكن، تصور البيئة كفاعل في التغيير المجتمعي مستمر مع حركة الحدائق المجتمعية. وفقا لماري بث بوداب Mary Beth Pudup (2008) أن الناشطية البيئية مستمرة في لعب دور هام في تقديم المساحات الخضراء باعتبارها قادرة على تغيير وإنتاج فضائل مجتمعية في ظل نظام حكم نيوليبرالي. أصبحت ناشطية المساحات الخضراء تعزز الآن قيم نيوليبرالية مثل الدعم الذاتي والمسئولية الفردية في مواجهة التهميش الاجتماعي وإعادة الهيكلة الاقتصادية، بعد أن كانت حركة مناهضة للشركات ومعادية للنزعة الاستهلاكية.
في سياقات الاستعمار وما بعد الاستعمار، لعبت الخطابات البيئية دورا غامضا فقد نشرت أفكار مؤيدة للهيمنة الاستعمارية وأفكار مقاومة للاستعمار. في لبنان، نهل أنصار حماية البيئة من الخطابات البيئية الغربية والعالمية من أجل تحدي الأنظمة السياسية القائمة وتصور أخرى بديلة. وتطرح الأسئلة الأساسية التي يتم تناولها في الأقسام التالية ما يلي: كيف - في سياق ما بعد الحرب الأهلية بلبنان – اكتسبت أفكار البيئة والمواطنة معانيها وساهمت في إعادة تشكيل الحقائق السياسية؟ وهل يمكن أن تحدث تغيرا سياسيا حقيقيا؟

2. الفكر البيئي اللبناني والطائفية في السياق التاريخي

منذ صنعه الفرنسيون، شكلت الهوية والمصالح السياسية المارونية المسيحية فكرة لبنان وأيدلوجيته السياسية إلى حد كبير. فالنخب المارونية التي دعت لخلق دولة مسيحية في العالم العربي بنت طرحها على تصورهم لهوية وأصول الموارنة باعتبارها متميزة عن غالبية الشعب العربي. وقد ساهمت التيمات والرموز المميزة للمناظر الطبيعية في جبل لبنان، مثل شجرة الأرز، في تشكيل سردياتهم الوطنية والدينية حتى اليوم. بعد استقلال لبنان، استمرت النخب من كافة الطيف الطائفي في إدراج تيمات من الطبيعة والبيئة في أيدلوجيتهم السياسية، وخاصة كمال جنبلاط الذي هو قائد درزي تقدمي اتضح اهتمامه العميق بقضايا الحفاظ على البيئة في سياساته وإنشاء الشوف كرصيد وحصن للمجتمع الدرزي اللبناني. في ستينيات القرن العشرين، حدث تحول في النزعة البيئية التي أصبحت أكثر ارتباطا بالمجتمع المدني. وشهدت الحركة البيئية في الستينات نشوء نوعين من المجموعات. (أصدقاء الطبيعة) أول منظمة غير حكومية بيئية في لبنان تأسست في 1972، وهي تمثل نوع من المجموعات رفض الانتماءات الطائفية وركز على خلق الإجماع والهوية المشتركة حول الطبيعة بدلا من تحدي الوضع القائم السياسي. ونشأ النوع الآخر – شديد الاختلاف – فيما بين المجتمعات الشيعية المفقرة من الجنوب، وركز على قضايا الإتاحة المتساوية للموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي. منذ الحرب الأهلية، التي سببت دمار واسع في البيئة والبنية التحتية، لم تحقق الدولة سوى تقدم محدود جدا في إعادة بناء الخدمات العامة - التي كانت محدودة بالفعل - ومعالجة القضايا البيئية. في سياق السلطة السياسية المتشرذمة فيما بعد الحرب والخدمات العامة غير الموجودة تقريبا، انتشرت منظمات المجتمع المدني - خاصة المنظمات غير الحكومية القائمة على تمويل غربي - ووسعت أنشطتها لسد الفجوات التي تركتها الدولة غير الكفؤة. وبينما تحتفظ في معظم الأحوال بما يسمى موقف لا سياسي، روجت المنظمات غير الحكومية البيئية في لبنان فعليا حلولا تكنوقراطية ومحايدة سياسيا للمشاكل الاجتماعية والبيئية. وتسعى ممارسات وخطابات المنظمات غير الحكومية بشكل صريح لإنتاج مواطنين جدد من خلال التمكين الذاتي

وحل النزاعات وبناء التوافق، ومن ثم تسعى لبناء نظام مجتمعي غير طائفي جديد. إن هذا المسعى سياسي بشكل أصيل، لكنه غير طائفي.
في القسم التالي، ينطلق المقال من مقابلات مع فاعلين بالمجتمع المدني اللبناني لدراسة كيف تقدم الحركة البيئية اللبنانية أشكالا معينة من فهم الطبيعة والمساحات الخضراء لتعزيز رؤية معينة عن المواطنة، ومن ثم إنتاج نوع معين من المواطن اللبناني. ثم تتناول القيود المفروضة على هذه الجهود بسبب متانة النخبة الطائفية والتبعات السياسية للارتباط بالمانحين الغربيين الذين تورط خطاباتهم وتدخلاتهم المنظمات غير الحكومية في النظام الطائفي بكل تأكيد.

3. الناشطية البيئية ومنظمات المجتمع المدني في لبنان فيما بعد الحرب الأهلية

بعد نهاية الحرب الأهلية، شهد لبنان ارتفاعا في الناشطية البيئية المكرسة للحفاظ على الطبيعة وترويج الأنشطة والمساحات الحضرية مثل المشي والتخييم. تم إنشاء العديد من المنظمات مثل أصدقاء الطبيعة ودرب الجبل اللبناني وجرين لاين وخط أخضر، بالإضافة إلى منظمات غير حكومية ذات صبغة دينية. ثمنت الكثير من هذه المنظمات المساحات الخضراء والطبيعية ليس فقط في ذاتها، وإنما لأنها كانت تعتبر مساحات يمكن تجاوز الانقسامات الطائفية فيها. هذا الفهم للطبيعة كوسيلة لتعزيز أنواع معينة من المواطنة والأنظمة السياسية ليس أمرا يخص لبنان وحده، وإنما فرضته بقوة الخطابات الغربية في مجتمعات أخرى فيما بعد الاستعمار. قام العاملون بالمنظمات غير الحكومية الذين تمت مقابلتهم بوصف المواطنة باعتبارها التزام فردي بالصالح العام والتنمية والتواصل بغض النظر عن الاختلافات وبالتمكين الفردي والقدرة على الوصول لتوافق. بالنسبة لهم، الطبيعة والمساحات الخضراء مفيدة في تعزيز هذه الرؤية للمواطنة بعدة طرق. أولا، توفر السياحة البيئية والزراعة العضوية فرصا اقتصادية مستدامة للمواطنين الريفيين الذين يعملون على تمكين أنفسهم لكي يصبحوا مسئولين عن أنفسهم. ثانيا، يمكن أن تخلق ارتباط عاطفي بين الناس والأرض، ومن ثم التزام أكبر. ثالثا، يُنظَر لها باعتبارها مساحة محايدة وغير طائفية يمكن للناس فيها المشاركة في أنشطة تفيد الأمة ككل.
في هذه المقابلات، يصف نشطاء المنظمات غير الحكومية ثلاثة نماذج من الناشطية البيئية: (1) إعادة افتتاح الحديقة الحضرية الأساسية والكبرى في بيروت (حرش بيروت) أمام الجمهور بعد أن بقت مغلقة لعقود بعد تدميرها في الحرب الأهلية - (2) ساحة السكك الحديدية كمساحة خضراء - (3) مبادرات خضراء ليوم البيئة العالمي.
عبر المبحوثون عن قناعتهم بأن الانفصال عن الطبيعة والحياة الحضرية فاقما الانقسامات الاجتماعية ومنعا التواصل السلمي بين الجماعات المختلفة. ومن ثم، اعتبروا انتشار المساحات الخضراء وسيلة لتشتيت التوترات الاجتماعية وخلق مساحات للتعايش السلمي والاشتباك المتبادل والتفاعل والحوار. بإشراك شباب من طوائف مختلفة في مشاريعهم البيئية، تسعى هذه المنظمات غير الحكومية إلى وضعهم في مساحة مادية يصبحون فيها ممكنين من التفاعل مع بعضهم بشكل سلمي وبناء مجتمعات متنوعة دينيا وسلمية. المساحات الحضرية الخضراء ينظر لها باعتبارها المساحة التي يمكن أن تلم شمل مدينة بيروت ولبنان كله. بعض العاملين في المنظمات غير الحكومية أكدوا أيضا على أهمية الاعتراف بتاريخ العنف الذي وقع في أماكن معينة أثناء الحرب الأهلية وتذكره، وذلك من أجل تحويل هذه المساحات إلى علاج لفقدان الذاكرة الجماعي في المجتمع اللبناني وتعزيز التعافي الجماعي. ويذكرون أيضا أهمية المساحات الخضراء في مواجهة قضية التلوث الضخمة بلبنان من أجل تحسين الصحة العقلية للناس وتقليل التوتر.
في منظور العاملين بالمنظمات غير الحكومية، يساعد وجود مساحات خضراء على إنتاج وعي جماعي وهوية وهدف مشتركين من خلال النضال للحفاظ على الطبيعة الذي يتصدى لسياسات الانقسام الطائفية، بل ويعالجها. ووفقا لهم، تسمح المساحات الخضراء بإنتاج نوع جديد من السياسة

في مواجهة الوضع القائم الطائفي. تصبح الطبيعة مساحة يمكن ممارسة المواطنة الحديثة والسياسة غير الطائفية فيها بناء على الحوار وبناء المجتمع والالتزام بتحسين أحوال المجتمع.
ويربط المنتقدون هذا النوع من الخطاب بالمنظمات غير الحكومية الممولة تمويلا غربيا في سياقات ما بعد النزاع، ويطرحون أن هذا الفهم للمواطنة يفيد أنظمة الحكم النيوليبرالية، ومن ثم يقيد الأشكال الأكثر راديكالية من المعارضة السياسية. ولكن كما تبين شهادات العاملين بالمنظمات غير الحكومية الذين تمت مقابلتهم، الناشطية البيئية الموجهة نحو بناء التوافق المجتمعي تترك المساحة أيضا لأشكال أكثر تنازعا من المعارضة للوضع الطائفي القائم. ورغم الإدعاءات المنتشرة بأنهم لا يقدمون سوى حلول لاسياسية وتقنية، ينخرط النشطاء البيئيون أيضا في السياسات التنازعية ويتحدون بشكل صريح النخبة والنظام السياسي. وقد يمكن الغطاء اللاسياسي المنظمات فعليا من الانخراط في أنشطة تنازعية أكثر سياسية مثل الاحتجاج والفعل المباشر لتقويض الأشكال القائمة من السلطة. على سبيل المثال، شرحت إحدى الناشطات اللاتي تمت مقابلتهم كيف فكرت بالتدريج في تبني موقف سياسي واضح. ويبقى السؤال قائما بخصوص الفاعلية والأثر الفعليين لناشطية المساحات الخضراء في لبنان. ما الأثر الذي لها على التحول السياسي والاجتماعي؟ إلى أي درجة كانت جهودهم فعالة في إعادة تشكيل المواطنة اللبنانية حول البيئة الطبيعية للبلاد؟ ينتهي الجزء الأخير من هذا المقال بفحص قيود الناشطية البيئية في لبنان.

خاتمة: واقع سياسي جديد؟

المنظمات غير الحكومية الممولة تمويلا غربيا في لبنان، مثل غيرها في مجتمعات أخرى خارجة من نزاعات في الجنوب، ليست وجودا لا سياسي. بل هي تحتل مساحة إستراتيجية في المشهد الوطني والدولي. التمويل الغربي مدفوع بالمصالح الجيوسياسية، والمنظمات غير الحكومية مضطرة لتلبية شروط وأولويات المانحين. ويُنتظر منهم أن يكونوا شركاء يعتمد عليهم الغرب في المنطقة، وأن يقاوموا التأثيرات الجيوسياسية الأخرى مثل إيران. والشباب الذين تستهدفهم برامج المنظمات غير الحكومية يتعرضون لخطابات معولمة عن المواطنة، لكن من الصعب فهم كيف يفسرون هذه الأفكار ويتصرفون بناء عليها. هناك تناقض بين تصور المنظمات غير الحكومية عن انتشارها بين السكان بشكل عام من ناحية وواقع عملهم الفعلي مع عدد صغير جدا من الأعضاء والمشاركين من ناحية أخرى، حيث تبقى شرائح ضخمة من السكان مستبعدة فعليا من أنشطتهم. المنظمات الممولة من الولايات المتحدة ممنوعة بالضرورة من التعاون مع حزب الله، وهو ما يستبعد بالتأكيد جزء كبير من السكان الشيعة، ويجعل المنظمات غير الحكومية جزء من الصراع الطائفي المحلي. يبين هذا كيف تتورط المنظمات غير الحكومية الممولة تمويلا غربيا فعليا في السياسة الطائفية رغم ادعاءاتهم بتجاوز السياسة الطائفية. اعترف العاملون في المنظمات غير الحكومية الذين تمت مقابلتهم بهذا الواقع، وسعوا لتجنب تبعات العمل بتمويل غربي من خلال البحث عن مصادر أخرى للدعم المالي. ومن المعوقات الأخرى التي تواجه المنظمات غير الحكومية البيئية كفاءة النخبة الطائفية في احتواء وتفتيت الحركة. الفجوة بين ما تتصوره المنظمات غير الحكومية وما يستطيعون تحقيقه فعلا تطرح السؤال إن كانت المنظمات غير الحكومية البيئية يمكن أن تكون أداة فعالة للتحول الاجتماعي واسع النطاق، وإن كان لديها فعلا القدرة على إعادة تشكيل الهويات والأطر السياسية.رغم هذه القيود، تلعب المنظمات غير الحكومية البيئية دورا لا يمكن إنكاره في نشر سرديات جديدة عن الطبيعة والمواطنة والمجتمع بين شرائح معينة من السكان.

الناشطية الحضرية في مصر. النشوء والمسارات بعد ثورة 2011

رومان ستادنيكي

Stadnicki, Roman. “Urban Activism in Egypt: Emergence and Trajectories after the 2011 Revolution.” *Orient Institute Studies*, 2015.[2]

بعد المظاهرات الضخمة عام 2011 الداعية للعدالة الاجتماعية، شهدت مصر ارتفاعا في الحركات الناشطة المنخرطة في قضايا التخطيط المكاني والحضري. ورغم أن ما حرك هذه الحركات الحضرية هو أحداث 2011، فإنها استمرار لسلسلة طويلة من النزاعات الحضرية التي سبقت الثورة. تتضمن هذه النضالات الحضرية بشكل عام نوعين من النشطاء: المهنيون الحضريون الذين يمتلكون خبرة ومعرفة رسمية في التخطيط الحضري، والنشطاء المسيسون الملتزمون بهذه القضايا. يبحث هذا المقال في الظروف التي وراء نشوء حركات حضرية في القاهرة، والإستراتجيات التي استخدمها النشطاء الحضريون في المجتمع المصري بعد 2011. ويُنظر لهذه النضالات الحضرية باعتبارها مؤشر على التغيرات المجتمعية الحديثة في البلاد.

الناشطية الحضرية ليست مقتصرة على القاهرة ومصر. فقد أصبحت جزء من حركة اجتماعية عالمية مكونة من منظمات المجتمع المدني التي تبنت القضايا الحضرية وأحيت نظريات التنمية الحضرية النقدية في مختلف مدن العالم. تبنى نشطاء حضريون في مختلف أنحاء الشرق الأوسط في مصر وتركيا ولبنان وليبيا وفلسطين وإسرائيل مفهوم هنري لوفيڤر (الحق في المدينة). ورغم أن المنظمات المحلية لا تزال تفتقد لهيكل إقليمي شامل، فإن هذه المنظمات لديها الكثير من الفرص للتبادلات والتفاعلات من خلال شبكاتهم الاجتماعية الفعالة ومشاركتهم في مؤتمرات دولية تيسر تدفق الأفكار والمعلومات عبر المنطقة. الحركات الحضرية الجديدة التي ظهرت في مختلف أنحاء العالم ليس لديها بالضرورة رؤية موحدة، ولا تتدخل من خلال مطالب سياسية شاملة، وإنما باستخدام تدخلات متنوعة متعلقة بالمساحات العامة. ويتناول هذا المقال نشوء ومسارات الحركات الحضرية الجديدة بالقاهرة.

1. ظروف نشوء ناشطية حضرية في مصر

نشوء ناشطية حضرية في مصر كان وراءه ثلاثة عوامل كلها نابعة من ثورة 2011. أولا، سمحت الثورة لمجال الناشطية بالانفتاح عن طريق تعزيز تطور ثقافة ناشطية جديدة وحركات احتجاج واسعة النطاق ورصيد متسع من الأفعال الاحتجاجية. بين عامي 2011 و2013، قبل العودة للحكم السلطوي، تضاعفت أعداد التدخلات والمبادرات الناشطة. تحول أفراد عاديون إلى لاعبين سياسيين، وتم خلق مساحات جديدة للناشطية. وبرزت تكتيكات احتجاجية واضحة ومتنوعة بشكل متزايد، وأنماط من التعبير والاتصال. لجأ النشطاء إلى الاعتصامات وحملات المقاطعة والالتماسات والعصيان المدني، وكذلك فنون الشارع والعروض فوصلوا لجمهور جديد وأكبر. وكان من العناصر الجوهرية والجديدة أيضا استخدام وسائل الإعلام الجديدة والشبكات الاجتماعية الرقمية وبروز منصات إعلامية بديلة. ولعبت هذه دورا جوهريا في تنظيم النشطاء وفي نشر

[2] هذا المقال نسخة مترجمة ومتوسعة من مقال " De l'activisme urbain en Egypte: émergence et stratégies depuis la révolution de 2011" المنشور في دورية Echogéo، رقم 25 (2013) http://echogeo.revues.org/13491

الأفكار الثورية. كانت القضايا التي استهدفتها الناشطية متنوعة، وتضمنت مناهضة العسكرة والنسوية والشباب وكرة القدم والتخطيط الحضري والأرض وغيرها.

ثانيا، نتج عن هذا التوسع في المساحة الناشطة أيضا تنوع في المجتمع المدني. في العقد السابق على الثورة، أصبح المجتمع المدني مُمكنا بفعل الاحتجاجات الاجتماعية في وجه النظام. أحداث 2011 مكنت المجتمع المدني بشكل إضافي، لكنها أيضا مثلت تحولا بنيويا هاما فيما بين فاعلي المجتمع المدني. فبينما لعبت المنظمات غير الحكومية الرسمية والمنظمات الحقوقية - الذين يشار إليهم أيضا بنشطاء النخبة - دورا بسيطا في الثورة، كانت الحركات الاجتماعية غير الرسمية أو نشطاء الشارع هم الفاعلين الأساسيين خلف الانتفاضة الشعبية. ومن ثم، أوضحت الثورة أن هناك فجوة قائمة بين الفاعلين في المجتمع المدني الرسمي وغير الرسمي، وشهدت انتقالا من مجتمع مدني تقليدي معرف بمنظماته غير الحكومية التقليدية الرسمية إلى تعريف أوسع يضم الحركات غير الرسمية والشبكات والأفراد الذين اكتسبوا شرعيتهم من الشوارع والشبكات الاجتماعية الرقمية. ومن هذا الانتقال الهيكلي في المجتمع المصري نشأت الحركة الناشطة الحضرية.

ثالثا، في منطقة ترتفع فيها معدلات التحضر، كانت المدينة هي المسرح الأساسي للانتفاضات الشعبية والقضايا الحضرية أصبحت في مركز النضال الشعبي. النضالات المتعلقة بإتاحة الإسكان والخدمات الحضرية واستعادة المساحات العامة أعطت الثورة بعدا حضريا قويا، وبالتالي ساهمت في تغذية حركات ناشطة متخصصة في استهداف هذه الحقوق. قبل انتفاضات 2011، عارض عدد من الحركات المقاومة بالفعل الممارسات النيوليبرالية لنظام مبارك حيث احتج سكان القاهرة على حالات الإخلاء القسري وخصخصة الخدمات العامة والتطوير العقاري. هذه الحركات المقاومة يمكن النظر لها باعتبارها رواد الثورة، وطرحت بالفعل التخطيط الحضري كقضية اجتماعية أساسية في السنوات التالية على 2011. ولكن لم يتم فعليا سوى عدد قليل من الأفعال الحاسمة. ومع وجود مكان للتخطيط الحضري في الخطاب السياسي، يفتح نقد تقاعس الحكومة الطريق لانتقاد سياساتها الحضرية. وتبين استجابات الجماعة الحضرية الناشطة للتغيرات السياسية "الإمكانيات الثورية للمساحة الحضرية".

2. تصنيف النشطاء الحضريين في القاهرة

يميز هذا المقال بين ثلاث فئات كبيرة من النشطاء الحضريين والمنظمات الناشطة في القاهرة. (1) المنظمات "الحقوقية" والسائدة، (2) الأفراد و/أو المنظمات التي تكافح من أجل الحق في المدينة، و(3) الأفراد و/أو المنظمات التي تدعو لحماية البيئة الحضرية.

a. المنظمات "الحقوقية" والسائدة

تتضمن هذه الفئة منظمات حقوقية أفعالها تقوم جزئيا على تحسين ظروف الحياة في المدينة. بعضها كان لديه بالفعل مكون حضري في أنشطتها قبل 2011، بينما البعض الآخر أصبح ملتزما بالنضالات الحضرية بعد أحداث 2011 فقط. من بين الفئة الأولى جمعيات مثل رسالة وهابيتات فور هيومانتي ومصر الخير، والتي تركز أنشطتها على توفير الخدمات الاجتماعية وتحسين الإسكان وصيانة الشوارع. ومن الفئة الأخرى منظمات مثل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وشبكة حقوق الأرض والسكن والعفو الدولية تحارب الإخلاءات القسرية والفساد وعقود الإيجار غير الشرعية. هذه المنظمات ليست منخرطة في النشاط الثوري، لكنها تدعو للإصلاح واحترام حقوق الإنسان. يعتبر النشطاء الجدد أن انجازات هذه المنظمات محدودة،

وينتقدون تعاونهم مع النظام وقلة تركيزهم وانفصالهم عن الناس واعتمادهم على التمويل والأجندات الأجنبية.

من بين المجموعة الأخيرة توجد مجموعات أكثر نضالية مثل المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومجموعة لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين التي انخرطت في النشاط الثوري عن طريق تقديم الدعم القانوني للمدنيين والمحتجين والتغطية الإعلامية وإضفاء الشرعية الثورية. ورغم أنها لا تنخرط عادة بشكل تقليدي في النضالات الحضرية، تدخلاتهم في الصراعات التي نشأت بين المواطنين والجيش و/أو الدولة حول مسائل الأرض والحق في احتلال المساحات غير الرسمية جعلتهم مهمين بالنسبة للنضالات السياسية بعد الثورة.

b. أفراد و/أو منظمات تكافح من أجل حقهم في المدينة

هذه الفئة الثانية تتضمن نشطاء الحقوق الحضرية المسيسين الذين يقومون بحملات من أجل الحق في المدينة بالمعنى الماركسي. بعضهم ينخرطون في مقاومة فورية من خلال الفعل المباشر القوي، بينما يركز آخرون على الفعل غير المباشر طويل الأمد لتحدي السياسات الحضرية طويلة الأمد، والدفاع عن مصالح السكان ضد الإخلاءات والإحلال الطبقي للأحياء والاستغلال والتهميش. من بين هذه المجموعات، كان المركز المصري لحقوق السكن في مقدمة الناشطية الحضرية منذ تأسيسه في تسعينيات القرن العشرين لمواجهة تحديات الإخلاءات الجماعية في أحياء القاهرة. في 2012، تم تدشين مبادرة الحق في السكن ومبادرة العمل الحضري المصري لمواجهة قضية الإخلاءات في الأحياء غير الرسمية. وبعد الثورة، ظهرت طرق جديدة للتعبير عن الاحتجاج مثل معارض الصور التي تبرز المساكن المبنية بناء ذاتيا، ومن ثم تغيير الطريقة التي تنظر لها السلطات بها. في 2011، استخدمت مجموعة تسمى تحالف شباب المجتمعات الحضرية الجديدة الوقفات الاحتجاجية لرفض ممارسات السلطات غير الشفافة في تخصيص المساكن "الاجتماعية" الجديدة ومحاولاتها التربح منها. ولعبت التغطية الإعلامية المستقلة دورا هاما في إلقاء الضوء على الممارسات الفاسدة والفاشلة في أداء وظائفها لمشاريع الإسكان الاجتماعي الحكومية هذه. قاوم النشطاء أيضا سياسات حكومية ومشروعات عقارية مثل بناء المباني الشاهقة التي هددت الأحياء غير الرسمية على ضفاف النيل ومشروع القاهرة 2015 الذي تصور القاهرة وفقا لنموذج حضري قائم على الأبراج الزجاجية كمدن الخليج. استهدفت هذه المشاريع بالأخص مدونات ناشطة مثل Drawing Parallels والقاهرة من الأساس و(القاهرة: مدينة الشخصيات المتعددة) ووزارة الإسكان الظل، أو مجموعات مثل Badilab (باديلاب) ومجاورة (جمعية الفكر العمراني) التي تنتقد السياسات الحكومية، وتقدم أيضا بدائل حقيقية للتخطيط الحضري المفروض من أعلى لأسفل. وكان هناك نوع آخر متنام من المجموعات هو المبادرات والمنظمات نقابية الطابع المنشأة وفقا لنموذج يشبه النقابات العمالية لحماية المصالح طويلة الأمد للعمال، مثل باعة الشوارع الذين اكتسبوا حقوقا جديدة بعد الثورة في استخدامهم للمساحات العامة.

في جهودهم للالتحاق بـ"نقطة التحول الحضري التعاونية"، ركزت المنظمات ناشطيتها على مشاركة المواطنين. أطلقت (تكوين لتنمية المجتمعات المتكاملة) حملة في 2013 لإدراج الحق في السكن في الدستور المصري وللاعتراف بالمنظمات المجتمعية وقدرتها على تنفيذ مبادرات إسكانية. غيرها من المنظمات، مثل مؤسسة (ريمال للتنمية الحضرية) و(القاهرة من أسفل)، تصمم وتدعو لمشروعات حضرية تشاركية. كذلك، هناك صحف مثل مشاهد القاهرة (Cairobserver) وكايرو ريزيليانس (Cairo Resilience) توفر مساحات جديدة لأصوات المواطنين لكي يشتبكوا بشكل نقدي مع ممارسات التخطيط الحضري.

c. أفراد و/أو منظمات تدعو لحماية البيئة الحضرية

الفئة الثالثة هي منظمات تسعى لحماية البيئة الحضرية من خلال الحفاظ على التراث المعماري والمساحات العامة من التدهور والتدمير. قام المعماريون بالتعبئة لإلقاء الضوء على تدهور معالم معمارية قاهرية معينة بعد الثورة، وتم إطلاق حملات لحماية مدن معرضة للخطر بشكل خاص مثل بورسعيد والإسكندرية. ورغم أن الناشطية المعنية بالحفاظ على التراث ليست جديدة، فقد تم إحياءها منذ 2011 مع ظهور مجموعات جديدة وطرق جديدة في التعبير عن الاعتراض. حدث أيضا إحياء للناشطية البيئية مع وجود منظمات تسعى لتوحيد الحركة. انخرطت المجموعات القديمة والجديدة في أعمال تدعو لمواصلات مستدامة أو لزراعة حدائق الأسطح والحدائق المعمرة. في 2011، عرض مركز حابي للحقوق البيئية إنشاء مصنع سماد ملوث للبيئة. وأخيرا، تركز بعض المجموعات على إتاحة المساحات الحضرية العامة بالمجان والتراجع عن خصخصتها. مجموعات فنية مثل ديكاف (مهرجان وسط البلد للفنون المعاصرة) يعقد فاعليات فنية وعروض في مساحات بينية، بينما موجوعات أخرى مثل No Walls (لا جدران) تستخدم فن الجرافيتي لتحويل الجدران لمساحات مفتوحة.

3. تطور التخطيط الحضري استلهاما من الثورة الحضرية

من بين كل أشكال الناشطية، كانت التعبئة الجماهيرية للناس العاديين هي الأكثر تأثيرا. هؤلاء الناس الذين لا يمكن تصنيفهم ضمن فئات المجموعات الناشطة المذكورين أعلاه. فبالإضافة للنجاح في التخلص من زعماء مثل مبارك ومرسي في 2011 و2013، نظم الناس أنفسهم بشكل تلقائي في لجان شعبية لحماية وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين. نشأت هذه اللجان أولا لضمان سلامة الناس في يناير 2011، ثم انتظمت لاحقا لضمان سريان الأعمال الأساسية في الأحياء الحضرية غير الرسمية في أوقات الأزمة، ومنها جمع القمامة وتنظيم المرور وحل النزاعات والخدمات الصحية والبنية التحتية. نتج عن الناشطية الحضرية أيضا أربعة أنواع أساسية من التغييرات طويلة الأمد لا تكون ظاهرة بشكل فوري دائما: التسييس - التحرر – الدعاية - الاحترافية. أولا، بالتسييس الناجح لقضايا التخطيط الحضري، جعلت الناشطية الحضرية تجاهل الحكومة لمطالب وانتقادات المجتمع المدني في مجال التخطيط الحضري أمرا مستحيلا. لعبت الثورة دورا كبير في تسييس المجموعات الحضرية الناشطة، والتي تطورت من فاعلين هامشيين إلى العمل على حملات من أجل الإصلاح السياسي، وهو ما جذب الكثير من الدعم والاهتمام الدولي. ثانيا، النشطاء الحضريون أصبحوا ممكنين بشكل كبير لكي يتولوا قضايا التخطيط الحضري. ويتضح هذا من المؤتمر الذي نظمته منظمات المجتمع المدني بشكل مستقل في 2013 للنقاش النظري حول أثر سياسات ومشروعات البنك الدولي في المساحات الحضرية لمصر. ثالثا، الدعاية المستقلة من جانب النشطاء الحضريين استعادت المساحة العامة والنقاش العام من خلال توفير مساحات مشتركة كبدائل للعمران النيوليبرالي والسلطوي من قبل المبادرات الناشطة الحضرية (مثل المراكز الثقافية والمقاهي والفاعليات الفنية). وقد جذب هذا أيضا تغطية وسائل الإعلام السائدة وزيادة الظهور فيها. أخيرا، أثرت الناشطية الحضرية أيضا على الاحترافية والتعليم والبحوث في مجال العمران والعمارة، حيث إن النشطاء الحضريين غالبا ما يكونوا مهنيين مدربين وخبراء وطلاب في المجال. يسعى النشطاء في المجال الأكاديمي بشكل متزايد إلى إدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط الحضري وتعزيز خطاب نقدي مشتبك من خلال المؤتمرات والبرامج التعليمية المبتكرة.

خاتمة

في 2013، كانت المدن المصرية تختبر في نفس الوقت مناخا سياسيا واجتماعيا مشحونا ومجال ناشطية حضرية شديد الحيوية. لكن تعقُّد الوضع وتعمُق الأزمة السياسية ومحاولات الحكومة زيادة سيطرتها على المنظمات غير الحكومية وارتفاع العنف مثلوا ضربات خطيرة للنشطاء الحضريين. منذ عزل مرسي وانتخاب المشير السيسي في مايو 2014، احتل الجيش موقعا مركزي في مجال التطوير والتخطيط الحضري مستوليا على دور وزارة الإسكان ووزارة التنمية المحلية. مشروعات حضرية مثل تطوير البنية التحتية وإعادة تأهيل المساكن غير الرسمية تم تسليمها لشركات لها علاقات وثيقة مع الجيش، وهو ما قيد تدخلات المجتمع المدني وسارع بعمليات التدمير والإخلاء والقمع. وأخيرا، يبقى نطاق حركة الناشطية الحضرية في مصر محدودا برغم نجاحها. فهي لا تزال مكونة من دائرة محدودة من خبراء بالأساس، وهو ما يجعل استدامتها وقدرتها على الوصول لشرائح كبيرة من السكان محل شك. ولكن، الناشطية الاجتماعية والحضرية تبقى سبيل جوهري لتعزيز التغيير واستمرار الثورة في الحيز الحضري.

الجغرافيا الاجتماعية والسياسية للثورة التونسية: ثورة الحَلفاء

حبيب عايب

Ayeb, Habib. “Social and political geography of the Tunisian revolution: the alfa grass revolution.” *Review of African Political Economy* 38, No. 129 (2011): 467-479.

يسبر هذا المقال أغوار بعدين هامين في الثورة التونسية. أولا، يسعى لإعادة بناء التطور الجغرافي والتاريخي للثورة لتقديم نظرة عامة على تطورها في الزمان والمكان بدء من مظاهرات وإضرابات 2008 التي انتشرت في شتى أنحاء تونس من منطقة المناجم بقفصة في جنوب غربي تونس. ثانيا، تناقش أدوار وخطابات الطبقات والمجموعات الاجتماعية التونسية التي كانت منخرطة في عمليات التعبئة. يوضح المقال أن السبب الرئيسي للثورة كان التهميش الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمجموعات معينة في بعض مناطق البلاد، وأن التحالف بين الطبقات الشعبية والوسطي بتونس حول مطلب الكرامة المركزي هو الذي مكن من إسقاط نظام بن علي.

1. لم تكن متوقعة لكن كانت محتملة

أحدثت العملية الثورية بتونس تحولات عميقة في الخريطة السياسية للبلاد مع ظهور مساحات وخطابات وفاعلين سياسيين جدد على كل مستويات السلم السياسي. وقادت أيضا إلى ظهور عمليات جديدة للمواطنة والهوية الجماعية والحقوق والحريات، ونتج عنها تحول في العلاقة بين الدولة ومواطنيها.

لماذا حدثت هذه العملية الثورية الشاملة أولا في تونس مقابل الدول العربية الأخرى؟ تشير الأطروحات المنتشرة إلى المستويات العالية من التعليم وحرية النساء والاقتصاد ودور شبكات الشباب والطبقات الوسطى من الناشطين السيبريين. لكن هناك أطروحات مضادة لهذا التفسير. أولا، المستويات الثقافية والتعليمية كانت أقل مما يفترض، وكانت في الواقع تتدهور مع انخفاض مستوى المدارس العامة. ثانيا، أفعال العمال المهمشين والمجموعات التي تعاني البطالة من المناطق الجنوبية هي التي بدأت في الواقع العملية الثورية، بينما النشطاء السيبريين الشباب الحضريين من الطبقة الوسطى لم ينخرطوا سوى متأخرا. يمكن للمرء أيضا أن يتساءل لماذا لم تحدث هذه العملية في بلاد عربية أخرى. ولكن لو لم يتقيد التحليل بالمرحلة الأخيرة المتسارعة من هذه العملية بل قام بتوسيعه إلى عدد كبير من النضالات والأفعال (إضرابات واحتجاجات ومظاهرات وحركات ناشطة إلخ) التي وقعت على مدار فترة ممتدة من الزمن، يتضح أن عمليات شبيهة قد تمت في العديد من البلدان الأخرى كمصر واليمن ولبنان والجزائر والأردن والمغرب ولم ينتج عنها تأسيس بدائل سياسية. اختبرت تونس نفسها تاريخ طويل من أفعال الاحتجاج غير الناجحة التي تم قمعها بعنف ولم ينتج عنها تحول سياسي واسع النطاق، لكنها تبقى جزء من العملية الثورية الأوسع التي بلغت أوجها في يناير 2011.

ما ميز تونس عن باقي المنطقة عاملان أساسيان. أولا، الطبيعة الفريدة لنظامها السلطوي القائم على مافيا اقتصادية منظمة تنظيما شديدا لا تقارن بأشكال أخرى من الفساد موجودة في بلاد أخرى، ونظام شرطي حديث وكفء، وسياسة زبونية لإعادة التوزيع الانتقائي للموارد. في ظل حكم بن علي، يسرت سياسات مكافحة الإرهاب قمع واضطهاد المعارضة السياسية. وخلق

استخدام التعذيب المنهجي والإدانات القاسية فراغا سياسيا. وكانت مساحات التعبير، مثل وسائل الإعلام والمراكز البحثية ومبادرات المجتمع المدني والإنترنت، مغلقة أو خاضعة لرقابة صارمة. أنظمة المحسوبية والفساد المنتشرة جعلت الرشوة أو عضوية حزب التجمع الدستوري الديمقراطي لبن علي ضرورية للقيام بأي أعمال تجارية أو الاستفادة من الخدمات والبنية التحتية في البلاد. ثانيا، اللامساواة العميقة بين المراكز الحضرية في شمال غرب البلاد والمناطق الجنوبية والشرقية المهمشة.
رغم أن الطبيعة القاسية والقمعية للنظام تبقى سببا أساسيا لانهياره، فإن هذا المقال يركز على اللامساواة الجهوية لتفسير الأبعاد والجوانب المختلفة من العملية الثورية. التناقض بين منطقة سيدي بوزيد المهمشة ومنطقة سيدي بوسعيد الأغنى يُستخدَم كمجاز للتعبير عن الأحداث التي أدت إلى الثورة التونسية.

2. ثورة الهوامش ضد المركز؟

تونس مقسمة لنصفين: تونس الثروة والسلطة في المناطق الحضرية الشاطئية والساحل وتونس المناطق المهمشة والفقيرة والتابعة في الجنوب والوسط والغرب. يستخدم هذا المقال التناقض بين منطقة سيدي بوسعيد الغنية المعروفة بزراعة الياسمين ومنطقة سيدي بوزيد التي تنمو فيها الحلفاء لتصوير الانقسام الاقتصادي والاجتماعي الجهوي في تونس، وتوضيح الخبرات المختلفة التي كانت لتلك المنطقتين في الثورة. نظرا لأن الزخم الثوري المبكر بدأ في الجنوب حيث أشعله تضحية محمد البوعزيزي بنفسه، من السهل افتراض أن تونس كانت ثورة الهوامش ضد المركز. لكن صرخة البوعزيزي من أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية وجدت صداها عند مجموعات اجتماعية مهمشة من مختلف مناطق البلاد وتضمنت في النهاية الطبقة الوسطى التي تماهت معها وارتبطت بمطالبها. كان العامل الموضوعي الأكثر أهمية خلف هذا التضامن هو الاعتماد الاقتصادي الكامل لجنوب البلاد على شمالها، رغم وجود الموارد الطبيعية هناك.

3. المناطق المهمشة ومناطق الانتفاض

تاريخيا، شكلت سياسات التنمية غير المتساوية في تونس العلاقات الاقتصادية الاستخراجية التي تحكم نقل الموارد من الجنوب (ومنها النفط والغاز والمعادن وحتى المياه) إلى الشمال. هذه العلاقات الاستخراجية، بالإضافة إلى تركيز الاستثمارات والتنمية والصناعية في جزء واحد من البلاد، نتج عنها مؤشرات اقتصادية إيجابية للمناطق الساحلية الشمالية (ومنها المدن الكبرى مثل تونس العاصمة وبنزرت وصفاقس وجربة والحمامات بنابل) من ناحية، وتبعات اقتصادية اجتماعية ضارة على الغرب والجنوب (ولايات سيدي بوزيد وسليانة) من ناحية أخرى. البنية التحتية والصناعة والاستثمارات متركزة في الأولى، بينما يتضح في الأخيرة الاقتصاد الاستخراجي وانتشار الفقر والتصحر الإنساني بسبب النزوح منها. أنماط الاستثمار في الجنوب يحددها عادة الشمال والساحل وتعيد إنتاج هذه الصناعات الاستخراجية. السكان المحليون يعملون كعمالة يدوية، ولا يكادوا يستفيدون من هذه الصناعات. البلح والزيتون على سبيل المثال يتم إنتاجهم في الجنوب ثم يتم تصنيعهم - وغالبا استهلاكهم - في الشمال أو تصديرهم منه. الماء القادم من الجنوب وجنوب الشرق يعبئ بالأساس لدعم هذه المصانع والمناطق السياحية. وقد خلق هذا منافسة ضارية وغير متكافئة على الأرض والموارد في المناطق الريفية بين السكان المحليين والمستثمرين الكبار نتج عنها تهميش الزراعة المعيشية الفلاحية بالإضافة إلى تقليل فرص العمل التي تقلصت إلى عمالة موسمية ويومية منخفضة الأجر. متوسط الأجر اليومي من خمسة إلى

ستة يورو للرجال، وثلاثة إلى أربعة للنساء، وأقل من هذا بالنسبة للأطفال العاملين. بطالة الشباب – ومنهم خريجي الجامعات – تدفع الكثيرين للهجرة إلى المدن الكبرى والمنتجعات السياحية حيث يجدون وظائف عرضية لا تتطلب مهارات تسمح لهم ولعائلاتهم بالبقاء على قيد الحياة.
التهميش المتفاقم لهذه المناطق والكتل السكانية بأكملها يرتبط بوضوح بتسارع العملية الثورية في ديسمبر 2010. مشاعر الإقصاء أججتها المعاملة المهينة والمستفزة التي تعرض لها السكان من قبل السلطات. ربما كانت المطالب الاقتصادية جانبا مهما من الانتفاضات، لكن صيحة الكرامة أصبحت أكثر مطلب مُوحِد من بين كل المطالب. وينعكس هذا في انتشار التماهي والتضامن مع فعل البوعزيزي، الذي جاء كرد فعل على خبرة صفعه المهينة من قبل إحدى الشرطيات. وينعكس هذا أيضا في الشعار الثوري "خبز وماء وبن علي لا".

4. عملية ثورية في فترين وبسرعتين لكن بانتصار واحد

كانت العملية الثورية التي أدت إلى إسقاط حكومة بن علي تراكما لسلسلة طويلة من الأفعال السياسية التي تمت على مدار فترة طويلة من الوقت، والتي يمكن تقسيمها إلى فترتين أساسيتين لكل منها ديناميكيات وإيقاعات مختلفة. الفترة الأولى، التي استمرت بين يناير 2008 وانتحار البوعزيزي في ديسمبر 2010، كانت أطول وأقل شدة، واتسمت بسلسلة من المظاهرات والإضرابات العمالية من أجل مطالب وحقوق مرتبطة بالصحة والعمل. الفترة الثانية التي أشعل شرارتها انتحار البوعزيزي في 17 ديسمبر 2010 كانت عملية قصيرة ومتسرعة من الانتفاضات على مستوى الدولة كلها أجبرت بن علي على الهروب في يناير 2011. وفيما يلي جدول زمني للعملية كلها:

5 يناير 2008: اعتصام في الاتحاد العام التونسي للشغل للاحتجاج على إجراءات التعيين في الوظائف. انتشرت الاحتجاجات إلى مدن الرديف وأم العرائس والمتلوي و فريانة. ونتج عن الصدامات مع الشرطة ثلاث وفيات وحوالي 100 معتقل واتهام وسجن أعضاء وقيادات الاتحاد.

فبراير 2009: مراجعة أحكام السجن بحق قيادات الاتحاد بعد الضغط الدولي، وفضح الاستخدام المنهجي للتعذيب وسوء المعاملة والفساد من قبل السلطات.

أغسطس 2010: أعمال شغب في بن قردان احتجاجا على إغلاق السلطات للحدود بين تونس وليبيا. اعتقال العشرات من مثيري الشغب وتعذيبهم والحكم عليهم.

17 ديسمبر: محمد البوعزيزي يحرق نفسه في سيدي بوزيد بعد منعه من العمل كبائع فاكهة وصفع شرطية له.

18 ديسمبر: بدء حركة الاحتجاج السياسي مستهدفة ارتفاع الأسعار والبطالة والفساد. مقاومة القمع العنيف بالمظاهرات الليلية.

24 ديسمبر: انتشرت الحركة إلى منزل بوزيان حيث قتل شابين وجرح العشرات بسبب عنف الشرطة.

3 – 7 يناير 2011: استمرار الحركات في سيدي بوزيد ومنزل بوزيان وانتشارها إلى صيدة ثم تالة وغيرها (بالقصرين).

4 يناير: الاتحاد العام التونسي للشغل يعلن رسميا دعمه للمظاهرات المندلعة في عموم البلاد.

8-10 يناير: قتل العشرات في القصرين والرقاب (الرقاب) وبن عون. الحركة تنتشر وتأخذ بعدا وطنيا حقيقيا.

8 يناير: مذبحة تالة والقصرين تزيد من راديكالية الحركة التي أصبحت سياسية بوضوح وموجهة ضد النظام.

9 يناير: الخطاب الثاني لبن علي يطلب انتهاء الاحتجاجات وإعادة فرض النظام العام بأي وسيلة كانت.

10 يناير: الاحتجاجات تحدث في الأحياء التونسية الأقل دخلا (التضامن والانطلاقة وابن خلدون).

11 يناير: الاحتجاجات تنتشر إلى أحياء الزهروني وسيدي حسين.

12 يناير: الاحتجاجات تنتشر إلى الكرم، وهو حي فقير في وسط تونس حيث شارك الشباب من الفقراء والطبقة الوسطى في المظاهرات. تظاهر عشرات الآلاف من الناس في صفاقس منادين بالحرية والديمقراطية.

13 يناير: المظاهرات في ميدان محمد علي أمام مكتب الاتحاد العام التونسي للشغل تقمعها الشرطة بوحشية. يقول بن علي خطابه الثالث باللهجة التونسية، ويعلن انتهاء القيود وفتح كل سبل الاتصال بالانترنت.

14 يناير: مظاهرة ضخمة في الشارع الرئيسي بتونس العاصمة (الحبيب بورقيبة) أمام وزارة الداخلية تدعو لرحيل بن علي الذي يترك البلاد في نفس الليلة.

17 يناير: تشكيل الحكومة الجديدة تحت نفس القيادة ومنهم محمد الغنوشي الذي شغل منصب الوزير الأول منذ 1999 وأعضاء حزب التجمع الدستوري الديمقراطي في كل المناصب الوزارية الأساسية.

21 إلى 27 يناير: قافلة الحرية تنتقل من سيدي بوزيد وغيرها من مناطق البلاد إلى تونس العاصمة حيث يشارك آلاف الناس في اعتصام في ساحة القصبة أمام مقر رئاسة الحكومة. إقالة كافة الوزراء من التجمع ما عدا الغنوشي.

20 فبراير إلى 4 مارس: اعتصام في ساحة القصبة يؤدي إلى استقالة حكومة الغنوشي الثانية، وتكليف وزير أول جديد، وتحديد موعد انتخاب الجمعية التأسيسية التي ستعيد كتابة الدستور.

يبرز هذا الارتباط الزمني عملية المقاومة التراكمية وطويلة المدى التي تطورت موضوعاتها من المطالب الاجتماعية والاقتصادية إلى السياسية، وتطورت جغرافيا من المركز والجنوب والغرب إلى الشمال. فبالنظر لها في مجملها يتضح أنها عملية ثورية طويلة الأمد قادت إلى تحول، وليست لحظات تمرد عرضية.

5. دور الطبقة الوسطى: التقاء المصالح أو حين تصبح الكرامة مطلبا جماعيا.

(*a*) من الالتقاء

برغم الدور الجوهري للطبقات الفقيرة والمهمشة في العملية الثورية، لا يمكن فهم هذه العملية كنضال طبقي خالص بالنظر لأهمية التضامن الطبقي والتعبئة واسعة الانتشار للسكان التي تجاوزت الانقسامات الطبقية وتضمنت مجموعات من الطبقة العليا ضد النظام. التقاء المصالح بين الطبقات الفقيرة والوسطى كان أساسيا للإطاحة بالدكتاتورية. وبينما كانت المجموعات المهمشة تطالب بالإدماج الاقتصادي والغذاء والعمل، كانت الطبقات الوسطى تكافح من أجل الحقوق السياسية وحرية التعبير والمشاركة والتنظيم وحقوق النساء وتحسين مستويات المعيشة. كلا الجمهورين كانا موحدين حول مطلب الكرامة الأساسي. وبرغم العنف والقمع الذي واجهه المحتجون في الجنوب، تم تنظيم احتجاجات تضامنية بسرعة في مناطق الساحل والشمال التي

تحولت بعد ذلك لاحتجاجات من أجل الحقوق السياسية والإنسانية. الاتحاد العام التونسي للشغل والمحامون والمجتمع المدني من كل المناطق شاركوا أيضا في أعمال التعبئة.
وحيث إن الثورة نشأت في الجنوب، اسم "ثورة الياسمين" لا يعبر عنها بدقة. وإنما اسم "ثورة الحلفاء" التي تنمو في سيدي بوزيد قد يكون تعبيرا أكثر دقة عن الأحداث. لكن النظام سقط بسبب تعبئة كافة الطبقات الاجتماعية على نطاق وطني ضده، وعنف الشرطة والميليشيات أثر على كل أقسام المجتمع.

(*b*) إلى التمايزات الإستراتيجية

تتبع الأحداث في تونس منطق الالتقاء الاستراتيجي والمؤقت للمصالح والتحالف الطبقي الذي بدأ وانتهى مع العملية الثورية. بعد الإطاحة ببن علي، ظهر خطابان وإستراتيجيتان اجتماعيتان وسياسيتان مختلفتان. بعضهم دعم استمرار العملية الثورية للضغط من أجل إصلاحات أكثر بنيوية ومنع عودة النظام الدكتاتوري، بينما اهتم آخرون بتبعات الأزمة الاقتصادية وفضلوا ترك حكومة الغنوشي تأخذ وقتها للعمل على استقرار الأوضاع. وبينما استمر البعض – مثل قافلة الحرية – في الضغط على الحكومة الجديدة وإحداث المزيد من التغيرات السياسية، كان آخرون يدعمون بفاعلية حكومة الغنوشي الجديدة ويطالبون بانتهاء المظاهرات لكي لا يحدث انهيار اقتصادي. وبينما كان يتم تنظيم أعمال تعبئة مضادة، حافظ المحتجون الراديكاليون الداعين لإقالة الغنوشي على مطالبهم وحققوها بتعيين الباجي قائد السبسي رئيسا للحكومة وهو شخصية سياسية من خارج دوائر الطرابلسي. يبين ظهور خطابات مضادة بعد رحيل الدكتاتور التموضع المختلف للطبقات الاجتماعية والاقتصادية في مقابل مصالحهم الخاصة، وتبقى التقسيمات التقليدية مثل الشمال والجنوب أو الطبقات الفقيرة والوسطى أو الياسمين والحلفاء موجودة. وهناك حاجة لإجراء مزيد من البحوث لتحديد إن كان هذا يعني بالضرورة معارضة جزء من البلاد لجزء آخر.

خاتمة

لا يقدم هذا المقال تحليلا عميقا للعملية الثورية بتونس - وهو أمر لكي يتم يحتاج مسافة أكبر - لكن هناك عدد من النقاط التي أصبحت واضحة بالفعل. أولا، رغم نجاح هذه العملية بدون قيادة أو أيدلوجية سائدة، كانت الكرامة الموضوع المركزي الذي يحتاج اهتماما تحليليا من العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط. ثانيا، التنافس على الموارد والتنمية غير المتساوية والتهميش لا يزال في قلب النقاشات عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ثالثا، تطور النضالات والمصالح والتحالفات الطبقية لا يزال أيضا أمرا مركزيا في تحليل ديناميكيات العملية الثورية. التفاعلات بين الطبقات الاجتماعية من خلال الأبنية الأسرية والأصول والمجالات المهنية تمنع الفصل الواضح بين طبقة اجتماعية وأخرى. ولكن، غياب الفصل الواضح هذا لا يمنع النضالات الطبقية وتمايز المصالح والاستراتيجيات في السياقات واللحظات التاريخية المختلفة. هناك ملحوظة أخرى يجب ذكرها، وهي أن مسألة الأسلمة تم استبعادها نسبيا من تحليلات العملية الثورية في تونس بسبب غيابها في الثورة. أخيرا، الجدل حول إن كانت الأحداث السياسية في تونس ثورة أم انتفاضة ليس جدلا مثمرا. فهذه الأحداث يجب النظر إليها باعتبارها عملية مستمرة من التحول الراديكالي في المواطنة التونسية.